HC
535
H67

CORNELL
UNIVERSITY
LIBRARY



DATE DUE

AUG 9 1977

DEC 17 '80 N 17

GAYLORD

PRINTED IN U.S.A

VAR - 9712.

PL+O
10/83

تاريخ مصر الاقتصادي

في القرن التاسع عشر

تأليف

دكتور

أحمد أحمد الحصري

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

١٩٦٧

مطبعة المصري

تاريخ مصر الاقتصادي

في القرن التاسع عشر

تأليف

دكتور

أحمد أحمد الحسنة

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

١٩٦٧

مطبعة المصري

B885977
55

مقدمة

يعتبر تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر جزءاً هاماً من تاريخنا القومى ، إذ يوضح لنا تطور البلاد الاقتصادى فى تلك الفترة ، ويبين آثار ذلك التطور فى حياة الشعب وكيان الدولة .

ويبدأ القرن التاسع عشر فى اليوم الأول من يناير سنة ١٨٠١ ، وينتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٠ . غير أن التطور الاقتصادى لا يلتزم وقتاً محددا ، بل يتبع السياسة الاقتصادية ، ولذلك فإن دراسة تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر تستلزم بحث حالة البلاد الاقتصادية فى أواخر القرن الثامن عشر ، كى نستطيع تقدير التطور الذى حدث فيها فى القرن التاسع عشر ، كما تستلزم تلك الدراسة بحث حالة البلاد الاقتصادية فى أوائل القرن العشرين حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ بسبب استمرار السياسة الاقتصادية التى اتبعتها مصر منذ الاحتلال البريطانى .

وتاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر هو موضوع كتابى هذا . وقد قسمته ثمانية فصول : الأول فى حالة مصر الاقتصادية فى أواخر القرن الثامن عشر ، والثانى فى النتائج الاقتصادية للاحتلال الفرنسى ، والثالث فى سياسة مصر الاقتصادية ، والرابع فى الزراعة والخامس فى الصناعة ، والسادس فى طرق المواصلات ، والسابع فى التجارة ، والثامن فى الحالة المالية .

وقد اعتمدت فى هذا البحث على الوثائق المصرية والأجنبية والمراجع الأخرى مما أثبته فى الملحق .

الدقى فى أكتوبر سنة ١٩٦٧ — احمد احمد الحته

الفصل الأول

حالة مصر الاقتصادية

فى أواخر القرن الثامن عشر

كانت مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ولاية عثمانية يحكمها وال من الأتراك يعينه السلطان العثمانى فى الآستانة ، غير أن السلطة الفعلية كانت فى أيدى المماليك وقد تنازع كبار المماليك على السلطة بعد وفاة محمد أبى الذهب حتى استطاع إبراهيم ومراد الاستئثار بالنفوذ فى سنة ١٧٧٩ فاقتسما فيما بينهما مشيخة البلد وإمارة الحج واستوليا على موارد البلاد وإيراداتها . وفى عهدهما قاست مصر الأمرين من الفوضى المملوكية وبخاصة ظلم أمراء المماليك ، واستمرت فى تلك الحالة السيئة حتى جاءت الحملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨ .

وكانت مصر فى أواخر القرن الثامن عشر متأخرة من الناحية الاقتصادية ، ويرجع ذلك التأخر إلى عدة عوامل منها :

١ — فساد نظام الحكم العثمانى فى مصر : لم يؤد ذلك النظام إلى الاستقرار السياسى أو إلى إيجاد حكومة منظمة رشيدة تسهر على مصالح البلاد وتعمل على تقدمها الاقتصادى ، فالوالى غريب عن البلاد لا هم له غالباً إلا جمع الثروة لنفسه قبل عودته إلى بلاده ، وحكمه قصير المدى لا يتسع لإصلاح شامل ولا يغرى على الإصلاح ، وسلطته مقيدة ، فالديوان الكبير المؤلف من بعض الموظفين وبخاصة رؤساء الفرق العسكرية العثمانية فى مصر له سلطة نقض أوامر الوالى ، بينما الديوان الصغير المؤلف من بعض الموظفين وبخاصة مندوبى الفرق العسكرية ينظر فى شئون البلاد العامة ،

وعلى الوالى تنفيذ قراراته . أما الحامية العثمانية ووظيفتها حفظ الأمن فى مصر والدفاع عنها ، فقد ضعفت من الناحية العسكرية ، ودأب بعض رجالها على سلب الأهلين لعدم انتظام دفع مرتباتهم ، مما أدى إلى اختلال الأمن وانتشار الفوضى . أما المماليك وكانت فى أيديهم الحكومة الإقليمية وبعض الوظائف الكبيرة ، فقد استأثروا بالسلطة فى مصر منذ أواخر القرن السابع عشر فصار زعيمهم المعروف باسم شيخ البلد الحاكم الفعلى للبلاد ، وأخذوا يعزلون من لا يحوز رضاهم من الولاة ، وينغصون الجزية بحجة الصرف على مصالح البلاد . وعلى الرغم من تنافسهم على مشيخة البلد فى القرن الثامن عشر مما أدى إلى النزاع والقتال بينهم فقد استمروا فى إغفالهم التام للوالى ومناهضته . ولم يحاول البكوات المماليك إصلاح حالة مصر الاقتصادية ، بل أن مصر عانت من الفوضى المملوكية وبخاصة ظلم بعض الأمراء للأهلين .

٢ — عدم الاهتمام بعوامل الإنتاج الزراعى والصناعى : لم تهتم الحكومة بتنظيم الرى بل أهملت الترع والقناطر والجسور . وقد نقصت المساحة المزروعة فى بعض السنين بسبب انخفاض النيل مما أدى إلى انتشار المجاعات ، وكذلك نقص عدد السكان فى مصر حتى وصل إلى ٢٤٨٨٩٥٠ نسمة فى سنة ١٨٠٠ لعدم اهتمام الحكومة بالصحة العامة وانتشار الأوبئة والطاعون وزيادة نسبة الوفيات على نسبة المواليد ، وأيضاً قلت رؤوس الأموال فى مصر وكادت تنعدم .

٣ — إبتزاز أموال التجار الأجانب : إبتز البكوات المماليك وبخاصة فى عهد إبراهيم ومراد أموال التجار الأجانب فى مصر ، وذلك بفرض الإتاوات والغرامات الفادحة عليهم مما أدى إلى تأخر التجارة .

٤ — فوضى النقد فى مصر : تعددت أنواع النقد المتداول فى مصر ، فكانت هناك العملة العثمانية التي طرأت عليها تغيرات كثيرة ، كما كانت هناك العملة الأجنبية من الفضة والذهب . وقد أدى ذلك التعدد إلى فوضى النقد فى مصر

واضطراب المعاملات المالية بين الناس مما كان عقبة فى سبيل التقدم الاقتصادى .

٥ — تحول طريق التجارة بين الشرق وأوروبا عن مصر : تحول الجزء الأكبر من المتاجر بين الشرق وأوروبا عن طريق مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن اكتشفه البرتغال فى سنة ١٤٩٨ . وبذلك فقدت مصر مركزها التجارى الممتاز ، كما فقدت مكسبها من التجارة العابرة وبخاصة المكوس على تلك التجارة مما أثر أثراً سيئاً فى حالة مصر الاقتصادية . وقد حاول الفرنسيون والإنجليز فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إحياء طريق مصر التجارى لنقل تجارة الهند والشرق عامة إلى أوروبا ، ولكنهم أخفقوا فى ذلك .

٦ — اختلال الأمن : كانت البلاد مرتعاً للصوص يعتدون على الحيـــاة والمال ، وكان الأعراب متسلطين على بعض القرى ينهبونها دون أن تتمكن من الدفاع عن نفسها ، وكان الأهالى منقسمين إلى طائفتين متعاديتين تنتهز كل منهما الفرصة للايقاع بالأخرى ، وكانت الحكومة لا تقوم بواجبها المقدس نحو الأمن ، مع العلم بأن استتباب الأمن ضرورى لأى تقدم اقتصادى .

هذه هى أهم أسباب تأخر مصر الاقتصادى فى أواخر القرن الثامن عشر . أما حالة مصر الاقتصادية فى ذلك العهد فكانت كما يلى :

١ — الزراعـة

كانت الزراعة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر متأخرة إذ أن معظم الأراضى تنتج محصولا واحداً فقط فى السنة وهو من الحاصلات الشتوية . أما الحاصلات الصيفية المكسبة فقليلة لصغر المساحات التى يمكن ريها فى الصيف وارتفاع تكاليف زراعتها ، كما أن معظم الحاصلات للاستهلاك المحلى ، وكذلك الأراضى ليست ملكا للفلاحين مما دعاهم إلى قلة الاهتمام بالزراعة حتى أصبحوا لا هم لهم إلا إنتاج ما يكفى فقط للغذاء والملبس ودفع الضرائب ، فانخفض مستوى معيشتهم .

١ — الرى :

كان الرى الحوضى سائداً فى مصر إذ ذاك ، فكانت الأراضى الزراعية مقسمة إلى حياض يتبع بعضها البعض من الجنوب إلى الشمال تبعاً لانحدار الأرض ، وكانت الحياض محدودة بجسر محاذ للنيل يحفظها من الفيضان ، بينما يمتد جسران عرضيان من جسر النيل إلى التلال التي تحد الوادى أو إلى الجسر الطولى لحوض مجاور ، ووظيفتها حصر ماء الفيضان فى الحوض وفصله عن الحوضين المجاورين ، وكانت لكل مجموعة من الحياض ترعة الإيصال لإيراد مياه الفيضان لها وترعة الصرف لتفريغ المياه منها ، فعند ما يفيض النيل تغمر مياهه الأراضى مدة ، ثم تصرف عنها المياه الباقية وتبدأ الزراعات .

وتبعاً لنظام الرى الحوضي كانت مساحة الأراضي الزراعية غير ثابتة إذ تزداد وتنقص بالنسبة لدرجة الفيضان ، فإن كان عالياً غمرت المياه الأراضى وكثر الإنتاج الزراعى ، وإن كان منخفضاً عجزت المياه عن غمر كل الأراضي فتقل الحاصلات ويحدث الغلاء ، وكذلك كانت الأراضى تزرع بالحاصلات الشتوية ولا تتسني زراعتها بالحاصلات الصيفية إلا برفع المياه إليها بالطرق الصناعية كالسواقى والتوابيت والشواريف . ولذلك كانت معظم الأراضى تزرع مرة واحدة فى السنة .

٢ — ملكية الأراضي الزراعية :

كانت الأراضى الزراعية مقسمة إلى أطيان الالتزام والرزق والأطلاق .

وتشمل أطيان الالتزام أرض الفلاحة وأرض الوسية ، وذلك تبعا لنظام الالتزام الذى اتبعته الحكومة فى جباية ضرائب الأطيان ، إذ يلتزم من يشاء بقرية أو أكثر أو أقل ويعطى له تقسيط بذلك وأمر إلى مشايخ دائرة التزامه وأهاليها بالخضوع لأوامره وتأدية الضرائب اليه ، وذلك بعد أن يدفع مبلغاً من المال مقدماً يعرف باسم المعجل .

وتبعا لنظام الالتزام ، حل الملتزمون محل الحكومة فوضعوا أيديهم على نواحي التزامهم ، كل بنسبة ما التزم به حيث كان كل من طين الفلاحة وطين الوسية فى القرية الواحدة مقسما إلى ٢٤ قسما تعرف بالقراريط ، فكان الملتزم يستحوذ على قراريط متساوية من كل من طين الفلاحة وطين الوسية ، فتارة يستحوذ على الأربعة والعشرين قيراطاً أى أطيان البلدة كلها وتارة أخرى على بعض منها ، حتى أن البلدة الواحدة ربما كان لها عشرون ملتزما ، لكل منهم تقسيط التزام مبين به نصيبه من الأربعة والعشرين قيراطا ، وليس به مقدار الأطيان بالأفدنة .

وليست هناك نسبة ثابتة بين مقدار طين الفلاحة وطين الوسية فى جميع القرى ، فبينما لا يوجد طين وسية فى مصر العليا جنوب المنيا ، تبلغ مساحة طين الوسية عشر طين الفلاحة تقريباً فى مصر السفلى .

وعندما يتسلم الملتزم دائرة التزامه ، سواء أكانت القرية كلها أم جزءاً منها ، يترك طين الفلاحة فى أيدى الفلاحين يزرعونه لأنفسهم مقابل دفع الضرائب ، ويستولى على طين الوسية لنفسه يؤجره أو يزرعه فلاحو التزامه بالأجرة أو بالسخرة .

ولم تكن حيازة الفلاح للأطيان على نسق واحد فى جميع النواحى ، حيث كانت الأراضى الزراعية مشاعة بين الجميع من جرجا إلى الشلال يوزعها مشايخ البلاد سنويا على الفلاحين ، وتعرف باسم أراضي بالمساحة . أما جهات القطر الأخرى فكانت بها أراضى بالمساحة وأراضى أثرية ، والأخيرة لها حدود تفصل نصيب كل فلاح عن الآخر ، ويستمر ذلك النصيب فى حوزة الفلاح من سنة إلى أخرى دون تغيير . وقد نتج عن اختلاف حيازة الأراضى الزراعية على هذا المنوال أن فلاح مصر العليا لم يكن مرتبطا بالأرض إذ أن إلتزامه بزراعة الأرض ودفع ضرائبها لا يسرى إلا سنة واحدة وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره

على الاستمرار فى زراعة الأرض لأن التعاقد بينهما اختيـــارى ينتهى بحصاد الزرع . أما فى مصر السفلى فقد أرتبط الفلاح بالأرض نظراً إلى استمرارها فى حوزته دائما حتى أصبح ملزما بزراعتها ودفع ضرائبها ، فإن تركها وهرب أرغمه الملتزم على الرجوع .

وليس للفلاح حق الرقبة فى الأطيان ، بل له حق الانتفاع بحاصلات الأرض نظير دفع الضرائب عنها للملتزم ، وما دام قادرا على الزراعة ودفع الضرائب فإن الملتزم لاينزع منه الأرض بل تستمر فى حوزته ، فإن أهمل الزراعة أو عجز عن دفع الضرائب أو ترك الأرض ، فللملتزم أن يأخذها منه ويعطيها لأى فلاح آخر كما يشاء . وفضلا عن حق الانتفاع كان فى استطاعة الفلاح أن يرهن بعض أطيانه إذا لم يكن قادراً على زراعة كل ما فى حوزته من الأطيان الأثرية ليستعين بذلك على زراعة بقية الأطيان ، وتعرف هذه الأطيان المرهونة باسم « غاروقة » وله الحق فى استرجاعها عند ما يتمكن من دفع مبلغ الرهن ، وكذلك كان للفلاح الحق فى تأجير أطيانه الأثرية لمدة سنة فقط بالتراضى بينه وبين المستأجر ، كما كان له الحق فى اسقاط حق الانتفاع فيها ان يشاء بشرط موافقة الملتزم . أما بيع الأطيان نفسها فلم يكن من حقه لأن حق الرقبة فيها كان للسلطان وحده ، وأيضاً كان أولاد الفلاح يرثون حق الانتفاع فى أطيان أبيهم الأثرية بعد وفاته ، وإذا مات الفلاح بدون ورثة استولى الملتزم على أطيانه .

ولم يكن للملتزم حق الرقبة فى أطيان الالتزام إذ ذلك للسلطان وحده ، بل كان للملتزم الحق فى التمتع بحصة التزامه مدى حياته نظير دفـــع الأموال الأميرية فى مواعيدها ، وله أن يتنازل عنها أو يبيعها لمن يريد بشرط ألا يبيع طين الفلاحة فقط ويحتفظ بأرض الوسية ، بل يكون البيع بنسبة واحدة من أطيان الفلاحة وأطيان الوسية أى شاملا لقراريط متساوية من النوعين . وإذا مات

الملتزم وأراد ورثته أو من أوصى لهم أن يستولوا على حصة التزامه ويتصرفوا فيها فعليهم أن يقدموا طلباً بذلك إلى الحكومة ، فيوافق الوالى عليه نظير دفعهم ضريبة لا تزيد عن ثلاثة أمثال فائض حصة الالتزام ، وتعرف تلك الضريبة باسم الحلوان . وفى تلك الحالة يصيرون ملتزمين لهم ما للملتزم من حقوق وعليهم ماعليه من واجبات . أما إذا لم تتقدم الورثة أو الموصى لهم إلى الحكومة بطلب التصرف فى حصة الالتزام ، أو إذا لم تكن للملتزم ورثة ، فإن حصة الملتزم تئول إلى الحكومة ، فتطرحها الروزنامة فى المزاد ، ومن يرسو عليه المزاد يصير ملتزماً لتلك الحصة . وقد استطاع بعض الملتزمين من وقف حصص التزامهم نظير مبلغ من المال دفعوه للحكومة ، وبذلك أصبح لذريتهم الحق فى حصصهم بدون تدخل الروزنامة .

هكذا كانت أطيان الالتزام . أما أطيان الرزق فبعضها ملك ينتقل بالميراث ويتصرف فيه أصحابه كيفما شاءوا وأكثرها أوقاف أهلية وأوقاف على مكة والمدينة وعلى المساجد والأضرحة وعلى أعمال البر والصدقة والاحسان من مستشفيات ومكاتب وأربطة (تكايا) وسبل لسقى الناس وأحواض لسقى الدواب ومقارىء لتلاوة القرآن وبعض طلبة العلم والفقراء . أما الأوقاف الأهلية لبعض الأسر والأرقاء ، فقد نشأت من رغبة بعض الملتزمين فى ضمان ما فى حوزتهم من الأطيان لورثتهم فوقفوها وخصصوا جزءاً منها للمؤسسات الخيرية ، وجعلوا الأكثرية لورثتهم وأقاربهم بشرط أن تنتهى الأطيان إلى غرض ديني بعد انقراض النسل . وكان السائد أن يقف الملتزم أرض الوسية ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلا نادراً .

وزيادة على أطيان الالتزام والرزق ، كانت هناك أطيان تعرف باسم أطلاق معدة لتموين خيل الوالى العثمانى والبكوات المماليك بالعلف .

٣ - الحاصلات الزراعية :

كانت السنة الزراعية إذ ذاك مقسمة إلى ثلاثة أدوار هى :

١ - الزراعة الشتوية (أكتوبر - مارس) : بعد انصراف مياه الفيضان عن الأراضى، تزرع تلك الأطيان بالغلات التى لا تحتاج إلى رى حتى الحصاد، ويطلق عليها أسم البياض : أما الغلات التى تزرع فى نفس الوقت فى الأراضى التى لم تغمرها مياه الفيضان أو غمرتها مدة غير كافية ، فانها تحتاج إلى الرى بالوسائل الصناعية وتعرف باسم الشتوى. ومن الزراعة الشتوية بنوعيها البياض والشتوى الحاصلات الآتية : القمح والشعير والفول والعدس والحمص والبرسيم والبازلاء والحلبة والقرطم والخس والترمس والكتان والبصل والدخان .

٢ - الزراعة الصيفية (مارس - أغسطس) : وتأتى بعد الزراعة الشتوية ، وتعرف باسم القيضى أو الصيفى ، وتحتاج إلى الرى بالوسائل الصناعية : ومن الزراعة الصيفية القطن والنيلة والأرز والقصب والذرة الصيفية .

٣ - الزراعة النيلية أو الخريفية (أغسطس - اكتوبر) : وتأتى بعد الزراعة الصيفية عند ابتداء ارتفاع مياه النيل ، فإن كانت فى أرض واطئة عرفت باسم الدميرى، وإن كانت فى أرض عالية تحتاج إلى رفع الماء إليها بالوسائل الصناعية ، عرفت باسم النبارى . ومن الزراعة النيلية الذرة والبطيخ .

وكانت الحاصلات الشتوية أهم الحاصلات الزراعية . أما الحاصلات الصيفية والنيلية ، فكانت قليلة لاحتياجها إلى الرى بالطرق الصناعية .

وإليك بعض الحاصلات الزراعية إذ ذاك :

القمح : المحصول الرئيسى ، ويزرع فى الوجهين البحرى والقبلى للاستهلاك والتصدير ، وتتوقف كمية الصادر منه على نسبة فيضان النيل .

الذرة : الغذاء الرئيسي للأهلين من الذرة فى الوجه القبلى، والذرة الشامية فى الوجه البحرى ، وعلى العموم تزرع الذرة بنوعيها للاستهلاك لا للتصدير .

الشعير : من الحاصلات الهامة ويزرع للاستهلاك والتصدير .

الأرز : يزرع فى الجزء الشمالى من الدلتا للتصدير بصفة أساسية .

الفول والبازلاء والعدس : تزرع بكميات كبيرة للاستهلاك والتصدير .

الكتان : يزرع لاستخراج الزيت من بذوره ، وصناعة المنسوجات الكتانية من بعض أليافه ، وتصدير البعض الآخر .

القطن : يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ، ويستخدم محليا فى صناعة المنسوجات القطنية .

البصل : يزرع فى مساحات واسعة ، ويستهلك معظمه محليا ، بينما تصدر منه كمية محدودة إلى بلاد العرب .

النيلة : تزرع بصفة أساسية فى مصر الوسطى ، وتستخرج من أوراقها صبغة زرقاء ، وهى من الحاصلات ذات الربح الوفير .

القرطم : زراعته منتشرة فيما بين إسنا والقاهرة ، وهو من الحاصلات المكسبة ، إذ تستخرج من زهوره صبغة صفراء تصدر إلى الخارج .

قصب السكر : يزرع فى الوجه القبلى ، أما فى الوجه البحرى فيزرع فى مساحات قليلة ، ويستخرج منه السكر فى بعض مناطق الصعيد . أما فى بقية مناطق القطر فيستخدم للمص .

الدخان : يزرع فى الوجه القبلى ويستهلكه الأهلون .

البرسيم : يزرع فى جميع أنحاء القطر ما عدا الجنوب الأقصى ، ويستخدم علفا للحيوانات ، وتبلغ مساحته سدس الأراضى الزراعية فى الوجه القبلى وربع الأراضى الزراعية فى الوجه البحرى .

الأشجار : أهمها النخل ، وتوجد بعض أشجار الفاكهة فى الحدائق بالقرب من المدن ، فالتين ينمو بالقرب من الاسكندرية ، والعنب فى الفيوم ، وكذلك توجد أشجار الجميز عادة بالقرب من القرى .

الحيوانات : لم تكن تربية الحيوانات فى مصر متقدمة ولا منتشرة إنتشاراً كبيراً ، بل كان المصريون يربون منها العدد الضرورى فقط ، نظراً لقلة المراعى الطبيعية والزراعية ولفقر الفلاحين الذى لم يكن يسمح لهم بتربية حيوانات أخرى غير الضرورية لزراعة الأراضى أو التى تمدهم بجزء من الغذاء والثياب لأسرهم . ولذا كان الفلاحون يربون الأبقار والجاموس لمساعدتهم فى الأعمال الزراعية وإمدادهم باللبن والجبن والزبد . أما الجمال فكانت تستعمل فى النقل ، ويستورد عدد منها كل سنة من سنار ودارفور بالسودان ، وكانت الحمير أكثر دواب الحمل إستعمالا ، سواء أكان ذلك فى القرى أم فى المدن ، وكانت الضأن والمعز موجودة فى كل قرية وبخاصة فى الوجه القبلى : ومن الضأن يؤخذ الصوف ويغزل فى القرية ، ومن المعز يؤخذ اللبن والجبن ، ومن جلودها تتخذ القرب لحمل المياه . أما الخيل فكانت تستخدم فى الحروب ، أو لركوب الأشخاص ذوى المكانة فى المجتمع .

وفى جميع القرى كان الدجاج والحمام يوجدان بكثرة .

وكانت تربية النحل منتشرة فى مختلف المديريات ، حتى أن خلايا النحل كانت موجودة بكميات كبيرة فى جميع القرى تقريبا بمديرية أسيوط .

٢ - الصناعة

كانت الصناعة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر متأخرة ، فقد اختفت بعض الصناعات القديمة ، وضاعت أسرارها ، ولم تبق إلا الصناعات الضرورية لسد حاجات مجتمع زراعى فقير ، كما كانت طرق الإنتاج الصناعى بدائية ، والمنشآت الصناعية صغيرة الحجم على العموم .

ويرجع ذلك التأخر فى الصناعة إلى عدة عوامل منها :

١ — عدم توافر رؤوس الأموال : كانت الزراعة متأخرة والتجارة

كاسدة . ولذا لم تتمكن مصر من تكوين رؤوس الأموال الضرورية لأى تقدم صناعى .

٢ ــ عدم توافر المقومات الأخرى للصناعة : كانت مصر فقيرة فى الخامات الهامة الضرورية للصناعة مثل الحديد والفحم ، كما كانت مفتقرة إلى العمال الفنيين وإلى القرى المحركة الرخيصة المستمدة من مساقط المياه .

٣ ــ تفوق المنتجات الأوروبية : تفوقت أوروبا فى المنتجات الصناعية من حيث الجودة ورخص الثمن مما أثر فى الصناعة فى مصر ، فلم تقو على المنافسة الأجنبية .

٤ ــ قلة الأسواق : تحتاج الصناعة إلى أسواق لتصريف منتجاتها ، وكلما زادت الأسواق سواء أكانت داخلية أم خارجية ، زاد الطلب على المنتجات الصناعية مما يؤدى إلى التوسع الصناعى والعكس صحيح . وفى أواخر القرن الثامن عشر كانت الأسواق المصرية تعيبها قلة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية بين معظم السكان واضمحلال الجيش والأسطول وهما من أكبر المستهلكين للصناعات الأهلية وبخاصة الحربية منها ، فضلا عما سببته صعوبة المواصلات من قلة المعروض من السلع .

٥ ــ اختلال الأمن : استتباب الأمن ضرورى لتقدم الصناعة ، ولكن مصر فى أواخر القرن الثامن عشر كان الأمن فيها مضطربا كما تقدم .

٦ ــ اختفاء بعض الصناعات القديمة : بعد أن فتح السلطان سليم الأول مصر فى سنة ١٥١٧ ، نقل عدداً من الصناع المصريين المهرة إلى الآستانة لنشر صناعاتهم فيها ، مما إدى إلى تأخر الصناعة فى مصر واختفاء نحو خمسين صنعة .

٧ ــ انتقال مقر الملك من القاهرة إلى الآستانة : أدى ذلك إلى الإنصراف عن مظاهر الترف والأبهة التى تلازم الملك مما أثر فى الصناعة فى مصر .

وكانت الصناعة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر خاضعة لنظام النقابات الطائفية (Guilds) ، إذ كان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة ، لها شيخ تخضع لسلطته ، وينوب عنها لدى الحكومة ، ويتولى شئونها ، ويدافع عنها ، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها ، ويعاقب من يخالف منهم العرف والتقاليد ، ويحصل ما تفرضه الحكومة على افراد الطائفة من ضرائب أو قروض إجبارية ، ويوزعها عليهم بنسبة مقدرة كل منهم على الدفع . وكانت الحكومة ، كلما رأت ضرورة إلى النظر فى نظام تلك الطوائف أو تحصيل ما تفرضه عليها من الفرض ، خاطبت فى ذلك شايخها .

وكان منصب شيخ الطائفة وراثيا فى بعض الأسر ، بحيث يستمر فيها ما دامت مشتغلة بالصناعة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم النقباء ، يختارهم حكام المدن التى يقيمون فيها أو السلطة العليا .

وكان الصانع يعرف باسم المعلم أو « الأوسطى » ويقوم بعمله فى مصنعه الصغير ، ويلحق به عدداً من الصبيان لتعلم الحرفة والوقوف على أسرارها . وإذا ترك الصبى معلمه ، فإنه لا يستطيع الالتحاق بأى مصنع آخر إلا بعد الرجوع إلى شيخ الطائفة ، فإن كان الإنفصال بسبب مشاجرة بين الصبى ومعلمه ، تداخل الشيخ فى الخلاف ، وكثيراً ما يؤدى إلى إزالة الخلاف بينهما ، ورجوع الصبى إلى العمل ، وإن كان الانفصال بسبب مصلحة مالية ، دخل الصبى فى خدمة معلم آخر بموافقة الشيخ وواسطته .

وإذا أراد الصبى المتعلم أن يصير معلما ، بعد أن يصل إلى درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص ، ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوباً بمعلمه ، فيقول المعلم للشيخ إن صبيه قد تعلم الصنعة وأحكمها وأنه يرغب فى أن يصير معلما وأن يمارسها فى مصنع خاص به ، فيدنى الشيخ الصبى منه ويحزمه بحزام خاص عنده ، وينادى به عضواً من أعضاء الطائفة .

وقد اختلف نظام النقابات الطائفية في مصر عنه فى أوروبا ، إذ أن الطوائف في مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ، ولم تتدخل لتقييد العرض من السلع ، أو لتحديد الأجور ، وكذلك لم ترهق أعضاءها بالجبايات الثقيلة أو تفرض رقابة تعسفية على الإنتاج . ولذلك لم تكن النقابات الطائفية فى مصر من عوامل تأخر الصناعة ، بل كانت عاملا هاما فى صمود الصناعات اليدوية فى وجه عوامل الانحلال والضعف .

وكانت المنشآت الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر صغيرة الحجم نتيجة لضيق نطاق السوق وصعوبة المواصلات ، وفى كل منها يعمل صاحبها وحده أو بمعاونة عدد من الصبيان ، كما كانت بعض الصناعات يمارسها أصحابها فى المنازل ، وكان الصانع فى الريف ينتج السلع لبيعها فى سوق القرية التي هو بها أو فى القرى المجاورة .

أما فى المدن فقد كان تقسيم العمل أوسع مدى منه فى الريف ، وإنتاج بعض الصناعات أوسع نطاقا ، والمنشأة الصناعية أكبر حجما ، كما أن منتجات بعض مصانع القاهرة كانت تباع فى البلاد الأخرى ويصدر بعضها إلى الخارج .

وعلى الرغم من أن النظام السائد فى مصر فى القرن الثامن عشر كان مبنيا على المصانع الصغيرة التى تنتج حسب الطلب ، ويزودها العملاء بالمواد الأولية فى بعض الأحيان ، فقد بدأ النظام الرأسمالى يظهر فى الصناعة المصرية إذ أخذ كبار التجار فى المدن فى تمويل بعض الصناع فى الريف ، وتشغيلهم لحسابهم الخاص ، وتزويدهم بالمواد الأولية والأدوات ، فصار هؤلاء الصناع ينتجون السلع وفق المواصفات التى يضعها أولئك التجار ، ثم يوردونها لهم .

وكذلك كانت هناك مصانع كبيرة نوعا ما للصناعات التى تنتج سلعاً كمالية ، أو تتطلب آلات ومواد لا يستطيع الصناع الحصول عليها وفى تلك

المصانع يشتغل العمال بإشراف صاحب العمل الذى يعمل أحيانا مع العمال وأحياناً يقتصر على الإشراف والتوجيه ومباشرة البيع والشراء .

وقد ظهر التخصص بين عمال المصانع فى بعض الصناعات مثل صناعة الأدوات المنزلية وصناعة السكر .

وكانت طرق الإنتاج الصناعى فى مصر إذ ذاك بدائية ومتأخرة ، فالمصانع لا تستخدم من الوقود غير قش الذرة والأرز والجلة ، ولا تعرف من القوى المحركة إلا القوة العضلية والمواشى وعددا قليلا من طواحين الهواء فى الاسكندرية فقط ، كما أن الآلات فى صناعة السكر وصناعة الغزل والنسج وعصر الزيوت كانت بدائية .

وقد ارتبطت الصناعة فى مصر بالزراعة ارتباطاً كبيراً ، فكان عمال الزراعة يشتغلون بالغزل والنسج فى أوقات فراغهم ، كما يعملون فى بعض الصناعات فى الشتاء عندما تقل الأعمال الزراعية ، وكان الدخل من الصناعات اليدوية التى تمارسها النساء والأطفال يكون جزءاً كبيراً من دخل الأسرة . وكانت الصناعة تعتمد اعتماداً كبيراً على المواد الاولية الناتجة من الزراعة على الرغم من استيراد القطن والحرير والنباتات الزيتية من سوريا وبعض المواد الخام والسلع نصف المصنوعة من أوربا .

وكانت الصناعات الهامة مركزة فى القاهرة بينما الصناعات الصغيرة موزعة فى أنحاء القطر ، وإليك أهم الصناعات إذ ذاك :

صناعة الغزل والنسج :

كانت أهم الصناعات فى مصر ، إذ كان إنتاج الاقمشة الشعبية الرخيصة موزعا فى أنحاء البلاد ، غير أن بعض المدن تخصصت فى أنواع معينة منها فاشتهرت بعض مدن الوجه القبلى وهى إسنا وقوص وقنا وبنى سويف بصناعة المنسوجات القطنية ، وبعض بلاد الوجه البحرى ومنطقة الفيوم بصناعة المنسوجات الكتانية

من الكتان المحلى ، ومدينتا القاهرة والفيوم بصناعة المنسوجات الصوفية من الصوف المحلى ، ومدن شمال الدلتا وبخاصة دمياط والمحلة الكبرى بصناعة المنسوجات الحريرية نظراً لسهولة استيراد الحرير الخام من سوريا وملاءمة تلك المنطقة لتصدير إنتاجها إلى أسواق الشرق الأدنى . وعلى العموم كان النسج فى المدن والغزل فى القرى المجاورة لها ، فكان النساجون يحضرون المواد الخام من القطن والكتان والصوف والحرير ، ويوزعونها على الغزالين وهم عادة من نساء القرى المجاورة ، فكانت النساء الغزالات يذهبن إلى المدن فى أيام سوقها ليوردن الخيوط المغزولة ، ويأخذن مقداراً جديداً من المواد الخام ، وكان الغزل بالمغازل اليدوية يقوم به النساء فى منازلهن وأحياناً الرجال فى أثناء ملاحظتهم قطعانهم أو فى أثناء فراغهم . وكانت المنسوجات المصرية وبخاصة الصوفية منها رديئة ، ولذا كانت مصر تستورد المنسوجات الصوفية الجيدة من الخارج وبخاصة من فرنسا .

صناعة الأوانى الفخارية :

كانت الأدوات المنزلية كالبرام والقدر والأوانى الكبيرة التي تعبأ فيها النيلة والعسل تصنع من الفخار ، وكانت صناعة الأوانى الفخارية منتشرة فى الوجه القبلى حيث يوجد الطمى الصالح لصنعها ، وقد اشتهر جنوب الصعيد بإنتاج الأصناف الجيدة منها فتركزت صناعة القلل فى قنا ، وكان الطلب عليها عظيما وأسعارها مرتفعة فى أسواق القاهرة ، واشتهرت ملوى ومنفلوط بصناعة الأوانى الكبيرة التى تستعمل فى الأغراض الصناعية مثل تجهيز النيلة والسكر والأصباغ ، وكذلك لتخزين الزيوت والحبوب فى المنازل .

صناعة الطوب :

كانت منتشرة فى جميع انحاء القطر من الطين المخلوط بالقش والمجفف فى الشمس ، ومن ذلك الطوب كان سكان الريف يبنون مساكنهم .

صناعة الحصير :

كانت منتشرة فى أنحاء القطر ، وتستخدم فيها المواد الخام المحلية مثل السمار والحلفا وسعف النخيل ، وقد اشتهرت بها بعض القرى مثل سنورس وطمية بالفيوم ومنوف ، وكان الإنتاج من الحصير يسد حاجات الاستهلاك المحلى ، والفائض بعد ذلك يصدر إلى تركيا وغيرها من بلاد الشرق الأدنى .

صناعة زيوت الطعام :

كانت منتشرة ، وتستخدم فيها المواد الخام المحلية مثل بذور الخس والقرطم والسمسم والكتان وغير ذلك من النباتات الزيتية ، وكان إنتاج كل معصرة لا يكاد يكفى لسد حاجات القرية التي هى بها أو الحى من المدينة الذى توجد فيه .

صناعة مواد الصباغة :

كانت صبغة النيلة تستخرج من أوراق نبات النيلة بطريقة بدائية للصباغة باللون الأزرق ، كما كان الزعفران يستخرج من زهور القرطم للصباغة باللون الأصفر .

صناعة السكر :

تركزت فى الوجه القبلى وبخاصة فى فرشوط وأخميم وفى المناطق القريبة من القاهرة فى مصانع قديمة بها آلات خشبية تدار بالثيران .

صناعة ماء الورد :

تركزت فى مدينة الفيوم ، حيث كانت مصانع التقطير تستعمل أزهار الورد التي تنتجها تلك المنطقة بوفرة .

صناعة ملح النشادر :

كانت مركزة فى القاهرة وبعض بلاد الدلتا ، على الرغم من توافر المواد الأولية اللازمة لها فى معظم أنحاء البلاد ، وكان هذا الملح يستخرج من سماد الحيوانات ويصدر إلى الخارج .

صناعة نترات البوتاسيوم :

كانت نترات البوتاسيوم تستخرج من أتربة بقايا البلاد القديمة وبخاصة فى مصر القديمة وقنا ، وتستخدم فى صنع البارود ، ويستخدم جزء منها فى مصر ، والباقى يصدر إلى الخارج .

صناعة النبيذ :

كانت فى المناطق المتاخمة للفيوم حيث توجد الكروم .

الملح :

كان يستخرج فى أماكن مختلفة حول الساحل بطريقة تبخير المياه الملحة .

صناعة تمليح السمك :

كانت قرب بحيرات شمال الدلتا .

صناعة تبييض الأرز :

كانت قرب مناطق زراعة الأرز فى رشيد .

صناعة تفريخ الدجاج :

كانت قائمة فى جميع القرى والمدن ، حيث كانت معامل الدجاج تقوم بعملية التفريخ ، فيرد الفلاحون البيض إليها ، ويأخذون عن كل ١٠٠ بيضة

من ٢٥ إلى ٥٠ كتكوتاً ، وكانت معامل الدجاج غالباً ملكا لحكام المديريات وتؤجر للأقباط .

هكذا كانت أهم الصناعات فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، وكان معظمها للاستهلاك المحلى .

٣ — التجارة

١ — التجارة الداخلية :

كانت التجارة الداخلية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر محدودة جداً ، فكل مدينة وما حولها من المناطق الزراعية وحدة إقتصادية تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتى ، وذلك لضعف القوة الشرائية بين الأهلين بسبب فقرهم الناتج من تأخر الزراعة والصناعة ؛ مما جعل حاجاتهم قليلة ومستوى معيشتهم منخفضاً ، وكذلك لصعوبة المواصلات فلم تكن هناك طرق معبدة ولا عربات للنقل البرى بل كان النقل لمسافات قصيرة بواسطة دواب الحمل وبخاصة الجمال ، وأيضاً لاضطراب الأمن ، وفرض الجمارك الداخلية على المتاجر مثل الدخولية والعوائد النهرية ، وكذلك فرضى النقد مما أدى إلى اضطراب المعاملات المالية بين الناس .

وكانت المدن مراكز التجارة يأتى إليها سكان المناطق المجاورة لبيع حاصلاتهم وشراء ما يحتاجون من سلع أو حيوانات ، وكان لكل مدينة يوم معين للسوق مرة فى كل أسبوع عادة ، وكان على البائعين دفع ضريبة السوق مقابل عرض سلعهم للبيع وتحصل تلك الضريبة بطريقة الالتزام .

وكانت القاهرة أكبر مركز للتجارة فى مصر ، وكان لها ميناءان نهريان على النيل وهما مصر القديمة وبولاق .

وفى الوجه البحرى كانت طنطا أهم مركز للتجارة لأنها فى وسط منطقة غنية بالزراعة، ولأن بها سوقا كبيرة تقام كل سنة بمناسبة مولد السيد أحمد البدوى، تجتمع فيها أفواج كبيرة من مديريات القطر المصرى، وفيها تباع المنسوجات والحيوانات المختلفة، وكذلك كانت المحلة الكبرى سوقا للمنسوجات التى تصنع بها وبمنطقتها، وأيضاً كانت سمنود والمنصورة من المراكز الهامة للتجارة.

وفى الوجه القبلى كانت إسنا من المراكز الهامة للتجارة، ففيها تجارة المناطق الزراعية المحيطة بها، ومنها تحصل قبائل الصحراء المتاخمة لها على حاجاتهم من الحبوب والمعادن والملابس مقابل العبيد والصمغ، وهى فضلا عن ذلك نهاية طريق القوافل من سنار الذى تأتى منه سنوياً عدة قوافل تحمل العبيد والصمغ والعاج والجمال، وكذلك كانت أسيوط مركزاً هاما للتجارة لأنها نهاية قافلة دارفور التي تأتى سنويا. أما قوص وقنا فهما عند نهاية الطريق الصحراوى من القصير، ولذا كانا مركز التجارة مع بلاد العرب.

وكانت تأتى عن طريق النيل من الوجه القبلى إلى القاهرة الحبوب التي تجبى نظير ضرائب الأطيان والحبوب الباقية بعد استهلاك الأهلين، وكذلك العبيد والعاج والصمغ وغير ذلك مما يأتى من داخل إفريقية إلى إسنا وأسيوط، وأيضاً البن والسلع الأخرى التى تأتى من بلاد العرب إلى القصير ومنها إلى قنا، ونظير ذلك كانت ترسل من القاهرة إلى مراكز التجارة فى الوجه القبلى السلع المعدنية والمنسوجات والمرايا وغير ذلك من الواردات الأوروبية.

وقد احتكر المماليك بعض مواد التجارة فى الوجه القبلى، وكانوا يمنحون امتياز استغلال التجارة إلى وسطاء وملتزمين من الوطنيين أو الأجانب، وكان كل من الأمراء يفرض ضرائب لحسابه الخاص على القوافل التى تجتاز المناطق التى فى دائرته، وضرائب أخرى لحساب الوالى.

وكان نقل السلع بين الوجه القبلى والقاهرة بوساطة نهر النيل ، إذ لم تكن هناك طرق برية بالمعنى المفهوم ولا عربات نقل ، فضلا عن اضطراب الأمن ، إذ كانت قبائل الأعراب على حافة الوادى مستعدة لمهاجمة المسافرين ونهبهم ومع هذا كان النقل بالنيل معرضاً للقرصنة ، ولا بد من الحراسة الخاصة لمنع ذلك ، كما أن المدن الواقعة على النيل كانت تجبى عوائد على السلع المارة بها فى النيل .

وكذلك كان نقل السلع فى الدلتا لمسافة كبيرة بوساطة نهر النيل وترعه فلم تكن هناك طرق ممهدة ، ولا عربات للنقل ، كما كان الانتقال برا خطراً جداً نظراً لاضطراب الأمن حتى أن المسافرين اعتادوا الاتحاد فى قوافل رغبة فى الدفاع المشترك . وكان النقل فى النيل والترع معرضاً للقرصنة ، كما كانت الترعة الموصلة بين الاسكندرية والنيل قد بطل استعمالها ، ولذا كانت السلع الذاهبة من الاسكندرية إلى القاهرة والوجه القبلى إما تنقل برا إلى النيل أو تنقل بحراً بسفن صغيرة إلى رشيد أو دمياط .

٢ — التجارة الخارجية :

كانت تجارة مصر الخارجية فى أواخر القرن الثامن عشر مضمحلة للأسباب الآتية :

١ - ضعف القوة الشرائية : كانت القوة الشرائية بين معظم السكان ضعيفة لفقرهم ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستوى معيشتهم وقلة حاجاتهم واعتمادهم إلى حد كبير على منتجات مصر الزراعية والصناعية ، فقلت تبعاً لذلك الواردات .

٢ - تأخر الزراعة والصناعة : تأخرت الزراعة والصناعة فى مصر وقامت كل منهما إلى حد كبير على أساس الاكتفاء الذاتى ، مما أدى إلى قلة الصادرات .

٣ - انتشار القرصنة فى البحرين الأحمر والمتوسط : كانت القرصنة منتشرة فى هذين البحرين، مما جعل تجارة مصر الخارجية ، سواء أكانت من الصادرات أم الواردات ، عرضة للسلب والنهب .

٤ - عدم الاهتمام بالموانى المصرية : كانت ثغور مصر الرئيسية على البحر المتوسط رشيد ودمياط ، ولكن الميناء فى كل منهما لم تكن جيدة ، فالماء ضحل والحماية من الرياح والأمواج قليلة . أما الأسكندرية فقد اضمحلت لإهمال الميناء ، واحتكار الحكومة العثمانية الجزء الصالح منهـا ، وانسداد الترعة التى كانت تصلها من قبل بنهر النيل . وعلى الرغم من ذلك كانت السفن الكبيرة الآتية من أوروبا تذهب إلى الاسكندرية حيث تفرغ حمولتها ، ومن ثم تنقل السلع إلى فرع رشيد عن طريق الصحراء أو بسفن أصغر حجما إلى رشيد ودمياط ومنهما إلى فرعى النيل . وكانت ثغور مصر على البحر الأحمر القصير ، ومنها تنقل السلع بالجمال إلى قنا ، وكذلك السويس ، ومنها تنقل السلع بالجمال إلى القاهرة .

٥ - اختلال الأمن : أدى إلى تعرض السلع ، سواء أكانت من الصادرات أم الواردات إلى السلب والنهب فى اثناء نقلها بالنيل أو بطرق القـــوافل . وكانت تلك الطرق من مصر إلى السودان وسوريا (١) وبلاد المغرب ، وكذلك من القصير إلى قنا ومن السويس إلى القاهرة ومن الأسكندرية إلى فرع رشيد .

٦ - ابتزاز أموال التجار الأجانب فى مصر : فرض البكوات المماليك وخاصة فى عهد ابراهيم ومراد الاتاوات والغرامات الفادحة على التجار الأجانب فى مصر ، كما تعرضت مخازن هؤلاء التجار إلى النهب .

٧ - مساوىء السياسة الجمركية : لم تكن الرسوم الجمركية ثابتة بل تزداد

---

(١) كانت معظم التجارة بين مصر وسوريا تنقل بحرا إلى دمياط ثم إلى القاهرة .

على حسب جشع الحكام ، كما أن نظام الإلتزام طبق على الجمارك فكانت تعطى للملتزمين يحصلون رسومها لأنفسهم نظير دفعهم مقداراً معيناً من المال .

وعلى الرغم من اضمحلال التجارة الخارجية ، كانت مصر تستورد المنسوجات الدقيقة والسلع المعدنية والأدوات الزجاجية والتوابل ومواد الترف للبكوات المماليك . ومقابل ذلك تصدر الفائض من حاصلاتها الزراعية كالقمح والفول وغيرهما من الحبوب ، وكذلك كمية معينة من الخيوط والمنسوجات المصنوعة فى البلاد ، وأيضا الأملاح مثل نترات البوتاسيوم وملح النشادر .

وكانت علاقات مصر التجارية فى أواخر القرن الثامن عشر كما يأتى :

التجارة مع فرنسا :

كان التجار الفرنسيون يكونون أهم جالية أجنبية فى مصر . وكانت أهم الواردات المصرية هى المنسوجات الصوفية والطرابيش والأدوات المعدنية والورق والمشروبات والصبغة الحمراء والخشب والعطور ، كما كانت الأسلحة والسلع المعدنية تأتى من ألمانيا عن طريق مرسيليا . أما الصادرات المصرية فكانت الأرز والقمح والزعفران وملح النشادر والصودا والخيوط القطنية والكتانية والجلود ، وكذلك السلع الآتية من داخل إفريقية وهى الصمغ والعاج وريش النعام والتبر ، والسلع الآتية من بلاد العرب والهند وهى البن والصمغ والعقاقير والبخور .

وقد اهتمت فرنسا فى القرن السابع عشر باحياء طريق مصر البرى كى تنجح فى المنافسة التجارية والسياسية بينها وبين انجلترا وهولندا اللتان تتنازعان السيطرة على الطريق البحرى حول إفريقية ، فسعت لدى السلطان العثمانى ليوافق على فتح طريق مصر التجارى ، وتمكنت فى أواخر القرن السابع عشر فيما بين سنتى ١٦٨٣ و ١٦٨٦ من الحصول على أوامر من الباب العالى إلى السلطات

المصرية باحترام الامتيازات التي تمتع بها الفرنسيون فى الدولة العثمانية منذ القرن السابق ، وبتخفيض الضريبة على البضائع المنقولة من السويس إلى البحر المتوسط إلى ٣ ٪ من قيمتها، فتوثقت العلاقات بين الموانى الفرنسية على البحر المتوسط وبين مصر .

واستمر الفرنسيون متمسكين بمصالحهم التجارية فى مصر وبخاصة منذ المعاهدة الإنجليزية المصرية فى سنة ١٧٧٥ . وفى سنة ١٧٧٧ نقل الفرنسيون مركز تجارتهم وقنصليتهم من القاهرة إلى الإسكندرية رغبة فى التخلص مما كان يفرضه البكوات المماليك من الإتاوات والمغارم على التجار الاجانب فى القاهرة . وقد أدت الجهود التى بذلها الإنجليز لتعطيل مصالح الفرنسيين التجارية فى مصر إلى تقوية رغبة الفرنسيين فى الاهتمام بتجارتهم فى مصر وتدعيمها، كما أدى إلى ذلك أيضا خوف الفرنسيين على مصالحهم التجارية فى مصر من رغبة الإمبراطورية النمسوية فى السيطرة على تجارة الشرق وتحويلها إلى طريق مصر البرى تحت إشرافها . ولذلك كله اهتمت فرنسا بمركزها التجارى فى مصر . وبفضل وساطة شارل مجالون (Charles Magallon) التاجر الفرنسى فى مصر والمشرف على مصالح الفرنسيين فى القاهرة منذ انتقال القنصلية الفرنسية إلى الاسكندرية ، ووساطة زوجته وهى صديقة لزوجة مراد بك ، تمكنت فرنسا من عقد ثلاث معاهدات مع مصر فى يناير سنة ١٧٨٥ : الأولى مع مراد بك وفيها تعهد مراد بك بصيانة التجارة الفرنسية عند مرورها فى مصر وحدد الضريبة على متاجر الهند بمقدار ٢ ٪ للوالى على مصر و ٤ ٪ للبك الحاكم و٣ ٪ فقط إذا كانت هذه المتاجر مصدرة إلى فرنسا . وتعهد مراد بك أيضاً بالسهر على استتباب الأمن فى الطريق بين السويس والقاهرة ، وقد وقع على هذه المعاهدة بعد ذلك بقليل إبراهيم بك ، والمعاهدة الثانية مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام ، وفيها تعهد يوسف بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية وتحصيل ½ ٪ فقط من قيمة

المتاجر المفرغة فى السويس ، والمعاهدة الثالثة مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب ، وفيها تعهد بنقل المتاجر الفرنسية بأمان فى طريق الصحراء بين السويس والقاهرة مقابل مبلغ معين عن كل جمل . غير أن هذه الاتفاقات لم تمنع إبراهيم بك ومراد بك من المضى فى المظالم وإرهاق التجار الأجانب وابتزاز الأموال بكل الوسائل ، مما كان سبباً فى تعدد شكايات التجار الفرنسيين فى مصر .

التجارة مع البندقية وتريستا وتسكانيا :

كانت مصر تستورد من تلك البلاد المنسوجات والورق والأدوات الزجاجية ، كما تستورد من ألمانيا عن طريق تريستا الحديد والنحاس والمسامير والمرايا .

وكانت مصر تصدر إلى تلك البلاد الجلود وملح النشادر والنطرون والزعفران ، وكذلك السلع الآتية من داخل إفريقية وهي الصمغ والعاج والتمر الهندى وريش النعام ، والسلع الآتية من بلاد العرب والهند وهى البن والصمغ والبخور .

التجارة مع تركيا :

كانت مصر تصدر إلى تركيا الأرز والقمح والفول والجزء الاكبر من السلع الآتية من داخل إفريقية والبن من بلاد العرب ، كما كانت ترسل إليها الجزية السنوية من النقود ، وكذلك الهدايا إلى السلطان وحاشيته .

التجارة مع سوريا :

كانت مصر تستورد من سوريا الحرير الخام والقطن والنباتات الزيتية والصابون وزيت الزيتون والمنسوجات القطنية والشمع ، وتصدر إليها الأرز والقمح والبازلاء والكتان وماء الورد والجلود والبن والتمر الهندى والسمسم والعبيد .

التجارة مع انجلترا :

كانت تجارة مصر مع انجلترا ضئيلة فى أواخر القرن الثامن عشر . وقد بذل

الإنجليز محاولات منذ أواخر القرن السابع عشر لإحياء طريق مصر التجارى، ولكنهم فشلوا فى آخر الأمر . وقد أهتم الانجليز بهذا الطريق بعد نجاح الفرنسيين التجارى فى مصر، فعينوا فى سنة ١٦٩٦ قنصلا لهم فى مصر . وفى أوائل القرن الثامن عشر عزز الإنجليز نشاطهم التجارى فى مصر، ومع ذلك كانت تجارتهم ضئيلة وعدد الإنجليز المقيمين فى مصر ثلاثة فقط نقصوا إلى واحد فى سنة ١٧٥٦ وهو القنصل الإنجليزى فى القاهرة الذى طلب إعفاءه من منصبه فأجيب إلى ذلك، وأغلقت القنصلية الإنجليزية منذ تلك السنة . غير أن الإنجليز عادوا إلى الاهتمام بطريق مصر البرى بعد إعلان على بك الكبير استقلاله فى سنة ١٧٦٩، واستيلائه على جدة فى بلاد العرب فى السنة التالية . فكتب أحد الإنجليز المشتغلين بالتجارة من جدة إلى على بك يطلب منه فتح الطريق للتجارة بين الهند والسويس ، وأيد وارن هيستنجز (Warren Hastings) الحاكم البريطانى على البنغال بالهند إرسال السفن إلى السويس ، كما تألفت شركة صغيرة فى كلكتا للتجارة مع مصر .

وفى فبراير سنة ١٧٧٣ تمكن الرحالة الإنجليزى جيمس بروس (James Bruce) من الحصول على فرمان من محمد أبى الذهب إلى شركة الشرقية التجارية ، وفيه أباح أبو الذهب للسفن الانجليزية الحضور إلى السويس وتعهد بعدم التعرض للتجار بالأذى ، وحدد الضريبة بمقدار ٨ ٪ فقط من المتاجر الآتية إلى السويس أو من قيمتها ، فضلا عن خمسين ريالا أسبانيا (أبو طاقه) عن كل سفينة رسوما للميناء ، كما سمح للتجار الإنجليز بإحضار متاجرهم إلى القاهرة والتجارة فيها أو فى السويس .

وفى مارس سنة ١٧٧٥ عقدت معاهدة للتجارة والملاحة بين محمد أبى الذهب ووارن هيستنجز (Warren Hastings) الحاكم البريطانى على البنغال بالهند تنص على حق التجارة فى الهند وفى مصر لمواطنى الطرفين على السواء ، وتخفيض

الضريبة فى السويس على السلع المجلوبة من البنغال ومدراس إلى ٦½ ٪ والمجلوبة من سورات وبمباى إلى ٨ ٪ وكذلك حق الانجليز فى شراء وتصدير المنتجات المصرية من غير ضريبة ما ، وقد تعهد محمد أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه فى الحكومة بالمحافظة على المتاجر التى تنقل من الطور أو السويس إلى القاهرة فى طريق تصديرها إلى الخارج . وقد خافت تركيا من أن يؤدى إحياء طريق مصر البرى إلى زيادة ثروة البكوات المماليـــك ، ومن ثم إلى خروجهم عن عن سيادتها ، فعارضت فى مجىء السفن الانجليزية إلى السويس وطالبت بإيقافها بحجة أن الاحترام الواجب للحرمين الشريفين لا يجيز للسفن الانجليزية الملاحة فى البحر الأحمر شمالى جدة ، وكذلك غيرت شركة الهند الشرقيـة التجارية وجهة نظرها إزاء إحياء طريق مصر البرى لنقل المتاجر، كما توفى محمد أبو الذهب، فلم يبق من يدعو إلى إحياء هذا الطريق إلى چورچ بلدوين George Baldwin التاجر الانجليزى والمشرف على مصالح شركة الليڤانت الإنجليزية وشركة الهند الشرقية التجارية فى الشرق الأدنى ومصر ، فقد أعتقد فى فائدة الطريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فبذل جهوده لترتيب خط من المواصلات المنظمة من الهند إلى السويس ثم من القاهرة إلى انجلترا ، ونجحت جهوده حتى صارت السلطات الهندية والانجليزية فى سنة ١٧٠٧ تعتمد على الطريق البرى فى نقل بريدها . ومع ذلك فقد تعرض مشروع بلدوين للفشل نتيجة لقرار الحكومة الانجليزية وشركة الهند الشرقية التجارية فى يولية سنة ١٧٧٧ بمنع أى فرد من مستخدمى الشركة فى الهند أو المقيمين بها برخصة ممنوحة منها من التجارة مع أى ميناء من موانى البحر الأحمر خارج جدة . ومع ذلك وافقت الشركة على استمرار استخدام طريق مصر البرى فى نقل الرسائل ، وكذلك أصدر السلطان العثمانى فرمانا فى سنة ١٧٧٩ بمنع أية سفينة من سفن الإفرنج من الاقتراب من ميناء السويس ؛ غير أن انجلترا عادت إلى الإهتمام بطريق مصر البرى بعد أن عقدت فرنسا مع

مصر ثلاث معاهدت فى سنة ١٧٨٥ لتوطيد مركزها التجارى ، وكذلك بعد أن نشر چورچ بلدوين كتابه عن مصر الذى بين فيه أهمية موقعها بالنسبة لانجلترا وصلاتها التجارية والسياسية بالهند . ولذا اهتمت انجلترا من جديد بطريق مصر البرى فأعادت فتح قنصليتها فى مصر سنة ١٧٨٥ ، وكانت مغلقة منذ سنة ١٧٥٦ وعينت چورچ بلدوين قنصلا لها . غير أن الفوضى فى مصر فى أثناء حكم ابراهيم ومراد أدت إلى عدم استتباب التجارة ، مما جعل الحكومة الانجليزية وشركة الليفانت تريان عدم الفائدة من متابعة الجهود لتدعيم التجارة الانجليزية في مصر . ولذا أغلقت انجلترا قنصليتها فى مصر فى فبراير سنة ١٧٩٣ وأقالت بلدوين من منصبه . غير أن بلدوين تمكن فى فبراير سنة ١٧٩٤ من عقد معاهدة تجارية على منوال معاهدة فرنسا مع مراد بك التي أبرمت فى سنة ١٧٨٥ ، ولكن الحكومة الانجليزية لم تهتم بتلك المعاهدة لانشغالها بالحرب منذ سنة ١٧٩٣ ضد حكومة الثورة فى فرنسا .

التجارة مع بلاد العرب :

كانت التجارة بين مصر وبلاد العرب عن طريق القصير وطريق السويس . وكانت أهم الواردات عن الطريق الأول البن اليمنى ويأتى إلى القصير ومنها ينقل بالجمال عبر الصحراء إلى قنا ، وترجع الجمال من قنا إلى القصير محملة بالقمح والدقيق والفول والعدس والسكر والزبدة وزيوت الطعام والمنسوجات الكتانية ، فتصدر إلى بلاد العرب . وكانت أهم الواردات عن الطريق الثانى البن والسنامكى والبخور والتوابل والعقاقير والسلع الهندية من المنسوجات الحريرية والقطنية والكشمير ، وأهم الصادرات الفول والعدس والقمح والأرز والحديد والنحاس والرصاص .

التجارة مع السودان :

كانت تجارة مصر مع السودان عن طريق القوافل وأهمها :

١ — قافلة دارفور : وتصل إلى أسيوط محملة بالسلع التي أهمها العبيد والعاج والصمغ والجلود والتمر الهندى . وعند أسيوط تدفع ضريبة عن كل عبد وعن حمولة كل جمل من السلع ، ثم تنقل العبيد والسلع بقوارب فى النيل إلى القاهرة . أما الجمال فيباع معظمها ويبقى نحو خمسها فقط لرحلة التجار فى أثناء رجوعهم إلى دارفور . ويمكث التجار فى القاهرة عدة شهور لبيع العبيد والسلع التى أحضروها وشراء بعض السلع للرجوع بها إلى دارفور ، ومن أهم تلك السلع المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية والشيلان والبن والسكر والأسلحة والمعادن والزجاج الملون من البندقية والمرايا والحلى .

٢ — قافلة سنار : وهى أصغر من قافلة دارفور وتصل إلى إسنا محملة بسلع أهمها العبيد والصمغ وريش النعام والعاج والجلود والتبر . وعند إسنا تؤخذ الضريبة على العبيد والجمال والسلع ، ثم تنقل السلع والعبيد إلى القاهرة بطريق النيل ، وتدفع عنها ضرائب أخرى عند منفلوط والمنيا وبولاق . ويبيع التجار معظم الجمال ثم يرجعون ومعهم السلع الآتية : المنسوجات والشيلان والأدوات الزجاجية والتوابل والعطور .

التجارة مع بلاد المغرب :

كانت بسيطة وبواسطة القوافل التى تحمل إلى مصر البلح والطرابيش ، وتعود إلى بلاد المغرب بالحاصلات المصرية .

٣ — التجارة العابرة :

أدى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٨ بواسطة البرتغال إلى تحول معظم المتاجر بين الشرق وأوروبا عن طريق مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح ؛ ففقدت مصر مركزها التجارى الممتاز ، كما فقدت مكاسبها الكبيرة من التجارة العابرة وبخاصة المكوس على تلك التجارة ، مما كان له أثر سيء فى حالة مصر الاقتصادية . وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت فى أثناء الحكم العثمانى فى مصر لإحياء طريق مصر التجارى ، فإن التجارة العابرة لم تنشط فيه لفشل تلك المحاولات ، فقد فكر السلطان سليمان القانونى فى حفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط فى سنة ١٥٢٩ ، وحاول سنان باشا الوالى العثمانى على مصر شق تلك القناة فى سنة ١٥٦٩ فى عهد السلطان سليم الثانى بن سليمان ، كما حاول السلطان مراد الثالث إيصال هذين البحرين فى سنة ١٥٨٦ . وفى القرنين السابع عشر والثـــامن عشر أرادت فرنسا وانجلترا والنمسا إحياء طريق مصر التجارى ، ولكن المساعى التى بذلت لدى السلطان العثمانى فى الآستانة ولدى أمراء المماليك فى القاهرة ذهبت سدى لأن السلطان أدرك خطر تغلغل النفوذ الأجنبي فى مصر ، ولأن الاتفاق مع أمراء المماليك لم تكن له قيمة عملية بسبب الفوضى والنزاع الداخلى على الحكم .

وعلى الرغم من فشل تلك المحاولات لإحياء طريق مصر التجارى ، فان التجارة العابرة فى أواخر القرن الثامن عشر كانت لا تزال موجودة ، ولكنها بسيطة ، إذ كانت السلع وبخاصة العبيد تأتى من وسط إفريقيـــة عن طريق الصحراء إلى نهر النيل فى مصر العليا ، كما كان البن وحاصلات الشرق تأتى من بلاد العرب عن طريق البحر الأحمر . ثم تعبر الصحراء من القصير إلى نهر النيل . وهذه السلع كانت تمر بمصر فى طريقها إلى أوروبا والامبراطورية العثمانية .

ومقابل ذلك كانت المعادن والأدوات الزجاجية والمنسوجات وسلع أخرى تأتى من أوروبا مارة بمصر إلى افريقية وبلاد الشرق .

٤ — الحالة المالية

كانت الإدارة المالية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر يرأسها موظف يسمى الدفتردار يعينه السلطان العثمانى ويعاونه ديوان الروزنامة المختص بالضرائب والمصروفات برئاسة الروزنامجى .

وكانت أهم إيرادات الحكومة إذ ذاك كما يأتى :

١ — ضرائب الأطيان : وهى المورد الرئيسى لدخل الحكومة، وكانت مفروضة على أطيان الالتزام . أما أطيان الرزق والأطلاق فكانت معفاة منها (١)

وقد اتبعت الحكومة نظام الالتزام فى جباية ضرائب الأطيان ، إذ يلتزم من يشاء بقرية أو أكثر أو أقل ، ويعطى له تقسيط بذلك مبين به مقدار حصته ومبلغ الميرى وكمية الفائض ، وكذلك يعطى له أمر إلى مشايخ دائرة التزامه وأهاليها بالخضوع لأوامره وتأدية الضرائب إليه .

وتشمل أطيان الالتزام طين الوسية ويستغله الملتزم لنفسه نظير دفع الميرى عنه ، وطين الفلاحة ويزرعه الفلاحون نظير دفع المال الحر عنه للملتزم ، ويشمل الميرى والفائض والكشوفية القديمة والعوائد ، فالميرى للسلطان والفائض للملتزم نظير قيامه بجباية الضرائب والكشوفية القديمة يدفعها الملتزم لحاكم المديرية والعوائد لحاكم المديرية أيضاً .

---

(١) كان بعض أصحاب الرزق يدفعون للوالى على مصر ضريبة زهيدة تسمى مال الحماية ليحميهم فى تحصيل ايرادهم . وبعد انتهاء الاحتلال الفرنسى لمصر تجددت سندات الرزق ، وتقرر على الرزق مال حماية بنسبة عشرة أنصاف أو خمسة على الفدان ، ليكون ذلك زيادة فى تأكيد الوقف وحماية له من الخلل ، مع العلم بأن القرش يساوى ٤٠ نصفا .

وكانت الإطيان الأثرية التى فى حوزة مشايخ البلاد وغيرهم من حكام القرية تعامل معاملة طين الوسية فى الضرائب ، وذلك فى الوجه القبلى أما فى الوجه البحرى فكان جزء فقط مما فى حوزتهم من تلك الأطيان ينال ذلك الامتياز .

وكان المال الحر للفدان يتراوح بين ٩٠ ميديا و ٣٠٠ ميدى للاطيان من الدرجة الأولى ، وبين ٦٠ ميديا و ١٥٠ ميديا للأطيان من الدرجة الثانية وبين ٣٠ و ١٢٠ ميديا للأطيان من الدرجة الثالثة ، مع العلم بأن القرش يساوى ٤٠ ميديا .

وكانت الضريبة تفرض على الفدان إذا كانت أطيان القرية ممسوحة . أما إذا لم تكن ممسوحة فإن القرية تدفع الضريبة جملة ويوزعها على الفلاحين الصراف ومشايخ البلد ، وتعرف تلك الطريقة باسم كلالة وهى أكثر انتشارا فى الصعيد منها فى الوجه البحرى . وقد يكون جزء من القرية ممسوحا والجزء الآخر غير ممسوح ، وفى تلك الحالة كانت الضريبة تفرض على أساس الفدان فى الجزء الأول وبطريقة الكلالة فى الجزء الآخر .

وكان المال الحر يجبى نقداً وعينا فى مديريات قنا وإسناوجرجا وأسيوط ومنفلوط والمنيا وبنى سويف ، إذ ينقسم إلى قسمين رئيسيين : المال على محصول الذرة ، والضريبة العينية على الشعير والقمح والفول والعدس .

وزيادة على المال الحر ، كان الفلاح يدفع عن أطيانه للملتزم ضريبتين هما المضاف والبرانى يأخذهما الملتزم لنفسه علاوة على الفائض ، وكذلك كان الفلاح يدفع عن أطيانه الكشوفية الجديدة لحاكم المديرية المعروف باسم البك أو السنجق ، وله نواب يعرفون باسم الكشاف يأمرون بأمره ويصل عددهم أحيانا إلى عشرين كاشفا .

هكذا كان نظام ضرائب الأطيان وهو معيب ، فأطيان الرزق والأطلاق معفاة ، وأطيان الفلاحة تتحمل معظم الضرائب ، فتدفع الميرى والفائض والكشوفية القديمة والعوائد والمضاف والبرانى والكشوفية الجديدة ، بينما تدفع أطيان الوسية الميرى فقط ، كما أن الضرائب على أطيان الفلاحة كانت متنوعة وبعضها غير محدود ، مما أدى إلى ظلم الفلاحين ، فضلا عن أن مساحة الفدان لم تكن واحدة فى جميع أنحاء القطر ، مما أدى إلى إختلاف مقدار الضريبة على مساحة معينة من الأطيان ، وكذلك لم تكن الضرائب كلها للحكومة ، بل بعضها للأفراد فالفائض والمضاف والبرانى للملتزم والكشوفية القديمة والكشوفية الجديدة والعوائد لحاكم المديرية ، كما أن سلطة الحكومة على الفلاحين كانت معدومة تقريبا ، لأن الملتزمين حلوا محلها فى الريف ، وسيطروا على الفلاحين ، وإستبدوا بهم ، وأذاقوهم مرارة الذل والظلم .

٢ — الرسوم الجمركية على التجارة .

٣ — رسوم على الوكائل والسفن والقوافل .

٤ — ضرائب الأسواق على السلع التى تعرض فيها للبيع .

٥ — ضرائب على الصناع وأرباب الحرف .

٦ — رسوم صيد الأسماك .

٧ — الجزية المفروضة علي الذكور البالغين من النصارى واليهود .

٨ — ضرائب على بعض الموظفين مثل الوالى والدفتردار والكشاف وبعض أفندية الروزنامة . وذلك نظير انتفاعهم برسوم معينة .

هذه هى أهم الإيرادات . أما أهم المصروفات فكانت إذ ذاك كما يأتى :

١ — مرتبات الوالى والبكوات (السناجق والكشاف) والجندوأفندية الروزنامه .

٢ ــ نفقات المؤن والذخائر ، ومصاريف ترميم القلاع .

٣ ــ معاشات الأرامل والأيتام والمكفوفين .

٤ ــ نفقات المحمل وأمير الحج .

٥ ــ مخصصات الحرمين الشريفين

٦ ــ مصاريف إصلاح الترع وتطهيرها ، ومقياس النيل ، وحفل وفاء النيل .

٧ ــ الإنفاق على الأزهر ، وصيانة المساجد والأضرحة ، وأرزاق المشايخ .

٨ ــ الجزية للسلطان ، وترسل سنوياً إلى الآستانة ، وكان مقدارها فى أواخر القرن الثامن عشر نحو ١٠٥٨٠ جنيها .

الفصل الثانى

النتائج الاقتصادية

للاحتلال الفرنسى

وصلت الحملة الفرنسية إلى الاسكندرية فى أول يولية سنة ١٧٩٨، وأخذت فى احتلال مصر حتى تم لها ذلك . واستمر الاحتلال الفرنسى لمصر ما يقرب من ثلاث سنين وثلاثة أشهر ، إذ جلت القوات الفرنسية عن القاهرة وضواحيها فى يولية سنة ١٨٠١ ، وأبحرت من أبى قير إلى فرنسا فى أوائل أغسطس ، كما اضطرت القوات الفرنسية المحصورة فى الاسكندرية إلى الجلاء فى سبتمبر سنة ١٨٠١ . وبذلك انتهى الاحتلال الفرنسي ، ورجعت مصر إلى الحكم العثمانى ، فعاد إليها النظام الاقتصادى السابق لمجىء الحملة الفرنسية .

وعلى الرغم من عودة نظام مصر الاقتصادى إلى ما كان عليه قبل الإحتلال الفرنسى ، فإن ذلك الإحتلال يعتبر نقطة تحول فى تاريخ مصر الاقتصادى ، لما له من آثار تتمثل فى النتائج الاقتصادية الآتية :

١ — إضعاف النظام الإقطاعى : أضعف الفرنسيون قوة المماليك ، إذ أبعدوهم عن الحكم ، وصادروا أطيان الملتزمين منهم ، وحرضوا المصريين ضدهم ، وقتلوا البعض منهم ، وشردوا البعض الآخر ، فكان ذلك الأضعاف ضربة شديدة وجهت إلى النظام الإقطاعى ، مما أضعفه وساعد على انهياره بعد ذلك ، فقد تمكن محمد على من القضاء على نفوذ المماليك ونظامهم فى مارس سنة ١٨١١ ، ثم ألغى نظام الالتزام فى فراير سنة ١٨١٤ .

٢ — الإصلاحات الإقتصادية : قام الفرنسيون فى أثناء احتلالهم لمصر بإصلاحات كانت تمهيداً للتطور الإقتصادى فى مصر فى القرن التاسع عشر . ففى الزراعة اعتنوا بالرى ، فدرسوا مجرى نهر النيل ، وفحصوا القنوات والجسور ، كما أنشأوا حديقة للنبات بالقاهرة لأقلمة النباتات الأجنبية والعناية بالغلات الوطنية ، ودرسوا المسائل المتعلقة بإنتاج الأراضى الزراعية فى مصر ، وبحثوا وسائل تقوية الأرض ، ومنعوا قطع الأشجار المصرية رغبة فى توفير الأخشاب . أما فى الصناعة فقد أنشأوا مصنعاً لنسج الأقمشة ، وآخر لصنع البارود ، كما صنعوا الصابون من الزيوت المصرية ، ونجحوا فى صنع البيرة ، وبذلوا الجهود لاتقان الدباغة . وفى التجارة عملوا على توحيد فئات النقل المائى فى الداخل ، ودرسوا كل ما يساعد على تسهيل المواصلات فى الوجه البحرى ، وزيادة الطرق الصالحة للنقل وشجعوا التجارة الخارجية بتنظيم حركة السفن فى الموانى وتسهيل التبادل التجارى مع الأقطار الأخرى وتنظيم الجمارك . وكذلك نظموا الادارة المالية .

٣ — مشروعات الإصلاح الاقتصادى : وضع الفرنسيون مشروعات للاصلاح الاقتصادى فى مصر ، لم يتمكنوا من تنفيذها لجلائهم عن البلاد ، ومع ذلك فقد مهدت تلك المشروعات الطريق للاصلاح ووجهت الأنظار اليه ، حتى نفذت فعلا فى أثناء القرن التاسع عشر ، ونتج عنها تقدم مصر الاقتصادى . ومن تلك المشروعات المشروع الذى أعده منو فى ٢٠ يناير سنة ١٨٠١ لإصلاح نظام الضرائب ونظام ملكية الأطيان ، وقد عرف باسم المشروع العظيم وينص على :

١ — إلغاء جميع الضرائب المفروضة على الأطيان والاستعاضة عنها بضريبة واحدة .

٢ — فرض تلك الضريبة الواحدة على الفدان بنسبة جودة الأرض ، وجعلها ثلاث درجات : الأولى ٢٠ فرنكا والثانية ١٧ فرنكا والثالثة ١٤ فرنكا ،

وتقسيم المتحصل منها إلى ٢٤ جزءاً منها ١٢ جزءاً للحكومة و ٧ أجزاء للملتزمين تعويضاً لهم عما فقدوه من الأموال التي كانوا يأخذونها لأنفسهم من الفلاحين و ٣ أجزاء لمشايخ البلد تعويضاً لهم عن الاتاوة التي كانوا يحصلونها من القرى وتشجيعاً لهم على تأدية أعمالهم ، وجزءان لنفقات أعمال القنوات والجسور وأجور العمال نظراً لإعفاء الفلاحين من السخرة .

٣ — منع الملتزمين من تحصيل الأموال ومن التدخل في شئون القرى ، أو التمتع بأي سلطان فيها ؛ نظراً لحرمانهم من جميع ما كانوا يتمتعون به من سلطان في الماضي .

٤ — جعل أرض الوسية ملكاً للملتزمين ، وأرض الفلاحة ملكاً للفلاحين .

٥ — إعطاء جميع ملاك الأراضي مطلق الحرية في زرع أطيانهم كما يشاءون.

ورغبة في تنفيذ هذا المشروع ، أنشأ منو في ٢ مارس سنة ١٨٠١ لجنة لمساحة الأراضي الزراعية ؛ غير أن القوات الانجليزية والعثمانية جاءت إلى مصر في ذلك الشهر لإخراج الفرنسيين منها ، وبدأت الحرب بين الطرفين ؛ فتعذرت مساحة الأراضي الزراعية ، وتعذر تنفيذ المشروع العظيم .

وفضلاً عن المشروع العظيم لإصلاح نظام الضرائب ونظام ملكية الأطيان ، درس علماء الحملة الفرنسية حالة مصر الإقتصادية ، واقترحوا مشروعات الإصلاح الاقتصادي ومنها : إصلاح نظام الري ، ونشر الري الصيفي في الدلتا بإنشاء الترع وإقامة قناطر عند رأس الدلتا ، وإصلاح نظام العملة ، وإيصال البحر بين المتوسط والأحمر بإنشاء قناة في برزخ السويس . وقد نشرت تلك المشروعات مع البحوث الأخرى لعلماء الحملة الفرنسية ، ورسوماتهم في كتاب « وصف مصر » Description de l'Egypte باللغة الفرنسية ، وظهر أول أجزاء الكتاب في سنة ١٨٠٩ وآخرها في سنة ١٨٢٢ . أما الطبعة الثانية من الكتاب فقد بدأت في سنة ١٨٢١ وانتهت في سنة ١٨٢٩ .

٤ — علاقة مصر بانجلترا : لفت الاحتلال الفرنسى نظر انجلترا إلى أهمية مصر ، فاهتمت بطريق مصر البرى لنقل المسافرين والبريد والسلع بينها وبين الهند ، فزادت حركة التجارة العابرة مما أدى إلى إنشاء الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة والخط الحديدى من القاهرة إلى السويس فزادت حركة مرور المسافرين والبريد والسلع ، حتى انتهى الأمر بحفر قناة السويس . وكذلك اهتمت انجلترا بعلاقتها التجارية مع مصر ، فزادت التجارة بين البلدين زيادة سريعة ، وأصبحت لانجلترا الصدارة بين الدول فى ذلك الميدان .

الفصل الثالث

سياسة مصر الإقتصادية

كانت مصر فى أوائل القرن التاسع عشر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادى ، إذ اعتمدت على الزراعة ، وأهملت الصناعة .

وكذلك كانت مصر فى تلك الفترة تتبع مبدأ الحرية الاقتصادية ، فالحكومة لا تتدخل فى الشئون الاقتصادية ، والفلاح حر فى زراعة ما يشاء من الحاصلات بالطريقة التي يراها ، وحر فى تصريف حاصلاته كما يريد ، وكذلك الصانع حر فى عمله وفى تصريف إنتاجه ، وأيضا التاجر يتمتع بالحرية فى التجرة .

هكذا كانت سياسة مصر الاقتصادية عندما تولى محمد على حكم البلاد فى سنة ١٨٠٥ ، فسار عليها فى أول الأمر ، ثم تركها ، واتبع سياسة أخرى قائمة على مبدأين : الأول الاستقلال الاقتصادى ، والثانى الاحتكار والتوجيه .

وبناء على مبدأ الاستقلال الاقتصادى ، أدخلت الحكومة الصناعة الحديثة فى مصر ، فأنشأت مصانع حكومية للصناعات الكبرى على النظام الأوروبى رغبة فى إمداد البلاد بحاجتها من المنتجات الصناعية ، وعدم الاعتماد فى ذلك على البلاد الأجنبية ، حتى لا تتسرب إليها الأموال المصرية ، وحتى لا تتعرض البلاد لخطر الاعتماد على الأجانب فى تموين الجيش والأسطول بالأسلحة والذخائر وغير ذلك من المنتجات الصناعية .

وفضلا عن ذلك اهتمت الحكومة بالزراعة فزاد الإنتاج الزراعى بسبب زيادة الأراضى الزراعية ، وتحسين طرق الرى ، والعناية بالأساليب الزراعية ومساعدة الحكومة للزارعين غير المقتدرين بالآلات الزراعية وآلات الرى والحيوانات والتقاوى والسلف المالية ، بشرط تحصيل التقاوى والسلف المالية وأثمان المساعدات الأخرى منهم عند الحصاد ، وكذلك حث الفلاحين على بذل أقصى جهودهم فى العمل الزراعي .

هذا عن المبدأ الأول . أما عن المبدأ الثانى وهو الاحتكار والتوجيه ، فقد قيدت الحكومة حرية الفلاح فى تصريف حاصلاته بعد أن كان حرا ، وذلك باحتكار بعض الحاصلات الزراعية ، بحيث تستولى الحكومة عليها كلها ولا تسمح لأصحابها بأخذ شىء منها ، وكذلك باحتكار الفائض من بعض الحاصلات الأخرى بعد اللازم لاستهلاك أصحابها .

وفى الحالتين تحدد الحكومة الثمن ، وتعطى الفلاح « رجعة » (١) بقيمة حاصلاته تخصم مما عليه لها ، ثم تبيع الحكومة تلك الحاصلات للتجار والأهالى بما تراه من ثمن أو تصدرها إلى الخارج . وبذلك يكون معظم المكسب لها وحدها دون غيرها .

وقد أتاح نظام الاحتكار للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية ، وحصلت بذلك على ربح لا يستهان به بلغ سدس دخلها تقريبا فى سنة ١٨٢١ . غير أن نظام الاحتكار حرم الفلاحين من التصرف فى ثمرة كدهم ومن الحصول على الربح الكامل لحاصلاتهم ، وفرض عليهم ثمن البيع فرضا دون استشارتهم ، وجعلهم عرضة لظلم موظفى الشون وغدرهم فى الكيل والميزان ، ورفع أسعار الحاجات الضرورية لهم كالملابس وغيرها ، مما أدى إلى زيادة نفقة المعيشة عندهم .

---

(١) رجعة أى سند أو إيصال .

ولما احتكرت الحكومة بعض الحاصلات فى سنة ١٨١٦ ، عزم الفلاحون على عدم زراعتها فيما بعد ، وأرادوا زراعة غيرها ، حتى لا يحرمون من ثمرة كدهم . ولو تمكنوا من تنفيذ رغبتهم هذه لفشل الاحتكار ، ولفقدت الحكومة مكسبها تبعا لذلك .

ولهذا ألزمتهم الحكومة زراعة تلك الحاصلات ، كما ألزمتهم زراعة الحاصلات التي احتكرتها بعد ذلك ، فصاروا يزرعون حاصلات الاحتكار تبعا لسياسة الحكومة لا لرغبتهم الشخصية ، إذ لو تركوا وشأنهم ما زرعوها ، لأن معظم ربحها عائد على الحكومة دونهم . ولأنهم محرومون فى تلك الحالة من حرية التصرف فى ثمرة عملهم وكدهم .

وتبعا لمقتضيات الحالة التجارية وارتفاع الأسعار أو انخفاضها ، كانت الحكومة تحدد سنويا مساحة حاصلات الاحتكار ، وتلزم الفلاحين زراعتها . أما الأطيان الباقية فتترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الأخرى . وفى الحالتين يجب عليهم اتباع الأساليب الزراعية الصحيحة التي فرضتها الحكومة عليهم تحت رقابتها ، فإن حاد أحدهم عنها أو أهمل زراعته نزل به العقاب ، وبهذا فقد الفلاح حرية العمل ؛ إلا أن ذلك أدى إلى زراعة الأرض بما يوافق التربة ، وإلى انتقاء التقاوى واستيفاء الخدمة ، وبالاختصار إلى ترقية الأساليب الزراعية عما كانت عليه من قبل ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي .

وبناء على تحديد مساحة الحاصلات المحتكرة ، كانت الحكومة ترسل سنويا إلى كل مأمور مقدار ما خص مأموريته من مساحة تلك الحاصلات وعندئذ يعقد المأمور جمعية من نظار الأقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ للمداولة معهم فيما يجب توزيعه من تلك الغلات على كل بلدة على حسب عدد أشخاصها وأطيانها ومقدار ما بها من سواقى وتوابيت وشواديف ، وبذلك يتقرر على البلد مقدار الأفدنة التى تجب زراعتها بتلك الحاصلات ، وعلى قائمقام البلد

والمشايخ والخولى حجز تلك الأطيان كل منها وما يناسبه من الزروع المفروضة، وبعد ذلك يحرر القائمقام والمشايخ قائمة بمقدار زراعة كل صنف من الزروع المقررة على البلدة يثبتون فيها مقدار زراعة كل فلاح ويختمها القائمقام بختمه ويرسلها إلى ديوان المأمورية أو إلى ناظر القسم .

هكذا كانت الحكومة تعين بعض الحاصلات ، وتحدد مساحتها ، وتلزم الفلاح زراعتها بالطريقة التى فرضتها . وقد أدى نظام التوجيه هذا إلى تقييد حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء من الحاصلات ، وإلى إرغامه على زراعة ما تفرضه الحكومة عليه من حاصلات الإحتكار التى اهتمت بتوسيع زراعتها ، ولا سيما الصيفية منها التى تطلبت جهوداً كبيرة ومياها وافرة حتى أن العمل شغل كل وقت الفلاح ، فلم تعد عنده فرصة للراحة والاستجمام بل هو فى عمل مستمر ، لا يكاد ينتهى من عمل الحقل حتى يدعى مجبراً للعمل فى منشآت الرى من حفر الترع وتطهيرها إلى إقامة الجسور وتشييد القناطر ، وكذلك أدى ذلك النظام وما تبعه من العمل فى منشآت الرأى إلى زيادة سيطرة الحكام على الفلاحين .

وقد زرع الفلاحون حاصلات الاحتكار مرغمين ليس لهم فيها رغبة حقيقية لشعورهم بأن معظم ربحها عائد على الحكومة دونهم ، وأنهم محرومون من حرية التصرف فى ثمرة كدهم ، ولذا فقد اعتنوا بغيرها من الحاصلات ، ولولا مراقبة الحكومة لهم وعقابها للمهمل منهم لأهملوها .

وعلى الرغم من كل هذا فقد أدى نظام التوجيه إلى إدخال حاصلات جديدة فى الزراعة المصرية ، وإلى توسيع زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القطن والخشخاش والنيلة والأرز . ولو تركت الحكومة للفلاحين الحرية فى اختيار ما يشاءون ، ما زرعوا إلا الحاصلات اللازمة لاستهلاكهم ، والتى تحتاج إلى مجهود قليل ونفقة بسيطة ولا تدخل فى الاحتكار .

وكانت الحكومة تحدد مساحة الحاصلات المحتكرة تبعا للحالة التجارية فان ارتفع ثمن المحصول زادت مساحته ، وإن انخفض أنقصت زراعته حتي لاتصاب بكساد فى حاصلاتها ونقص فى ثروتها. وهذا هو المبدأ الصحيح حيث لايجوز زراعة محصول ما إلا إذا كان من المستطاع تصريفه بالاستهلاك الداخلى أو بالتصدير إلى الخارج .

وكانت الحكومة تقدم لغير المقتدرين من الزارعين سلفا من الآلات الزراعية والسواقى والتوابيت والحيوانات والتقاوى والنقود حتى لاتتعطل الزراعة وتعجز حاصلات الإحتكار التي تعتمد عليها كمورد من مواردها .

وكذلك اهتمت الحكومة بالرى فوفرت المياه اللازمة لحاصلات الإحتكار ومعظمها صيفية ، وذلك بادخال الرى الدائم فى الوجه البحرى ، وإنشاء السواقى والتوابيت ، مما أدى إلى إتساع الحاصلات الصيفية وزيادة الإنتاج.

ولا شك فى أن العناية بحاصلات الإحتكار كانت سببا فى إدخال الأساليب الصحيحة فى الزراعة المصرية .

هكذا طبق محمد على مبدأ الاحتكار والتوجيه على الزراعة. أما فى الصناعة فقد احتكر عدداً كبيراً من الصناعات الصغيرة القائمة فى مصر إذ ذاك . وتبعا لنظام الاحتكار كانت الحكومة تقوم بتوجيه الانتاج والتوزيع ، فتعطي الصناع المواد الأولية بثمن محدد ، وتطالبهم بصنعها فى مدة محدودة على حسب معدل تفرضه عليهم ، ثم تشترى المنتجات الصناعية منهم بالثمن الذى تحدده وتختمها بخاتمها ، ثم تبيعها للتجار والمستهلكين ، مع مصادرة ما يوجد منها غير مختوم .

ولم يؤثر الاحتكار والتوجيه فى نظام الصناعة ، إذ بقي الصناع فى ورشهم محتفظين بآلاتهم غير أن ذلك أضر بالصناع إذ فقدو الحرية في شراء المواد الخام وفي بيع منتجاتهم ، كما منعوا من اتباع طرق جديدة للانتاج ، وكذلك

حدد مكسبهم، مما أضعف تحمسهم للعمل ؛ فأضر ذلك بالصناعة. وكذلك أضر الاحتكار بالمستهلك فقد أدى الى ارتفاع الأسعار . أما الحكومة فقد عاد عليها ذلك النظام بالفائدة ، إذ كانت تعطى الصناع المواد الخام بثمن أزيد من ثمن شرائها وتبيع المنتجات الصناعية بثمن أعلى من ثمن شرائها فتربح بذلك مرتين.

وعندما أدخل محمد على الصناعة الحديثة فى مصر ، أنشأ لها المصانع الحكومية ومدها بالمواد الخام وتصرف فى منتجاتها ، وحشد فيها الصناع يعملون على حسب الطرق المفروضة عليهم وبالأجور المحددة لهم .

هكذا طبق محمد على مبدأ الاحتكار والتوجيه على الزراعة والصناعة مما أدى إلى إشراف الحكومة على التجارة الداخلية والخارجية، وتقييدها، فالحكومة تملك منتجات المصانع الحديثة ، وتحتكر منتجات معظم الورش الأهلية، كما تحتكر معظم الحاصلات الزراعية ، ولها وحدها حق بيع تلك المنتجات والحاصلات للاستهلاك المحلى أو للتجار لتصديرها إلى الخارج، وبذلك أصبح فى يدها نحو ٩٥٪ من الصادرات . أما الواردات فكان فى يدها جزء كبير منها بلغ ٤٠ ٪ فى سنة ١٨٣٦ بسبب استيرادها لوازم المصانع الحديثة التى تملكها والأشياء اللازمة لمنشآت الرى وبناء السفن وغير ذلك من الاصلاحات، وكذلك أصبح فى يدها النقل فى الداخل ، إذ كانت تملك مئات السفن فى النيل وتستولى على سفن الأهلين فى النيل إذا احتاج الأمر لذلك .

هكذا كانت سياسة مصر الاقتصادية القائمة على مبدأ الاستقلال الاقتصادى، ومبدأ الاحتكار والتوجيه ولكن تلك السياسة تغيرت فى أواخر عهد محمد على ، إذ انتهى مبدأ الاستقلال الاقتصادى عند ما فشلت النهضة الصناعية فى مصر ، بعد أن تعرضت المنتجات المصرية لمنافسة السلع الأجنبية نتيجة لألغاء الاحتكار وتقرير الحرية التجارية في سنة ١٨٤١ ، وكذلك بعد أن قل استهلاكها المحلى بسبب انقاص عدد الجيش المصرى الى ١٨٠٠٠ ، وقصر حكم

محمد على مصر والسودان فى سنة ١٨٤١ . وبهذا عادت مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادى .

أما مبدأ الاحتكار والتوجيه فقد ألغى احتكار الحبوب فى سنة ١٨٣٧ لأزمة الحبوب إذ ذاك وارتفاع الأسعار، كما ألغيت الاحتكارات الأخرى فى نوفمبر سنة ١٨٤١ ومايو سنة ١٨٤٢، وذلك لأن انجلترا كانت قد عقدت مع تركيا معاهدة تجارية فى سنة ١٨٣٨ تنص على إلغاء الاحتكار فى أنحاء الدولة العثمانية ، فلما انتهى الخلاف بين محمد على والسلطان ، وصدر فرمان فبراير سنة ١٨٤١ باعطاء محمد علي حكومة مصر وراثية ، أصبح لزاما عليه أن ينفذ معاهدات تركيا مع الدول لأن مصر جزء من الدولة العثمانية. وعلى هذا الأساس طلبت انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٤١ من محمد على إلغاء الاحتكار، فأبان لها الخطر من إلغاء نظام اعتادته البلاد مدة طويلة ، دفعة واحدة . ولكنه أضطر تحت إلحاح انجلترا إلى إلغاء الاحتكار فى الصناعة والزراعة ماعدا القطن فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤١ ، أما القطن فقد ألغى احتكاره ابتداء من ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ تبعا لإلحاح انجلترا والنمسا .

وعلى الرغم من إلغاء الاحتكار ومنح الفلاحين الحرية فى تصريف حاصلاتهم ، كانت الحكومة تأخذ بعض الحاصلات، وذلك لأن حرية الشخص فى بيع محصوله كانت متوقفة على شرط هام هو دفع الضرائب عن الأطيان ، وكانت الحكومة تحصلها نقداً وعينا . وكذلك كان المتعهد يأخذ حاصلات أهالى عهدته لبيعها على حسب أصول العهدة إذ ذاك . وقد استمرت الحالة على هذا المنوال حتى أول عهد سعيد عندما ألغيت الضرائب العينية ، فأصبحب حرية الفلاحين فى تصريف حاصلاتهم حرية تامة .

هذا عن الاحتكار . أما التوجيه ، فقد انتهى فى الصناعة بإلغاء الاحتكار وفشل النهضة الصناعية ، كما ألغى فى الزراعة نظام تعيين الحاصلات وتحديد

مساحتها وإرغام الفلاحين على زراعتها، تبعاً لإلغاء الاحتكار. غير أن الحكومة تدخلت فى زراعة القطن فى سنة ١٨٤٦ رغبة منها فى الحصول على ضرائب الأطيان وضمانا لها ؛ وقد كانت تلك الضرائب تجبى نقداً وعيناً .

وفى عهد عباس الأول كان المتعهدون يرتبون زراعات البلاد التي فى عهدتهم على حسب مايوافق سداد الأموال الأميرية ، وكذلك كان مفتش الإقليم ، بالاتحاد مع المدير ، يرتب زراعات بلاد المديرية ضماناً لسداد ضرائب الأطيان. وكذلك فرض عباس الأول بعد توليته الحكم زراعة القصب على بعض الأهالى وأمرهم بتوريده بعد نضجه الى مصنع السكر بالمنيا .

ولم ينته التدخل فى ترتيب الزراعات نهائياً إلا فى أول عهد سعيد ، عند ما ألغيت الضريبة العينية ، وتقررت حرية الفلاح التـــامة فى زراعة ما يشاء من الحاصلات .

وقد فرض محمد على على الفلاحين إتباع الأساليب الزراعية الصحيحة التي قررها ، وجعل عمال الحكومة يراقبونهم فى تنفيـــذها . وبذلك نشأت رقابة الحكومة على الفلاح والزراعة . ولم تلغ تلك الرقابة بإلغاء الاحتكار ، لأن تركيا لم تتدخل لإلغائها ، كما لم تطالب دولة أخرى بذلك كما حدث فى الاحتكار ولهذا أبقاها محمد على ، وعين فى سنة ١٨٤٦ أى بعد إلغاء الاحتكار عشرة معاونين لكل مديرية ، من واجباتهم التفتيش على الزراعة . وملاحظة الأساليب الزراعية من خدمة وبذر وعزق وحصاد . وتبعاً لبقاء الرقابة على الفلاح والزراعة بعد إلغاء الاحتكار ، استمر حق الحكومة فى معاقبة الفلاح المهمل فى زراعته .

غير أن تلك الرقابة ضعفت بعد عهد محمد على ، حتي تلاشت نهائياً فى أول عهد سعيد ، عندما تقررت حرية الفلاح فى زراعة مايشاء من الحاصلات بأية طريقة يريد .

هكذا أصبحت للفلاح فى أول عهد سعيد الحـــرية المطلقة فى تصريف حاصلاته وزراعة ما يشاء من الحاصلات بالطريقة التى يريدها . وبذلك عادت مصر إلى مبدأ الحرية الاقتصادية الذى اتجهت اليه منذ أواخر عهد محمد على:

هكذا عادت مصر إلى مبدأ التخصص الاقتصادى فى أواخر عهد محمد على ومبدأ الحرية الاقتصادية فى أول عهد سعيد . وقد استمرت سياستها الاقتصادية قائمة على هذين المبدأين حتى الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ ، على الرغم من انتعاش بعض الصناعات فى عهد اسماعيل .

وفى عهد الاحتلال البريطانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ بلغ التخصص الاقتصادى فى مصر غايته ، فانصرف كل الاهتمام إلى الزراعة ، وأهملت الصناعة بسبب اهتمام المصريين بالزراعة بعد حصولهم على حقوق الملكية المطلقة فى الأطيان ، واتباع سياسة انجلترا التى فرضتها على مصر والتى تقوم على تخصص البلاد فى الزراعة وبخاصة القطن ، فتوفر بذلك المواد الخام للمصانع الإنجليزية وتصبح فى نفس الوقت سوقا للمصنوعات الإنجليزية .

وقد أدت تلك السياسة إلى تقدم الزراعة ، إذ تحسن نظام الرى والصرف ، وانتشر الرى الصيفى ، وزادت مساحة الأراضى الزراعية وزاد الإنتاج الزراعى . غير أن العناية بالحاصلات الصيفية ، وبخاصة القطن ، على حساب الحاصلات الشتوية ، وبخاصة الحبوب ، أدت إلى عجز مصر عن سد حاجة الاستهلاك المحلى من المواد الغذائية ، وتعرضها لخطر الاعتماد على محصول واحد وهو القطن ، كما أن إهمال الصناعة عرض البلاد لأزمة شديدة ، عندما قامت الحرب العالمية الأولى وتعذر استيراد حاجاتها من المنتجات الصناعية . ولذلك عادت مصر إلى اتباع مبدأ الاستقلال الاقتصادى منذ الحرب العالمية الأولى .

الفصل الرابع

الزراعة

١ - الرى والصرف

تقدم نظام الرى فى عهد محمد على ، فزادت مساحة الأراضى الزراعية من ٣٫٠٥٤٫٧١٠ أفدنة فى سنة ١٨١٣ إلى ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٣٥، ثم إلى ٣٫٨٥٦٫٢٢٦ فداناً فى سنة ١٨٤٠ و ٤٫١٦٠٫١٦٩ فداناً فى سنة ١٨٥٢ (١) ، وكذلك زادت مساحة الحاصلات الصيفية ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى .

وإليك الجهود التى بذلت فى ذلك العهد لتحسين نظام الرى فى مصر :

١ ــ الوقاية من أضرار الفيضان :

لفيضان نهر النيل أثر فعال فى الزراعة المصرية ، فانخفاضه يسبب نقصاً فى الحاصلات نظراً لقلة المياه اللازمة للزراعة ، مما يؤدى إلى ترك بعض الأراضى بدون رى وهى ما تعرف باسم الشراقى ، وزيادته تسبب كثرة فى الحاصلات نظراً لرى جميع الأراضى الزراعية ، غير أن زيادته المفرطة تؤدى إلى غرق بعض الأراضى ، فتتلف ما بها من زروع ومساكن ، ورغبة فى الوقاية من تلك الأضرار ، أنشأت الحكومة جسراً متوسط عرضه ستة أمتار وارتفاعه متران من جبل السلسلة إلى البحر المتوسط ، على ضفتى النيل ، لمنع طغيان ماء النيل وقت الفيضان على الضفتين وإغراق الأراضى ، وكذلك أنشئت الجسور حول أراضى القطن والحاصلات الصيفية محافظة عليها من الغرق وقت الفيضان ، وأيضاً عملت

---

(١) ترجع تلك الزيادة فى مساحة الأراضى إلى تحسين الرى واصلاح الأراضى .

الحكومة على تقوية الجسور وحراستها وقت الفيضان ، وسد ما قد يقطع منها في الوقت المناسب بدون تأخير . وعلى الرغم من تلك الجهود ، لم يمتنع الغرق بتاتاً ولكن أضراره قلت .

٢ — تنظيم الرى الحوضى :

نظمت الحكومة طريقة الرى الحوضى تنظيما جديداً بإنشاء حياض كبيرة ، وذلك بمد جسور عرضية عمودية على مجرى النيل من الشاطئين إلى الصحراء ، وكذلك بمد جسر طولى بموازاة النيل يصل بين تلك الجسور العرضية . وبعض تلك الحياض قسم إلى حياض أخرى صغيرة بواسطة جسور تفصل الأجزاء المرتفعة عن المنخفضة ولتلك الحياض ترع تستمد مياه الفيضان من النيل يتراوح عمقها عند الفم بين ثلاثة أمتار وأربعة ، وأحياناً تستمد عدة حياض ماءها من ترعة كبيرة تمر بالحوض تلو الحوض بواسطة قناطر على الجسور العرضية ولكل حوض غالباً ترعة لصرف الماء لها قنطرة على الجسر الطولى المحاذى للنيل ، وتبعاً لهذا التنظيم أصلحت الترع القديمة ، وحفرت ترع جديدة ومصارف أخرى جديدة وأقيمت جسور ، وأنشئت قناطر .

وعلى الرغم من تلك الجهود ، فإن جزءاً من أراضى الوجه القبلى كان لا يصله ماء الفيضان إن كان ارتفاع الفيضان متوسطاً .

٣ — إنشاء نظام الرى الدائم :

كانت الطريقة المتبعة فى رى الزروع فى أثناء هبوط النيل هى رفع المياه إليها بواسطة السواقى والتوابيت والشواديف ، وقد اتبع محمد على نفس الطريقة عندما أخذ فى الإكثار من زراعة القطن والنيلة والكتان والأرز والسمسم ، ولكنه لم يلبث أن غيرها واتبع طريقة أخرى أوفى منها ، وذلك بحفر ترع كبيرة صيفية حوالى سنة ١٨١٦ . وقد ازداد الاهتمام بحفر تلك الترع والإكثار منها عندما

اتسعت زراعة القطن بإدخال قطن جوميل Jumel وذلك بتعميق الترع النيلية في الوجه البحرى ، تلك الترع التي كانت تأخذ مياهها من فرعى النيل وقت الفيضان فقط وكان عمقها عند الفم أربعة أمتار ، فصار بعد التعميق ثمانية أمتار ونصف متر . أما عن الترع الأخرى المتفرعة من تلك الترع فقد عمق بعضها للانتفاع به وقت التحاريق ، وترك البعض الآخر لاستعماله وقت الفيضان فقط. وفضلا عن ذلك أنشئت ترع صيفية جديدة . ورغبة فى رفع مستوى المياه فى الترع الصيفية ، أقيمت القناطر عليها كما بنيت قناطر أخرى عند فم بعضها ، لتنظيم كمية المياه فيها . وأهم الترع الصيفية الخطاطبة والمحمودية والسرساوية والباجورية وبحر شبين والشرقاوية وبحر مويس والبوهية والمنصورية .

تلك هى طريقة الرى الدائم التى نشأت فى الوجه البحرى ، وكان من نتائجها أن اتسعت زراعة الحاصلات الصيفية وبخاصة القطن ، كما أصبح فى الإمكان إنتاج ثلاثة محاصيل فى السنة فى نفس الأرض بدلا من محصول واحد ، مما أدى إلى زيادة الثروة الزراعية وعلى الرغم من ذلك ، يؤخذ على الرى الدائم أنه أضعف التربة وتلك حقيقة ثابتة إذ أن الأرض بانتاجها ثلاثة حاصلات سنويا تفقد من مميزات خصوبتها أكثر مما لو أنتجت محصولا واحداً ، ولكن ذلك الضعف يمكن علاجه بتسميد الأراضى ، وكذلك كان من نتائج الرى الدائم تشبع الأرض بالمياه الكثيرة ، وقد حدث ملح على سطحها كان سببا فى ضعفها حتى أصبح الأمر محتاجا إلى علاج سريع ، ولكن هذا الضرر يمكن تلافيه بانشاء المصارف ، وهذا ما حدث فعلا فيما بعد .

وتبعاً لنظام الرى الدائم أصبحت بعض أراضى الوجه البحرى تروى ريا صيفياً ، أما البعض الآخر فكانت مياه الفيضان تغمره كل سنة ، كما كانت الحالة من قبل . وكانت الترع الصيفية تستعمل لرى بعض الأراضى فى التحاريق

وفى الوقت نفسه لغمر بقية الأراضى بمياه الفيضان ، كما كانت هناك أيضا ترع نيلية لغمر الأراضى بمياه الفيضان فقط .

ورغبة فى إتمام طريقة الرى الدائم فى الوجه البحرى ، بدأ العمل فى إنشاء القناطر الخيرية على النيل عند مبدأ الدلتا . والغرض منها رفع منسوب المياه وتغذية ثلاث ترع كبيرة بالماء عند الحاجة احداها لوسط الدلتا والثانية للأراضى شرق فرع دمياط والثالثة للأراضى غرب فرع رشيد . وقد بدأ العمل فى إنشاء القناطر الخيرية فى سنة ١٨٣٣ تبعاً لمشروع لينان (Linant) ثم تعطل العمل فى سنة ١٨٣٥ لحدوث الطاعون فى تلك السنة .

وقد قامت لجنة فى سنة ١٨٣٨ بفحص مسألة القناطر الخيرية ، وعلى الرغم من موافقتها على تلك القناطر على أساس مشروع لينان ، أعلن محمد على عدم رغبته فى إتمامها ، واستمرت الحالة على ذلك حتى قدم موجيل (Mougel) فى يناير سنه ١٨٤٣ مشروعا جديداً للقناطر وافق عليه محمد على وابتدأ العمل تبعا لهذا المشروع فى نفس السنه فى قنطرة فرع دمياط . أما قنطرة فرع رشيد فقد بدأ العمل فيها فى سنة ١٨٤٧ ، ولم تتم القناطر الخيرية إلا فى عهد سعيد [1]

٤ — تنظيم الرى فى الفيوم :

كان بحر يوسف يمد أراضى الفيوم بالمياه طول السنه ، غير أن مياهه تقل فى الصيف وأحياناً تجف لمدة قليلة ، نظراً لارتفاع فمه ، مما دعا الحكومه إلى تعميق الفم فى أواخر عهد محمد على رغبة فى زيادة المياه فى ذلك البحر وعدم جفافه [2]

---

(١) كان لينان دى بلفوند مهندساً فرنسيا فى خدمة الحكومة المصرية ، وكذلك كان موجيل .

(٢) كان بحر يوسف يخرج من النيل عند ديروط ، فلما أنشئت ترعة الابراهيمية فى عهد اسماعيل استمد ماءه منها لا من النيل كما كان من قبل .

ويدخل بحر يوسف منخفض الفيوم عند اللاهون ، وفى تلك البقعة توجد قنطرة اللاهون وعندها يبتدىء جسران كبيران يمتد أحدهما إلى الشمال الغربى والثانى إلى الجنوب الغربى ، ويستمر بحر يوسف فى سيره بعد اللاهون حتى ينتهى عند مدينة الفيوم بحوض من الماء يعرف باسم تقسيم المياه ، ومن ذلك الحوض تستمد الترع ماءها وتتفرع تلك الترع إلى جداول كثيرة ، وعلى فتحات الترع والجداول قناطر لتنظيم المياه وتوزيعها . وفضلا عن ذلك كانت فى بعض جهات الفيوم برك تعرف بالخزانات تملأ بماء الفيضان من الترع المتفرعة من بحر يوسف وتغذى بعض الترع الصغيرة وقت التحاريق .

ولما كانت أراضى الفيوم سهلة هشة لا تقاوم قوة المياه عند الفيضان صار من الضرورى العمل على وقايتها من الضرر الذى يهددها فيما لو تمكنت المياه من هدم قناطر اللاهون أو قطع الجسور ، حيث لو تركت أرض الفيوم لقوة المياه وقت الفيضان لأصبحت بركة من الماء لا يمكن زراعتها ، ولذلك قامت الحكومة بتقوية وإحكام قناطر اللاهون والجسر الممتد منها إلى الشمال الغربى والجسر الآخر الممتد منها إلى الجنوب الغربى كما أنشأت عدة جسور .

وكذلك كانت خزانات الفيوم خربة لا تؤدى مهمتها تبعاً لإهمالها وعدم العناية بها ، مع عظيم فائدتها للزراعة الصيفية ، ولذا اهتمت الحكومة بها فجددتها حتى أصبحت تخزن مياه الفيضان لوقت الحاجة ، وذلك بسد ما بأرصفتها من قطوع بالبناء المتين من الحجر .

وأيضاً عمرت أقام أبحر الفيوم ، ونظمت بالبناء ، وأقيمت لها أبواب ، وقسمت المياه على حسب مقدار الأطيان ، وبنيت مقاسم المياه ، وكل مقسم خاص ببلد واحد أو مشترك بين جملة بلاد . وقد حدث خلل فيما بعد ببعض المقاسم

فحرمت أكثر الزراعات من الماء فى الصيف ، ولهذا بنيت المقاسم المختلفة من جديد(١) .

٥ - الإهتمام بمنشآت الرى :

كان من جراء إصلاح نظام الرى فى القطر المصرى فى ذلك العهد أن قامت الحكومة ببناء القناطر ، وحفر الترع ، وإنشاء الجسور ، وإيجاد المصارف والبرابخ(٢) وتقسيم بعض الأطيان إلى حياض وحوش ، وتجديد أرصفة خزانات الفيوم. ولذا فقد بلغت أعمال الحفر والردم ٤٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ متراً مكعباً فى السنة.

وقد قام بإصلاح نظام الرى فى مصر مهندسون مصريون تخرجوا فى مدرسة الهندسة التى أنشئت فى مصر إذ ذاك .

وكان من الأصول المتبعة أن باشمهندس كل مديرية يكشف عن الترع والجسور بعد هبوط النيل، ويقرر مايجب عمله لتطهير الترع وتقوية الجسور، كما يقرر ماتحتاج اليه المديرية من منشآت جديدة من ترع وجسور وقناطر وبرابخ وغيرها من أعمال الرى ، ويرسل بذلك جدولا إلى ديوان المدارس ، حيث تفحصه جمعية من المهندسين ، وتتخذ فيه قراراً يرسل الى ديوان المعاونة لعرضه على محمد على، فإذا وافق عليه أصدر أمراً إلى المدير بتنفيذه ، وأرسل خبراً بذلك الى ديوان المدارس للعلم .

وكذلك كان على مشايخ القرى ووكلاء العهد أو مفتشيها ملاحظة الترع والجسور والمساقى والحوشات(٣) والبرابخ ، واصلاح مايطرأ عليها من خلل .

---

(١) الابحر أو البحور هى الترع التى تأخذ ماءها من تقسيم المياه عند نهاية بحر يوسف والمقسم هو القنطرة المقامة عند فتحة الجدول الذى يأخذ ماءه من البحر .

(٢) المصرف هو ترعة لصرف مياه الفيضان عن الحياض — البرابخ هو فتحة فى إحدى ضفتى الترعة لتكون فما لقناة تستمد ماءها من تلك الترعة .

(٣) الحوشات : تقام حول الجهات المرتفعة جسور لفصلها عن الاراضى المنخفضة ووقايتها من الغرق وقت الفيضان وتلك الاراضى تروى ريا صيفيا وتنتج أكثر من محصول فى السنة وبذا تمتاز عن أراضى الحياض .

٦ — توزيع المياه بالعدل والمساواة :

كانت المياه فى بادىء الأمر مثار النزاع بين بعض المديرين ، فكل يريد سقى أراضى مديريته غير ناظر إلى مقدار الضرر الذى يصيب أراضى المديريات الأخرى إذا حجز المياه لرى أطيان مديريته . ولذا تقرر أن يكون توزيع المياه منوطاً بالمهندسين ولا دخل فى ذلك للحكام أو الأهالى ؛ بل الواجب على هؤلاء إطاعة أوامر المهندسين فهم وحدهم المسئولون عن حجز المياه وتصريفها .

ولقد أوجب القانون على المهندسين اتباع العدل والمساواة في توزيع المياه ، وعدم التحيز لجهة دون أخرى ، فإن تجاسر أحدهم على حجز المياه عن جهة ، ولم يعطها حقها الكامل فى المياه ، أو تحيز لجهة ، وجب عليه العقاب ، وذلك بإرساله إلى الليمان لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنين تبعا لمقدار جنحته .

وقد لاحظت الحكومة أن المهندسين يراعون المديرية التي هم فيها ، بل ويتحيزون لها غير ناظرين إلى حق المديريات الأخرى فى المياه ، نظرا لأن ماهياتهم مرتبة من تلك المديرية . ومنعا لما ينتج عن ذلك من عدم المساواة فى تقسيم المياه بين المديريات ، تقرر عدم قيد ماهيات المهندسين فى المديرية التى هم فيها ، أو صرفها لهم منها ، بل تصرف من خزانة أية مديرية أخرى .

وبناء على تقسيم المياه بالعدل بين البلاد ، حرم على أهالى البلد الواحد التعدى على بلد آخر لأخذ المياه منه لأطيانهم ، فإن تعدوا بقصد أخذ المياه دون أمر الحاكم ، يضرب كل من قائمقام تلك الناحية ومشايخها خمسمائة سوط عقابا لهم .

وعلى الرغم من ذلك فقد تعدى بعض الأهالى ببـــلاد الفيوم على حقوق غيرهم فى المياه . ولذا عملت الحكومة لائحة خاصة بمياه الفيوم جاء بها أن الباشمهندس عليه توزيع ماء بحر يوسف على الترع كل منها على حسب ما ترويه من الأطيان ثم عليه بعد ذلك اعطاء كل بلدة استحقاقها من المياه بالنسبة لمقدار

أطيانها . وتبعا لتلك اللائحة تقرر تعيين خفراء على المقاسم، فضلا عن الخفراء والخولاء الموجودين من قبل عند أفهام البحور ، وذلك بواقع خفير من كل بلدة مشتركة فى المقسم ، فإن كان المقسم خاصا ببلدة واحدة عين له خفيرا واحدا من تلك البلدة ، وبعد تقسيم المياه بالكيفية السابقة وتعيين الخفراء المذكورين تقرر إرسال سارق الماء إلى الليمان من سنة إلى سنتين إن كان الضرر بسيطاً وإلى فازوغلى بالسودان مدى الحياة إن كان الضرر عظيما .

٧ — الاهتمام بآلات الرى :

عندما ينخفض النيل بعد الفيضان يرفع الماء للرى عند الحاجة بالآلات الرافعة وهى :

١ — الساقية : وهى آلة بسيطة تتكون من دولاب حوله حبل تربط فيه أوان من الفخار تسمى القواديس ، وتحرك الدولاب عجلة مسننة تدور حول محور تحركه الحيوانات من الجواميس والثيران . وترفع الساقية الماء من الترع إذا كانت بجوارها . أما إن كانت بعيدة عنها فتأخذ ماءها من بئر تتجمع فيها مياه الرشح . وفائدة الساقية أعظم فى الجهات البعيدة عن النيل وفى الحدائق بجوار المدن . ومتوسط ما ترفعه الساقية الواحدة من الماء يعدل خمسة أمثال ما يرفعه الشادوف . وتروى الساقية فى اليوم والليلة ثلاثة أرباع فدان من الزراعة الشتوية إن كانت تستمد ماءها من الترع ، ونصف فدان إن كانت تستمد ماءها من البئر . وتبلغ تكاليف إنشاء الساقية نحو ستمائة قرش بما فى ذلك عدة الساقية وحفر البئر وبنائها .

وقد اخترع حنا باسكى ساقية تدور بدون دواب فأعطته الحكومة امتيازا باحتكار صناعتها لمدة أربع سنوات وبيعها للأهالى .

وأنشأ بعض الأتراك الأغنياء وبعض تجار الاسكندرية الموسرين سواقى تدار بالهواء ترفع كمية كبيرة من الماء ولكنها كثيرة النفقات ، فضلا عن وقوفها

عن العمل إذا لم تهب الرياح . ولذا كانت لا تصلح للعمل فى الزراعات الكبيرة .

وقد اهتمت الحكومة بإنشاء السواقى رغبة فى رى الزراعات الصيفية وتوسيع مساحتها ، فكان المهندسون يقدمون جداول بالسواقى التي يجب إنشاؤها فى كل قسم ، كما كانوا يفعلون بالترع وغيرها من منشآت الرى ، وعلى الأهالى القيام بإنشائها من مالهم الخاص ، فإن عجزوا عن ذلك ، قامت الحكومة بإنشائها وإحضار الثيران اللازمة لإدارتها ، وأعتبرت تكاليف ذلك ديناً على الفلاح يدفعه عند الحصاد إما نقداً وإما عيناً من المحصول . وقد أثر عمل الحكومة هذا فى إنتشار الزراعات الصيفية . وكان من دواعى تسهيل زراعة القطن على الفلاح وتشجيعه على زراعته فى أول الأمر أن قامت الحكومة بإنشاء السواقى في قرى الوجه البحرى . وقد صنعت الحكومة عدداً من السواقى ووزعته بالثمن على بعض الأهلين فى مديرية الغربية ممن يقومون بزراعة الأرز رغبة منها فى نشر تلك الزراعة وتسهيل ريها .

وكانت الحكومة تلاحظ السواقى وتفتش عليها ، فلا تدع واحدة منها معطلة بدون عمل ، بل تحقق سبب العطل ، فإن كان من عدم وجود حيوانات لإدارتها تقدم الحيوانات اللازمه لصاحبها ، وإن كان من خلل بها ألزمته إصلاحها ، فإن لم يكن قادراً على ذلك قامت الحكومة بإصلاحها .

وقد ألزم محمد على الأهلين تعليم الجاموس إدارة السواقي توفيرا للثيران ، مادام الجاموس قد استخدم فى ذلك العمل منذ حوالى سنة ١٧٨٤ حينما حدث الوباء الذى ألقص عدد الثيران نقصاً كبيراً إذ ذاك .

وكانت السواقى تقيد فى دفتر عند قائمقام القرية بأسماء أصحابها ومقدار الزراعات الصيفية المرتبة عليها ، إذ كان على كل ساقيه مقدار معلوم من

الأفدنة تقوم بريه، فإن كانت أطيانها أقل من المقرر لها وبجوارها أطيان أخرى لشخص آخر، تعمل الحكومة على مشاركة الشخصين بعضهما مع بعض بالرضا، فإن لم يتيسر ذلك، ضمت الأطيان إلى صاحب الساقيـــة وأخـــذ صاحب الأطيان بدلا عنها، فإن لم يوجد بدل أجبر على تركها لصاحب الساقية حتى لا تعجز الزراعات الصيفية.

وقد قرر القانون عقابا شديداً لمن يتلف ساقية آخر بكسرها أو حرقها أو هدمها أو سرقة آلاتها، وذلك بأن يؤخذ إلى الخدمة العسكرية إن كان شابا، أو يقيد بالحديد ويعمل فى العمارات الأميرية مدة سنة إن كان عجوزا.

ونتيجة لاهتمام الحكومة بالسواقى بلغ عددها فى القطر المصرى فى سنة ١٨٣٨ ما يربو على خمسين الف ساقية أنشىء منها فى عهـــد محمد علـى مالا يقـــل عن ٣٨٫٠٠٠ ساقية.

٢ - التابوت: يشبه الساقية إلا أن له تجاويف فى جسم الأسطوانه بدلا من الأوانى الفخارية فى الساقية، ويستعمل للرى فى الوجه البحرى. وقد أعتنت الحكومة به رغبة فى رى الزراعات، فكانت تعطى بعض الأهالى توابيت بثمن يتراوح بين ٧٥٠ قرشاً و١٠٠٠ قرش للواحد منها بالنسبة إلى حجمه، على أن يدفعوا الثمن عند الحصاد. ويروى التابوت فى اليوم والليلة فدانا وربعا من الزراعة الشتوية ان كان له ثلاثون طاقة، وفدانا واحدا إن كان له أربع وعشرون طاقة. ومن ذلك يتبين أن ما يرفعه التابوت من الماء فى وقت معين أكثر مما ترفعه الساقية فى نفس الوقت.

وقد بلغ عـــدد السواقى والتوابيت فى الوجه البحرى خمسين الف فى سنة ١٨٣٨.

٣ - الشادوف: يرفع الماء على بعد ثلاثة أمتار تقريباً، فإذا كان الماء أعمق

من ذلك أستخدم عدد من الشواديف على حسب ارتفاع الأرض عن الماء ، الواحد تلو الآخر كما يحدث ذلك على ضفتى النيل فى الوجه القبلى وكانت الحكومة تلاحظ الشواديف وتعتبرها أداة لرى الزراعات الصيفية ، حتى أنه عند توزيع تلك الزراعات على البلاد كانت تفرض على كل بلدة على حسب ما بها من سواقى وتوابيت وشواديف ، وذلك على الرغم من قلة ماء الشادوف والجهد الكبير الذى يحتاج إليه . وكذلك كانت الحكومة تلزم الأهالى زراعة الأطيان الخالية من الزرع إن أمكن ريها بالشواديف . وكان الشادوف عظيم الإنتشار فى الوجه القبلى حيث شواطىء النيل أكثر إرتفاعا منها فى الوجه البحرى .

٣ ــ النطالة : تستخدم لرفع الماء القريب ، وهى أبسط آلات الرى لأنها عبارة عن زنبيل من الخوص متقن الصنع تتصل به أربعة حبال ، فيقف رجلان متقابلان يقبض كل منهما على حبلين ، فيهويان بالنطالة فوق الماء ويغرفان بها ثم يرفعانها ويقلبانها فوق جسر صغير فى صدر القناة فيندفع الماء فيهـــا . والعمل بالنطالة شاق متعب . وترى النطالة فى اليوم ثلاثة أرباع الفدان إن كان لها ستة عمال ، ونصف فدان إن كان لها أربعة عمال . وكانت الحكومة إذا رأت أرضاً يمكن زراعتها بالنطالة ألزمت الأهلين زراعتها .

٥ ــ آلة الرى البخارية : وتستخدم فى رفع الماء ، ولكنها كانت لاتزال إذ ذاك فى أوائل عهدها ، فقد أستخدمها إبراهيم باشا فى زراعته ، وحوالى سنة ١٨٥٢ استعملها كبار الزارعين فى الوجه القبلى ممن فى حوزتهم أطيان كثيرة ، هذه هى الجهود التى أدت إلى تقدم نظام الرى فى مصر فى عهد محمد على .

أما فى عهد عباس الأول ، فلم يتقدم نظام الرى فى مصر ، إذ وقف حفر الترع وبناء القناطر وإنشاء الجسور ، كما أهمل تطهير الترع .

وفى عهد سعيد عاد النشاط إلى منشآت الرى : فطهرت ترعة المحمودية التى

كان الطمي قد سد قاعها ، وأنشئت طلمبات عند العطف لتغذية ترعة المحمودية بماء النيل وقت التحاريق ، وعمقت بعض الترع ، وأنشىء رياح المنوفية ، وتم بناء القناطر الخيرية ، غير أن تلك القناطر عجـزت عن تأدية مهمتها نتيجة لضعف البناء ، فاستمر الرى الصيفي معتمدا على الترع الصيفية كما كان من قبل.

أما فى عهد إسماعيل ، فقد تقدم نظام الرى ، مما أدى إلى زيادة مساحة الحاصلات الصيفية وبخاصة القطن والقصب ، وزيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٤ر٠٥٣ر٣٤٧ فدانا فى سنة ١٨٦٢ إلى ٤ر٨١٠ر٠٠٠ فـدان فى سنة ١٨٧٩ (١) . وقد نتجت عن ذلك زيادة الإنتاج الزراعى .

وإليك الجهود التى بذلت في ذلك العهد لتحسين نظام الرى فى مصر :

١ — الترع : حفر كثير من الترع ، وقد بلغ عدد ما حفر أو أصلح نحو ١١٢ ترعة أهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية . والأولى منهما أعظم الترع التي أنشئت فى ذلك العهد ، وقد تم حفرها فى ست سنوات تقريبا من سنة ١٨٦٧ إلى سنة ١٨٧٢ ، وتستمد مياهها من النيل عند أسيوط ، وتنتهى عند أشمنت بمديرية بني سويف ، وطولها ٢٦٧ كيلو متراً ، وبفضلها تحول نظام الرى فى مديريات أسيوط والمنيا وبني سويف إلى الرى الصيفى ، مما أدى إلى اتساع زراعة القصب . أما ترعة الإسماعيلية فتستمد مياهها من النيل عند شبرا وتسير إلى الإسماعيلية ، حيث تتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه شمالا إلى بور سعيد والثانى جنوبا إلى السويس ، وتروى هذه الترعة أطيـان مديريتى القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس .

ومن أهم أعمال الرى فى ذلك العهد إصلاح رياح المنوفية وتعميقه وبناء قناطرة ، فصار أهم مصدر للرى فى مديريتي المنوفية والغربية ، وكذلك إصلاح

---

(١) ترجع تلك الزيادة فى مساحة الاراضى الى تحسين الرى وإصلاح الأراضى .

طلمبات العطف وزيادة قوتها ، فزادت مقدرتها فى تغذية ترعة المحمودية بالمياه، وأيضا تحويل كثير من الترع النيلية إلى ترع صيفية ، فانتشر الرى الصيفى ، فضلا عن العناية بتطهير الترع فاستمرت صالحة لتأدية وظيفتها .

٢ ــ القناطر : بلغ ما أنشيء فى ذلك العهد من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ٢٧٦ فى الوجه البحرى و ١٥٠ فى الوجه القبلى . ومن أهمها القناطر التي أقيمت على ترعة الابراهيمية وهى قناطر التقسيم بديروط ، وتعد من أعظم قناطر الرى فى العالم ، وقناطر المنيا ومطاى ومغاغة وببا ، وكذلك قناطر رياح المنوفية .

وقد أصلحت القناطر الخيرية مما طرأ عليها من خلل فى بعض عيونها بسبب ضغط المياه .

٣ ــ الجسور : اعتنت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع .

٤ ــ آلات الرى : كان عدد آلات الرى فى سنة ١٨٧٣ كالآتى : ٣٠,٠٨٤ ساقية و ٦,٩٢٦ تابوت و ٧٠,٥٠٨ شادوف و ٤٧٦ آلة بخارية.

هذه هى الجهود التي أدت إلى تقدم نظام الرى فى عهد إسماعيل .

وعلى الرغم من ذلك التقدم ، كان نظام الرى لا يزال معيبا ، فمستوى الماء فى الصيف منخفض عن الأراضى الزراعية بعدة أمتار ، مما استلزم رفع المياه إلى الأطيان بآلات الرى ، والترع يرتفع قاعها كل سنة فى أثناء الفيضان، مما أستلزم تطهيرها سنويا . وبذلك ضاع جزء من العمل فى رفع المياه فى الصيف وتطهير الترع فى الربيع .

وفى عهد الاحتلال البريطانى حتي قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤، تقدم نظام الرى فى مصر بسبب اتباع سياسة التخصص الاقتصادى ، واعتماد البلاد على الزراعة وبخاصة القطن .

وإليك الجهود التى بذلت فى ذلك العهد لتحسين نظام الرى :

١ — إصلاح القناطر الخيرية : فى سنة ١٨٨٦ أصلحت ناحية من القناطر الخيرية ، وبدأت تؤدى مهمتها فى الرى ، فارتفع مستوى الماء فى الترع ، مما أدى إلى الاستغناء عن كثير من آلات الرى البخارية، وبعد ذلك أصلحت الناحية الأخرى فأصبحت القناطر الخيرية تؤدى مهمتها كاملة منذ صيف سنة ١٨٩١ . ونتج عن ذلك انتشار الرى الصيفى فى الدلتا إذ وصل إلى مناطق لم يمتد اليها من قبل ، وكذلك ارتفاع مستوى المياه فى الترع فى مناطق كثيرة إلى مستوى الحقول أو أعلى منه حتى أصبح الرى سهلا لا يحتاج إلى رفع المياه من الترع إلى الحقول بواسطة الآلات الرافعة أو آلات الرى البخارية، ويعرف ذلك النظام باسم « الرى بالراحة » ، وأيضا الاستغناء عن تطهير الترع سنويا ولذا ألغيت السخرة فى سنة ١٨٩٢ ، وذلك بالغاء ضريبة العونة التى فرضت من قبل في سنة ١٨٨٩ ، وبهذا لم يبق من السخرة المتعلقة بالرى إلا حراسة ضفتى النيل وقت الفيضان ، وكذلك زيادة مساحة الأراضى الزراعية ومساحة الحاصلات الصيفية ، مما أدى إلى زيادة كبيرة فى إنتاج الحاصلات الصيفية إذ زاد محصول القطن من ٢٫٧٢٣٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٨٨ إلى ٥٫٢٢١٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٢ ثم إلى ٦٫٥٤٤٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٧.

وعلى الرغم من تلك الفوائد التى عادت على مصر من إصلاح القناطر الخيرية ، فان انتشار الرى الصيفي عرض الزروع لخطر الغرق وقت الفيضان ، لأن نظام الرى الحوضى يخفف من حدة الفيضان بملء الحياض بالمياه بخلاف الرى الدائم ، كما أن أراضى الحياض تكون غالبا خالية من الزروع وقت الفيضان بخلاف الحالة فى الرى الدائم إذ تكون الحاصلات الصيفية لا تزال فى الحقول، وكذلك أدى انتشار الرى الصيفى إلى تشبع الأراضى الزراعية بالمياه الكثيرة،

وحدوث ملح على سطحها ، مما أضعفها حتي أصبح الأمر محتاجا إلى علاج سريع وهو إنشاء المصارف . وعلى الرغم من إنتشار الرى الصيفى نتيجة لإصلاح القناطر الخيرية . فان المياه لم تكن كافية لرى جميع أراضى الدلتا فى الصيف .

٢ — خزان أسوان : تقرر إنشاء سد أسوان لخزن بعض مياه الفيضان والانتفاع بها فى الصيف ، رغبة فى توسيع الزراعات الصيفية : وعندما تم بناؤه فى سنة ١٩٠٢ استطاع حجز ١٠٠٠٠٠٠٠٠ر١ طن من الماء ، وعندما تمت تعليته فى سنة ١٩١٢ استطاع حجز ٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠ر٢ طن من الماء .

٣ — قناطر أسيوط : تم إنشاء قناطر أسيوط فى سنة ١٩٠٢ ، والغرض منها رفع مستوى المياه فى ترعة الإبراهيمية ، رغبة فى تحويل الرى الصيفى فى مصر الوسطى إلى نظام الرى بالراحة .

— ٦ قناطر إسنا : تم إنشاء قناطر إسنا فى سنة ١٩٠٩ لتساعد فى ملء الحياض بالمياه فى السنين ذات الفيضان المنخفض .

٥ — قناطر زفتي : أنشئت قناطر زفتي فى سنة ١٩٠٣ لرفع مستوى المياه ، وتنظيم الرى الصيفي فى شمال الدلتا بمديريتى الغربية والدقهلية .

هذه هى الجهود التي أدت إلى تقدم نظام الرى فى مصر فى عهد الإحتلال البريطانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ . وقد نالت مصر من ذلك التقدم الفوائد الآتية :

١ — تحويل الرى الدائم فى الوجه البحرى ومصر الوسطى إلى نظام الرى بالراحة .

٢ — تنظيم رى الحياض فى مصر العليا ، وذلك بملء الحياض فى مديريتي قنا وجرجا فى الفيضان المنخفض بمساعدة قناطر إسنا .

٣ — خزن المياه الكافية للرى الصيفى بواسطة سد أسوان .

٤ — زيادة مساحة الأراضي الزراعية زيادة كبيرة من ٠٠٠ر٨١٠ر٤ فدان في سنة ١٨٧٩ إلى ٦٧٨ر٩١٣ر٤ فدانا في سنة ١٨٨٩ ، ثم إلى ٨٠٠ر٤٩٥ر٥ فدان في سنة ١٨٩٩ و ٠٠٠ر٦٥٨ر٥ فدان في سنة ١٩١١ .

٥ — زيادة مساحة المحصول بنسبة أكبر من زيادة مساحة الأراضي الزراعية بسبب انتشار الري الدائم ، فبعد أن كانت مساحة المحصول ١٧٨ر٧٦٢ر٤ فدانا في سنة ١٨٧٩ زادت الى ٧١١ر٠٣٢ر٧ فدانا في سنة ١٨٩٩ ، ثم إلى ٤١٢ر٧١٢ر٧ فدانا في ١٩١٣ واليك بيانا بتطور مساحة المحصول :

السنة	مساحة المحصول			
	حاصلات شتوية	حاصلات صيفية	حاصلات نيلية	المجموع
	فدان	فدان	فدان	فدان
١٨٧٩	٢٢٨ر١٣٩ر٣	٠١٢ر٨١٣	٩٣٨ر٨٠٩	١٧٨ر٧٦٢ر٤
١٨٩٩	٢٩٩ر٩٠٦ر٣	٢٧٦ر٧١٢ر١	١٣٦ر٤١٤ر١	٧١١ر٠٣٢ر٧
١٩١٣	٧٦١ر٧٢٨ر٣	٩٥٩ر٢٠٥ر٢	٦٩٢ر٧٧٧ر١	٤١٢ر٧١٢ر٧

وعلى الرغم من تلك الفوائد التي عادت على مصر من تقدم نظام الري في عهد الإحتلال البريطاني حتي قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ ، فان متوسط محصول الفدان نقص وبخاصة في القطن ، فبعد أن كان متوسط محصول الفدان من القطن ٤٧ر٥ قناطير في المدة من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٩ نقص إلى ٦٧ر٤ في المدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٤ ثم إلى ٨٠ر٣ قناطير في سنة ١٩٠٥ و ١٣ر٣ قناطير في سنة ١٩٠٩ .

ويرجع ذلك النقص في متوسط محصول الفدان إلى أسباب تتعلق بنظام الري الدائم المبني على « الري بالراحة » وكثرة المياه بالدلتا . واليك تلك الأسباب :

١ — ضعف التربة : أدى نظام الرى الدائم إلى إضعاف التربة إذ أصبحت الأرض الزراعية تنتج المحصول تلو الآخر بالتعاقب فلا تخلو من الزراعة لتستريح التربة بعض الوقت ، بينما كانت الأرض فى نظام الرى الحوضى تتجدد خصوبتها باستمرار بتركها خالية من الزروع فى الصيف وكسوها بطبقة من طمى النيل كل سنة فى أثناء الفيضان . وقد حرمت الأرض فى نظام الرى الدائم من تجدد خصوبتها بتلك الكيفية ، كما أنها زرعت بالقطن الذى يجهدها أكثر من معظم الحاصلات الشتوية . وهكذا ضعفت التربة ، فحاول المستنيرون من الزارعين علاج تلك الحالة باستعمال السماد الصناعى ، مما أدى إلى زيادة سريعة فى استيراد السماد الصناعى وبخاصة النترات منذ أول القرن العشرين .

٢ — دودة القطن : أنقصت دودة القطن متوسط محصول الفدان . وهذه الحشرة تصيب أنواعاً كثيرة من النباتات ، ولكن ضررها أكثر فى القطن . ومما يساعد على إنتشارها وجود المياه فى الأراضى الزراعية . وقد كثرت الشكوى من أضرارها فى سنة ١٩٠٤ أى بعد زيادة المياه الصيفية بسبب خزان أسوان .

٣ — ارتفاع مستوى المياه الجوفية : فى أول القرن التاسع عشر كان مستوى المياه الجوفية فى وسط الدلتا فى أثناء الصيف سنة أمتار أو ثمانية تحت مستوى سطح الأرض ، ثم ارتفع فى سنة ١٨٨٦ — ١٨٨٧ ، فكان ثلاثة أمتار أو أربعة . أما فى سنة ١٩٠٨ فكان متراً واحداً . وقد أدى ارتفاع مستوى المياه الجوفية بهذه الكيفية إلى نقص محصول الفدان من القطن وعلاج تلك الحالة لا يكون إلا بتنظيم الصرف .

الصرف :

كان الصرف فى نظام الرى الحوضى طبيعياً . ففى الخريف تغمر مياه الفيضان الأراضى فتذيب ما بها من أملاح ، ثم تحملها معها إلى البحر عند

صرفها من الأراضى ، وفى الصيف تكون المياه فى النيل منخفضة عن سطح الأراضى بأمتار كثيرة . كما تكون الحياض جافة وخالية من الزرع وبها شقوق عميقة يتخللها الهواء .

ولما نشأ الرى الدائم فى مصر بحفر الترع الصيفية ، كانت تلك الترع العميقة بمثابة مصارف لانخفاض مستوى المياه فيها ، وكان مستوى المياه الجوفية فى الصيف منخفضا عن سطح الأرض بعدة أمتار ، ماعدا حافة الدلتا من الشمال .

وعندما بدأت القناطر الخرية تؤدى مهمتها كاملة بعد إصلاحها ، اتبع نظام الرى بالراحة فى الجزء الجنوبى من الدلتا ، فأصبح مستوى المياه فى الترع فى الصيف مماثلا لمستوى سطح الأراضى الزراعية ، أو أعلى منه فى تلك المنطقة . وبذلك تعذر استخدام تلك الترع كمصارف . غير أن المياه الجوفية انصرفت نحو شمال الدلتا والبحيرات والبحر تبعا لانحدار الأرض .

ولما تم بناء سد أسوان ، زادت كمية المياه الصيفية ، فاتبع نظام الرى بالراحة فى الجزء الشمالى من الدلتا أيضاً ، مما أفسد الصرف الطبيعى لتلك المنطقة ، ومنع صرف مياه الجزء الجنوبى من الدلتا ، وسبب ارتفاعاً عاماً فى مستوى المياه الجوفية ، وأوجد أملاح الصوديوم على سطح الأرض ، نظراً لتبخر المياه الجوفية القريبة من السطح والتى تراكمت فيها تلك الأملاح سنة بعد أخرى ، وهذه الأملاح ضارة بالنبات والتربة . ولذلك فقد أخذ الجزء الشمالى من الدلتا يفقد خصوبته بسرعة بعد سنة ١٩٠٣ .

ولعلاج تلك الحالة اتخذت الحكومة الإجراءين الآتيين :

١ — وضع نظام المناوبة ، بحيث يكون مستوى المياه فى الترع مرتفعاً فترة ومنخفضاً فترة أخرى بالتناوب ، وبذلك تنقص كمية المياه إلى أدنى حد ضرورى

للزراعة ، كما تستعمل الترع فى أثناء فترة انخفاض المياه فيها كمصارف ، فتنصرف اليها بعض المياه الجوفية .

٢ - تقسيم الدلتا فى سنة ١٩١١ إلى مناطق صرف ، ووضع مشروعات الصرف اللازمة لمنطقتين منها وهما غرب مديرية البحيرة ووسط مديرية الغربية. ففى المنقطة الأولى تقرر تعميق المصارف الحكومية حتى لا يقل مستوى المياه الجوفية عن متر ونصف متر من سطح الأرض ، كما تقررت إقامة طلمبة عند المكس لرفع مياه الصرف إلى البحر على ارتفاع ستة أمتار بدلا من الطلمبة الموجودة هناك منذ مبدأ القرن العشرين والتى ترفع المياه إلى البحر على ارتفاع ثلاثة أمتار ، وكذلك تقرر إنشاء مصارف رئيسية فى المنطقة تتجه الى المكس. أما فى المنطقة الثانية وهى وسط مديرية الغربية فقد تقرر تعميق المصارف وإقامة طلمبة بالقرب من البرلس لرفع مياه الصرف إلى بحيرة البرلس على ارتفاع مترين ونصف متر .

وقد بدأ العمل فى هذين المشروعين فى سنة ١٩١٣ ، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ أدى إلى توقف العمل مؤقتاً .

٢ — ملكية الاراضى الزراعية

أحدث محمد على انقلابا فى ملكية الأراضى الزراعية فى مصر . ولا شك فى أن رغبته فى زيادة موارده المالية ، وفى بسط نفوذ الحكومة وسلطتها كانت أهم أسباب ذلك الانقلاب ؛ فقد كان فى احتياج إلى المال لتثبيت مركزه فى مصر، وتقوية نفوذه ومحاربة أعدائه، والقيام بالإصلاحات اللازمة، ولكنه وجد أن أطيان الرزق معفاة من الضرائب ، وأن الملتزمين يأخذون لأنفسهم جزءاً من ضرائب أطيان الفلاحة ، وأن سلطة الحكومة على الفلاحين تكاد تكون معدومة ، لأن الملتزمين حلوا محلها فى الريف، وسيطروا على الفلاحين،

واستبدوا بهم . لهذا ألغى محمد على الالتزام ، ووضع يده على أطيان الرزق، فأصبحت الأراضى الزراعية فى يده ، وتمكن من تنفيذ سياسته الاقتصادية التى أدت إلى زيادة موارده المالية ، كما بسط سلطته على الأهلين .

وقد دافع محمد على عن استيلائه على الأطيان بأن ذلك ضرورى فى مصر على حسب المقتضيات المحلية ، لأن مصر محتاجة إلى عمل واحد منظم في كل أجزائها ، وإلى إدارة عامة لرد غائلة رمال الصحراء عنها وتدبير مياه النيل . وقد قرر محمد على أنه لو كان فى الإمكان وجود الملكية الخاصة فى الأطيان بدون خسارة على الدولة ، لاحترمها كما احترم ملكية المنازل .

بدأ الانقلاب فى ملكية الأراضى فى سنة ١٨٠٨ ، وتم فى مساحة الأراضى التي بدأت في سنة ١٨١٣ . ففى أغسطس سنة ١٨٠٨ ، فرض محمد على على البلاد مبلغاً من المال باسم كلفة الذخيرة ، فكتب اليه الروزنامجى مبيناً صعوبة تحصيل ذلك المبلغ ، لأن الخراب استولى على كثير من البلاد ، فما كان من محمد على إلا أن أمره بتحرير البلاد القادرة على الدفع فى دفتر والعاجزة فى دفتر آخر ، ولما تم ذلك أمره بتوزيع البلاد العاجزة عن الدفع وعددها مائة وستون بلدة على أولاده وأتباعه ، وكتابة تقاسيطها بأسمائهم ، فخرجت بذلك من اختصاص ملتزميها الأصليين . وكذلك حدث فى نفس السنة أن طلبت الحكومة الميرى من ملتزمى أقليم البحيرة ، فتظلم الملتزمون لسوء الحالة واعتذروا عن الدفع ، فأخذ محمد على حصص التزامهم ووزعها على اتباعه .

وفى مارس سنة ١٨١٠ فرض محمد على ضريبة استثنائية على القرى وعددها إذ ذاك لا يقل عن ٢٢٠٠ قرية ، فلم يتمكن بعض الفلاحين من الدفع وفضلوا الهروب ، كما قدم بعض الملتزمين ظلامات اليه يشرحون فيها سوء حالتهم وحالة حصص التزامهم ، ويرجون التخفيف عنهم ، فطلب منهم تقديم تقاسيط

التزامهم ، وبعد فحصها حرم كثيرا منهم من حصصهم وأعطي بعض المحرومين تعويضاً ولم يعط البعض الآخر أى تعويض .

وقد اضطر بعض الملتزمين إلى التنازل عن حصص التزامهم للحكومة نظير ما تراكم عليهم من الضرائب وعجزهم عن دفعها .

وبعد حادثة القلعة فى سنة ١٨١١ التى قضت على نفوذ المماليك ، وقتل فيها عدد منهم ، استولى محمد على على جميع ما كان فى حوزتهم من أطيان الالتزام . وبذلك لم يبق من أراضى الالتزام فى الوجه القبلى إلى النزر اليسير .

وفى سنة ١٨١٣ شرعت الحكومة فى مسح أراضى القطر المصرى ، فما زاد فى مساحة أطيان الفلاحة والأوسية أخذتة الحكومة . وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة فى مايو سنة ١٨١٤ ، صدر أمر محمد على فى فبراير سنة ١٨١٤ بضبط جميع اراضى الإلتزام لحسابه ، ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف فيها . وقد أعطت الحكومة إيراداً سنويا لهؤلاء الملتزمين يعرف باسم الفائض ، يستمر طول حياتهم تعويضاً لهم عن أخذ حصص التزامهم ، كما منحتهم أطيان الأوسية طول حياتهم ، إن شاءوا زرعوها وإن شاءوا أجروها ، وأعفت تلك الأطيان من الضرائب ، ومنحت أصحابها حق الفراغ (التنازل) والهبة وصرحت لهم ببيعها للحكومة فقط .

بذلك تم استيلاء محمد على على أطيان الإلتزام . ولم يكن الملتزمون مالكين للأرض ، بل وسطاء بين الحكومة والفلاح لجمع الضرائب ، فكان رفع أيديهم عن التصرف مدعاة إلى تحصيل الضرائب على الوجه الأكمل ، وإخراجا للفلاحين مما كانوا فيه من ظلم الملتزمين وجشعهم ، كما أن إلغاء الإلتزام أدى إلى إتصال الحكومة بالفلاحين اتصالا مباشراً وبسط حمايتها عليهم ، فكان ذلك خطوة تمهيدية نحو التداول الحر فى الأراضى الزراعية فيما بعد .

وقد شعر الفلاحون بهذا الإنقلاب ، فبعد أن كانوا مع الملتزمين أذل من العبيد ، صاروا يواجهونهم بقولهم : « أنتم أيش بقالكم فى البلاد قد أنقضت أيامكم احنا صرنا فلاحين الباشا » (١) .

وقد قام الملتزمون ومشايخ الأزهر بحركة ضد هذا الإنقلاب ، ولكنها لم تجد نفعاً ؛ وذلك أنه عندما أشيع نبأ ضم جميع أراضى الإلتزام لمحمد على ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف « ضج الناس وكثر فيهم اللغط واجتمعوا على المشايخ ، فطلعوا إلى كتخدا بيك وسألوه ، فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكنني مخالفته ؛ فقالوا كيف تقطعون معايش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط يتعيشن من إيراده فينقطع عنهن فقال يأخذن الفائظ من الخزينة العامرة فرادوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضحالا وننتظر الجواب ، فأجابهم إلى ذلك من باب المسايرة وفك المجلس ، وشرع الشيخ المهدى في ترصيف العرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد إمتناع البعض الذى ليس له إلتزام . وكثر اللغط فيهم بسبب ذلك ، وفى خامسة (ربيع الأول سنة ١٢٢٩) حضر جمع كثير من النساء الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء ، وأبطلوا الدروس ، وبددوا محافظهم وأوراقهم فتفرقوا وذهبوا إلى دورهم ، وكان قد اجتمع معهم الكثير من العامة ، واستمروا فى هرج إلى بعد العصر ، ثم جاءهم من يقول لهم كلاما كذبا سكن به حدتهم فانفض الجمع وذهب النساء وهن يقلن نأتى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعايشنا وأرزاقنا ... ولما وصل الخبر إلى كتخدا بيك طلب بعض المشايخ ، وقال له ما خبر هذه الجمعية بالأزهر ، فقال له بسبب ما بلغهم عن قطع معاشهم ، قال ومن قطع معاشهم ، وإنما أنتم الذين تسلطونهم على هذه الأفعال لأغراضكم ... وانفض

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢١ (حوادث جمادى الاولى سنة ١٢٢٩) .

المجلس وبردت همتهم ، وانكمشوا وشرعوا فى تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه » (١) .

هذا ما حدث فى أراضى الالتزام . أما أراضى الرزق ، فقد رأت الحكومة فى يونيه سنة ١٨٠٩ الكشف عن الرزق المرصدة على المساجد والخيرات ، فطلبت من كل متصرف فى تلك الأطيان وواضع يده عليها أن يقدم سنده لتجديده وتقويته بمرسوم جديد ، فان تأخر عن الحضور فى مدى أربعين يوما تؤخذ منه تلك الرزق وتعطى لغيره .

وفى سنة ١٨١٢ أمر محمد على ابنه إبراهيم - وكان حاكما على الصعيد - بالاستيلاء على أطيان الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج ووظائف المدرسين والمقرئين وغير ذلك . ولم تنته السنة التالية إلا وكانت الحكومة قد أخذت أطيان الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد وعلى الأهالى والخيرات وعلى البر والصدقة . وقد ذهب كثيرون من أهل الصعيد إلى القاهرة يشكون ما نزل بهم من جراء ذلك ، فإذا خاطبوا محمد على فى شىء من ذلك يعتذر بأنه مشغول البال لاهتمامه بالسفر إلى بلاد الحجاز ، وأنه قد أناط أمر الصعيد بابنه إبراهيم ، فاذا خاطبوا إبراهيم وقالوا له : « هذا على مسجد ، فيقول كشفت على المساجد فوجدتها خرابا ، والنظار عليها يأكلون الإيراد والخزينة أولى منهم ، ويكفيهم أنى أسامحهم فيما أكلوه فى السنين الماضية ، والذى وجدته عامراً أطلقت له ما يكفيه وزيادة ، وإلى وجدت لبعض المساجد أطيانا واسعة وهى خراب ومعطلة ، والمسجد يكفيه مؤذن واحد وأجرته نصفان ، وإمام مثل ذلك ، وأما فرشه وأسراجه فانى أرتب له راتبا من الديوان فى كل سنة (٢) » .

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٢١٧ - ٢١٨ (حوادث ربيع الاول سنة ١٢٢٩) .

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ١٦٤ و ١٩٦ (حوادث سنة ١٢٢٧ وسنة ١٢٢٨) .

وفى مساحة سنة ١٨١٣ أخذت الحكومة ماظهر من الزيادة فى أطيان الرزق ، وقيدت ما بقى منها بعد ذلك باسم واضع اليد على الرزقة وواقفها وزارعها وقررت عليها المال مثل ضريبة البلدة ، فإن أثبتها صاحبها وكان عنده سند جديد بها ، تقيد له فى الروزنامة معاشا سنويا يعرف باسم الفائض ، ومقداره يساوى نصف أجرة رزقته . أما إذا لم يكن لدى صاحب الرزقة سند بها أو كان السند قديما ولم يجدد منذ انتهاء الاحتلال الفرنسى حتى تلك المساحة ، فإن الحكومة تستولى على الرزقة دون أن تعطى صاحبها معاشا .

هكذا وضع محمد على يده على أطيان الرزق ، وأعطى معاشا من أثبت أحقيته فى تلك الأطيان ، سواء أكان مالكا أم مستحقا ، كما أخذ على عاتقه الانفاق على المساجد والخيرات تنفيذاً لأغراض الوقف ، وأفاد الحكومة بفرض الأموال الأميرية على تلك الأطيان وبإدارتها من الوجهة الزراعية كبقية أراضى القطر . وبذلك نظم محمد على أحوال الوقف بما يتفق مع مصلحة الوقف ومصلحة الدولة ، غير أن أصحاب أطيان الرزق سواء أكانوا ملاكا أم مستحقين ، لم تصبح لهم فيها من الحقوق إلا الفائض المقيد لهم فى الروزنامة ، مع استمرار حق الوقف فى أطيان الرزق الاحباسية .

ولم يلق محمد على صعوبة فى وضع يده على أطيان الرزق ، حيث لم يقم أحد بحركة ضد ذلك العمل إلا مشايخ الأزهر الذين لم يتعد عملهم الكلام ، ولم يجد ذلك نفعاً ، فقد « حضر المشايخ عند كتخدا بيك وعاودوه فى الخطاب فيما أحدثوه على الرزق وعرفوه أنه يلزم من هذا الأحداث أبطال المساجد والشعائر فتنصل من ذلك وقال هذا شىء لاعلاقة لى فيه وهذا شىء أمر به أفندينا ومحمد بك والمعلم غالى (١) » .

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٥ (حوادث رجب سنة ١٢٢٩) ؛
كان محمود بك الدويدار والمعلم غالى عليهما مباشرة مساحة أطيان القطر المصرى فى سنة ١٨١٣ .

ولما حضر محمود بك والمعلم غالى إلى القاهرة ، ذهب إليهما المشايخ و «خاطبوهما بالكلام فى شأن الرزق ، فأجابهم المعلم غالى بقوله : يا أستاذنا هذا أمر مفروغ منه بأمر أفندينا من عام أول من قبل سفره ، فلا تتعبوا خاطركم وواجب عليكم مساعدته خصوصاً فى خلاص كعبتكم ونبيكم من أيدى الخوارج ، فلم يردوا علية جوابا وانصرفوا (١) » .

بذلك وضع محمد على يده على أطيان الرزق .

أما الأطيان الأميرية المعروفة باسم أطلاق ، فقد استولى محمد على منذ توليته على ما كان مخصصا منها لخيل الوالى ، وبعد حادثة القلعة فى سنة ١٨١١ ، أخذ ما تبقى بيد البكوات المماليك من تلك الأطيان .

هكذا استولى محمد على الأطيان ، وابتدأ بناء نظام مصر الاقتصادى على هذا الأساس .

وقد كان مسح أراضى القطر المصرى فى سنة ١٨١٣ ناسخا لنظام ملكية الأطيان الذى كان قائما فى مصر من قبل ، ونهاية للانقلاب الذى قام به محمد على ابتداء من سنة ١٨٠٨ .

وبعد ذلك الانقلاب أصبحت ملكية الأطيان فى مصر كما يأتى :

١ — الأطيان الأثرية :

وهى الأطيان الخراجية الأميرية المثبتة باسم شخص ما ، وله فيها أثر وهو حق منفعة الزراعة . وقد وزع محمد على فى مساحة الأطيان فى ١٨١٣ أطيان كل ناحية بين أهاليها القادرين على الزراعة ، ما عدا أطيان الوسية التى تركت لأصحابها .

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٥ (حوادث رجب سنة ١٢٢٩) .

ولم يكن لأصحاب الأطيان الأثرية حق الرقبة فيها ، بل حق الإنتفاع ، إذ أنها أطيان خراجية يزرعها أصحابها مقابل دفع الضرائب عنها ، ومع ذلك كان حق الإنتفاع مقيداً طول مدة الاحتكار ، لأن الحكومة فرضت على الفلاحين زراعة حاصلات الاحتكار ، واستولت عليها بالثمن الذى حددته ؛ وفضلا عن حق الإنتفاع كان أرباب الأطيان الأثرية يتصرفون فيها بالإيجار والمزارعة والرهن وإسقاط حق الانتفاع ، كما كان لأولادهم الذكور الأولوية فى حق الإنتفاع بعد وفاة آبائهم ، متى كانوا قادرين على الزراعة ودفع ضرائب الأطيان .

وقد حتمت لائحة الأطيان الأولى فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ (ديسمبر سنة ١٨٤٧) على كل من يتصرف فى أطيانه الأثرية بالإيجار أو المزارعة أو الرهن أو إسقاط حق الانتفاع أن يثبت ذلك التصرف فى سند مدموغ ، حتى إذا تنازع الطرفان كان السند المدموغ هو أساس الفصل فى الدعوى بديوان المديرية ، فإن لم يكن مع صاحب الدعوى سند أو معه سند غير مدموغ ، وكان التصرف بعد صدور هذه اللائحة ، لا تسمع الدعوى .

وقد قررت تلك اللائحة فيما يختص بالرهن أن الأطيان المرهونة باسم غاروقة قبل مساحة الأطيان فى سنة ١٨١٣ تبقى مع واضع اليد الذى مسحت على اسمه ، وليس لصاحب الأثر الأصلى الحق فى استردادها . أما إذا كان الرهن بعد المساحة وأراد صاحب الأثر أن يسترد أطيانه ، وكان قادراً على زراعتها وحده دون الالتجاء إلى مزارعتها أو تأجيرها لشخص آخر ، فله أن يأخذ أطيانه بعد دفع مبلغ الرهن لواضع اليد . وإن كان قادراً على دفع مبلغ الرهن ، ولكنه لا يستطيع زراعة الأطيان جميعها على ذمته ، فيعطى جزءاً منها لزراعته خاصة ، على حسب مقدرته مع دفع ما يخص ذلك الجزء من مبلغ الرهن .

وفيما يختص بإسقاط حق الإنتفاع ، نصت اللائحة على أنه إذا كان صاحب الأطيان الأثرية قد أسقط أثره لشخص ، ثم طالب بعد ذلك بتلك الأطيان ،

فلا تعطى له بل تبقى مع واضع اليد ما دام عنده سند شرعى بإسقاط الأثر أو شهود مما تعتمد شهادتهم يشهدون له بذلك الاسقاط إن كان قبل اللائحة .

ورغبة فى منع اغتصاب أطيان الغير ، قررت الحكومة حق صاحب الأطيان الأثرية فى استردادها إذا أخذها منه أى شخص بدون مسوغ قانونى ، فإن كان المغتصب قد زرعها قبل أن يقدم صاحبها شكواه ، فالمحصول فى تلك السنة لمن زرعه نظير دفع مال الأطيان ، وفى السنة التالية ترد الأطيان إلى صاحبها ، وكذلك قررت الحكومة فى حالة نقل الحد الذى يفصل الأطيان بعضها عن بعض ، رد ما أغتصب من الأطيان بما بها من زرع الى صاحبها دون أن يأخذ المغتصب ما صرفه على زراعتها .

ولم يكن لصاحب الأطيان الأثرية الحق فى تركها ما دام قادراً على زراعتها ودفع ضرائبها ، بل من واجبه الاستمرار فى زراعتها ، فإن تركها وهرب ، تبحث عنه الحكومة وتعيده إلى بلده ليقوم بزراعة أطيانه ويؤدى ما عليه من الضرائب ، وإن ترك أهالى البلد أطيانهم وهربوا ، ثم حضروا إلى البلد بعد فوات وقت الزراعة ، وجب عليهم دفع مال الأطيان التى تركوها ، فضلاعن عقاب كل شيخ من مشايخ ذلك البلد بالضرب ثلثمائة سوط .

وعلى الرغم من ذلك فقد ترك بعض الزارعين أطيانهم وهربوا ، وكانت الحكومة تقوم بتوزيعها علي من تشاء لزراعتها . وقد شرحت لائحة الأطيان ما يتبع فى الاطيان المتروكة إذا أراد صاحب الأثر استردادها ، وذلك بأن يطبق عليها ما ذكر فى الرهن إن كان صاحبها قد رهنها قبل فراره . أما إن كان قد تركها بسبب تسلط مشايخ البلد عليه لاخذ أطيانه ، رغبة منهم فى زراعتها أو رهنها مع أنه لم تكن عليه بقايا وهى الضرائب المتأخرة ، فإن تلك الأطيان ترد إلى صاحبها ويدفع المشايخ مبلغ الرهن للمرتهن إن كانوا قد رهنوها ، وإن كانت الاطيان المتروكة قد أعطيت لأشخاص آخرين لتسديد ما كان علي صاحبها من

بقايا ، يعطى صاحب الأثر نصفها إن كان قد مضى على تركها خمس سنوات أو ست ، مع إلزامه إعطاء واضع اليد ما دفعه عن النصف من البقايا ، فان كان قد مضى على ترك الأطيان عشر سنوات أو أكثر يعطى صاحبها مايلزم لمعيشته من الاطيان الزائدة فى الناحية ، وإذا لم توجد أطيان زائدة بالبلد يعطى له ثلث الاطيان مع إلزامه إعطاء واضع اليد مادفعه عن الثلث من البقايا [1] . أما إن كان صاحب الأطيان عاجزاً عن دفع البقايا عن نصف الأطيان أو ثلثها ، وليست بالناحية أطيان زائدة ، فعلى المدير أن يهيىء له سبل المعيشة ببلده .

وقد اضطر بعض الأشخاص إلى ترك أطيانهم الأثرية عند انخراطهم فى سلك الجندية ، فوزعت أطيانهم على أناس غيرهم لزراعتها . غير أنه عند انتهاء مدة الخدمة ورجوع الجندى إلى بلده ، كان له الحق فى استرداد أطيانه .

وكانت الاطيان الاثرية تستمر فى حوزة صاحبها ، ما دام قادرا على زراعتها وتأدية ضرائبها ، لا تنزع منه إلا للمنافع العامة مثل الترع والجسور والقناطر وغيرها مما تعود منفعتها على الزراعة . وفى تلك الحالة لم تكن الحكومة ملزمة قانوناً إعطاء صاحب الأطيان بدلا عنها ، ولكنها مع ذلك كانت فى أكثر الأحيان تعطيه بدلا عن الأطيان المنزوعة .

ورغبة فى توسيع الزراعات الصيفية ، شجعت الحكومة الأهالى على الإكثار من السواقى لرى تلك الحاصلات ، حتى إذا كانت أطيان الساقية قليلة بالنسبة لمقدرتها على الرى وبجوارها أطيان ليست لصاحبها ساقية ، كانت الحكومة تعمل على مشاركة صاحب الساقية مع صاحب تلك الأطيان برضائهما فإن لم يوافقا

---

(١) يدفع صاحب الأطيان ما يخص النصف أو الثلث من البقايا وتشمل ما دفعه واضع اليد عن تلك الأطيان من البقايا التى عليها وقت تركها ، وما نالها من توزيعات البقايا التى وزعت ابتداء من سنة ١٨٤١ . ولا يدفع صاحب الاطيان ما يكون صرفه واضع اليد فى اصلاح الأطيان .

على ذلك أخذت الأطيان وأعطتها صاحب الساقية لزراعتها بالحاصلات الصيفية ، وأعطت صاحب الأطيان بدلا عنها إن أمكن ذلك ، وإلا بقى بدون تعويض .

وقد منحت لائحة الأطيان الحق لصاحب تلك الأطيان فى استرداد جزء منها على حسب مقدرته فى الزراعة إن لم يكن قد أخذ بدلا عنها بشرط أن يدفع لواضع اليد ما يخص ذلك الجزء من البقايا والتوزيعات التي دفعها الأخير عن الأطيان .

وقد أخذت الحكومة أطيان بعض الأشخاص لعدم قدرتهم على زراعتها وتأدية أموالها ، ووزعتها جبراً على المقتدرين فى نفس البلد أو البلاد المجاورة . وقد أعطت لائحة الأطيان أصحاب تلك الأطيان ، متي صاروا مقتدرين ، الحق فى استرداد جزء منها على قدر معيشتهم بالناحية بشرط أن يدفعوا لواضع اليد ما يخص ذلك الجزء من البقايا والتوزيعات التى يكون قد دفعها عن الأطيان .

وكذلك أعطت الحكومة بعض القرى عهدة لمن يريد ، بشرط أن يتكفل المتعهد بدفع ما على القرية من البقايا والأموال الأميرية . وتبعاً لذلك كان المتعهد يترك للأهالى مقداراً من الأطيان على حسب مقدرتهم ، ويأخذ لنفسه ما يبقى من الأطيان .

وقد ضم محمد على إلى الچفالك أطيان بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من البقايا والأموال الأميرية . وتبعاً لذلك نزعت أطيان تلك القرى ، وضمت إلى الچفالك معفاة من الضرائب ، واشتغل أهاليها فى الزراعة لحساب صاحب الچفلك مقابل إعطائهم أجرا عن عملهم .

وتبعاً لما ذكر كان مقدار الأطيان التي فى حوزة الشخص غير ثابت دائما ، بل ربما ينقص أو يزيد من سنة إلى أخرى على حسب مقدرته على الزراعة وتأدية الضرائب ، ولذا كانت أطيان القرية تكلف على الأهالى سنويا بعد

الإنتهاء من البذر ، وذلك بأن يجتمع الصراف والخولى ومشايخ البلد وبعض وجوه الناس ممن يعرفون القراءة والكتابة ويثبتون فى دفتر المكلفة بحضور الأهالى مقدار أطيان كل شخص مع بيان حيضانها وما أضيف عليها أو أخذ منها وكذا مقدار ضرائبها ، وتحرر المكلفة على هذا المنوال من نسختين ترسل إحداهما إلى المديرية وتبقى الأخرى عند الصراف :

٢ - أطيان مسموح المشايخ :

فى مساحة الأطيان فى سنة ١٨١٣ ، أعطى محمد على مشايخ القرى بعض الأطيان معفاة من الأموال الأميرية بنسبة خمسة أفدنة من كل مائة فدان من المعمور وهو الأطيان التى أثبتت فى دفاتر المساحة إذ ذاك ، نظير خدماتهم للحكومة ، وتعرف تلك الأطيان باسم مسموح المشايخ .

٣ - أطيان مسموح المصاطب :

فى مساحة الأطيان فى سنة ١٨١٣ أعطى محمد على بعض وجوه الأهلين أطياناً معفاة من الأموال الأميرية لزراعتها والإنتفاع بحاصلاتها نظير قيامهم بإطعام المساكين والمسافرين . وتعرف تلك الأطيان باسم مسموح المصاطب : وكانت تضاف بالمال على النواحى عند وفاة أصحابها من غير أولاد . أما إذا كان لهم أولاد فإنهم يحلون محل آبائهم ، فيأخذون الأطيان ، بشرط قيامهم بشعائر المصاطب من إطعام المساكين والمسافرين ، فإن لم يوفوا بذلك الشرط تضاف الأطيان إلى النواحى بالمال . وقد أنشأ محمد على مسموح المصاطب بعد استيلائه على أطيان الرزق ، وذلك لأن بعض الأشخاص كانوا من قبل يقومون بإطعام المساكين والمسافرين من إيراد ما فى حوزتهم من أطيان الرزق :

٤ — أطيان العهدة :

كانت بعض القرى لا تتمكن من دفع جميع ضرائب أطيانها ، فيبقى جزء منها يضاف إلى ضرائب السنة التالية ، وهكذا تراكمت الضرائب على القرى وكثرت مقاديرها حتى عجزت عن دفعها ، كما تركت بعض الأراضى فيها بدون زراعة مما أدى إلى ازدياد العجز ، فأنشأ محمد على نظام العهدة .

وتبعا لذلك النظام كان المتعهد يلتزم للحكومة بدفع ما على القرية من الأموال الأميرية والبقايا ، ويترك للأهالى أطيانا على حسب قدرتهم يزرعونها ويدفعون له ما يخصها من الأموال والبقايا . أما هو فيزرع ما بقى من الأطيان لحسابه الخاص بواسطة الفلاحين غير المقتدرين مقابل إعطائهم أجرا على العمل فى زراعته ، بشرط أن تترك للأهالى أطيانهم تدريجا كلما تحسنت حالتهم المالية حتى إذا عم التحسن جميع الأهالى أعيدت لهم أطيانهم نهائيا ؛ وعلى حسب تقسيم الأطيان بين المتعهد والأهالى فى أول الأمر ، كان كل من الطرفين يزرع أطيانه ويدفع أمواله الأميرية وما يخصها من البقايا ؛ فإذا عجز بعض الأهالى عن زراعة أطيانه أو عن دفع ما عليها من أموال وبقايا ترك بعضها أو جميعها للمتعهد ، وكذلك إذا أصبح بعض الأهالى مقتدرا وطلب أطيانا من المتعهد أعطاها له . وفى الحالتين يضاف على من يأخذ الأطيان بعد التقسيم الاول ما يخصها من البقايا التى يكون قد دفعها الطرف الآخر .

هكذا كان نظام العهدة الذى ضمن للحكومة الحصول على الأموال الاميرية والبقايا ، وأدى إلى زراعة الأراضى المتروكة ، فانتفعت الحكومة بضرائبها . وأفاد المتعهد من حاصلاتها ، ووجد العمال الزراعيون مجالا للعمل بالأجرة في زراعات المتعهد . أما عن الفلاحين القائمين بزراعة أطيانهم فقد صارت علاقتهم مع شخص واحد هو المتعهد يدفعون له الضرائب المربوطة على أطيانهم

المقيدة بأسمائهم فى الدفاتر التاريعية ، وليس للمتعهد الحق فى إجبارهم على دفع ضرائب أكثر من المربوطة عليهم . وكانت الحكومة ترغم الفلاحين على دفع ضرائب الأطيان للمتعهد مع ما يقدمه لهم من التقاوى إن ماطلوا فى ذلك ، كما كانت تجبرهم على العمل فى الترع والجسور ، وإن بارحوا أراضيهم لسبب ما ألزمتهم العودة إلى قراهم وسلمتهم للمتعهد حتى لا تتعطل الزراعة .

وقد ظلم بعض المتعهدين الفلاحين فتدخلت الحكومة فى الأمر لحمايتهم ؛ وذلك أن بعض المتعهدين وزع البقايا على أطيان الفلاحين ، فصار الفلاحون بذلك مكلفين بمال أطيانهم وجميع البقايا التى على القرية ، وفى هذا ظلم للفلاحين، ونقض صريح لشروط العهدة . ولذا تدخلت الحكومة فى عهد ابراهيم باشا لحماية الفلاحين ، فأمرت المديرين بمراجعة دفاتر هؤلاء المتعهدين ، وإضافة نصيب أطيانهم من البقايا عليهم ، مع خصمه مما على الأهـالى ، كما أوجبت على المتعهدين التدقيق فى توزيع البقايا بالتساوى على أطيانهم وأطيان الأهالى على أساس الفدان ، وحذرتهم من مخالفة ذلك ، وقررت عقاب من يقترف منهم فيما بعد مثل تلك المظالم فى توزيع البقايا على أطيان القرية.

وكذلك ظلم بعض المتعهدين الفلاحين ، وذلك بإعطائهم القمح وغيره من الحبوب مقابل أجرتهم بثمن أعلى من سعر السوق وإلزامهم شراء القمح التالف بسعر الأردب خمسين أو ستين قرشاً ، مع أنه لا يساوى عشرين قرشاً، فأجبرت الحكومة فى عهد ابراهيم باشا هؤلاء المتعهدين على دفع الفرق بين السعر الذى أخذ به الفلاح الحبوب والسعر المتداول فى الأسواق عند صرفها له، كما قررت أن يكون سعر الحبوب التى تعطى فيما بعد الفلاح نظير أجـره موافقاً للسعر المتداول فى السوق وقت الصرف .

ولم يكن المتعهدون من طائفة واحدة ، إذ تعهد محمد على وأفراد أسرته ببعض

القرى ، كما تعهد بقرى أخرى أشخاص من الأوجه وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين ومشايخ القرى والفلاحين والأجانب .

٥ — أطيان الأبعادية :

كانت هناك أطيان خالية من الزرع لم تدخل فى مساحة الأطيان فى سنة ١٨١٣ ، ولم تثبت فى دفاتر التاريخ ، تعرف باسم الأبعادية . وقد أعطتها الحكومة الناس بطرق مختلفة للقيام بزراعتها ، فأعطت بعضها بالإيجار ، وبعضها بنصف الضريبة ، وبعضها الآخر بالضريبة الكاملة فى السنة الرابعة من أخذها بواقع الضريبة للأطيان المماثله لها فى نفس الناحية . بينما تكون فى السنين الثلاث الأولى معفاة من المال . وقد بطل إعطاء أطيان الأبعاد بنصف الضريبة أو بالضريبة الكاملة فى السنة الرابعة فى أواخر سنة ١٨٤٢ .

وكان الأعراب يفضلون أطيان الأبعادية على الأطيان الأثرية ، وذلك لانتقالهم من مكان إلى آخر ، ورغبتهم فى عدم الأرتباط بالأرض . وقد أعفت الحكومة بعضهم من دفع الضريبة عن أطيان الأبعادية إعفاء مؤقتاً يتجدد كل سنة بشرط أن تكون تلك الأطيان زائدة عن حاجة أهالى الناحية .

وقد أنعم محمد على على بعض الأشخاص المقتدرين بأطيان من الأبعادية باسم « رزقة بلا مال » معفاة من الضريبة إعفاء دائماً لإصلاحها وزراعتها بالحاصلات المختلفة ، أو غرسها بالأشجار ، فصارت لهم ملكا مطلقا تبعاً لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ .

٦ — أطيان الرزق :

استولى محمد على على أطيان الرزق فى مساحة سنة ١٨١٣ ، وأضافها إلى زمام النواحى ، وفرض عليها المال مثل الأطيان الأثرية .

وعلى الرغم من توزيع أطيان الرزق الاحباسية على الأهالى لزراعتها ودفع المال عنها ، لم تخرج من الوقف بل استمر حق الوقف فيها ثابتاً . وفى سنة ١٨٣٦ قررت الحكومة أخذ أجرة المثل ممن يزرع أطيان الرزق الموقوفة ، سواء أكانت الأجرة مساوية للأموال الأميرية المفروضة عليها ، أم زائدة عنها ، ومن تلك الأجرة تأخذ الأموال الأميرية وما يتبقى تضمه إلى الفائض وتصرفه لجهة الوقف .

وقد أنشأ محمد على ديوان الأوقاف فى يونية سنة ١٨٣٥ ولكنه ألغاه فى سنة ١٨٣٨ .

وفضلا عن أطيان الرزق التى فرضت عليها الأموال الأميرية ، أنعم محمد على على بعض الأشخاص المقتدرين بأطيان من الأبعادية باسم « رزقة بلا مال » لإصلاحها وزراعتها بالحاصلات المختلفة أو غرسها بالأشجار ، كما منح آخرين بعض الأطيان من المعمور باسم « رزقه بلا مال » لإنشاء الحدائق وغرس الأشجار . وكانت الروزنامة تعطى المنعم عليه سنداً بذلك يعرف باسم التقسيط ليكون دليلا على أعطائه تلك الأطيان « رزقة بلا مال » فإن كانت الاطيان قد منحت بشرط غرسها أشجارا ، لا يعطي تقسيطها إلا بعد تنفيذ ذلك الشرط .

وفى فبراير سنة ١٨٣٧ نال المنعم عليه بتلك الاطيان الحق فى الانتفاع بها طول حياته وحق توريثها لاولاده وألاد أولاده ، فإن انقرض نسلهم يتصرف فيها عتقاؤه البيض وأولادهم من بعدهم ، فان انقرض نسلهم ألحقت الأطيان بأوقاف الحرمين الشريفين ، وإن بلغ المنعم عليه سن الشيخوخة ، وليس له نسل ولا عتقاء ، وأراد أن يتنازل عن أطيانه مجانا إلى أى شخص فله ذلك ، غير أن الروزنامة لا تعطي هذا الشخص تقسيط الاطيان إلا إذا كان مقتدراً يستطيع زراعتها ، فإن كان غير مقتدر ألحقت بأوقاف الحرمين الشريفين . وبذلك أصبح المنعم عليه بأطيان باسم « رزقة بلا مال » مالكا لها ملكا مقيداً . وقد أعطته الروزنامة تقسيطا آخر بأطيانه متضمنا تلك الحقوق .

ولما كانت حقوق الملكية فى هذه الأطيان ناقصة ، فإنها تتنافى مع حكم التمليك الشرعى ، وتؤدى إلى تعطيل الأطيان إذا عجز صاحبها عن زراعتها، ولا تشجيع على الاجتهاد فى إصلاحها وفلاحتها. ولذا قرر محمد على فى فبراير سنة ١٨٤٢ أن المنعم عليه بأطيان باسم « رزقة بلا مال » يكون مالكا لها ملكا مطلقاً يتصرف فيها كيف يشاء على الوجه الشرعى بدون قيد ولا شرط، سواء أكان الإنعام بها قبل ذلك التاريخ أم بعده . وتبعا لذلك أخذت الروزنامة فى تحرير تقاسيط تلك الأطيان على هذا الأساس .

بهذا نشأت الملكيات الكبيرة فى الأطيان فى مصر ،وزادت الثروة الزراعية بسبب إصلاح مقدار كبير من أطيان الأبعادية وزراعته .

وقد خصصت الحكومة أطياناً باسم « رزقة بلا مال » لبعض المساجد والزوايا والاضرحة بدلا عما كانت تصرفه لها من نقود من قبل مقابل العمارة والفرش والإنارة والمهمات واللوازم والمستحقين. وقد اعتبرت الحكومة الربح الصافى للفدان أساسا لتخصيص تلك الأطيان ، ولذا أثبتت فى التقاسيط مقدار الأطيان ومبلغ النقود فى السنة

٧ — أطيان الچفالك :

أنعم محمد على على نفسه وأفراد أسرته بأطيان واسعة من الأبعادية والمعمور باسم « رزقة بلا مال » صارت لهم ملكا مقيداً فى فبراير سنة ١٨٣٧ ، ثم ملكا مطلقاً تبعاً لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ . وعرفت تلك الاطيان باسم الچفالك . وكانت الروزمانة تعطى صاحب الچفلك تقسيطا باسمه يثبت إعطاء الاطيان له « رزقة بلا مال ». وقد نتج عن ذلك إصلاح مقدار كبير من أطيان الابعادية وزراعته فزادت بذلك الثروة الزراعية. وقد ضم محمد على إلى الچفالك أطيان

بعض القرى العاجزه عن دفع ما عليها من المال والبقايا ، فأصبحت تلك الاطيان « رزقة بلا مال » وبذلك اتسعت مساحة الچفالك (١) .

٨ — أطيان الأوسية :

لما ألغي محمد على نظام الالتزام أعطى الملتزمين راتباً سنويا مدى حياتهم يعرف باسم الفائض ، وترك لهم أطيان الأوسية معفاة من المال للانتفاع بها طول حياتهم بالزراعة أو بالتأجير ، وصرح لهم فيها بالفراغ (التنازل) والهبة ، ومنحهم حق بيعها للحكومة فقط . وكان الفائض وأرض الوسية يضافان للحكومة عند وفاة الملتزم ، فإذا طالب أحد أولاده أو أقاربه أو عتقائه أو توابعة بفائض الحصه المحلولة وتبين أنه ليس له معاش آخر من أقلام الرزنامة ، كانت الحكومة تعطيه جزءا من ذلك الفائض . أما أطيان الأوسية فكانت الحكومة تعطيها من تشاء بالمال ، وتربط مالها على البلدة فتصير بذلك ضمن الاطيان الخراجية .

٩ — أطيان الاجانب:

تمكن بعض الاجانب من حيازة الاطيان فى مصر ، إذ منحهم محمد على أطيانا من الابعادية صارت لهم ملكا مطلقاً تبعا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ ، كما أعطاهم أطياناً أخرى تبعاً لنظام العهدة .

هكذا غير محمد على نظام ملكية الاراضى الزراعية فى مصر ، ولكن ذلك التغير لم يؤد إلى التداول الحر فى جميع الاراضى لأن الفلاح لم يكن له حق الرقبة فى الاطيان الاثرية بل حق الانتفاع غير أن إلغاء الالتزام وما تبعة من اتصال الحكومة المباشر بالفلاحين كان خطوة تمهيدية نحو التداول الحر فى الاراضي فيما بعد ، كما أن الاراضى الواسعة التي منحها محمد على لافراد

---

(١) الجيم فى الجفالك تنطق شينا .

أسرته وغيرهم باسم «رزقة بلا مال» صارت ملكا مطلقا لأصحابها يتصرفون فيها كيفما شاءوا على الوجه الشرعى بدون قيد ولا شرط تبعاً لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ ، وبذا نشأت الملكيات الكبيرة فى الأراضى الزراعفة فى مصر .

وإليك التغييرات التي طرأت على نظام ملكية الأراضي الزراعية فى مصر بعد عهد محمد على :

١ — الأطيان الأثرية :

إستمرت أوضاع الأطيان الأثرية على حسب ما تقرر فى لائحة الأطيان الأولى فى ديسمبر سنة ١٨٤٧ : حتى أصدر سعيد لائحة الأطيان الثانية فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ : (٢٧ يناير سنة ١٨٥٥) وهى عبارة عن تنقيح للائحة الأولى وتعديل لها ، وبها زادت حقوق الافراد فى الأطيـــان الأثرية . وقد جاء بها ما يـأتى :

١ — لا تسمع الدعوى فى الأطيان الأثرية المرهونة باسم غاروقة إذا مضى على الرهن أكثر من ١٥ سنة ولم يعترف به واضع اليد . أما إذا أعترف به على الرغم من مضى تلك المدة فتسمع الدعوى . وإذا كان الرهن قد مضي عليه أقل من ١٥ سنة يسترد صاحب الأثر أطيانه ، مادام الرهن مثبوتا بسند قوى (مدموغ) بعد أن يدفع مبلغ الرهن لواضع اليد بشرط أن يكون مقتدراً على زراعتها وتأدية أموالها الأميرية ، ودفع مبلغ الرهن من ماله دون الإلتجاء إلى الإقتراض أو إسقاط الأثر فى بعض أطيانه ، رغبة فى إسترداد الأطيان المرهونة لرهنها إلى الغير أو تأجيرها . أما إذا كان غير مقتدر على دفع الرهن وله إقتدار على زراعة جزء من تلك الأطيان ، وتأدية أمواله الأميرية ، فيعطى من الأطيان على حسب مقدرته ، بشرط أن يدفع لواضع ما يخص ذلك الجزء من مبلغ الرهن .

٢ — إذا عاد الهارب إلى بلدته ، ولم يكن قادراً على دفع البقايا عن أطيانه الأثرية ليستردها ممن أخذها ، وليست في البلدة أطيان زائدة ليأخذ منها ، فانه يعطى على حسب عدد عائلته وإستعداده مايتراوح بين نصف فدان وثلاثة أفدنة من أطيان مشايخ البلد والأهالى الذين تزيد أطيانهم عما يكفى معيشتهم أو من أطيان المتعهد ومشايخ البلد والأهالى إن كانت البلدة داخلة فى نظام العهدة . ويعامل بهذه الكيفية ايضاً من ترك أطيانه لواضع اليد أكثر من ١٥ سنة حيث لاتسمع فيها دعوى صاحب الأثر الأصلى بل تصبح من حق واضع اليد . أما إذا كان قد مضت على ترك الأطيان الأثرية خمس سنوات أو ست فيعطى لصاحبها الأصلى على حسب مقدرته مالا يزيد عن نصفها . وإذا كان قد مضت على تركها عشر سنوات يعطي له على حسب مقدرته مالا يزيد عن ثلثها ، بشرط أن يدفع لواضع اليد ما يخص الأطيان التي يستردها من بقايا وتوزيعات يكون واضع اليد قد دفعها .

٣ — إذا كانت الأطيان الأثرية التي أخذتها الحكومة من بعض الأشخاص لعدم قدرتهم على زراعتها وتأدية أموالها ووزعتها جبراً على بعض المقتدرين فى البلاد المجاورة ، قدأضيفت على زمام تلك البلاد ، فليس لأصحابها الأصليين حق فيها . أما إذا كانت لاتزال ضمن زمام البلدة الأصلية على الرغم من تكليفها على المقتدرين فى البلاد المجاورة أو فى البلد ذاتها ، فلصاحبها الاصلى الحق في إسترداد جزء منها على حسب مقدرته على الزراعة وإحتياجه ، بحيث لايزيد عن نصفها إن كان قد مضت خمس سنوات أو ست على أخذها ، وعن ثلثها إن كان قد مضت عشر سنوات ، بشرط أن يدفع لواضع اليد ما يخص ذلك الجزء من البقايا والتوزيعـــات التي يكون قد دفعها ، وبشرط أن يقوم بزراعة تلك الاطيان على ذمته فلا يعطيها للغير باسقاط الاثر أو بالإيجار أو

نحو ذلك . وإذا كان قد مضي على أخذ الأطيان من صاحبها وتوزيعها جبراً على غيره أكثر من ١٥ سنة ، فلا حق له فيها ، ويعامل بما جاء فى البند الثانى رغبة فى تهيئة سبل المعيشة له .

٤ — أخذت الحكومة في عهد محمد على أطيان بعض الأشخاص لعدم مقدرتهم على إنشاء السواقى وزراعة الحاصلات الصيفية ، وأعطتها آخرين لزراعتها بالحاصلات الصيفية لانها تجاور أطيانهم التى فيها ساقية ، وقررت إعطاء صاحبها بدلا عنها إن أمكن . فان لم يكن صاحبها قد أخذ بدلا عنها فليس له الآن الحق فى إستردادها لمضى أكثر من ١٥ سنة على أخذها منه ، غير أنه يعامل بما جاء فى البند الثانى إن لم تكن عنده أطيان لمعيشته وله مقدرة على الزراعة

٥ — طريقة إسقاط حق الإنتفاع . يقدم من يريد إسقاط الاثر وهو حق الانتفاع طلبا إلى المديرية ، ومتي تحقق أن الطين المطلوب إسقاط الاثر فيه لمقدم الطلب ، وليس هناك مانع من قبول التماسه ، يأذن له المدير بذلك كتابة على الطلب ، ثم يحول الطلب إلى المحكمة الشرعية ، حيث تحرر الحجة بذلك بين المسقط والمسقط له ، وتقيد فى سجل المحكمة ، وتكلف الأطيان باسم المسقط له فى دفتر الصراف .

٦ — توريث الأطيان الأثرية : بعد وفاة صاحب الأثر تأخذ ذريته أطيانه الأثرية إن كانت ذكوراً . وإن كانت الأطيان قد مضت عليها مدة ، تطبق عليهم ما جاء فى هذه اللائحة . أما إذا كانت ذريته إناثا ، والتمس أخذ جانب من الأطيان ، وتكليفة عليهن للمعيشة من زراعته ، وتحققت ضرورة ذلك لمعيشتهن ، يعطى لهن جزء من الأطيان على قدر المعيشة لزراعته مدة الإحتياج إلى العيش من الزراعة ، بشرط دفع ما عليه من الأموال الأميرية وأخذ الضمانة اللازمة على ذلك .

هذه هى التعديلات التي جاءت فى لائحة الأطيان الثانية فى يناير سنة ١٨٥٥ فيما يختص بالأطيان الأثرية .

أما اللائحة الثالثة فتعرف باسم اللائحة السعيدية ، وقد أصدرها سعيد فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) وتتكون من ٢٨ بنداً . وقد جاء بها فيما يختص بالأطيان الأثرية ما يأتى :

١ — إذا توفى صاحب الأطيان الخراجية يأخذ ورائه ، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثا ، أطيانه بنسبة تقسيم الميراث الشرعى ، بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها ، وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء والأوصياء .

٢ — إذا توفى صاحب الأطيان الخراجية ، وكلفت الأطيان على أرشد ورائه ، بينما جميعهم فى معيشة واحدة ، ويزرعون الأطيان سويا فيجب أن تعمل لهم قائمة تقسيم بأسمائهم والمقادير التى تخص كلا منهم ذكوراً أو إناثا ، وتسجل فى المحكمة الشرعية وفى المديرية وتحفظ تحت يد الأرشد المكلفة عليه الأطيان . ومن يريد الإنفصال من العائلة بعذر واضح يأخذ نصيبه من الأطيان بعد ثبوت عذره .

٣ — الأطيان الخراجية التي تنحل لوفاة أصحابها بدون ورثة تعطى لمن يرغب بشرط أن يدفع ٢٤ قرشا عن كل فدان رسما للسند الذى يأخذه من المديرية بانتقال الأطيان اليه (١) ، مع الأولوية فى إعطاء تلك الاطيان لاهالى البلدة ، وتقديم من لم يكن له أطيان منهم أو كانت أطيانه قليلة على غيره ، فإن لم يرغب أحد من أهالى البلدة ، فالأولوية لاهالى النواحى المجاورة ، وإن لم يرغب أحد فى أخذها بتلك الكيفية تعطى مؤقتا لمن يريد زراعتها فقط بالمال المقرر ، لحين ظهور من يرغب أخذها بالرسم المذكور ، فاذا مضت خمس سنوات ولم يرغب

---

(١) فى حالة الأطيان المحلولة بضواحى البنادر يطرح رسم السند فى المزاد ومن يرسو عليه المزاد يأخذ الأطيان بعد دفع رسم السند على حسب مرسى المزاد مهما زاد عن ٢٤ قرشا -

أحد فى أخذها بالرسم تبقى مع واضع اليد عليها أثراً له من غير رسم [١] .

٤ — إذا ترك شخص أطيانه الخراجية اختياراً مدة خمس سنوات سقط حقه فيها . ولذا فان كل من كان واضعاً يده على أطيان خراجية خمس سنوات فأكثر ومكلفة عليه وقائما بتأدية ما عليها من الأموال الأميرية لا تنزع منه لشخص آخر ولا تسمع فيها دعوى أى فرد . وهذا لا يسرى على الأطيان التى يكون وضع اليد عليها بالرهن أو الإيجار ، أو المزارعة.

٥ — إذا كان صاحب الأطيان الخراجية قد هرب ومضت خمس سنوات منذ تركه الأطيان حتى صدور هذه اللائحة ، فلا تسمع له دعوى فى تلك الأطيان لأنها حق لواضع اليد عليها . أما إذا كانت المدة أقل من خمس سنوات وطلبها أولاده أو أقاربه فتعطى لهم ، بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها. هذا عمن هرب وترك أطيانه قبل هذه اللائحة . أما من يهرب بعدها ويترك أطيانه فإن كان الهروب فى أوان الزراعة تعطى الأطيان لمن يرغب بالرسم مثل الأطيان المحلولة ، وإذا لم يأخذها أحد بهذه الكيفية تعطى مؤقتا بالمال المقرر لمن يريد زراعتها فقط ، وإن كان الهروب فى غير أوان الزراعة فيؤجل إعطاء الأطيان حتى ذلك الوقت إنتظاراً لعودة الهارب .

٦ — لصاحب الأطيان الأثرية أن يرهن أطيانه بالغاروقة لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية . وفى تلك الحالة تكلف الأطيان المرهونة باسم من أخذها ، على أن يذكر فى التكليف أنها أثر فلان . أما الأطيان التى رهنت من قبل صدور هذه اللائحة ، فإن كان الرهن قد مضت عليه خمسة عشرة سنة ، لا تسمع فيه دعوى ، وتكون الأطيان لواضع اليد . وأما إذا لم

---

(١) ألغى سعيد فى نوفمبر سنة ١٨٦١ اعطاء الأطيان المحلولة بهذه الكيفية ، وقرر طرح إسقاط منفعتها فى المزاد واعطاءها لمن يرسو عليه بمبلغ مرسى المزاد ، على أن تكون أثرية يدفع عنها الأموال الأميرية .

تكن قد مضت عليه المدة المذكورة يجدد بسند ديوانى باطلاع المديرية فى مدى سنة من صدور هذه اللائحة إن كان قد حدث بدون إطلاع الحكومة. ولصاحب الأطيان المرهونة أن يستردها بعد دفع مبالغ الرهن لواضع اليد . أما إذا توفى بدون ورثة وانحلت الأطيان لبيت المال فانها تصير أثرية لواضع اليد بدون رسم.

٧ — لصاحب الأطيان الأثرية أن يؤجر أطيانه لمن يريد لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات ، ويجوز تجديد عقد الإيجار لمدة ثانية من سنة إلى ثلاث سنوات برضا الطرفين بشرط أن يكون الإيجار أو المزارعة بموجب سند ديوانى يحرر بواسطة المديرية أو نظار الأقسام . وليس لصاحب الأطيان أن يصرح للمستأجر فى عقد الإيجار بغرس أشجار ، أو تشييد بناء فيها ، بل زراعتها فقط فى مدة الإيجار أو المزارعة .

٨ — إذا أراد صاحب الأطيان الأثرية إسقاط حق الانتفاع فيها أو التنازل عنه لشخص آخر ، يجب أن يكون الإسقاط أو التنازل بحجة شرعية من محكمة الجهة أو من النواب المأذونين بسماع الدعاوى الشرعية وكتابة الحجج ، وذلك بعد الإستئذان من المديرية وصدور الإذن منها بتحرير الحجة بعد تحققها من أن الأطيان حق لصاحبها المذكور . ويشترط فى الحجة على المسقط له أو المتنازل له أن الحكومة لو أخذت بعض تلك الأطيان للمنافع العامة مثل الجسور والترع والقناطر والطرق والأبنية ونحو ذلك ، فلا تكلف إلا برفع المال عما أخذته من الأطيان ، وكذلك يشترط عليه فى الحجة أن يؤدى الأموال والمطالب الأميرية ، ويمتثل للقوانين واللوائح والأوامر التي تصدرها الحكومة.

٩ — على الرغم من أن الحكومة غير ملزمة إلا برفع المال عما تأخذه من الأطيان للمنافع العامة إلا أنه لو حدث ضيق فى معيشة من أخذت منه تلك الأطيان ، فانها تعطيه بدلا عنها من أطيان الأبعادية غير الممولة بالناحية ، ماعدا أطيان الجزائر ، فان لم توجد أطيان أبعادية فمن الأطيان المتروكة ، فإن لم توجد ،

فمن الأطيان المحلولة بدون رسم ، مع أولويته فى ذلك على كل من يتقدم لأخذها من أهالى البلدة أو البلاد المجاورة . وإذا لم توجد فى الناحية أطيان من الأنواع المذكورة تعطيه الحكومة البدل من تلك الأطيان فى البلاد المجاورة ، والأطيان التى تعطى بهذه الكيفية تقيد على صاحبها أثرية بالضريبة المقررة على أطيان حوضها .

١٠ — إذا غرس صاحب الأثر فى الأطيان الخراجية أشجاراً ، أو حفر سواقى ، أو أنشأ أبنية ، أصبح له ولورثته من بعده حق التصرف فى تلك الأطيان بسائر التصرفات الشرعية مع بيع وهبة وغير ذلك من حقوق التمليك ، مع استمرار دفع الخراج عنها ، وله أيضاً حق وقف ما بها من أشجار وسواقى وأبنية ، أما الأرض نفسها فلا حق له فى وقفها (١) .

١١ — إذا ذهب صاحب الأطيان الخراجية إلى الخدمة العسكرية ، فان أطيانه تزرع على ذمته بواسطة أحد أقاربه ، أو أى شخص آخر ، وتدفع عنها الأموال الأميرية . وإذا كان ذلك غير ممكن تعطى الأطيان لمن يزرعها بالمال المقرر ، مع أولوية أقاربه فى ذلك . وعند عودته من الخدمة العسكرية ، يأخذ أطيانه ممن يزرعها ، دون النظر إلى مقدار المدة التى تمضى على إعطائها لواضع اليد .

١٢ — صرحت الحكومة فى سنة ١٨٥٧ لأصحاب الأطيان الخراجية ترك مالا يقدرون على زراعته منها باختيارهم ، فهؤلاء إذا أرادوا استرداد الأطيان التى تركوها باختيارهم أو جزء منها يرفض طلبهم .

هكذا نظمت اللائحة السعيدية أحوال الأطيان الأثرية ، ووسعت حقوق أصحابها ، غير أن حق الرقبة فيها استمر للحكومة ، ماعدا الأطيان التى يغرس

---

(١) كانت تلك الأطيان تعتبر خراجية على الرغم مما لأصحابها من حقوق الملكية فيها لأنها استمرت تدفع الخراج ، وتبعاً لذلك لم يكن مصرحاً بوقفها فى الوقت الذى يجوز فيه وقف ما بها من أشجار وسواقى وأبنية .

فيها صاحبها أشجاراً أو يحفر سواقى أو ينشىء أبنية فإن حق الرقبة فيها يصير لصاحبها . وقد نتج عن أحكام اللائحة السعيدية أن زادت قيمة الأرض، وعلا سعرها ، واستقر الفلاح فى أرضه .

وقد أحدث إسماعيل فى ديسمبر سنة ١٨٦٥ تعديلا فى اللائحة السعيدية ، وجعله ذيلا لها ، ويتلخص ذلك فيما يلى :

١ — إذا هرب شخص وترك أطيانه الخراجية قبل أوان الزراعة، تؤجل المسألة حتى أوان الزراعة انتظاراً لعودته ، فإن عاد ، وأخذ أطيانه فبها ، وإن لم يعد ، فتعطي الأطيان لورثه مؤقتا يزرعونها ويؤدون أموالها الأميرية ، فاذا حضر فى مدى ثلاث سنوات من هروبه تعطى له ، وإذا مضت ثلاث سنوات ولم يحضر ، تعتبر الأطيان أثرية لمن زرعها من ورثه. وإن لم يكن له وارث تعطى أطيانه لمن يريد بالإيجار سنويا، وتخصم أموالها الأميرية من مبلغ الإيجار ، وما يتبقى يحفظ له بالمديرية ، فإذا حضر فى مدى ثلاث سنين من هروبه تعطى له الأطيان وفائض الإيجار ، وإذا مضت ثلاث سنوات ولم يحضر تعطى أطيانه أثرية بدون مقابل لمن ليست عندهم أطيان من أهالى البلدة ، فإن لم يوجد هؤلاء الأشخاص فإنها تعطى لمن تكون أطيانه أقل من أطيان بقية أهالى البلدة .

٢ — إلغاء ما نصت عليه اللائحة السعيدية من إعطاء الأطيان المحلولة ، سواء أكانت من الأطيان الخراجية أم من الأطيان الأوسية بالرسم عن كل فدان ٢٤ قرشا .

٣ — إذا ذهب صاحب الأطيان الأثرية إلى الخدمة العسكرية ، فله أن يعطى أطيانه لمن يشاء بالإيجار أو المزارعة أو نحو ذلك لزراعتها ودفع أموالها الأميرية ، على أن يبقى التكليف باسم صاحبها، وعند عودته من الخدمة العسكرية يستولى عليها . وكذلك إذا هرب صاحب الأطيان من الخدمة العسكرية فلا تنزع أطيانه مثل الهاربين العاديين ، بل تبقى مع من أعطاها له قبل هروبه حتى

يعود . وأيضا إذا تكلفت الأطيان على واضع اليد بأية حيلة فى أثنـــاء غياب صاحبها فى الخدمة العسكرية، لا تعتبر مدة وضع اليد هذه مهما طالت ، ولا يسقط حق صاحب الأطيان فيها . أما إذا رجع صاحب الأطيان من الخدمة العسكرية ولم يطلب أطيانه من واضع اليد فى مدى خمس سنوات من تاريخ خروجه من الخدمة وإقامته ببلدته ، تسقط أحقيته فيها .

٤ — إبطال التصريح للأهالى بترك الأطيان الخراجية وأطيان الأبعادية التى أعطيت بالمزاد أو بغير ضريبة ثلاث سنوات ثم بنصف الضريبـــة ثلاث سنوات أخرى ثم بالضريبة الكاملة من السنة السابعة .

هذا وفى يناير سنة ١٨٦٦ منح اسماعيل أصحاب الأطيان الخراجيـة حق الوصية فيها ، ولكنه قرر فى نفس الوقت عدم جواز وقف تلك الأطيان .

وفى مارس سنة ١٨٦٦ قررت الحكومة عدم سقوط حق القاصر فى الأطيان الخراجية ، بترك أرشد العائلة لها ، ما دام لم تمض عليه خمس سنوات بعد بلوغه سن الواحدة والعشرين ، مع تركه الإختيارى للأطيان .

وفى مارس سنة ١٨٦٩ تقرر تكليف الأطيان الخراجية على أكبر الوراث وتقسيم الإيراد عليهم سنويا كل وما يخصه . وبذلك صاروا تحت سلطة كبير العائلة وتحكمه ، مما عرضهم إلى الظلم وأضر بمصالحهم . ولم ينقذهم من تلك الحالة إلا قرار الحكومة فى عهد توفيق فى يولية سنة ١٨٨١ بتكليف نصيب كل من الورثة باسمه ، سواء أكان ذكرا أم أنثى .

وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة . وقد جاء بهـــا أن صاحب الأطيان الخراجية إذا دفع عنها المقابلة وهى ستة أمثال ما عليها من الضرائب فى السنة ، مرة واحدة أو فى مدى ست سنـــوات ، يعفى من نصف ضرائبها الحالية بصفة مستديمة ، ولا تزاد ضرائبها فى المستقبل ، وكذلك يمنح فيها حقوق الهبة والتوريث والإسقاط والوصية والوقف وقفاً خيريا أو أهلياً

بعد الاستئذان والحصول على الأمر العالى ، كما يعطى له ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة أو بدل عنه ، وأيضا تحرر له حجة شرعية بالأطيان الخراجية التى دفع عنها المقابلة تثبت دفع المقابلة والحصول على الامتيازات المذكورة .

وفى سنة ١٨٧٥ أعيد النظر فى اللائحة السعيدية رغبة فى نشرها ضمن القوانين ، بناء على ما نصت عليه لائحة المحاكم المختلطة . وتبعاً لذلك أستبعد منها ١٣ بنداً لأن تلك البنود كانت قد ألغيت من قبل ، وبقيت البنود الأخرى وأدخل على بعضها ما لزم من تعديل وإيضاح على حسب ما كان متبعاً إذ ذاك . وعلى هذا فاللائحة السعيدية التي نشرت فى سنة ١٨٧٥ لم تكن إلا تنقيحاً للائحة الأصلية .

وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر الأمر العالى بالغاء لائحة المقابلة وإعادة أموال الأطيان الخراجية إلى قيمتها الأصلية التى كانت عليها قبل الخصم الناشى من دفع المقابلة ، وأن كل من دفع المقابلة أو جزءاً منها عن أطيانه الخراجية أصبح مالكا لها ملكا مطلقاً . وقد وردت أحكام ذلك الأمر فى قانون التصفية فى ١٧ يولية من السنة نفسها .

وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٠ تقرر إعطاء حجج للذين دفعوا مقابلة عن أطيانهم ، يذكر فيها دفع المقابلة وأن تلك الأطيان صارت مملوكة لأربابها .

وفى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ تقرر أن الأطيان التى تباع من أملاك الميرى الحرة أى غير المرهونة تكون خراجية وتعطى بها حجج بتمليك العين وبذلك أصبح من اشترى أطياناً بتلك الكيفية مالكا لها ملكا مطلقا .

هكذا أصبحت معظم الأطيان الخراجية ملكا مطلقاً لأصحابها سواء أكانت أطيانا دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها ، أو أطيانا أشتريت من أملاك الميرى الحرة ، وأصبح لا فرق بينها وبين الأطيان العشورية فى حقوق الملكية إلا فى الوقف ، لأن الأطيان الخراجية لا يجوز وقفها إلا بتصريح من الوالى على مصر .

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ فى عهد توفيق ، صدر الأمر العالى بمنح أرباب الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ، حقوق الملكية المطلقة أسوة بأرباب الأطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها .

وفى ٣ سبتمبر ١٨٩٦ فى عهد عباس الثانى صدر الأمر العالى بتعديل المادة السادسة من القانون المدنى الأهلى المتبع فى المحاكم الأهلية بالكيفية الآتية : « تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية » .

هكذا أصبحت الأطيان الخراجية ملكا مطلقا لأصحابها ، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأطيان ، وزيادة الإنتاج الزراعى ، واستقرار الفلاح ، وازدياد عدد الملاك الصغار الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل إذ ارتفع عددهم من ٣٤٠ر٧٦١ فى سنة ١٩٠٠ إلى ٠٨١ر٢٤٧ر١ فى سنة ١٩١٠ .

وقد صدر فى أول مارس سنة ١٩١٣ قانون الخمسة أفدنة لحماية الملكية الصغيرة ، ويتلخص فى عدم جواز نزع ملكية أطيان الفلاح الذى يملك خمسة أفدنة فأقل ، ومسكنه ، وآلاته الزراعية ، ودابتين من الدواب المستعملة للجر .

٢ — أطيان مسموح المشايخ :

عندما فرض سعيد ضريبة العشور على الأطيان التى كانت معفاة من الضريبة من قبل ، استثنى أطيان مسموح المشايخ ، وبذلك بقيت معفاة من الضريبة . غير أنه فى سبتمبر سنة ١٨٥٧ فرض المال على أطيان مسموح المشايخ بأعلى ضريبة فى الناحية ، وأضيفت أموالها على واضعى اليد عليها . وبذلك صارت تلك الأطيان كغيرها من الأطيان الخراجية .

٣ — أطيان مسموح المصاطب :

عندما فرض سعيد ضريبة العشور على الأطيان التي كانت معفاة من الضريبة من قبل ، استثني أطيان مسموح المصاطب ، فبقيت معفاة من الضريبة . غير أن سعيد عاد ففرض المال على تلك الأطيان فى سبتمبر سنة ١٨٥٧ بأعلى ضريبة فى الناحية ، وأضيفت أموالها على واضعى اليد عليها . وبذلك أصبحت تلك الأطيان كغيرها من الأطيان الخراجية .

٤ — أطيان العهدة :

فى سنة ١٨٥٠ أمر عباس الأول بفك نظام العهدة وإرجاع الأطيان إلى أصحابها الأصليين . غير أنه سمح لبعض المتعهدين بالتمتع مدى الحياة بما كان فى حوزتهم من الأطيان ، وأنعم على متعهدين آخـــرين بما كان فى أيديهم من الأطيان باسم « رزقة بلا مال » فأصبحت ملكا مطلقا لهم ، كما وافق على إبقاء بعض النواحى في نظام العهدة .

وفى عهد سعيد تقرر فى أغسطس سنة ١٨٦٠ مسح الأطيان التى باسم المتعهد أثرية له ، إذا كان قد وضع يده عليها خمس سنوات وأصلحها وأنشأ فيها أبنية أو سواقى أو أشجاراً ، أو إذا كان قد وضع يده عليها عشر سنوات دون إصلاحها ، أو إنشاء شيء مما ذكر . أما إذا كان قد وضع يده عليها أقل من عشر سنوات ، ولم يصلحها ، ولم ينشيء فيها شيئاً مما ذكر ، فانها لا تمسح أثرية ، بل تبقى تحت يده لزراعتها ؛ فإن مضت عليها عشر سنوات وهى في يده تكون من حقة . أما أطيان الأهـالى الداخلة فى نظام العهدة ، فيتبع فى مسحها الجارى فى غيرها من أطيان أهالى النواحى غير الداخلة فى ذلك النظام .

وفى أوائل عهد إسماعيل أعطيت بعض العهد . غير أنه تقرر فى ديسمبر سنة ١٨٦٦ فك نظام العهدة وإبطاله نهائياً .

٥ — أطيان الأبعادية :

تقرر فى عهد عباس الأول إعطاء أطيان الأبعادية بالمزاد ، وذلك بالمزايدة بين الراغبين على مقدار مال الفدان فيها ، ومن يرسو عليه المزاد ، يأخذها بالمال على حسب مرسى المزاد ، وتكون أثرية له ؛ فإن لم يزد مال الفدان عن ضريبة القرية ، ورغب أهالى القرية فى أخذها بضريبة قريتهم ، تعطى لهم ، بشرط اقتدارهم على زراعتها وتأدية أموالها ، وإن لم يوجد من يأخذها بتلك الضريبة ، سواء أكان فى القرية نفسها أم فى غيرها ، يفرض عليها المال المناسب وتعطى لمن يريد زراعتها .

أما أطيان الأبعادية التى يملكها أصحابها ملكا مطلقاً ، فقد منعهم عباس من تأجيرها رغبة فى زراعتها على الذمة والعناية بها ، ولكن ذلك المنع حرم أصحابها من أحد حقوقهم فيها .

وكانت أطيان الأبعادية التى يملكها أصحابها ملكا مطلقا معفاة من الضرائب ففرض عليها سعيد فى سبتمبر سنة ١٨٥٤ ضريبة العشور .

وكذلك كانت بعض أطيان الأبعادية قد أعطيت في عهد محمد على بنصف الضريبة ، كما كان بعض الأعراب يزرعون بعض أطيان الأبعادية ويعفون من أموالها سنويا على حسب العادة ، فقرر سعيد فى يناير سنة ١٨٥٥ فرض الضريبة الكاملة على النوع الأول على حسب ضريبة البلدة ، وعدم إعفاء النوع الثانى من الضريبة ، وتحصيلها من أربابها .

وقرر سعيد فى يونية سنة ١٨٥٦ أن أطيان الأبعادية التى يفرض عليها المال على حسب المزاد تكون أثرية لأصحابها ، وأن أطيان الأبعادية القليلة المتفرقة بين الأطيان الأثرية تعطى لأصحاب تلك الأطيان أثرية بالمال . أما أطيان الأبعادية التى تكون خرسا وتحتاج إلى إصلاح فتعطى لمن يريد أخذها لإصلاحها

وزراعتها وتأدية الأموال عنها ، وتعفى من المال فى الثلاث سنوات الأولى ، ويفرض عليها نصف ضريبة فى الثلاث سنوات الثانية ، ثم ضريبة كاملة ابتداء من السنة السابعة .

وقد أيدت اللائحة السعيدية إعطاء أطيان الأبعادية أثرية بالمزاد، وإعطاء أطيان الأبعادية القليلة التى تتراوح بين فدان وعشرة أفدنة بالمال لأصحاب الأطيان الأثرية فى الحوض أو القبالة التي بها الابعادية ، وكذلك إعطاء أطيان الأبعادية التي تكون خرسا أو مستملحة أو مستبحرة ، وتحتاج إلى إصلاح لمن يرغب أخذها لإصلاحها وزراعتها وتأدية الأموال الأميرية عنها ، بشرط إعفائها من المال فى الثلاث سنوات الأولى ، وفرض نصف ضريبة عليها فى الثلاث سنوات الثانية ، وعند نهايتها تفرض عليها الضريبة الكاملة وتقيد أثرية لصاحبها (١).

وفى ديسمبر ١٨٥٨ قرر سعيد بيع الأراضى الخراجية التى تركها أصحابها إلى الراغبين من الوطنيين أو الأجانب بصفة أطيان عشورية تكون ملكا مطلقاً لأصحابها .

وفي نوفمبر سنة ١٨٦١ ألغى سعيد ما نصت عليه اللائحة السعيدية من إعطاء أطيان الأبعادية بلا مال ثم بنصف الضريبة ثم بالضريبة الكاملة فى السنة السابعة من أخذها ، وقرر بيع تلك الأطيان مهما بلغت مساحتها . وكذلك أطيان الأبعادية القليلة لغاية عشرين فداناً فى كل حوض أو قبالة الناتجة من زيادة المساحة أو من ترك الأهالى لأطيانهم الأثرية . وما يباع من الأطيان بهذه الكيفية يفرض عليه العشور وتحرر به تقاسيط فيصير ملكا مطلقاً لأصحابه .

وقد قرر اسماعيل فى سبتمبر سنة ١٨٦٥ بيع أطيان الأبعادية القابلة للزراعة ،

---

(١) الحوض فى الوجه البحرى يحتوى على مقدار من الاطيان من ٥٠ فدانا الى ١٥٠ فدانا ويطلق عليه فى الوجه القبلى اسم قبالة .

وكذلك الناتجة من زيادة المساحة بصفة أطيان خراجية ، وبيع أطيان الأبعادية التالفة التي لم تحرث بعد بصفة أطيان عشورية .

وفى ديسمبر سنة ١٨٦٧ تقرر إعطاء العساكر الأتراك الذين انفصلوا عن خدمة الحكومة المصرية أطياناً من المتروكة والمستبعدات لزراعتهـا والعيش من إيراداتها ؛ بشرط إعفائها من الضريبة ثلاث سنوات ، ثم فرض الضريبة العشورية عليها بدرجة الدون ثلاث سنوات أخرى ، ثم فرض الضريبـة التى تستحقها فى السنة السابعة ، بحيث يكون أصحابها ممنوعين من التصرف فيها (١) .

وفى يونية سنة ١٨٦٨ طبق ذلك على من يريد من مرفوتى الحكومة المصرية الذين لم تكسبهم مدة خدمتهم بالحكومة شيئًا من المعاش .

وفى ابريل سنة ١٨٦٩ تقرر أن من أخذ أطياناً بتلك الكيفية وتوفى دون أن يترك زوجة وأولاداً عادت الأطيان إلى الحكومة ، فأن ترك زوجـة بغير أولاد ، أخذت حقها الشرعى فى الأطيان ، ويرجع الباقى للحكومة . وإن ترك زوجة وأولاداً فأطيانه تبقى لورثته هؤلاء ليعيشوا منهـا ، غير أنهم يكونون ممنوعين من التصرف فيها . وقد منحت لائحة المقابلة فى سنة ١٨٧١ أصحاب تلك الأطيان حقوق الملكية المطلقة فيها ، لهم ولأعقابهم ، إن دفعوا المقابلة عنها . أما من لم يدفع منهم المقابلة فقد استمر ممنوعا من التصرف فى تلك الأطيان حتى صدر الأمر العالى فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ بإباحة ملكها والتصرف فيها .

وقد أعطت لائحة المقابلة فى سنة ١٨٧١ لصاحب الأطيـان العشورية المملوكة له بتقسيط ديوانى وهى الابعاديات والچفالك ، الحق فى دفع المقابلة عنها وهى ستة أمثال عشورها فى السنة ، مرة واحـدة أو على ست سنوات ، ونظير ذلك يخفض عشورها إلى النصف بصفة مستديمة ، ويؤشر على تقاسيطها بدفع المقابلة وتخفيض العشور إلى النصف . وكذلك قررت تلك اللائحـة

(١) كانت الضريبة العشورية ثلاث درجات عال ووسط ودون .

أن الأطيان العشورية التي لا توجد بها تقاسيط بأيدى أصحابها ، وأيضا التى أعطيت لبعض مستخدمي الحكومة لمعيشتهم بدون تقاسيط ولا رخصة بالتصرف فيها ، إذا دفع واضعو اليد عليها المقابلة عنها بالكامل ، تحرر بها تقاسيط لتصير ملكا مطلقاً لهم . أما الأطيان المستبعدة الواردة فى تقاسيط أرباب الأبعاديات وليس عليها عشور ، والأطيان المعطاة بمواعيد لإصلاحها وزراعتها ، بشرط ربط العشور عليها عند انتهاء تلك المواعيد ، إذا أراد أربابها دفع المقابلة عنها يفرض عليها العشور بدرجة الدون وتحرر لهم بها تقاسيط بعد دفع المقابلة عنها بالتمام على حسب درجة العشور .

وكذلك الأطيان الزائدة بالنواحى التي لم يربط عليها مال ولا عشور ، إذا كان أرباب الأطيان الأثرية فى الناحية قد دفعوا المقابلة كاملة عن أطيانهم ، ويريدون أخذ تلك الأطيان الزائدة ، تعطى لهم ، ويفرض المال على الصالح منها للزراعة على حسب ضريبة حوضه ، والعشور بدرجة الدون على المحتاج منها إلى إصلاح ، وتحرر لمن يأخذها حجج بالنوع الأول منها ، وتقاسيط بالنوع الثانى بعد دفع المقابلة عنها بالتمام ، على حسب ما فرض عليها من مال أو عشور . أما الأطيان الزائدة فى الچفالك والابعاديات التى لم يدفع أربابها المقابلة عنها ، إذا كان مشايخ الناحية والزارعون فيها قد دفعوا المقابلة عن أطيانهم ، أو تعهدوا بدفعها ، ويريدون أخذ تلك الزيادة ، تعطى لهم ، ويفرض العشور على المزروع منها والصالح للزراعة بدرجة حوضه عال أو وسط أو دون ، وعلى غير المزرع منها بدرجة الدون ، وتحرر بها تقاسيط لمن يأخذها بعد دفع المقابلة عنها بالتمام . أما الأطيان الزائدة فى الچفالك التى دفع أصحابها المقابلة عنها ، أو تعهدوا بدفعها ، إذا طلبها أرباب تلك الچفالك تعطى لهم ، ويفرض العشور على المزروع منها بدرجة حوضه ، وعلى المحتاج إلى إصلاح بدرجة الدون ، وتحرر لهم بها تقاسيط تثبت الملكية المطلقة فيها بعد دفع المقابلة عنها . أما إذا لم يريدوا أخذها ويرغب أهالى

للناحية فى أخذها بنفس الكيفية ، تعطى لهم بعد دفع المقابلة عن أطيانهم الأصلية ، وتحرر لهم بها تقاسيط ، بعد دفع المقابلة عنها بالكامل ، فإن لم يكن لأهالى الناحية أطيان أثرية ، وأرادوا أخذ تلك الزيادة ، تعطى لهم ، وتحرر لهم بها تقاسيط بعد دفع المقابلة الكاملة عنها .

وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر الأمر العالى بإلغاء لائحة المقابلة ، وإعادة عشور الأطيان إلى قيمتها الأصلية التى كانت عليها قبل الخصم الناشىء عن دفع المقابلة .

وفى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٠ تقرر عدم وضع ضرائب عشورية على ما يباع من أطيان الحكومة بل تربط عليها الضريبة الخراجية .

٦ ــ أطيان الرزق :

تقرر فى سنة ١٨٤٩ فى عهد عباس الأول أن الرزق الأحباسية تستمر فى أيدى القائمين بزراعتها نظير تأديتهم المال عنها للحكومة ، ولا يجوز أخذها منهم وإعطاؤها لأصحابها ، بل أن أصحاب تلك الرزق يأخذون الفائض المقرر لهم .

وقررت اللائحة السعيدية فى سنة ١٨٥٨ أن أطيان الرزق التي فرض عليها المال فى عهد محمد على ، لا يعتبر فيها الوقف ، بل هى أطيان خراجية ، وأن كل من كان واضعاً يده على تلك الأطيان ، سواء أكانت من جهة الوقف أو خلافه وقائما بدفع الخراج عنها ، تقيد أثرية له كسائر الأراضى الخراجية باعتبار مدة الخمس سنوات المقررة .

أما الأطيان التى أعطيت باسم « رزقة بلا مال » من الأبعادية ، فقد كانت ملكا مطلقا لأصحابها تبعاً لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ ، وقد فرض عليها سعيد ضريبة العشور فى سبتمبر سنة ١٨٥٤ ما عدا الأطيان التي خصصتها الحكومة

باسم « رزقة بلا مال » لبعض المساجد والزوايا والأضرحة فإنها استمرت معفاة من الضرائب .

٧ — أطيان الچفالك :

كانت أطيان الچفالك ملكا مطلقاً لأصحابها تبعا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ . وقد فرض عليها سعيد ضريبة العشور فى سبتمبر سنة ١٨٥٤ . وفى عهد اسماعيل أعطت لائحة المقابلة فى سنة ١٨٧١ لصاحب الأطيان العشورية المملوكة له بتقسيط ديوانى ومنها الچفالك الحق فى دفع المقابلة عنها لظير تخفيض عشورها إلى النصف . وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر الأمر العالى بإلغاء لائحة المقابلة ، وإعادة عشور الأطيان إلى القيمة الأصلية قبل الخصم الناشىء عن دفع المقابلة .

٨ — أطيان الأوسية :

كانت أطيان الأوسية معفاة من الضرائب ففرض عليها سعيد ضريبة العشور فى أكتوبر سنة ١٨٥٤ .

وكانت أطيان الأوسية تنحل بوفاة أصحابها من الملتزمين السابقين فتعطيها الحكومة بالمال لمن تشاء ، ولكن لائحة الأطيان الثانية فى يناير سنة ١٨٥٥ قررت أن أطيان الأوسية المحلولة تعطى لذرية أو أقارب من انحلت عنه ، أو لذرية أو أقارب من يكون واضعا اليد عليها لكونه من ذرية من انحلت عنه ، إذا طلبوا ذلك ، بشرط مقدرتهم على زراعتها وتأدية أموالها الأميرية ، مع أولوية الذرية على الأقارب . وإن اتضح عدم اقتدارهم على زراعة الأطيان بأكملها ، يعطى لهم جزء منها على حسب مقدرتهم ومعيشتهم ، بشرط تأدية الأموال الأميرية عما يأخذونه . أما إذا طلبوا الأطيان المحلولة بعد مضى خمس سنوات أو ست وتكون قد كلفت على الأهالى ، فيعطى لهم منها على حسب

مقدرتهم واحتياجهم ما لا يزيد عن نصفها ، وإذا طلبوها بعد مضى عشر سنوات فيعطي لهم منها ما لا يزيد عن ثلثها بشرط أن يدفعوا لواضع اليد ما يخص الأطيان التي يأخذونها من بقايا وتوزيعات يكون واضع اليد قد دفعها ، وبشرط أن يزرعوها على الذمة . أما إذا مضت على أطيان الأوسية المحلولة ١٥ سنة فلا تسمع فيها دعوى .

وفى مايو سنة ١٨٥٥ قرر سعيد توريث أطيان الأوسية ، بحيث إذا توفى صاحبها أو صاحبتها تتقيد باسم الذرية سواء أكانوا ذكورا أم أناثا ولا تنحل إلا عند انقراض نسلهم ، فإن لم تكن لصاحبها أو صاحبتها ذرية من الذكور أو الأناث فإنها تنحل .

وقد أيدت للائحة السعيدية فى سنة ١٨٥٨ توريث أطيان الأوسية بهذه الكيفية كما قررت أن أطيان الأوسية التى توفى أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد المزارعين ، تبقى تحت أيديهم ولا تنزع منهم لأى شخص إذا مضى على وضع اليد خمس سنوات فأكثر ، وتصير أثرية لهم يطبق عليها ماتقرر فى الأطيان الخراجية .

وفى أغسطس سنة ١٨٦٠ تقرر أن أطيان الأوسية التي تنحل لوفاة أصحابها بدون ذرية تعطى أثرية بالرسم عن كل فدان ٢٤ قرشا لمن يريد من الورثة الشرعيين غير الذرية ، بشرط دفع أموالها الأميرية ؛ فإن لم يرغب أحد من الورثة المذكورين أخذها تعطى لمن يريد من العتقاء بنفس الطريقة ، فإن لم يرغب أحد من العتقاء أخذها ، توقف على الجوامع والمساجد التى ليس لها إيراد .

وفى ديسمبر سنة ١٨٦٥ أحدث اسماعيل تعديلات فى اللائحة السعيدية منها الغاء ما نصت عليه تلك اللائحة من إعطاء أطيان الأوسية المحلولة بالرسم عن كل فدان ٢٤ قرشا .

وفى مارس سنة ١٨٦٧ أصدر اسماعيل أمره بعدم جواز وقف أطيان الأوسية رأسا ، إذ أن المتبع من قبل هو عدم وقف أطيان الأوسية إلا بمقتضى أوامر الوالى .

وقد قررت لائحة المقابلة فى سنة ١٨٧١ أن أصحاب أطيان الأوسية إذا دفعوا عنها المقابلة بالتمام يتصرفون فيها بالبيع والهبة والوصية والوقف وسائر التصرفات المصرح بها لأرباب الأبعاديات العشورية ، وتحرر لهم بها تقاسيط فى هيئة التقاسيط التى تعطى لأرباب الأبعاديات العشورية ، ويخفض عشورها إلى النصف بصفة مستديمة ، مع قطع الفائض المقرر لأربابها فى الروزنامة .

وكانت بعض أطيان الأوسية قد وقفها أصحابها من قبل ، فتقرر فى إبريل سنة ١٨٧٥ أن تلك الأطيان إذا دفعت عنها المقابلة ، يخفض عشورها إلى النصف بصفة مستديمة ، ولا تقطع الفوائض المرتبة لأربابها فى الروزنامة .

وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ألغيت لائحة المقابلة ، وتقررت الملكية المطلقة فى أطيان الأوسية التي دفعت عنها المقابلة أو جزء منها ، مع قطع الفائض المقرر لأصحابها فى الروزنامة .

٩ — أطيان الأجانب :

سمح سعيد للأجانب بشراء ما يريدون من الأطيان الخراجية التى تركها أصحابها على أن تكون عشورية بملكونها ملكا مطلقاً .

وفى يونية ١٨٦٧ فى عهد إسماعيل منح السلطان العثمانى الأجانب حق إقتناء الأملاك الثابتة فى أنحاء الدولة العثمانية ما عدا الحجاز ، وقرر أن يعاملوا فى أداء الضرائب عليها مثل الأهالى ، وأن تطبق عليهم القوانين الخاصة بالتمتع بالعقار وانتقاله والتصرف فيه ورهنه ، كما منحهم التصرف فى العقار بالهبة والإيصاء . وقرر أن تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون على حسب الشريعة العثمانية .

٣ — الحاصلات الزراعية

تنقسم الحاصلات الزراعية إلى قسمين : الحاصلات النباتية والحاصلات الحيوانية .

وقد اعتنت الحكومة فى عهد محمد على بالقسم الأول ، فعممت الأساليب الزراعية الصحيحة ، وراقبت الفلاح فى تنفيذها ، ونشرت التعليم الزراعى ، ووسعت زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها وأدخلت حاصلات جديدة ، فزاد الإنتاج الزراعى قيمة ومقدارا .

وكذلك اعتنت بالقسم الثانى ، فأكثرت من الحيوانات ، وحسنت نوع بعضها ، وعملت على وقايتها وعلاجها ، واهتمت بإكثار الدواجن ، وجلبت أنواعا أجنبية منها إلى مصر ، وأدخلت دود القز فى البلاد ، وتوسعت فى تربيته ، وأعتنت بتربية النحل وتكثيره .

غير أن الحاصلات النباتية كانت لها فى الإنتاج الزراعى المكانة الأولى . أما الحاصلات الحيوانية فكانت لها المكانة الثانية .

وكان المصريون يتبعون فى الزراعة أساليب ورثوها عن الآباء والأجداد ، فلما بدأ الإصلاح الزراعي فى ذلك العهد ، أرادت الحكومة تعليمهم الأساليب الصحيحة للزروع القديمة والجديدة ، فجلبت المعلمين الماهرين لتعليم الفلاحين أصول الزراعة العملية الصحيحة ، وفرضت عليهم اتباع تلك الأساليب فى زراعتهم ، وجعلت عمالها يراقبونهم فى تنفيذها حتى إذا حاد أحدهم عنها أو أهمل زراعته نزل به العقاب .

وقد شرحت تلك الأساليب شرحاً وافياً فى « لائحة الفلاح لتعليم الزراعة والنجاح » التي نصت على زراعة الأراضى بما يناسب التربة ، وعلى كيفية تجهيزها للزراعة ، وتسميدها ، كما أبانت الدورة الزراعية ، وحددت مقدار

التقاوى وشرحت كيفية البذر ، وعينت ميعـاده ، وأوجبت رى الزروع وملاحظتها ، وحددت ميعاد الحصاد ، وشرحت ما يتبع فى الحصاد وتجهيز المحصول للاستهلاك الداخلى أو للتوريد إلى الشئون الحكومية إن كان من حاصلات الاحتكار .

وقد قسم القطر المصرى فى فبراير سنة ١٨٢٦ إلى ٢٤ مأمورية ، منها ١٤ فى الوجه البحرى و ١٠ فى الوجه القبلى ، على كل منها مأمور واجبه الأول الإعتناء بالزراعة ، سواء أكانت حاصلاتها محتكرة أم لا ، وكذلك مراقبة الفلاحين فى عملهم . ولكى يقوم بمهمته على أحسن وجه كان لابد له من أعوان يراقبون الزراعة فى مناطق أضيق حتى تصل الرقابة إلى حقل كل فلاح ولذلك كانت المأمورية مقسمة إلى أقسام ، والقسم إلى أخطاط ، والخط إلى قرى ، والقرية إلى حصص .

وكان المسئول عن الزراعة فى القسم ناظر القسم ، وفى الخط حاكم الخط ، وفى القرية القائمقام ، وفى الحصة شيخ الحصة ، وبهذا أصبح الفلاح والزراعة فى كل قرية تحت الرقابة المباشرة من القائمقام ومشايخ الحصص القاطنين بالقرية ، يساعدهم فى ذلك خولى الزراعة الذى يراقب خدمة الأراضى ومبلغ صلاحية الأطيان لنوع الزروع ، ويلاحظ الزروع من حيث الرى والنظافة من الحشائش وميعاد الحصاد ، ويخبر القائمقام والمشايخ بكل ما يرى من مخالفات فى ذلك .

وقد اتبعت الحكومة طريقة التحذير والعقاب لحمل الفلاح على بذل أقصى جهوده فى الزراعة وترك الإهمال فى عمله الزراعى .

ولكنها مع ذلك لم تغفل طريقة الترغيب والتشجيع ، فأخذت توحى إلى الفلاحين بالإجتهاد فى زراعتهم وتحسينها حتى يعود عليهم ذلك بالمحصول الوفير ، وفى ذلك نفع لهم عظيم ، كما لجأت إلى تشجيع من يحسن العمـل من الزارعين بالقول ، وكذلك بالفعل مثل زيادة ثمن محصوله عن الثمن المحدد .

ورغبة فى تقدم الزراعة فى ذلك العهد ، نشرت الحكومة التعليم الزراعى فى مصر إذ أحضرت عدداً من الخبراء الزراعيين من البلاد الاجنبية لتعليم الفلاحين

الأساليب الزراعية الصحيحة ، واستعانت فى ذلك بالمصريين الماهرين فى الزراعة من الخولاء والفلاحين ، وأرسلت فريقاً من الشبان إلى أوروبا للتخصص فى الزراعة ، وأنشأت مدرسة الزراعة فى سنة ١٨٣٣ فتخرج فيها إخصائيون خدموا الزراعة المصرية، وكذلك اهتمت بإجراء التجارب الزراعية ، فتحسنت النباتات الأهلية وتأقلم كثير من النباتات الأجنبية ، وأنشأ محمد على بالقرب من شبرا عزبة على المثال الحديث لتكون نموذجاً لما ينشأ من العزب ، فجاءت ببعض الفوائد ، كما كانت الجفالك بمثابة مزارع نموذجية .

وفى ذلك العهد اتسعت زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منهـا ، فزادت مساحة كل من القطن والقصب والنيلة والأرز والسمسم والخشخاش والكتان والتيل والقرطم والفول والشعير والبرسيم والقمح والذرة .

وقد زاد إنتاج مصر الزراعى فى ذلك العهد نظراً لزيادة الأراضى الزراعية ، وتحسين طرق الرى ، والعناية بالأساليب الزراعية ، ومساعدة الحكومة للزارعين غير المقتدرين بالآلات الزراعية وآلات الرى والحيوانات والتقاوى والسلف المالية بشرط تحصيل التقاوى والسلف المالية وأثمان المساعدات الأخرى منهم عند الحصاد ، وكذلك حث الفلاحين على بذل أقصى جهودهم فى العمل الزراعى.

وإليك محصول الحبوب والبقول فى سنة ١٨٢١ وسنة ١٨٣٢ :

نوع المحصول	مقداره بالأردب فى ١٨٢١	مقداره بالأردب فى ١٨٣٢
القمح	١ر١٩٦ر٧٣٩	٢ر١٧٥ر٠٠٠
الفول	١ر٢٠٠ر٠٠٠	١ر٠٥٠ر٠٠٠
الذرة	٨٠٠ر٠٠٠	١ر٠٨٦ر٩٥٦
الشعير	٦٠٠ر٠٠٠	٩٧٥ر٠٠٠
الأرز	١٧٩ر٣٤٨	١١٩ر٥٦٥
الذرة الشامية	١٥٠ر٠٠٠	٢٤٠ر٠٠٠
الحلبة	١٨٤ر٢٣٩	٩٠ر٠٠٠
الحمص	٧٩ر٨٩١	٣٧ر٥٠٠
العدس	١١٣ر٠٤٣	١٠٤ر٨٩١
الترمس	٤٠ر٢١٧	٣٠ر٠٠٠

وفى سنة ١٨٣٣ كان إنتاج الحاصلات الآتية كما يلى :

نوع المحصول	مقداره بالأردب
بذر الكتان	٢٢ر٠٠٠
بذر الخس	٨ر٠٠٠
بذر السمسم	١٨ر٠٠٠
بذر القرطم	١ر٥٠٠

	مقداره بالقنطار
القطن	١١٤ر٥٠٠
الزعفران	٥٨٣
الحناء	٣٥ر٠٠٠
الكتان	١٨ر٠٠٠

	مقداره بالأقة
النيلة	٧٧ر٣٠٠
الأفيون	١٤ر٥٠٠

وكذلك اهتمت الحكومة فى ذلك العهد بغرس الأشجار ، سواء أكانت من أشجار الغابات أم أشجار الفاكهة حتى زاد عددها زيادة كبيرة عما كانت عليه من قبل إذ غرست فى الوجه البحرى فقط ستة عشر مليونا من الأشجار.

وكانت الخضر والزهور فى مصر لا تزال فى المهد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ولكنها انتشرت فى عهد محمد على .

وكذلك تقدمت فلاحة البساتين فى مصر فى ذلك العهد ، ودخلت فى الحدائق المصرية أشجار ونباتات أجنبية كثيرة من جهات مختلفة .

ورغبة فى زيادة أشجار الأخشاب ، قررت الحكومة فى سنة ١٨٢٧ وجوب زرع الأشجار فى الأراضى البور فى الأقاليم البحرية والقبلية بدون أن يؤخذ عنها مال ، والزمت جميع المأمورين تنفيذ ذلك ، وكذلك أضافت مادة عن إكثار غرس الأشجار على لائحة الفلاح بعد صدورها بسنتين لحض الزارعين على غرس أشجار التوت والسنط والأثل واللبخ والجميز وما إليها .

وكانت الحكومة فى أول الأمر تأخذ ما تحتاج إليه من الأخشاب البلدية من أشجار الأهالى ، وذلك بقطعها وتقدير أثمانها كما تشاء ، فلما رأت أن تلك الطريقة موجبة لنفور الأهلين وعدم رغبتهم فى زراعة الأشجار بدلا عما يقطع منها ، أبطلتها ، وجعلت الأهالى أحراراً فى بيع أشجارهم إلى التجار . أما هى فتشترى ما تحتاج إليه من الأخشاب من التجار . وذلك رغبة فى إكثار زراعة الأشجار وترغيب الأهلين فيها .

وزيادة على ترغيب الأهلين فى زراعة أشجار الأخشاب ، قامت الحكومة بزراعة تلك الأشجار فى بعض الأطيان على حسابها ، فقد غرست ٥٣,٩٧٣ شجرة من الصفصاف والسنط واللبخ والأثل فى عشرة أفدنة ، كما أمرت فى سنة ١٨٣١ بغرس أشجار السنط واللبخ وغيرها فى ٧٠٠ فدان بمديرية الغربية ،

وكذلك غرست كثيراً من الصفصاف ، وزرعت ١٠٠ فدان من السنط فى سنة ١٨٣٢ فى مأمورية كفر الشيخ ، كما أمرت فى السنة السابقة بزراعة ٢,٠٠٠ فدان من السنط فى الوجه القبلى .

وإليك نبذة عن كل من الحاصلات النباتية فى مصر فى عهد محمد على :

القطن :

أصبح القطن أهم الحاصلات الزراعية فى مصر ، ونال اهتماما عظيما من الحكومة ، فسما نوعه ، وزادت مساحته ، وعظمت تجارته .

وكانت مصر تزرع القطن من قبل ، ولكنه كان قصير التيلة خشن الملمس أقل مرتبة من قطن البنغال بالهند ، ويعرف باسم القطن البلدى ، وقداستمرت زراعته فى عهد محمد على ، ولكنها أخذت فى القلة لظهور قطن محو حتى أن محصوله انخفض إلى ٦,٠٠٠ فى سنة ١٨٣٣ ، بعد أن كان ٥٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٢٣ .

أما عن قطن محو فقد اكتشفه رجل فرنسى هو چوميل (Jumel) مدير مصانع الحكومة فى بولاق . وأصل ذلك القطن من الهند زرع للزينة فى حديقة محو بك بالقاهرة ، فلما رأى چوميل تفوقه على القطن البلدى ، رفع الأمر إلى محمد على ، وأوقفه على مزاياه وفوائد زراعته ، فأمر محمدعلى بزراعته فى بضعة أفدنة بالقرب من القاهرة فى ١٨٢١ ، فجاء بمحصول وافر أرسل إلى تريستا ، حيث عرفت مزاياه فبيع بسعر القنطار ١٦ ريالا ، كما أن صمويل برجز (Samuel Briggs) التاجر الانجليزى بالأسكندرية أخذ معه إلى انجلترا فى سنة ١٨٢١ رسالة من قطن محو قدمها إلى غزالى لانكشير فلاقت قبولا حسنا .

ولما كانت بذور قطن محو هندية الأصل ، أرسلت الحكومة چوميل إلى الهند لجلب بذور القطن منها ، فعاد من سياحته فى نهاية سنة ١٨٢١ ،

ومعه مقدار مناسب من بذور القطن الهندى فزرعت فى بلاد مختلفة بالقطر المصرى .

وقد اتسعت زراعة قطن محو ، فزادت صادراته من ٩٤٤ قنطارا فى سنة ١٨٢١ إلى ٣٥٫١٠٨ قناطير فى سنة ١٨٢٢ و ١٥٩٫٤٢٦ قنطارا فى سنة ١٨٢٣ و ٢٢٨٫٠٧٨ قنطارا فى سنة ١٨٢٤ .

هكذا ظهر قطن محو وانتشرت زراعته ، وقد أطلق عليه أيضا اسم قطن چرميل نسبة إلى مكتشفه ، كما عرف باسم القطن الهندى نسبة إلى أصله ، ويمتاز نوعة بنعومة الملمس وطول التيلة .

وعلى الرغم من محاولات ادخال أنواع جيدة أخرى من القطن ، فإن قطن محو إحتفظ بمكانته ، واستمرت زراعته منتشرة ، بل سائدة لمميزاته العالية التي اعترف بها الغزالون فى أوروبا عند ظهوره ، فقد وضعوه فى المرتبة التالية لقطن سي أيلند ذى التيلة الطويلة الناعمة ، وقدروا له ثمناً مرتفعاً .

وقد جلبت فى سنة ١٨٢٢ بذور قطن نانكين من سالطة ، وزرعت بمصر ، فأنتجت ٢٠٠ بالة من القطن فى السنة الأولى ، وحوالى ٢٥٠ بالة فى السنة الثانية ، وقدر ثمن القنطار من ذلك بمبلغ ١٥ ريالا ، ولكن زراعته لم تنجح نجاحا حسنا فتركت .

وفى سنة ١٨٢٣ عاد من السودان إلى مصر أحد الغلمان ، وكان معه مقدار من بذر القطن أتى به من بلدة ماكو ، فزرع بعضه فى بستان يبولاق ، ووزع البعض الآخر على الزراعيين بشبرا واكنافها ، فنتج عن ذلك قطن جيد ناعم الملمس طويل التيلة عرف باسم القطن الماكاوى نسبة إلى البلدة التى جلب منها . وعلى الرغم من جودته لم يتمكن من منافسة قطن محو نظراً لان محصوله قليل ، ومع ذلك فقد استمرت زراعته إلى عصر إسماعيل .

وقد جلبت أصناف أخرى من القطن من أمريكا وسوريا وآسيا الصغرى لزراعتها فى مصر ، ولكن قطن محو أثبت تفوقه عليها إذ كانت كلها ماعدا قطن سى أيلند أقل جودة منه .

ومع أن قطن سى أيلند ، أعلى رتبة من قطن محو ، ومحصوله فى مصر فى السنتين الأولى والثانية كان مساويا لأحسن نوع له فى بلاده الأصلية إلا أنه فى السنة الثالثة أنتج قطنا أقل جودة من قطن محو . ولذا كان من الضرورى تجديد بذوره كل سنتين للمحافظة على جودته ، وتبعا لذلك فضلت عليه زراعة قطن محو . وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت زراعته إلى عهد إسماعيل . وقد جلبت بذور قطن سى أيلند من أمريكا فى سنة ١٨٢٥ .

وكانت مصر تستهلك فى صناعة المنسوجات ٣٠٫٠٠٠ قنطار من القطن سنوياً فيما بين سنتي ١٨٢٩ و ١٨٣٨ ، ثم نقص المقدار إلى ١٠٫٠٠٠ قنطار فى السنة بعد ذلك . أما باقى محصول القطن فكانت مصر تصدره إلى الخارج كما سنبين ذلك فى التجارة الخارجية .

القصب :

أصبح للقصب فى ذلك العهد شأن كبير بين الحاصلات الزراعية ، واتسعت زراعته عما كانت عليه من قبل .

ورغبة فى الاكثار من زراعة القصب ، حثت الحكومة الأهالى على الاكثار من زراعته ، وشجعتهم على ذلك بزيادة ثمن السكر ، كما فرضت فى سنة ١٨٢٦ زراعة القصب فى الوجه القبلى فى مساحات كبيرة ، وفى سنة ١٨٢٩ — ١٨٣٠ بلغت مساحة ما زرع من القصب فى الوجه البحرى ١٫٨٧٤ فدانا ، وفى السنة التالية قررت الحكومة زراعة القصب فى ٧٫٥٤٠ فدانا فى الوجه البحرى و ٩٥٠٫٠٠٠ فدان فى الوجه القبلى . وفى سنة ١٨٣٣

قررت الحكومة التوسع فى زراعة القصب فى الوجه القبلى بحيث تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى السنة السابقة أو ضعف ونصف على الاقل .

ولما كانت زراعة القصب تتطلب نفقات كثيرة ، لم يقم بها فى أول القرن التاسع عشر إلا عدد قليل من الاهلين ، وقد تركزت فى مناطق جرجا وفرشوط وأخميم . أما ما كان يزرع منها فى بقية القطر فكان للمص لا لاستخراج السكر . ولكن الحكومة فى عهد محمد على قدمت المساعدات لغير المقتدرين من الفلاحين فاعطتهم ما احتاجوا إليه من الآلات الزراعية والسواقى والتوابيت والحيوانات والتقاوى واعتبرتها سلفة لهم ، فنتجت عن ذلك زيادة فى إنتاج القصب . وبذلك لم تعد نفقات إنتاج القصب سببا فى قلة زراعته كما كان الحال من قبل . ولم تقصر الحكومة مساعدتها على زارعى القصب فى الصعيد حيث احتكرته ، بل ساعدت أيضاً زارعي القصب فى الوجه البحرى .

وقد أرسل إبراهيم باشا خوالى سنة ١٨٣٨ الأمين على أسراره عمر أفندى الأخصائى فى صناعة السكر إلى جميكا ، فأحضر منها نوعا من القصب الاحمر واثنين من الانجليز لإنشاء مزارع القصب الكبيرة ، والإشراف عليها ، والعمل فى منشآت واسعة للسكر فى الصعيد .

وفضلا عن توسيع مساحة القصب ، والعناية بأساليب زراعته ، اهتمت الحكومة بصناعة السكر والروم ، وذلك بزيادة معامل السكر ، وتجديد آلاتها وإكثار إنتاجها .

وعلى الرغم من تلك الجهود ، فإن السكر المصرى لم يف بحاجة الاستهلاك الداخلى كلها ، حتى إن مصر كانت تجلب سكراً مكرراً من أوروبا . ومع هذا فإن بعض السكر المصرى كان يصدر إلى الحجاز ومكة وبعض جهات بلاد العرب .

الدخان :

كان الدخان المصرى من نوع ردىء ، ولا يستعمل إلا فى الاستهلاك الداخلى للفقراء أما الأغنياء فان معظم استهلاكهم من الدخان الوارد من الشام.

وكانت مصر إذ ذاك تزرع كثيراً من الدخان فى الوجهين البحرى والقبلى وبخاصة فى مصر الوسطى ، حيث كانت زراعتـــه كبيرة الإتساع . وكان الفلاح يحب زراعة الدخان لأنها تشبع إحـــدى حاجاته الضرورية ، ولأن محصولها ليس محتكراً ، بل يتصرف فيه كيفما يشاء .

السمار :

كان السمار يكثر فى ضواحى رشيد ودمياط ، وأيضاً فى أطراف بعض الواحات بالصحراء الغربية ، ويصنع منه أجود أنواع الحصر وأحسنها فى معظم قرى الوجه البحرى .

نباتات الألياف :

الكتان :

حافظ الكتان فى ذلك العهد على شهرته السابقة ، وازدادت مساحته ، وبلغ محصوله نحو ١٠٠ر٠٠٠ أردب من البذر حوالى سنة ١٨٢٩ ، ولكنه نقص بعد ذلك ، مما جعل الحكومة تعمل على زيادة مساحة الكتان ، وتشجيع الأهلين على زراعته . ففى سنة ١٨٣٥ وسعت مساحته ، وأمرت المديرين بتزويد النظار والمشايخ بتفاصيل الطريقة المثلى التى يكثر بها المحصول ويجود النوع وبتحذيرهم من إهمال فدان واحد مما التزموا زراعته كتانا ، كما أمرت كل مدير بإحصاء الأشخاص الذين تتراوح أطيانهم بين مائة فدان وألف فدان وتعيين مقدار الأرض التى يستطيع كل منهم زراعتها كتانا ، وفرض العقاب على من لا يزرع منهم المساحة

المقررة عليه . وتبعاً لذلك أخذ إنتاج الكتان فى الزيادة مرة أخرى ، حتى تمكنت مصر من تصدير كمية من بذر الكتان فى سنة ١٨٣٧ ، بعد أن كانت صادراته قد وقفت تماما .

وترجع أهمية الكتان إلى استخراج الزيت الحار من بذوره وصناعة المنسوجات الكتانية من أليافه .

التيل :

لما أنشأت الحكومة الأسطول المصرى ، أدخلت التيل الأوروبى فى الزراعة لاستخدام أليافه فى صنع حبال السفن وقلاعها ، وعمت زراعته تعميما عظيما ، وعملت على تشويق الأهلين وترغيبهم فى زراعته ، وجلبت بذوره من الشام وميلانو ، وكلفت أحد الفرنسيين تعليم الفلاحين طريقة زراعته وتجهيزه . أما تيل سيام فقد نجحت تجربة زراعته فى مصر حوالى سنة ١٨٢٩ .

وكانت مصر تزرع من قبل التيل البلدى المعروف باسم الحشيش بكمية قليلة جداً . وقد استمرت زراعته فى عهد محمد على إلى أن حرمت فى أوائل سنة ١٨٣٨ تبعاً لمنع استعمال الحشيش لما له من آثار سيئة فى صحة الأهلين .

نباتات الصباغة :

النيلة :

كانت النيلة إحدى الحاصلات الزراعية التى تنتج ربحاً كبيراً على الرغم من كثرة نفقات إنتاجها . وقد نالت من عناية الحكومة فى عهد محمد على ورعايتها قسطاً كبيراً ، فتحسن نوعها ، واتسعت زراعتها ، وارتقت صبغتها .

وقد استمرت مصر فى ذلك العهد فى زراعة النيلة البلدية التى كانت تزرع من قبل ، غير أنها كانت تستورد بذور النيلة للتقاوى من الشام لأن بذور النيلة البلدية كانت تتغير بمرور الزمن عن أصلها فتحدث نقصاً فى المحصول .

وقد أدخلت الحكومة زراعة النيلة الهندية فى مصر لمميزاتها العالية، وتفوقها على النيلة البلدية فى النوع ، فنجحت نجاحا تاما . وقد أتت بذورها من الهند بلادها الأصلية .

وبذلك أصبحت مصر تزرع نوعين من أهم أنواع النيلة لجودتها ، ووفرة مادة الصباغة فيها .

وكذلك أدخلت زراعة النيلة الصينية فى مصر حوالى سنة ٨٢٨ . فنجحت .

ولما كانت نفقات إنتاج النيلة مرتفعة ، لم يزرعها من قبل إلا أصحاب الارض الموسرين ، أو الفلاحون الذين يكونون فيما بينهم شركة لزراعة النيلة بأنفسهم ، وتجهيز الصبغة منها . أما فى عهد محمد على فقد قدمت الحكومة رأس المال للفلاحين غير المقتدرين كما عملت التسهيلات اللازمة لنشر زراعة النيلة فلم تعد نفقات الإنتاج سبباً فى قلة زراعة النيلة كما كان الحال من قبل ، بل أن زراعتها اتسعت وإنتاجها ازداد .

وكانت مساحة أراضى النيلة تزداد أو تنقص تبعا للحالة التجارية . ولذلك نبهت الحكومة زراع النيلة فى سنة ١٨٢١ بالإقلال من زراعتها لعدم تصدير شىء منها إلى البلاد الاجنبية ، ولزيادة الموجود منها عن حاجة الاستهلاك المحلى بمقدار النصف .

أما فى سنة ١٨٣٠ فقد وسعت مساحة النيلة نظراً لارتفاع ثمنها . وفى السنة التالية عممت زراعتها فى الاقاليم المصرية ، ووزعت الخولاء « والاسطوات » الملمين بأصول زراعتها على الاقسام ليستطيع كل قسم أن يزرع ماخصه من أراضى النيلة التى ازدادت كثيراً فى تلك السنة . ولكن أثمان النيلة انخفضت بعد ذلك ، فنقصت معها مساحة النيلة . ولكن تلك الحالة لم تستمر كثيراً إذ اتسعت زراعة النيلة ، وزاد إنتاجها حوالى سنة ١٨٣٥ ، إلا أنها بعد سنة ١٨٣٨ أخذت مساحتها

فى النقصان ، وقل إنتاجها نظراً لما لقيته من مزاحمة النيلة الرخيصة الناتجة من مزارع الهند .

وتبعا لاختلاف مساحة النيلة من وقت إلى آخر ، كان إنتاج مصر منها غير ثابت ، فقد بلغ نحو ١٠١ر١٩٢ أقة فى سنة ١٨٣٠ و ٧٧ر٣٠٠ أقة فى سنة ١٨٣٣ ونحو ١٠٨ر٠٠٠ أقة فى سنة ١٨٣٥ .

القرطم :

كانت زراعة القرطم فى أول القرن التاسع عشر منتشرة فيما بين إسنا والقاهرة ، ولكنها لا توجد فى الفيوم ولا فى الدلتا .

أما فى عهد محمد على فقد اتسعت تلك الزراعة إذ أدخلت فى الوجه البحرى . وبذلك استمر القرطم موضوع تجارة عظيمة ، إذ كانت زهوره المعروفة باسم العصفر تتخذ منها أقراص الصباغة باللون الأصفر ، كما كان يستخرج من بذوره زيت يسمى الزيت الحلو شائع الاستعمال بين عامة الأمة .

وفى سنة ١٨٣٣ بلغ محصوله ١ر٥٠٠ أردب من بذر القرطم و ٥٨٣ قنطاراً من العصفر .

الحنـــاء :

نالت زراعة الحناء عناية خاصة من الحكومة رغبة فى جعلها مادة من مواد التجارة الخارجية تعود عليها بالربح المنشود ؛ ولذلك احتكرتها ، ووسعت زراعتها حتى زاد محصولها عن ١٤ر٥٠٠ قنطار قبيل سنة ١٨٢١ . وكانت مساحة الحناء متوقفة على الحالة التجارية من حيث الرواج أو الكساد . وتبعا لذلك قررت الحكومة فى سنة ١٨٢٨ منع زراعة الحناء فى مديرية الشرقية زيادة عن المقدار المرتب سنوياً لأن رواجها إذ ذاك كان قليلا ، ولأن مقداراً عظيما منها كان لا يزال بدون تصريف . وقد بلغ محصول مصر من الحناء ٣٥ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٣٣ .

البليحة :

نبات البليحة نوع من جنس الحناء تتحصل منه مادة ملونة صفراء مائلة للخضرة ، أى فستقية ، تستعمل فى الصباغة فى مصر .

الفوة :

أدخلت الفوة فى الزراعة المصرية فى سنة ١٨٢٥ ، وقام رجل من قبرص — موطنها الأصلى - بتعليم الفلاحين زراعتها ، وذلك للاحتياج إليها فى الصباغة وبخاصة فى صبغ الطرابيش . ولذا كان محصولها لا يصدر إلى الخارج ولا يباع للاهلين فى الداخل ، بل تستهلكه مصانع الحكومة .

ولما كانت الفوة تمكث فى الأرض نحو خمس سنين أعفيت أراضيها من الضريبة تسهيلا لأصحابها وتشجيعاً لهم . وقد بلغت مساحة الفوة ٨٠٠ فدان فى سنة ١٨٣٣ منها ٥٠٠ فى الوجه البحرى و ٣٠٠ فى الوجه القبلى .

النباتات الزيتية :

السمسم :

اتسعت زراعة السمسم حتى كان من بين الحاصلات التى من أجلها أدخل نظام الرى الدائم فى الوجه البحرى . ويستخرج من بذور السمسم الزيت المعروف باسم السيرج ، وكذلك الكسبة . وقد بلغ محصول مصر من بذر السمسم ١٨٫٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٣٣ .

السلجم :

احتكرت الحكومة السلجم لاستخراج الزيت منه .

خس الزيت :

يستخرج من بذر الخس الزيت وقد بلغ محصول مصر من بذر الخس ٨٫٠٠٠ أردب فى سنه ١٨٣٣ .

الفول السودانى :

أدخلت زراعته فى مصر فى عهد محمد على فنجحت، ويستخرج منه الزيت.

الزيتون :

اتسعت زراعة الزيتون فى مصر بعد أن كانت مهملة من قبل ، رغبة فى الحصول على الزيت ، واتخاذ الزيتون غذاء وبخاصة فى البحرية .

وقد أدخلت تلك الزراعة بكثرة فى الوجهين البحرى والقبلى وبخاصة فى الفيوم وضواحى القاهرة ، وأنشأ محمد على مزرعة زيتون كبيرة بجوار حديقة شبرا .

وزيادة على إصدار أوامر إلى الحكام بتكثير أشجار الزيتون فى الأراضي الصالحة لها ، شجعت الحكومة الأهالى على زراعتها والعناية بها ، وذلك بإعفاء الأراضى التى تزرع فيها من المال ثلاث سنوات ، ثم زادت المدة إلى خمس سنوات ، ثم عدلتها إلى أربع سنوات ، كما منحت الأطيان لكل من يطلبها لغرس الزيتون فيها ، وأشترت الزيتون من الفلاحين بثمن مناسب .

ورغبة فى المحافظة على أشجار الزيتون من النقصان ، كانت الحكومة تلزم الأهالى غرس أشجار من الزيتون بدل ما ينقص أو يتلف .

وقد اشتهر زيتون مصر بكبر الحجم وكثرة اللحم ، ولكنه فى الوقت نفسه قليل الزيت لا يحسن إلا للتمليح .

الحبوب :

القمح :

استمر القمح محتفظا بأهميته فى الزراعة المصرية فى ذلك العهد ، وكان محصوله إذ ذاك غير ثابت إذ يتراوح بين ١٫٠٠٠٫٠٠٠ من الأرادب و٢٫٠٠٠٫٠٠٠

من الأرادب فى السنة ، وذلك لأنه يتوقف كثيراً على مقدار فيضان النيـــل . وفى الأحوال العادية كانت تتبقى منه كميات كبيرة للتصدير بعد الاستهلاك الداخلى .

والقمح المصرى إذ ذاك جيد الصنف ، وأجوده ما كان من الوجه القبلى ، كما أن سنابله وافرة الحبوب ، وأنواعه تختلف فى لون الحبة وشكلها وصلابتها .

الذرة :

كانت الذرة بأنواعها — ولاتزال أساس غذاء الفلاحين وهم أغلبية السكان ، ولذا فإن قلة محصولها تعتبر كارثة على البـلاد ، ومن هنـا نشأت أهميتها بين الحاصلات الزراعية ، حتى أن مساحتها قدرت بربع الزراعـــة المصرية فى سنة ١٨٣٥ . وقـــد بلغ محصولهـــا ٩٥٠ر٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٢١ وزاد إلى ١ر٣٢٦ر٩٥٦ أردبا ونصف أردب فى سنة ١٨٣٢ .

وكانت الذرة نوعين رئيسيين : الذرة الشامية والذرة البلدية .

الأرز :

كان الأرز صنفاً مهما فى الزراعة المصرية إذ ذاك ، وكانت زراعتـه من أعظم الزراعات فى الوجه البحرى ، وشائعـــة فى الأراضى السفلى من ذلك الإقليم ولاسيما ضواحى دمياط ورشيد . والأرز أول محصول زراعى احتكره محمد على ، ولذا عمل على الإكثار من زراعته ، وتوفير المياه له ، حتى كان من بين الحاصلات التى أدخل من أجلها نظام الرى الدائم فى الوجـــه البحرى . وقد اتسعت مساحة الأرز حتى أنه فرضت على مأمورية نصف البحيرة وحدها زراعة ٤ر٥٠٠ فدان من الأرز فى سنة ١٨٢٩ . وتبعاً لاتساع مساحة الأرز زاد محصول مصر منه فى السنة فبلغ ١٢٢ر٠٠٠ أردب حوالى سنة ١٨٢٣ ، ثم زاد إلى ١٥٠ر٠٠٠ أردب حوالى سنة ١٨٢٩ ، وقد وصل إلى ٢٠٠ر٠٠٠ أردب فى بعض السنين .

الشعير :

اتسعت زراعة الشعير فى عهد محمد على نظراً لتصدير كميات كبيرة منه بعد سنة ١٨١٥ إلى تريستا ولجهورن وجنوه ومالطة وموانى أسبانيا والبحر المتوسط ، وكذلك لازدياد الاستهلاك الداخلى منه تبعاً لزيادة عدد الخيول فى الجيش المصرى .

وقد بلغ محصول مصر من الشعير ٦٠٠ر٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٢١ ، ثم زاد إلى ٩٧٥ر٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٣٢ .

البقول :

الفول :

كان الفول فى ذلك العهد أحد الحاصلات الوفيرة فى مصر ، يزرع فى حقول فسيحة ، وحبوبه أصغر حجما من حبوب الفول فى أوروبا ، ولكنها أجود صنفاً ، ويتخذ منها المصريون طعاما يعتبر من أطعمتهم الأساسية ، كما يتخذونها غذاء للماشية والدواب كالبقر والجمال والحمير .

وقد اتسعت مساحة الفول إذ ذاك لاسيما بعد أن أصبح مادة من مواد التجارة مع أوروبا ، ولذا كانت زراعته شائعة فى كل القطر . وقد كان محصول مصر من الفول ١ر٢٠٠ر٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٢١ و ١ر٠٥٠ر٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٣٢ .

الحمص :

بلغ محصول مصر من الحمص ٧٩ر٧٩١ أردب فى سنة ١٨٢١ ، ولكنه فى سنة ١٨٣٢ كان ٢٧ر٥٠٠ أردب .

العدس :

كان العدس يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ، ولكن زراعته ليست

متسعة كثيراً . وكان محصوله ١١٣ر٠٤٣ أردبا ونصف أردب فى سنة ١٨٢١ و ١٠٤ر٨٩١ أردبا فى سنة ١٨٣٢ .

الحلبة :

كانت الحلبة تزرع فى الأراضى الضعيفة ، و يتغذى الأهالى بحبوبها وسوقها وأوراقها ، وكذلك تتغذى الحيوانات بالحلبة الخضراء مثل البرسيم ، كما تأكل الجمال تبنها إذا نضجت . وقد بلغ محصول الحلبة ١٨٤ر٢٣٩ أردبا فى سنة ١٨٢١ ، ولكنه فى سنة ١٨٣٢ كان ٩٠ر٠٠٠ أردب .

الترمس :

كانت زراعة الترمس قليلة . وقد بلغ محصوله ٤٠ر٢١٧ أردبا فى سنة ١٨٢١ و ٣٠ر٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٣٢ . وحبوب الترمس تؤكل بعد نقعها فى الماء . أما سوقه فتتخذ وقوداً ، ويصنع منها فحم يدخل فى صناعة البارود .

البازلاء :

كانت المواشى تأكل البازلاء وهى خضراء مثل البرسيم ، ويترك بعضها فى الأرض فتنضج حبوبها ، وتعطى الجاموس والجمال .

اللوبياء :

كانت اللوبياء تزرع فى مصر من قبل ، غير أنه فى عهد محمد على أدخلت اللوبياء الأفرنكية ولوبياء كردفان . وقد أستخدمت سوق لوبياء كردفان فى عمل فحم يدخل فى صناعة البارود .

الفاصولية :

جلب إلى مصر نوع من الفاصولية من أوروبا فى ذلك العهد .

نباتات العلف :

البرسيم :

كان البرسيم ولا يزال من أعظم الغلات الزراعية أهمية واتساعا فى مصر نظرا

لانعدام المروج الطبيعية اللازمة لغذاء الحيوانات . وقد اتسعت مساحته في ذلك العهد تبعاً لازدياد عدد الحيوانات .

وقد أدخلت مصر إذ ذاك زراعة أنواع أجنبية من البرسيم أهمها البرسيم الحجازى ، ومحصوله أوفر من البرسيم المعتاد .

الجلبان :

كان الجلبان وهو أخضر يتغذى به الإنسان وتأكله الحيوانات مثل البرسيم ، أما إذا ترك فى الأرض ، تنضج حبوبه ، ويصنع منها خبز بعد خلطها بالقمح ، كما تعطى غذاء للجاموس والجمال .

الجراو :

يستخدم وهو لا يزال أخضر غذاء للحيوانات .

الخضر :

كانت الخضر كثيرة وشائعة في حدائق القاهرة . أما فى الحقول فقد صرحت الحكومة للفلاح بزراعة الخضر كما يريد فى فدان واحد لكل تابوت ، ونصف فدان لكل ساقية ، وثمن فدان لكل شادوف . ومن الخضر إذ ذاك ما يأتى :

البصل :

كان بصل مصر إذ ذاك مشهوراً بالجودة ، وهو أصغر حجما من بصل أوروبا ، ومحصوله كبير جداً ، ويستهلك بمقادير عظيمة فى الداخل .

البطيخ :

كان البطيخ منتشر الزراعة ، وكثير المحصول فى مصر .

الشليك :

كانت مصر تزرع النوع البرى من الشليك . وقد تكاثر حتى أصبح الباعة

يبيعون ثمره فى الطرقات بعد أن كان مجهولا أو على الأقل نادراً جداً فى أول القرن التاسع عشر .

خضر أخرى :

من الخضر الأخرى فى مصر إذ ذاك العجور والقاوون والخيار والقرع والباذنجان والجزر والثوم والخبازى والبامية والملوخية والكراث والكرفس والبقدونس والخس واللفت والقلقاس والفجل والكرنب والخرشوف والكزبرة والرجلة والإسفاناخ والسلق والهندباء والقرنبيط والشبت والطماطم والفلفل الأحمر والهليون والبطاطس والبطاطا .

وقد أدخلت فى مصر إذ ذاك أصناف من الخضر من أوروبا ، فلم تلبث أن انتشرت فيها .

النباتات الطبية :

الخشخاش :

كان الخشخاش موجوداً فى مصر من قبل ، وكانت زراعته قليلة جداً ؛ ولكنها زادت فى عهد محمد على إذ أحضر بعض الأرمن الماهرين فى زراعته من آسيا الصغرى ، فقاموا بعدة تجارب ، وشرحوا الطريقة المثلى فى زراعته ، فسار الفلاحون على نمطها ، واتسعت زراعته ، ونال أهمية عظيمة ، وصار الأفيون المعروف باسم أفيون طيبة ذا شهرة كبيرة فى السوق الأوروبية . وبلغ محصول مصر من الأفيون ١٤٥٠٠ أقة فى سنة ١٨٣٣ ، ثم زاد عن ذلك المقدار حتى كان حوالى سنة ١٨٤٠ يتراوح بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ أقة سنوياً .

وأول ما اتجهت الحكومة إلى زراعة الخشخاش ، قررت فى أواخر سنة ١٨٢٣ زراعته بمنطقة جرجا ، وأرسلت اليها البذور اللازمة ، فبدأت زراعته فيها على حساب الحكومة . وفى السنة التالية أرسلت أيضا كمية من بذور الخشخاش

الوارد من الخارج إلى نفس المنطقة لزرعها ، كما خصص ٤٠ فدانا فى المطرية لزراعة الخشخاش .

ولما نجحت زراعة الخشخاش ، أخذت الحكومة فى ترغيب الأهلين فيها ثم شرعت فى توسيعها ، فكلفت كل مديرية زراعة كمية من الخشخاش فى أراضيها ، وقدمت للفلاحين المساعدات ، ومنحتهم التسهيلات ، فانتشرت بذلك زراعة الخشخاش ، وأخذ إنتاج الأفيون فى الازدياد .

الخيار شنبر :

كانت شجرة الخيار شنبر توجد كثيرا فى حدائق القاهرة ، وتستعمل ثمارها فى الشئون الطبية . وقد اتسعت تجارة خيار شنبر اتساعا عظيما فى ذلك العهد .

نباتات طبية أخرى :

من النباتات الطبية في مصر إذ ذاك الخردل والكمون و الأنيسون والحبة السوداء والخروع والأراك والخلة والكراويا والسنامكى والحنظل والشيح الخرسانى .

وقد أدخلت فى ذلك العهد فى حدائق القاهرة نباتات طبيه أجنبية .

أشجار الفاكهة :

النخل :

كان النخل من أعظم الزراعات إنتاجا ، وأكثرها اتساعا ، وأشجاره منتشرة فى بقاع الوجهين البحرى والقبلى والواحات وحدود الصحراء ، وكانت تلك الأشجار تجتمع غالبا على شكل غابات ، ولها ٨٤ صنفاً يميزها بعضها عن بعض اختلاف البلح فى اللون والشكل والحجم والنوع .

وعلى الرغم من كثرة أشجار النخل فى مصر إذ ذاك ، فقد قل عددها عما كان عليه من قبل نتيجة لما فرضته الحكومة من ضريبة عليها ، إذ قسمت النخل إلى ثلاث درجات بالنسبة للمحصول ، وفرضت على النخلة من الدرجة الأولى

قرشاً ونصف قرش ومن الدرجة الثانية قرشا ومن الدرجة الثالثة عشرين باره.
وقد قدر عدد النخل الذى جبيت عنه الضريبة فى سنة ١٨٢١ بخمسة ملايين.

ورغبة فى تشويق الأهلين إلى زراعة النخل ، والإكثار من غرسه، قررت الحكومة فى ديسمبر سنة ١٨٣٥ ألا تفرض ضريبة على النخل إلا بعد عشر سنين من غرسه.

اللوز :

تكاثر اللوز إذ ذاك فى جميع بساتين أكناف القاهرة وبعض خلوات الدلتا، وفى الأسكندرية ،ورشيد، ودمياط .وكانت فى الوجه البحرى حقول بأكملها من اللوز.

البرقوق :

كانت فى مصر أشجار كثيرة من البرقوق ، وفى الوجه البحرى حقول منها ، وهي على أنواع مختلفة.

التين :

كان التين يزرع فى مصر بكميات كبيرة.

التين الشوكى :

كانت شجرة التين الشوكى منتشرة فى مصر.

النبق :

كانت أشجار النبق منتشرة فى القطر المصرى إذ ذاك.

البرتقال :

كانت زراعة البرتقال شائعة فى الوجه البحرى، ومصر الوسطى خصوصاً فى مديرية القليوبية، وكانت أنواع البرتقال كثيرة منها نوع نادر يسمى البرتقال الأحمر أو الدموى.

الليمون :

كانت أشجار الليمون البلدى شائعة فى مصر ، وثمرها كثير صغير الحجم. أما الليمون الكبير ، فقد انتشرت شجراته بالتطعيم بعكس الليمون الحلو ، فقد كان قليلا .

العنب :

اعتنت الحكومة بالعنب ، ووسعت زراعته ، وشجعت الأهلين عليهـا ، فانتشرت ، وتقدمت حتي كانت أشجار العنب حوالى سنة ١٨٢٦ نحو مليونين فى بساتين أسرة محمد على ، وذلك خلاف ما كان مزروعا فى حدائق الأهلين.

وقد أدخل محمد على وابنه إبراهيم زراعة أنواع العنب المعروفة فى أوروبا وبلاد اليونان فنجحت بأجمعها تقريباً نجاحاً باهراً، واستخرج منها الأوروبيون نبيذاً جيد النوع .

وكذلك كان العنب يستخرج منه الخل ، وقد أنشـأ محمد على مصنعاً فى مديرية الشرقية لاستخراج الخل من عنب تلك المديرية .

القشطة :

كانت شجرة القشطة نادرة جداً فيما سبق ، أما فى عهد محمد على فقد أصبحت أكثر انتشاراً .

أشجار فاكهة أخرى :

من أشجار الفاكهة فى مصر إذ ذاك الدوم والجميز والموز والخوخ والكمثرى والتفاح والسفرجل والعناب والخرنوب والرمان والفارنج والنفاش والـكباد والمخيط .

ومن أشجار الفاكهة الأجنبية التى أدخلت زراعتها فى مصر إذ ذاك ونجحت

ما يأتى : الجوافة والپياز والمانجو واللوز الهندى والبكان والتمر الهندى والكوكا والتيلدى والكاكى .

أشجار الأخشاب :

اللبخ :

كانت شجرة اللبخ تزرع بكثرة فى القطر المصرى ، وكان خشبها يستخدم فى صنع العجلات والسواقى والمحاريث ، وفى أعمال النجارة ، وهو خشب جيد .

السنط :

كانت شجرة السنط تنمو فى جميع أرجاء القطر المصرى ، وكان ثمر السنط المسمى القرظ يستخدم فى دبغ الجلود . أما أخشاب السنط فجيدة صلبة ، وكانت تستعمل فى صنع التوابيت والسواقى وفى عمل الفحم .

وقد عملت الحكومة فى ذلك العهـــد على تكثير أشجار الســنط ، ونشر زراعتها .

الزنزلخت :

كانت شجرة الزنزلخت تنمو بكثرة وخشبها مرغوب فيه .

السرو :

كانت شجرة السرو كثيرة فى مصر ، تزرع على حافات المسالك وأعطاف الطرق ، وتصلح سوقها لصناعة ساريات سفن النيل .

الصنوبر :

بذلت الحكومة إذ ذاك الهمة لتكثير شجر الصنوبر .

التوت :

بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتكثير أشجار التوت لاستعمال أوراقها طعاما لدود القز .

الصفصاف :

عملت الحكومة إذ ذاك على تكثير زراعة الصفصاف لإستخدام فروعه فى صناعة الفحم الذى يستعمل فى صناعة البارود .

أشجار أخشاب أخرى :

من أشجار الأخشاب الأخرى فى مصر إذ ذاك الحور والبقس والأثل والقرة أغاج .

وقد أدخل محمد على وابنه إبراهيم بعض أشجار الأخشاب الأجنبية فى مصر فتأقلمت عدة أشجار منها .

نباتات الزينة :

الورد :

كان الورد فى أول القرن التاسع عشر يزرع فى ضواحي مدينة الفيوم لتقطير ماء الورد وعطر الورد فى تلك المدينة . وقد استمرت الفيوم فى عهد محمد على مختصة بزراعة الورد ، غير أن الحكومة احتكرت الورد وتقطيره ، فأدى ذلك إلى نقص أشجار الورد ، وقلة كمية ماء الورد حتى كان من النادر أن يزرع الشخص أكثر من فدان واحد وردا نظرا لأن زراعته غير مكسبة . وبذلك صارت مساحة الورد بضعة أفدنة فى جوار مدينة الفيوم ، بلغ محصولها ٨٠٠ قنطار من الورد فى سنة ١٨٣٢ ، نتج من تقطيرها ٤٠٠٠٠ رطل من ماء الورد .

نباتات زينة أخرى :

من نباتات الزينة فى مصر إذ ذاك الفتنة والمرسين والقراولة والريحان واللبلاب وكف مريم وعباد الشمس والياسمين والزنبق والنرجس والقرنفل والمنثور والحصا البان والسيسبان والبنفسج .

وقد أدخل إبراهيم باشا بعض نباتات الزينة الأجنبية فى حديقته بجزيرة الروضة فنجحت زراعتها .

هكذا كانت الحاصلات النباتية فى مصر فى عهد محمد على .

أما الحاصلات الحيوانية فقد أكثرت الحكومة من الحيوانات ، وحسنت نوع بعضها ، لسد حاجة مصر المتزايدة إليها إذ ذاك بسبب زيادة العمل الزراعى على الحيوانات نتيجة لزيادة مساحة الأطيان ، وإنتشار زراعة الحاصلات التى تحتاج إلى جهد كبير فى تجهيزها للبذر مثل القطن والقصب والأرز ، وزيادة أعمال الرى لإتساع الزراعات الصيفية مما أدى إدخال ٣٨٫٠٠٠ ساقية تحتاج كل منها إلى ثلاثة أثوار لإدارتها ، وكذلك بسبب إستخدام الأثوار والبغال فى إدارة المصانع حتى أن عدد الأثوار المستخدمة لهذا الغرض بلغ ٣٠٠٠ ثور فى أول سنة ١٨٣٨ ، وأيضا بسبب إنشاء الجيش والأسطول ، وإستخدام الخيل فى فرق الفرسان ، والبغال فى جر المدافع ، والجمال فى حمل الأمتعة وأدوات الحرب ، وصوف الضأن فى صنع الملابس والأغطية لرجال الجيش والأسطول ، ولحوم الحيوانات فى تغذية الجنود .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت في إكثار الحيوانات ، فإن تربية الحيوان فى مصر كانت أقل شأناً من إنتاج النباتات ، وذلك لقلة المراعى الطبيعية والزراعية ، ولسياسة الحكومة التي لم تتجه مطلقا إلى تحويل مصر إلى قطر

لتربية الحيوان ، بل إلى تكثير الحيوانات بدرجة تتناسب مع إزدياد حاجات البلاد اليها .

ورغبة فى تكثير الحيوانات لسد حاجة البلاد منها ، جلبت مصر الخيل من نجد والشام ودنقلة ومن داخل آسيا وأوروبا ، وجلبت البغال من جزيرة قبرص ، والجمال من السودان ، والبقر من بلاد الروم والسودان ، والضأن من السودان واليمن ، وأغنام المرينو من أوروبا ، والمعز من سنار .

وفضلا عن استيراد الحيوانات ، عملت الحكومة على تكثير الحيوانات عن طريق زيادة نتاجها وحمايته ، فمنعت ذبح أناث البقر والجاموس ، ماعدا العقيم منها والعجوز التي لا نفع بها للتوالد ، وكذلك المريضة أو التي أصابها تلف فى أعضائها ، ثم وسعت دائرة المنع فحرمت ذبح أناث الحيوانات بلا عذر من الأعذار السابقة ، كما حرمت ذبح الأغنام العقم لاستحالة معرفة كنهها . أما العقيم من البقر والجاموس فقد أجازت ذبحها بعد التأكد من عقمها ، وأيضاً منعت ذبح ذكور البقر والجاموس قبل أن يتم عمرها ثلاث سنوات إلا فى أيام المراسم كعيد الأضحي ومولد السيد احمد البدوى والسيد ابراهيم الدسوقى ، كما منع ذبح الثيران ما عدا المريض منها .

وكذلك قامت الحكومة بتربية الحيوانات وتكثيرها ، فأنشأت اصطبلات لتربية الخيل فى شبرا ونبروه وشبين الكوم ، وخصصت بعض الأفراس فى شبرا ونبروه لانتاج البغال ، واعتنت بانتاج وتربية الخيل والحمير البلدية والسنارية والأبقار والجاموس والمعز فى الچفالك والعهد الأميرية ، وأيضاً أعتنت بتربية الضأن وتكثيرها لاستخدام صوفها فى صناعة المنسوجات الصوفية فى مصر ، ففى سنة ١٨١٧ أحصيت أغنام البلاد والقرى ، وفرضت على كل عشر شياه واحدة من أعظمها إما كبش أو نعجة بأولادها أرسلت إلى مجمع

أغنام محمد على ، وبذا نشأت مجموعة من الأغنام المنتقاة تقوم الحكومة بتربيتها لتوفير الصوف اللازم للاستهلاك المحلى .

ولما كان الصوف المصرى طويلا خشنا غليظا لا يصلح لصناعة النسيج الدقيق والطرابيش ، وكانت مصر تستورد من الخارج الجوخ الجيد والصوف اللازم لعمل الطرابيش ، أرادت الحكومة تحسين الصوف المصرى رغبة فى الإستغناء عن تلك الواردات ، فجلبت من أوروبا أغنام المرينو المشهورة بأصوافها إذ أحضرت ٢٦ رأسا منها فى سنة ١٨٢٥ من أسپانيا موطنها الأصلى ، ثم جلبت عدداً آخر من پيدمنت وأودسا ، وتابعت استيراد أغنام المرينو من وقت لآخر من أوروبا وبخاصة من پيدمنت . وبتدريج ذكور المرينو مع النعاج المصرية نتجت أغنام تحمل صوفا دقيقاً ناعماً .

وفى سنة ١٨٣٧ بلغ عدد الأغنام المرينو وأجيالها المدرجة ٧٫٥٤٨ ، وكان صوف الجيل الخامس من الأغنام المدرجة مثل صوف المرينو النقى فى الحسن والمرونة والدقة ، كما كانت كباش الجيل الخامس مثل أجدادها ذكور المرينو فى كل شيء ، فضلا عن أن الأغنام المدرجة فى مصر كانت تعيش أكثر من الأغنام المرينو الواردة من پيدمنت .

أما فى سنة ١٨٤٠ فقد زاد عدد أغنام المرينو المدرجة فى مصر فوصل ١٢٠٠٠ رأس . وعلى الرغم من ذلك فقد انتهت تجربة إدخال المرينو فى القطر المصرى بالفشل فى آخر الأمر .

وقد ساهم بعض الأشخاص فى إكثار الحيوانات وخصوصاً فى تربية الخيل فنشأت بذلك اصطبلات متعددة بعضها لأفراد الأسرة المالكة ، وبعضها الآخر للذوات والمشايخ إذ كان إنتاج العتاق من الأفراس محببا إلى أكثر الناس .

هذا عن الخيل . أما الجمال فكان الأعراب أهم القائمين بتربيتها إذ هم

الملاك الأساسيون لها الحائزون على معظمها حتي أن قبيلة معازة وحدها كانت تملك عشرة آلاف رأس منها .

وكان الفلاحون يتخذون البقر للتناسل ، مع قيامه بالأعمال الزراعية فى نفس الوقت ، كما كان الأعراب يربون أبقاراً صغيرة من بقر الوحش فى الخلوات .

وكان الأهلون يسعون إلى إقتناء الجاموس ، ويستخدمونه للانتاج والأعمال الزراعية معا .

وكان الأعراب القاطنون بطرف الصحراء وبعض الأماكن فى الفيوم والدلتا أهم القائمين بتربية الضأن .

أما المعز فكان الفلاحون يقومون بتربيتها ، وكذلك كان الأعراب يربونها .

هكذا كانت جهود الحكومة وبعض الأفراد لتكثير الحيوانات . ولكن الحيوانات عرضة للأمراض فإن لم تتخذ الإجراءات اللازمة لوقايتها وعلاجها تفتك بها الأمراض فيقل عددها وتضيع الجهود التى بذلت لتكثيرها .

ولم يكن بمصر فى أول القرن التاسع عشر أطباء بيطريون للعناية بالحيوانات وعلاج المريض منها ، بل كان الكلاف الذى يلاحظ حيوانات الملتزم هو بيطرى القرية لمعرفته بعض قواعد الفن البيطرى . وكان بياطرة الخيل والدواب يمارسون البيطرة بحسب ما عندهم من قواعد الطب البيطرى الناقصة القليلة .

وقد استمرت الحالة كذلك حتي سنة ١٨٢٨ ، حينما أنشئت مدرسة الطب البيطرى فى رشيد ، وأرسلت البعوث إلى فرنسا لتعلم الطب البيطرى . وقد نقلت مدرسة الطب البيطرى فيما بعد إلى أبى زعبل ، ثم إلى شبرا . وكان بتلك المدرسة اصطبل للخيول الجيدة الأصل ، ومستشفى لعلاج الحيوانات ، وفيها نتجت حيوانات بطريقة تدريج الحيوانات الأجنبية مع الحيوانات الأهلية من نوعها ، كما تخرج فيها أطباء بيطريون عين بعضهم فى فرق الفرسان

بالجيش للعناية بصحة الخيول ، وعلاج المريض منها ، فقل الموت كثيراً بينها ، كما عين البعض الآخر لمراقبة الحيوانات الأميرية التى تعمل فى الزراعة وغيرها ، والعناية بتربيتها وعلاج المريض منها ، ومقاومة الطاعون بين مواشى الحكومة أو الأهالى بالوسائل الطبية المعروفة إذ ذاك .

وإليك نبذة عن كل صنف من الحيوانات فى مصر فى عهد محمد على :

الخيل :

لم تكن الخيل فى مصر نوعا واحداً ، بل منها المصرى والنجدى والشامى والدنقلى والآسيوى والأوروبى وما نشأ نتيجة لاختلاط تلك الأنواع بعضها ببعض . والنوع المصرى موجود بالبلاد من قبل . أما الأنواع الأخرى ، ما عدا الأخير ، فقد جلبت من الخارج فى ذلك العهد .

وكانت الخيل تستعمل في مصر مطية ، ولجر العربات التى لدى كبار رجال الحكومة وفضلا عن ذلك أستعملت الخيل فى فرق الفرسان بالجيش المصرى ، كما أستعملت فى الأعمال الزراعية ، وإدارة السواقي بعد أن كانت لا تستخدم فيها من قبل . وعند ما تنفق الخيل لا ينتفع بشىء منها اللهم إلا الجلود ، حيث كانت الحكومة تأخذها أحياناً .

الحمير :

كانت الحمير منتشرة جداً فى أنحاء مصر ، وتمتاز بقوة الجسم وخفة المشية ونشاط فوق العادة ، ولذا فهى تفضل على الحمير الأوروبية . وكانت أحسن الحمير المصرية وأعلاها قيمة حمير الوجه القبلى . أما حمير الوجه البحرى فأقل مرتبة مما فى الصعيد .

وكانت الحمير تستخدم فى الركوب فى المدن والقرى ، وفى نقل الأتربة والسماد للزراعة ، وفى حرث الأراضى إذا لم يوجد البقر والجاموس ، وفى حمل

البرسيم من الحقل ، وفى نقل الخضر والفواكه إلى الأسواق ، ونقل مواد البناء بالعربات إلى البنائين .

البغـال :

كانت البغال مطلوبة جداً فى مصر ، ويرغبها عظماء القطر ، ومنها ما يبلغ ثمنه كرائم الخيل ، وكانت مصر تنتج بغالا ممتازة . وقد فكرت الحكومة فى إنتاج البغال وتربيتها عند ما أخذ سكان مصر يبحثون عنها ويتطلبونهـا ، وفعـلا قامت بذلك فى اصطبلى نبروه وشبرا . وفضلا عن ذلك استوردت البغال من جزيرة قبرص .

وكانت البغال تستعمل مطية لقطع المسافات البعيدة ، ونقل الرحالة من مكان إلى آخر ، وكان محمد على وكبار العلماء وكبار الموظفين يتخـذونها مطية لهم ، وكانت البغال تستخدم أيضاً كدواب للحمل ، وفى جر المدافع بالجيش ، وفي إدارة آلات المصانع ومعامل الغزل ، وفى حـرث الأراضى الزراعية ، وعلى العموم كانت البغال تفضل على الحمير ، وكانت الحكومة تنتفع بجلود بغالها إذا ماتت ، أما البغال الأخـرى فكان أصحابهـا يتركون جلودها .

الإبـل :

كان فى مصر نوعان من الإبل يسمى أحدهما الجمل ويسمى الآخر الهجين وهو أصغر حجما من الأول وأنشط حركة وأسرع سيراً .

وكان للجمل جملة أنواع أعلاها قدراً جمال سنار والنوبة والوجه القبلى . أما جمال الدلتا فلم يكن لها مثل تلك القيمة . وقد أستوردت مصر جمالا من السودان لسد حاجة البلاد منها .

وكان الجمل يستخدم فى النقل فيحمل الأثقال لمسافات بعيدة ، وكانت للحكومـة مناخات للجمال التى تستعمل فى الجيش لحمل الأمتعة وأدوات الحرب

خلف الفرق أو قدامها ، وكان الأعراب يؤجرون الجمال للرحالة والتجار لاستخدامها فى الإنتقال ، وكان الجمل يستخدم أيضا فى قطع أجواز الصحراء ، وفى حرث الأراضى بالدلتا ؛ وفضلا عن ذلك كان وبر الجمال يستخدم فى البسط ويتخذ منه الأعراب بيوتهم وينسجون ثيابهم وسجاجيدهم ، كما كان بعر الجمل يتخذ منه الوقود ، وذلك بخلطه بالقش ، وتجفيفه فى الشمس . وكان الأعراب يتخذون من ألبان الناقة طعاما لهم ، كما كان المصريون والبدو يأكلون لحم الجمال ، أما جلودها فكانت تصنع منها نعال وسيور .

وكان الهجين يعيش فى مصر والصحراء ، وأعلاه قدرا هجين نجدوسنار وهجين عربان البشارية بمكة . وللهجين سنام واحد مثل الجمل ، ومشيته سريعة جداً ، ولذا فإنه يقطع مسافات بعيدة فى وقت قصير . وقد أقامت الحكومة فى ذلك العهد محطات من الهجين بين القاهرة وسنار وبين القاهرة والحجاز وبين مصر وسوريا .

البقر :

كان البقر المصرى غير كاف لحاجات القطر المصرى التي زادت عما كانت عليه من قبل ، مما أدى إلى استيراد البقر من السودان وبلاد الروم :

وكانت الثيران تستخدم فى نقل الأشياء بالعربات ، وفى إدارة السواقى ، والحرث ، والدراس ، وفى إدارة الآلات فى مصانع الحكومة . وكانت البقرة تستخدم فى تلك الأعمال نفسها ما عدا إدارة الآلات فى المصانع كما تدر اللبن الذى تستخدم منه القشدة والزبدة . وكان يصنع من روث البقر وقود يسمى الجلة يستعمله جميع السكان ، ولحم الثيران والبقرات يؤكل ، غير أن تسمين البقر كان مجهولا فى مصر إذ لا يذهب إلى المجزر إلا الحيوانات المريضة والبقر العجوز أو المنهوك القوى فاذا ذبحت تلك الحيوانات أكل لحمها وانتفع بجلدها ،

ومع ذلك فقد خصصت بعض الأبقار للذبح فى القاهرة لاستهلاك الأوروبيين، وكانت تأتى من زرائب البقر فى شبرا وعزب ابراهيم باشا وحدائق عباس باشا.

الجاموس :

كان الجاموس شائعا فى مصر يتطلبه الأهلون. وكان يستخدم فى الحرث، والدراس، وإدارة السواقى. وتدر الجاموسة كمية من اللبن أكثر من البقرة. وكان يصنع روث الجاموس وقود يسمى الجلة، ولحم الجاموس غذاء للانسان ولكنه خشن. وقد خصصت بعض الجواميس للذبح فى القاهرة لاستهلاك الأوروبيين، وكانت تأتى من زرائب شبرا وعزب ابراهيم باشا وحدائق عباس باشا. أما جلد الجاموس فكان معتبرا.

الضأن :

كانت الضأن فى مصر كثيرة العدد، والمشتغلون بتربيتها خاصة هم الأعراب المقيمون بأطراف الصحراء، وفى بعض الأماكن بالفيوم والدلتا.

وكانت الضأن فى مصر نوعين رئيسيين : ضأن البدوى وضأن الفلاح، وهناك نوع آخر من الضأن أصله من بلاد البربر. وقد جلبت إلى مصر فى ذلك العهد أنواع أخرى من سنار وكردفان واليمن، فضلا عن أغنام المرينو.

وكانت أجود أصناف الصوف المصرى تأتى من البحيرة والفيوم والدلتا.

ولم يكن الفلاحون يتعاطون لبن النعاج إذ ذاك. أما لحم الضأن فكان غذاء يتناوله المصريون خاصة. بينما لا يأكلون لحم الثيران إلا نادراً، وكانت جلود الضأن تباع إلى دباغى الجلود.

المعز :

كانت المعز فى مصر كثيرة العدد، بحيث كان بعض السكان فى المدن والأرياف يملكون قطعاناً منها، وكانت لها أنواع أحسنها معز بلاد البربر.

أما معز الصعيد فهى معتبرة ، ولكنها أصغر قامة من النوع الأول وكانت المعز المنتشرة فى مصر السفلى أصلها من بلاد الشام ؛ وهى أرفع قامة من معز الصعيد ، ولبنها جيد غزير شائع الاستعمال ؛ وهناك نوع آخر من المعز يستورد من سنار ، وهو قصير القامة جداً .

ولين المعز غذاء مفيد ، ولحمها يتخذ غذاء ، ولكنه قليل القيمة ، أما الجلد فكان يباع إلى دباغي الجلود :

الخنازير :

كانت الخنـــازير مألوفة فى اصطبـلات الأتراك والمصريين ، وكان الأوروبيون فى مصر يربونها لذبحها . وكان لحم الخنازير لا يباع إلا للافرنج فقط.

هكذا كانت الحيوانات فى مصر في عهد محمد على .

أما الدواجن فقد عملت الحكومة على تكثيرها ، فاعتنت بمعامل الدجاج ، وزادت عددها حتى صارت ٢٠٠ معمل بعد أن كانت ١٦٨ معملا فى سنة ١٩٢٩ — ١٨٣٠ . وكذلك أعطت أصحاب المعامل نقودا سلفة لهم ، على أن تحصل منهم بعد مدة بدون ربح ، وذلك لمساعدتهم وترغيبهم فى تشغيل معامل الدجاج ، وأيضاً جلبت إلى مصر الدجاج الهندى .

وكذلك عملت الحكومة على تكثير الحمام للانتفاع بزرقه فى الزراعة ، ولحمه فى الغذاء ، حتى أنها ألزمت بعض القرى تربيته وإقامة أبراج لسكناه فوق المنازل . وكان الحمام يوجد فى مصر بمقادير عظيمة جداً ويربيه المصريون بكثرة فى الأرياف والمدن . وله نوعان رئيسيان هما : الحمام الداجن والحمام البرى . وكانت فى مصر إذ ذاك قرى يكاد لا يوجد لأهلها شاغل سوى تربية الحمام البرى .

وأيضاً تكاثرت الطيور الرومية فى مصر إذ ذاك ، على الرغم من أن تربيتها صعبة .

وكان الأوز شائعاً فى مصر . وقد أدخل فيها إذ ذاك الأوز الأوروبى .

أما البط الأهلى فكان قليل الانتشار ، بخلاف البط البرى الذى يربى مع بقية الدواجن فى المنازل .

وكذلك كانت الأرانب شائعة بدرجة ما فى مصر .

وبالاختصار كانت الدواجن فى مصر من الدجاج والحمام والأوز والبط كثيرة الوجود قليلة الأسعار ، مما أدى إلى الانتفاع بلحومها فى المأكولات أكثر من الانتفاع بلحوم الشياه وسائر الحيوانات .

وزيادة على الاهتمام بالحيوانات والدواجن ، أدخلت الحكومة دود القز فى مصر ، وتوسعت فى تربيته للانتفاع بمحصوله من الحرير . ففى سنة ١٨١٧ جلبت أناساً من نواحى الشام وجبل لبنان خبيرين بتربية دود القز للقيام بذلك العمل فى أطيان وادى الطميلات وهى من أملاك محمد على الخاصة ، ونقلت إلى تلك البقعة بعض الفلاحين من بلاد الشرقية ، ممن ليست لهم أطيان لخدمة زراعة أشجار التوت وتعلم تربية دود القز على يد أولئك السوريين البالغ عددهم ٥٠٠ شخص ، فنشأت بذلك مزارع التوت فى الوادى ، وقامت محطات تربية دود القز . وكان مآل تلك التجربة النجاح فى أقلمة دود القز فى مصر .

ولما نجحت أقامة دود القز فى مصر عملت الحكومة على التوسع فى تربيته ، فأخذت فى تكثير زراعة أشجار التوت لتوفير الغذاء اللازم للدود . وتبعاً لذلك نشأت مزارع التوت التى بلغت مساحتها فى سنة ١٨٣١ عشرة آلاف فدان ، غرست فيها ثلاثة ملايين من أشجار التوت ، ثم اتسعت زراعة أشجار التوت حتى بلغ عدد أشجار التوت فى مصر إربعة ملايين فى سنة ١٨٤٠ .

وقد أشرفت الحكومة على غرس أشجار التوت وتكثيرها .

هكذا اتسعت زراعة أشجار التوت لتوفير الغذاء اللازم لدود القز . أما عن

تربية دود القز فقد أنشأت الحكومة محطات لتربيته يديرها يونانيون وسوريون، وجلبت بيض الدود من الشام واليونان ومن مدينتي بروسه وأدرنه ، وكذلك جعلت بعض المشايخ والفلاحين يتعلمون طريقة تربية دود القز على يد المعلمين الأجانب الخبيرين بذلك العمل . وقد ظهر من الفلاحين أفراد ماهرون فى تربية دود القز ، حتى أن بعضهم فاقوا أساتذتهم من الشاميين .

وقد كانت للحكومة الرقابة التامة على تربية دود القز .

ونتج عن التوسع فى تربية دود القز أن بلغ محصول مصر من الحرير الخام ٦ر٧٤٨ أقة و٤٠٦ دراهم فى سنة ١٨٣١ — ١٨٣٢ .

وعلى الرغم من أقلمة دود القز فى مصر والتوسع فى تربيته ، اضطرت الحكومة فى آخر الأمر إلى الكف عن العناية بتربية دود القز نظرا لقلة المكسب الناتج منها ، وتبعاً لذلك ألغت احتكار صناعة الحرير حوالى سنة ١٨٤٠ ففقدت بذلك تربية دود القز قوة الحكومة الدافعة التي كانت تسيرها من قبل ، وتعمل على تثبيت قدمها والتوسع فيها ، مما أدى إلى اهمالها وهى لا تزال حديثة العهد في مصر.

وزيادة على أقلمة دود القز فى مصر وتربيته ، اهتمت الحكومة بالنحل إذ عملت على تكثيره فى الوجه البحرى ، وذلك بنشر تربيته فى القرى الملائمة لذلك ، وملاحظة صغاره ، كما اعتنت بطريقة جنى العسل ، واستحضرت من الخارج خبراء فى تربية النحل لتعليم المصريين صناعة الخلايا وغيرها مما يتصل بتربية النحل ، وإرشادهم إلى أحسن الطرق فى ذلك.

وقد أدت تلك الجهود فى إكثار النحل والعناية بتربيته إلى زيادة محصول مصر من عسل النحل وشمعه فقد بلغ ٤٠٠ر٢ قنطار من العسل و٥٠٠ قنطار من الشمع فى سنة ١٨٣٣ .

وقد احتكرت الحكومة عسل النحل وشمعه فى سنة ١٨١٩ — ١٨٢٠ ، ثم عدلت ذلك الاحتكار خوفا من تثبيط الهمم فى تربية النحل ففرضت مقداراً معينا من العسل والشمع على كل خلية من النحل يجمعه للحكومة مشايخ العسالين فى كل إقليم بالثمن الذى تحدده .

هكذا كانت الحاصلات الزراعية بقسميها النباتى والحيوانى فى مصر فى عهد محمد على .

أما فى عهد عباس الأول فقد ألغيت مدرسه الألسن فى نوفمبر سنة ١٨٤٩ ، ومن أقسامها الإدارة الزراعية التى أنشئت فى سنة ١٨٤٦ بعد إلغاء مدرسة الزراعة وجعلت قسما من أقسام مدرسة الألسن يتعلم فيها التلاميذ الإدارة الزراعية الخصوصية ، وكذلك ألغيت مدرسة الطب البيطرى ، وطرد جميع الأطباء البيطريين من خدمة الحكومة فى سنة ١٨٤٩ . وبذلك حرمت مصر من تخريج إخصائيين فى الزراعة وفى الطب البيطرى .

وفى عهد سعيد أصبح الزارعون أحرارا فى زراعة ما يشاءون من الحاصلات بالطريقة التى يريدونها ، مما كان له أثر فى الزراعة المصرية .

وفى عهد إسماعيل أنشئت مدرسة الطب البيطرى فى نوفمبر سنة ١٨٦٥ ، ثم انشئت مدرسة الزراعة فى ديسمبر سنة ١٨٦٧ ، وألحقت بالمدرسة الأولى فأصبحت المدرستان تحت إدارة واحدة . غير أن مدرسة الزراعة ألغيت فى سنة ١٨٧٥ ، كما ألغيت مدرسة الطب البيطرى فى أوائل سنة ١٨٧٩ . وبعد إلغاء مدرسة الزراعة أنشأ توفيق ولى العهد مدرسة أهلية فى القبة لتعليم الزراعة العملية ، افتتحت فى مايو سنة ١٨٧٥ .

وقد أنشأ إسماعيل مدرسة زراعة الخضراوات بحديقة الجزيرة لدراسة النباتات التى يكون إدخالها نافعاً فى القطر المصرى ، وفيها أجريت تجارب زراعية .

وفضلا عن المعلومات العلمية والعملية التي كان يتلقاها الشبان من الزراعيين في الجزيرة كلف إسماعيل كرتواجير أحد الأخصائيين في زراعة الخضر تأليف كتاب في زراعة الخضر ، رغبة في نشر المعلومات الحديثة عن ذلك النوع من الزراعة . وقد بين المؤلف في كتابه أحدث الأساليب إذ ذاك في زراعة الخضر ، ثم ترجم الكتاب إلى اللغة العربية وطبع ونشر في سنة ١٨٧٣ واسمه « الروضة البهية في زراعة الخضروات المصرية » .

وكذلك أجريت في عهد إسماعيل التجارب الزراعية في مصر ، مما أدى إلى أقلمة بعض النباتات الأجنبية وتحسن بعض النباتات الأهلية إذ قامت عدة تجارب زراعية في حدائق اسماعيل في شبرا والمنيل والقبة والجيزة والجزيرة . وكان بحديقة الجزيرة لفلاحة البساتين وأقلمة النباتات ما يربو على مليون من النباتات الأجنبية في سنة ١٨٧٦ ، بعضها للزينة والبعض الآخر ذو منافع ، فضلا عن ٧٥ نوعا من الحيوانات الأجنبية و١٥٠ نوعا من الطيور والعصافير النادرة المثال .

وفضلا عن ذلك تأقلم الكتان البلجيكي في مساحة كبيرة من أراضي إسماعيل في إيتاى البارود بالبحيرة ، وكذلك نجحت في أراضي راغب باشا ١٠٫٠٠٠ شجرة من العنب في سنة ١٨٧١ جيء بها من بلاد اليونان .

ورغبة في ترقية الزراعة في مصر إذ ذاك أنشئت نظارة الزراعة للعناية بالشئون الزراعية عامة ، كما أنشئت مجالس تفتيش الزراعة وعددها خمسة منها مجلسان في الوجه البحري وثلاثة في الوجه القبلي ، ويتألف كل منها من رئيس ومهندس تعينهما الحكومة وأعضاء على قدر عدد المراكز في كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان . ومن اختصاصات مجلس تفتيش الزراعة النظر في جداول مزروعات كل بلد عند ورودها في موسمها من مجالس إدارة المشيخة ، وكذلك النظر في جميع ما يلزم لزيادة إصلاح الأراضي وتحسين المزروعات وترقيتها .

وكذلك أنشىء ديوان تفتيش عمـــوم الأقاليم ، وجعل من اختصاصاته التفتيش على المزروعات ، فإن وجدت غير متناسبة مع جودة الأراضى ووفرة المياه وكفاية الأهالى ، وجب ترغيب أهلها وتشويقهم بما يكون به تحسين مزروعاتهم وزيادة مكسبهم ، وإن وجدت بلدة لم تستوف أراضيها الرى فى بعض المواسم ، وجب إسعافهم بإتمام الرى قبل فوات وقته ، وإن ظهر أن شيخ البلد غير كفء لراحة الأهالى والالتفات لما فيه تقدم مزروعاتهم مما يؤدى إلى تأخر الزراعة ، يخبر التفتيش المديرية بذلك ، والمديرية تنظر فى تعيين غيره فى شياخة البلدة .

وقد استوردت مصر كثيراً من الآلات الزراعية الحديثة استخدمها إسماعيل وكبار الملاك فى زراعة أطيانهم ، غير أن الفلاحين استمروا فى استخدام الآلات الزراعية القديمة فى زراعاتهم .

وقد تقدمت الزراعة فى مصر فى عهد إسماعيل بقسميها : النباتى والحيوانى ، إذ تحسنت حاصلات الحقل وانتشرت الأزهار والخضـــر والفواكه فى مصر الوسطى ، وبخاصة فى ضواحي القاهرة ، وزادت أشجار الفاكهة وأشجار الغابات .

وكذلك تقدم الإنتاج الحيوانى إذ كان عدد الحيوانات فى سنة ١٨٧٣ فى مصر ماعدا القاهرة والموانى كما يأتى : ١٢٦ر٩٨٩ من البقر على الرغم من أن مرض البهائم في سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٤ قضى عـــدد كبير من البقر ، و ١٦٥ر١١١ من الجاموس و ١٨ر٢٠٣ من الخيل و ٢ر١٠٥ من البغال و ٩٤ر٦٤١ الحمير و ٣٥ر٥٧٨ ومن الجمال ١٧٢ر٦٥٧ من الضأن و ٢٣ر٩٠٧ من المعز .

أما الطيور في سنة ١٨٧٣ فكان عـــددها كالآتى : ٤ر٤١٤ر٠٠٠ من الدجاج و ١ر٦٨٧ر٢٠٠ من صغار الدجاج و ٤ر٠٥٧ر٣٠٠ من الحمام . وقد بلغ عدد معامل الدجاج فى مصر إذ ذاك ٦٠٣ .

وقد أنشأ إسماعيل محطة هامة لتربية دود القز في ١٫٠٠٠ فدان من أطيانه على بعد ٢٥ ميلا من الاسكندرية .

وقد تأثر توزيع الحاصلات الزراعية فى مصر بالحرب الأهلية في الولايات المتحدة الإمريكية ، تلك الحرب التى قامت فى ١٢ إبريل سنة ١٨٦١ وانتهت فى ٤ إبريل سنة ١٨٦٥ ، فاستمرت بذلك أربع سنوات ، نقص فيها إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصا كبيراً بعد أن كان محصولها منه فى سنة ١٨٠٨ يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم إذ بلغ ٥٨٨٫٠٠٠ طن صدر منه إلى أوروبا ١٦٨٫٧٧٢ طنا . ونتج عن ذلك النقص أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكى فاتجه أصحاب مصانع الغزل والنسج إلى البلاد الأخرى التي تنتج القطن ، وقررت جمعية مانشستر للقطن من أول الأمر إرسال سكرتيرها في بعثة إلى مصر والهند رغبة فى توسيع زراعة القطن حتى يعوض المحصول الجديد النقص المنتظر فى القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية . وفعلا حضر مبعوث تلك الجمعية إلى مصر ورغب إلى واليها سعيد الإكثار من زراعة القطن فعملت مصر بالنصيحة ، وتوسعت فى زراعة القطن حتى زاد محصولها منه عما كان عليه من قبل . وقد أكد سعيد لصناع مانشستر في أثناء زيارته لإنجلترا فى سنة ١٨٦٢ أن محصول القطن المصرى فى السنة التالية سيكون أزيد من محصول السنة السابقة لها بمقدار النصف على الأقل ، وتبعا لذلك التأكيد نصح سعيد جميع كبار أصحاب الأراضى من المصريين بزراعة ربع أطيانهم قطنا ، فأخذ هؤلاء بالنصيحة وبدأوا يستعدون لذلك التوسع فى زيادة القطن باستيراد كميات كبيرة من التقاوى وآلات مختلفة للزراعة والرى .

وقد اشتد الطلب على القطن المصرى من البلاد الصناعية ، وبخاصة إنجلترا مما أدى إلى إرتفاع ثمنه ارتفاعا كبيراً حتى وصل متوسط ثمن القنطار منه ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ٣٦ ½ ريالا فى سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالا فى السنة التالية بعد أن

كان متوسط ثمنه ١٢ ريالا فى سنة ١٨٦١ ، فتسابقت الحكومة وكبار أصحاب الأطيان وصغارهم فى بذل أقصى الجهود للاكثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه . ونتج عن ذلك التسابق أن عمت زراعة القطن أنحاء القطر المصرى فأصبح القطن يزرع فى جميع مديريات الوجه البحرى ، بعد أن كان من قبل يزرع فى مديريتى المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفى مديريتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية ، كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلى . واشترك الجميع فى الإكثار من زراعة القطن سواء أكانوا من كبار أصحاب الأطيان أم من صغارهم ، فاسماعيل والى مصر وأكبر حائز للاطيان فيها زرع ١٠٠ر٠٠٠ فدان قطنا فى سنة ١٨٦٤ أى ثلث أطيانه ، بينما زرع الفلاح الصغير فدانا أو فدانا ونصف فدان قطنا .

وتبعاً لذلك بلغ محصول مصر من القطن المحلوج مايقرب من ١ر٥٠٠ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ . فلو اعتبرنا متوسط محصول الفدان ٤ قناطير ، لكانت مساحة القطن فى تلك السنة نحو ٣٧٥ر٠٠٠ فدان . أما فى سنة ١٨٦٣ فقد زرعت مصر ٧٠٠ر٠٠٠ فدان قطنا . وفى السنتين التاليتين زادت مساحة القطن كثيراً وزاد المحصول تبعاً لذلك حتى أن صادرات مصر من القطن زادت من ٥٩٦ر٢٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ إلى ٧٢١ر٠٥٢ قنطارا فى سنة ١٨٦٢ و ١ر١٨١ر٨٨٨ قنطارا فى سنة ١٨٦٣ و ١ر٧١٨ر٧٩١ قنطارا فى سنة ١٨٦٤ و ٢ر٠٠١ر١٦٩ قنطارا فى سنة ١٨٦٥ .

ولكن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى ٤ إبريل سنة ١٨٦٥ كان نهاية لذلك التوسع الكبير فى زراعة القطن فى مصر لأن الولايات المتحدة عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب ، فانخفض سعره حتى وصل متوسط ثمن القنطار فى مصر ٢١ ١/٤ ريالا فى سنة ١٨٦٦ ، مما أدى إلى انقاص زراعة القطن فى مصر عما كانت عليه فى أثناء الحرب ، إلا أن ذلك النقص لم يؤد إلى إرجاع مساحة

القطن المصرى إلى ما كانت عليه قبل الحرب، بل استمرت أكبر من مساحته الأولى .

ونتج عن توسع مصر فى زراعة القطن فى أثناء الحرب أن ضعفت الأطيان بسبب إنهاكها بزراعة القطن حتى أصبح إنتاج الفدان من القطن قنطارين فقط بعد أن كان خمسة قناطير فى المعتاد، كما أن زراعة القطن فى بعض الأراضى سنوات متتاليه أدت إلى انحطاط نوع القطن وتغيره عن أصله ، فضلا عن ضعف الأطيان . وعلى الرغم من ذلك الضعف ، فقد ارتفع ثمن الأطيان فى أثناء الحرب نتيجة لارتفاع ثمن القطن وزيادة قيمة الانتاج الزراعى تبعاً لذلك .

وقد أثرت سياسة التوسع فى زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب فى توزيع الغلات الزراعية فى مصر، إذ زادت مساحة القطن على حساب مساحات بعض الغلات الأخرى لأن إرتفاع ثمنه أغرى أصحاب الأطيان على التوسع فى زراعته وإهمال زراعة الحبوب ، فزادت مساحته زيادة كبيرة وبخاصة فى أواخر الحرب على حساب مساحة الحبوب ، مما أدى إلى نقص محصولها ، فارتفعت أسعارها حتى أصبح ثمن الأردب من القمح يتراوح بين ٢٦٠ و ٢٧٠ قرشاً، وقلت صادراتها حتى أنعدمت تماما فى سنة ١٨٦٥ ، وأصبح إنتاج الحبوب غير كاف للاستهلاك المحلى ، فمنعت الحكومة تصديرها من مصر من ٨ إبريل سنه ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وأعفت وارداتها من الرسوم الجركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يولية سنة ١٨٦٦ تشجيعا لاستيرادها : غير أن مساحة الحبوب زادت بعد الحرب بسبب نقص مساحة القطن وارتفاع ثمن الحبوب عما كان عليه قبل الحرب على الرغم من هبوطه فى يولية سنة ١٨٦٦ إلى ١٥٠ قرشا للاردب من القمح و ١٣٠ قرشا للاردب من الفول و ٨٥ قرشا للاردب من الشعير . وبذلك عاد التوازن بين مساحة القطن ومساحة الحبوب .

هذا ما حدث لزراعة الحبوب فى مصر من جراء التوسع فى زراعة القطن فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية .

أما قصب السكر فقد أهملت زراعته كذلك ، وقلت مساحته لنفس السبب فنقصت صادرات السكر المصرى من ١٤٨ر١٤ قنطارا فى سنة ١٨٦١ إلى ٢٢٦ر١٣ قنطاراً فى سنة ١٨٦٢ و ٦٥٧ر٧ قنطاراً فى سنة ١٨٦٣ و ٣٠٠ر٢ قنطار فى سنة ١٨٦٤ و ٥٤٤ر١ قنطارا فى سنة ١٨٦٥ و ١٠٩٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ . وفضلا عن ذلك النقص فى صادرات السكر المصرى لم يكن السكر النقى أو المكرر كافياً للاستهلاك المحلى ، مما أدى إلى إستيراده من فرنسا وإنجلترا غير أن انخفاض ثمن القطن بعد الحرب وجه الاهتمام إلى زراعة القصب وإنتاج السكر ، فأخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة منذ سنة ١٨٦٧ حتي زادت صادرات السكر المصرى من ٩٨٢ر٥٤ قنطارا فى سنة ١٨٦٧ إلى ٦٠٥ر٩٨٦ قناطير فى سنة ١٨٧٤ .

وكذلك أدى التوسع في زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب إلى إهمال زراعة الخضر ونباتات العلف فى مصر ، فقلت الخضر وارتفع ثمنها إلى ثلاثة أمثال ، كما قلت نباتات العلف وارتفع ثمنها فساءت تغذية الحيوانات وإنتابها الهزال ، فلما انتهت الحرب ونقصت مساحة القطن عادت زراعة الخضر ونباتات العلف إلى سيرتها الأولى .

هكذا أثرت الحرب الأهلية الأمريكية فى توزيع الغلات الزراعية في مصر ، فلما انتهت الحرب نقصت مساحة القطن ، ولكنها مع ذلك كانت أكبر من مساحته قبل الحرب ، وزادت مساحة الحبوب . أما مساحة القصب ، فعلى الرغم من زيادتها عما كانت عليه قبل الحرب ، فإنها لم تصل في إتساعها إلى ما كان يأمله إسماعيل بسبب الصعوبات التي صادفت صناعة السكر المصرى وخاصة منافسة السكر الأجنبي . وقد ارتفع ثمن القطن من جديد بينما أصبحت زراعة القمح أقل ربحا مما كانت عليه بسبب إغراق أسواق الدنيا القديمة بقمح رخيص من

كندا وأستراليا والأرجنتين نتيجة لتقدم الملاحة البحرية مما سهل النقل وقلل من نفقاته . وتبعاً لذلك رأى الزارعون فى مصر أن القطن أكثر الحاصلات ربحا فتوسعوا فى زراعته حتى صدر منه ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ من القناطير فى سنة ١٨٨٠ . وبهذا زادت صادرات القطن فى مدى ثلاثين سنة من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٨٠ نحو عشرة أمثال كما سنهين ذلك فى التجارة الخارجية .

وفى عهد الاحتلال البريطانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ طرأت على توزيع الغلات الزراعية فى مصر التغيرات الآتية :

القطن :

إزدادت مساحة القطن من ٧٠٧٫٤٩٥ أفدنة فى سنة ١٨٧٩ إلى ١٫٧٢٣٫٠٩٤ فداناً فى سنة ١٩١٣ أى من ١١٫٥ ٪ من المساحة الكلية للحاصلات إلى ٢٢٫٤ ٪ ، وذلك تبعاً لسياسة انجلترا التى فرضتها على مصر لتوفير المواد الخام للمصانع الإنجليزية ، حتى أن قيمة صادرات مصر من القطن وبذرته فى ذلك العهد بلغت من ٨٠ ٪ إلى ٩٣ ٪ من قيمة مجموع الصادرات . وبهذا اعتمدت مصر على محصول واحد وفى ذلك خطر على الإقتصاد القومى .

الذرة :

إزدادت مساحة الذرة من ٦٠١٫٢١٧ فداناً فى سنة ١٨٧٩ إلى ١٫٨٥٢٫٧٦٠ فدانا فى سنة ١٩١٣ أى أنها صارت ثلاثة أمثال ما كانت عليه تقريبا ، بينما تضاعف عدد السكان تقريباً . ويرجع إختلاف نسبة الزيادة فى مساحة الذرة عنها فى عدد السكان إلى نقص مساحة الشعير ، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك من الذرة .

القمح :

نقصت نسبة مساحة القمح من ٢٠٫٦ ٪ من المساحه الكليه للحاصلات

فى سنة ١٨٧٩ إلى ٩ر١٦ ٪ فى سنة ١٩١٣ ، على الرغم من زيادة المساحة الفعلية المزروعة بالقمح ، وأصبح إنتاج مصر من القمح غير كاف لسد حاجاتها المتزايدة بسبب زيادة عدد السكان وإرتفاع مستوى المعيشة ، مما أدى إلى إستيراد القمح ودقيقه بكميات كبيرة من سنة ١٩٠٠ ويرجح النقص فى نسبة مساحة القمح إلى الزيادة الكبيرة فى زراعة القطن والى منافسة القمح الرخيص من كندا وأستراليا والأرجنتين ، مما جعل الفلاح المصرى ينتج القمح لاستهلاكه فقط لا للبيع .

البرسيم .

استمرت نسبة مساحة البرسيم فى ذلك العهد ثابتة وهى نحو ⅕ المساحة الكلية للحاصلات ، وقد بلغت ٤ر١٩ ٪ فى سنة ١٩١٣ .

وهكذا كان القطن والذرة والقمح والبرسيم الحاصلات الأربعة الرئيسية فى ذلك العهد ، حتى أن مساحتها فى سنة ١٩١٣ شملت ما يزيد عن أربعة أخماس المساحة الكلية للحاصلات .

أما الحاصلات المهمة الأخرى فكانت الأرز والفول والشعير والقصب والبصل .

الأرز :

زادت مساحة الأرز من ٨٩١ر٤٠ فدانا فى سنة ١٨٧٩ إلى ٣٦٧ر٢٤٢ فدانا فى سنة ١٩١٣ . وترجع تلك الزيادة إلى وفرة المياة الصيفية .

الفول :

كانت مساحة الفول ٣٧٧ر٦١٦ فدانا فى سنة ١٨٧٩ . وقد استمرت ثابتة تقريباً حتى سنة ١٩٠٠ ، وبعدها نقصت تدريجا حتى صارت ١٨٧ر٤٧٨ فدانا فى سنة ١٩١٣ .

القصب :

كانت مساحة القصب فى ذلك العهد مرتبطة بالتغيرات التى طرأت على صناعة السكر . فقد تعطل كثير من مصانع السكر التى أنشأها إسماعيل، وذلك بعد عزله عن الحكم ، مما أدى إلى نقص مساحة القصب ، كما انتقل بعضها إلى شركة فرنسية . وقد اتحدت المصانع التابعة لتلك الشركة الفرنسية فى سنة ١٨٩٢ مع بعض المنتجين للسكر فى مصر ، فتكونت بذلك الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى ، ثم اتحدت تلك الشركة مع شركة أخرى فى سنة ١٨٩٧ وصارتا شركة واحدة باسم «الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى» . وتبعاً لذلك ازدادت زراعة القصب فى مصر ، ولكنها نقصت بعد ذلك بسبب مزاحمة السكر النمساوى وانتشار زراعة القطن فى الصعيد المتوسط ، ثم نقصت نقصاً كبيراً عندما تزعزع مركز «الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى» بسبب المضاربات التى قام بها رئيسها والتى كادت تؤدى إلى انحلالها لولا أن تألفت إدارة جديدة لها فى سنة ١٩٠٦ عملت على إنهاض صناعة السكر . وتبعاً لذلك أخذت زراعة القصب فى الزيادة تدريجا حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ .

النيلة :

انحطت زراعة النيلة بسبب استيراد النيلة الهندية الرخيصة فى أول الأمر ، ثم الصبغة الصناعية الرخيصة منذ أوائل القرن العشرين .

القرطم :

انحطت زراعة القرطم بسبب استيراد الصبغة الصناعية الرخيصة منذ أوائل القرن العشرين .

النباتات الزيتية :

قلت زراعة النباتات الزيتية بسبب استيراد الكيروسين ، واستخدامه فى الإنارة بدلا من الزيت :

الدخان :

منعت زراعة الدخان فى مصر فى سنة ١٨٩٠ مقابل فرض ضريبة عالية على الدخان المستورد من الخارج .

وإليك بيانا بمساحة كل من الغلات الزراعية فى السنوات ١٨٧٩ و ١٨٩٩ و ١٩١٣ :

المحصول	سنة ١٨٧٩ (١)		سنة ١٨٩٩		سنة ١٩١٣	
	فدان	٪	فدان	٪	فدان	٪
القطن	٤٩٥ر٧٠٧	١١ر٥	١ر١٥٣ر٣٠٧	١٦ر٤	١ر٧٢٣ر٠٩٤	٢٢ر٤
الذرة	٦٠١ر٢١٧	١٤	١ر٥٥٩ر٦٥٩	٢٢ر٢	١ر٨٥٢ر٧٦٠	٢٤
الأرز	٤٠ر٨٩١	٠ر٩	٢١٧ر٤٢٦	٣ر١	٢٤٢ر٣٦٧	٣ر١
القمح	٨٩٠ر٦٩٩	٢٠ر٦	١ر٢١٤ر٠٥٢	١٧ر٦	١ر٣٠٥ر٥٧٧	١٦ر٩
الفول	٦١٦ر٣٧٧	١٤ر١	٦٣٧ر٧٥٢	٩ر١	٤٧٨ر١٨٧	٦ر٢
الشعير	٤٩٠ر٥٦٥	١١ر٥	٥٣٦ر٤١٦	٧ر٦	٣٦٩ر١٥٩	٤ر٨
القصب	٤٥ر٩٩٩	١ر١	٨٦ر٥٢٩	١ر٢	٤٨ر٤٦٨	٠ر٦
البرسيم والخضر وغيرها	١ر١٣٣ر٤٠٠	٢٦ر٣	١ر٦٠٠ر٥٧٠	٢٢ر٨	١ر٦٩٢ر٨٠٠	٢٢
المجموع	٤ر٣١٤ر٨٥٥	١٠٠	٧ر٠٣٢ر٧١١	١٠٠	٧ر٧١٢ر٤١٢	١٠٠

(١) على الرغم من أن مساحة كل من الحاصلات فى سنة ١٨٧٩ مثبتة هنا تبعاً للأرقام الرسمية إلا أن تلك الأرقام أقل من تقديرات أخرى للحاصلات فى نفس السنة إذ بلغ مجموع الحاصلات الشتوية والصيفية والنيلية فى تلك السنة ٤ر٧٦٢ر١٧٨ فدانا كما بينا ذلك فى الكلام عن الرى .

الفصل الخامس

الصناعة

١ ــ اضمحلال الصناعات الصغيرة

كانت الصناعات الصغيرة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تنقسم إلى :

١ ــ الصناعات المرتبطة بالغذاء مثل : طحن الحبوب وعمل الخبز والجزارة وتفريخ الدجاج وتحضير الفول وعمل الخل واستقطار العرقى والزبيب وماء الورد وطحن البن وصنع الفطير .

٢ ــ الصناعات المتعلقة بالملبس مثل : الغزل والنسج والصباغة والتطريز ومهنة العقادين والدباغة وصناعة الأحذية والسروج والبراذع وكذلك الخياطة وصناعة الفراء .

٣ ــ الصناعات المتعلقة بالمسكن مثل : البناء والنحت والحدادة والنجارة وصناعة المزاليج والخراطة وصناعة الفخار والزجاج والصباغة وصناعة الحصير وصناعة أنابيب شبكات التدخين وحرفة الحلاقة والسقاية بالقربة .

وقد احتكر محمد على عددا كبيرا من الصناعات الصغيرة فى مصر ، رغبة فى زيادة موارده المالية إذ كان فى احتياج إلى المال لتثبيت مركزه فى مصر وتقوية نفوذه ومحاربة أعدائه والقيام بالإصلاحات اللازمة ، ففى سنة ١٨٠٩ احتكر النشوق ، ثم احتكر بعد ذلك بعض السلع الذائعة الإستعمال ، فلما ربح من ذلك الاحتكار طبقه على عدد كبير من الصناعات الصغيرة القائمة فى مصر

إذ ذاك ، فاحتكر صناعة المنسوجات ، وصناعة الحصير فى سنة ١٨١٧ ، ثم عصر الزيوت ، وتقطير ماء الورد ، وتفريخ الدجاج ، واستخراج صبغة النيلة ، وصناعة الأحذية وصناصة الأدوات المنزلية ، وغيرها . وتبعاً لنظام الاحتكار كانت الحكومة تقوم بتوجيه الإنتاج والتوزيع ، فتعطى الصناع المواد الأولية بثمن محدد ، وتطالبهم بصنعها فى مدة محدودة ، على حسب معدل تفرضه عليهم ، ثم تشترى المنتجات الصناعية منهم بثمن منخفض ، وتختمها بخاتم الحكومة رغبة فى إحكام الرقابة ، ثم تبيعها بسعر مرتفع إرتفاعا كبيراً عن ثمن الشراء . وبهذا النظام فقد الصناع معظم استقلالهم ، وأصبحوا فى الواقع أجراء للدولة يتوقف أجرهم على كمية ما ينتجون .

وفضلا عن ذلك كانت الحكومة تفرض على أرباب الصنائع إتاوات تقوم نقابات الحرف وعددها ١٦٤ تقريباً بتوزيعها بين الأعضاء على حسب مقدرة كل منهم على الدفع .

وقد أدى احتكار بعض الصناعات الصغيرة فى مصر إلى العيوب الآتية :

١ — تقييد حرية الصناع : كان نظام الاحتكار معقداً ، تطلب تقييد حرية آلاف الصناع فى أنحاء القطر المصرى ، والتدخل فى شئونهم ، وكذلك الرقابة على الصناعة المنزلية وهى مهمة صعبة لأن جزءاً كبيراً من الإنتاج كان يستهلك محلياً فى القرية ، ولذا لم تتمكن الحكومة من تنفيذ ذلك النظام بدقة ، مما أدى إلى شيوع التهرب من قيوده ، وانتشار الإنتاج « البرانى » .

٢ — تعرض الصناع لظلم المخبرين وبعض رجال الإدارة : أستخدمت الحكومة المخبرين السريين للتجسس على الصناع والتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط ؛ فتعرض الصناع لظلم هؤلاء المخبرين واضطهادهم ، كما تعرضوا لظلم بعض رجال الإدارة وتعسفهم فى استعمال السلطة .

٣ — حرمان الصناع من أرباحهم الكاملة : حرم الصناع من أرباحهم الكاملة المشروعة ومن التصرف فى ثمرة كدهم ، مما أضعف رغبتهم فى الإنتاج، وحمل بعضهم على ترك العمل ، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة ، وأدى إلى اضمحلالها .

٤ — التلاعب بالموازين والمقاييس والمكاييل : تعرض صغار الصناع لتلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكاييل ، بالتواطؤ مع الكتبة ، فأثرى هؤلاء على حسب أولئك الصناع .

٥ — التسويف فى دفع استحقاقات الصناع : كانت الحكومة لا تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف فى المواعيد المقررة، فأضر بهم ذلك التسويف .

٦ — قتل روح الإبتكار فى الصناعة : أدى نظام الإحتكار إلى قتل روح الإبتكار لدى الصناع إذ كانت الحكومة تمنع اتباع طرق جديدة للإنتاج . ولذا لم يحدث تغيير في طرق الإنتاج البدائية فى الصناعات الصغيرة .

٧ — عدم حصول الحكومة على دخل كبير : كان الغرض من احتكار بعض الصناعات الصغيرة الحصول على المال، ولكن الأمل فى الحصول على دخل كبير من ذلك لم يتحقق بسبب التهرب وعظم نفقات الإدارة وضعف الإنتاج.

٨ — عدم نمو الاستثمار الفردى : حال احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردى .

٩ — الضرر بالمستهلك : أدى الاحتكار إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية ، مما أدى إلى زيادة نفقة المعيشة والأضرار بالمستهلك .

وفضلا عن الضرر الذى لحق الصناعات الصغيرة من جراء نظام الإحتكار، فإن التوسع فى إنتاج المصانع الحكومية حرم صغار الصناع من المواد الأولية ومن الأسواق ، وكان ذلك التوسع إلى حد كبير على حساب الصناعات

الصغيرة ، كما أن الطلب من منتجات تلك الصناعات نقص بسبب المنافسة الأجنبية وظهور سلع أجنبية حديثة رخيصة الثمن ، فأقبل المستهلكون على تلك المنتجات الحديثة ، وأعرضوا عن منتجات الصناعات الصغيرة .

هكذا اضمحلت الصناعات الصغيرة فى مصر بسبب نظام الإحتكار والتوسع فى إنتاج المصانع الحكومية ، وكذلك المنافسة الأجنبية .

وقد اضطر محمد على فى سنة ١٨٤١ إلى إلغاء الإحتكار فى الحاصلات الزراعية والصناعية ما عدا القطن تنفيذا للمعاهدة التجارية بين تركيا وانجلترا فى سنة ١٨٣٨ التى تنص على إلغاء الإحتكار والسماح لرعايا بريطانيا بالإتجار في المنتجات الزراعية والصناعية فى أنحاء الدولة العثمانية . وقد ألغى محمد على احتكار بعض الصناعات الصغيرة قبل ذلك واكتفى بفرض ضرائب معتدلة عليها إذ صرح فى سنة ١٨٣٦ لعمال الحصير بعمل حصير على ذمتهم ، كما صرح فى سنة ١٨٣٧ بالإشتغال بصناعة النسج لمن يشاء من الأفراد مقابل ضريبة شهرية مقدارها ٣٦ قرشا عن كل نول ، وكذلك أعاد صناعة الأدوات المنزلية إلى أربابها لعدم حصوله على ربح منها ، وأيضا ألغى احتكار صناعة الحرير نظراً لقلة المكسب الناتج منها ، كما أعاد مصانع النيلة إلى الأفراد .

وعلى الرغم من إلغاء الاحتكار ، وقلة إنتاج المصانع الحكومية فى آخر الأمر ، وإغلاق معظمها بعد فشل النهضة الصناعية ، فقد استمر تدهور الصناعات الصغيرة فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بسبب صعوبات التمويل وازدياد حدة المنافسة الأجنبية ، حتي قضى على بعضها ، وحل الكساد بالأحياء التي ازدهرت فيها الصناعات الصغيرة من قبل ، وبخاصة فى القاهرة . ومما ساعد على تدهور الصناعات الصغيرة ضعف نفوذ النقابات الطائفية فى عهد سعيد إذ حرمت من معظم حقوقها ، وألغي حق الشيخ فى توقيع الغرامة أو العقاب الجسدى ، ثم إلغاء تلك النقابات الطائفية فى سنة ١٨٨٢ .

وقد تدهورت الصناعات الصغيرة بشكل واضح فى عهد الاحتلال البريطانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ ، وسنبين ذلك فيما بعد .

٢ — التصنيع

عمل محمد على على تصنيع مصر للأسباب الآتية :

١ — إنتاج الأسلحة والعتاد للجيش والأسطول : أراد محمد على إنشاء جيش قوى وأسطول كبير ، ولكن الجيش والأسطول يحتاجان إلى أسلحة وعتاد ، ومن الخطر الاعتماد فى ذلك على الواردات من البلاد الأجنبية لأن امتناعها لأى سبب من الأسباب ، وبخاصة فى وقت الحرب ، يؤدى إلى كارثة محققة . ولذلك رأى محمد على إنتاج الأسلحة والعتاد محلياً فأنشأ فى مصر الصناعات الحربية .

٢ — عدم تسرب الأموال المصرية إلى الخارج : إن استيراد المنتجات الصناعية يؤدى إلى تسرب الأموال المصرية إلى الخارج مقابل أثمان تلك المنتجات ، بينما تصنيع مصر يوفر عليها تلك الأموال ، فتبقى فى داخلية البلاد ، مما يؤدى إلى تقوية مركز مصر المالى .

٣ — ضرورة التصنيع بجانب التقدم الزراعى : ارتقت الزراعة فى مصر كما قدمنا فأصبح التصنيع ضرورياً حتى يسير التقدم الصناعي جنباً إلى جنب مع التوسع الزراعى الذى استلزم إنشاء مصانع حديثة لتجهيز الحاصلات للاستهلاك أو التصدير ، وتحويل بعض الحاصلات الأخرى إلى منتجات صناعية لسد حاجة البلاد منها .

٤ — جعل الصناعة من مصادر دخل الحكومة : أراد محمد على أن يجعل الصناعة باباً من أبواب إيرادات الحكومة تمد الخزانة بالأموال الناتجة من أرباح المصانع الحكومية .

هذه هى الأسباب التي دعت محمد على إلى تصنيع مصر.

ولما كانت الصناعات فى مصر إذ ذاك بدائية ومتأخرة أصبح من الضرورى قيام الحكومة بالتوجيه والإنشاء ، لخلق صناعة حديثة قوية يمكن الاعتماد عليها فى تسليح الجيش والأسطول ، ومدهما بحاجاتها ، وسد حاجة الاستهلاك المحلى من المنتجات الصناعية . ولذلك قامت الحكومة بإنشاء المصانع وإدارتها وتدريب العمال والبحث عن المواد الأولية والوقود .

وقد بدأ التصنيع فى سنة ١٨١٧ عقب المحاولة الأولى لتكوين الجيش النظامى . وقد أهتمت الحكومة اهتماما كبيراً بالصناعات الحربية التى استأثرت بالنصيب الأكبر من عوامل الإنتاج الصناعى ، كما عملت على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المصنوعات الهامة ، وبخاصة الذائعة الاستعمال كالأقمشة القطنية ، وشجعت الصادرات من المنتجات الصناعية ، وأعفتها من الرسوم الجمركية لاعتقادها فى ضرورة حصول الدولة علي فائض فى الميزان التجارى .

وقد أنشأت الحكومة المصانع الجديدة على نسق مصانع أوروبا . وبذلك قامت فى مصر المصانع الكبيرة التى تدار بالآلات بجانب الورش الصغيرة التي يعمل فيها أصحابها بمساعدة بعض الصبيان فى الصناعات الصغيرة . وقد عملت الحكومة على إحلال الآلات محل العمل اليدوى ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، فاستوردت الآلات وقطع الغيار من الخارج ، كما طلبت إلى المسابك والترسانات في مصر صنع الآلات على نمط الآلات المستوردة ، فاستطاعت بذلك من إنتاج الآلات محلياً ، وقد لاقت فى ذلك صعوبات كثيرة .

وقد اعتمدت الصناعات الكبيرة في مصر على المواد الأولية التي تنتجها مصر ، وعلى الواردات من بعض المواد التي يكون الإنتاج المحلى منها غير كاف

كالحرير من سوريا والصوف من تونس وأسبانيا ، وكذلك الواردات من بعض المواد التى لاتوجد فى مصر كالفحم والحديد .

وقد أنشئت المصانع الجديدة فى القاهرة والأقاليم البحرية والقبلية رغبة فى نشر العمران ، وعدم تركيز الصناعة فى عدد قليل من المواقع . ومما ساعد على تنفيذ تلك السياسة أن تلك المصانع لم تكن تتطلب التركز فى جوار مصادر المواد الأولية أو مناجم الفحم والحديد أو مساقط المياه غير أنه فى بعض الحالات اتبعت الأصول الفنية البحتة التى تتحكم فى اختيار موضع المصانع ، ومثل ذلك تركز صناعة السكر فى جوار مزارع القصب فى الوجه القبلى لأن نقل القصب لمسافات طويلة يؤدى إلى جفافه ونقص نسبة ما يحتويه من السكر ، وكذلك بناء أول ترسانة فى ساحل بولاق ، وإنشاء الترسانة الكبرى فى الأسكندرية نظراً للحاجة إلى الأسطول فى البحر المتوسط . وكانت السياسة التى اتبعت فى اختيار مواقع المصانع سليمة ، ماعدا بعض الحالات القليلة ، مثل إنشاء مصنع للغزل والنسج فى قليوب وذلك لبعدها عن النيل ، وهو إذذاك الوسيلة الوحيدة للنقل الرخيص ، وبعدها أيضا عن المحاجر ، وصعوبة نقل الأحجار إليها ، وكذلك إنشاء بعض المصانع فى أماكن بعيدة عن الأسواق .

وقد ازداد عدد العمال فى المصانع الحكومية بعد سنة ١٨٢٠ حتى بلغ ٣٠٠٠٠ فى الفترة من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٣٥ . ورغبة فى تدريب العمال أنشأت الحكومة مدرسة الصنائع فى سنة ١٨٣٠ والمدارس التكميلية للكيمياء والمعادن والعمليات والهندسة ، وأرسلت البعوث العلمية والعملية إلى الخارج ، واستخدمت العمال والمهندسين الأجانب .

وإليك نبذة عن كل من الصناعات الكبيرة التى من أجلها أنشئت المصانع الحكومية فى مصر .

أولا — الصناعات الحربية :

١ — ترسانة القلعة :

بنيت في سنة ١٨٢٠ على أحدث الأنظمة المعروفة إذ ذاك لصنع الأسلحة والمدافع ومن مصانعها معمل صب المدافع ، وقد بلغ عدد عماله ١٫٥٠٠ ، وتراوح إنتاجه في الشهر بين ثلاثة وأربعة مدافع ، وكذلك معمل الأسلحة الصغيرة ، وعدد عماله ٩٠٠ ، ويصنع فيه كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية على الطراز الفرنسي ، فضلا عن السيوف والرماح ، وإنتاجه يضارع إنتاج المصانع الفرنسية في الجودة ، ومعمل الواح النحاس التي تبطن بها السفن ، وينتج في اليوم من سبعين إلى مائة لوح من النحاس مختلفة المقاس والسمك .

٢ — مصنع الأسلحة الصغيرة في الحوض المرصود :

أنشىء حوالى سنه ١٨٣١ ، وبلغ عدد عماله ١٫٢٠٠ ، وإنتاجه في الشهر ٩٠٠ بندقية على الطراز الفرنسي ، ويضارع المصانع الفرنسية في جودة الصنع .

٣ — مصنع الأسلحة الصغيرة في ضواحي القاهرة :

وهو ثالث مصنع من هذا النوع . وقد بلغ إنتاج المصانع الثلاثة في السنة ٣٦٫٠٠٠ بندقية ، فضلا عن الطبنجات والسيوف .

٤ — معامل للبارود :

أنشأت الحكومة ستة معامل للبارود ، بلغ إنتاجها ١٥٫٧٨٤ قنطاراً في سنة ١٨٢٣ ، وهي في القاهرة والبدرشين والأشمونين والفيوم وأهناس والطرانة ، وأكبرها معمل القاهرة ، وهو بالقرب من المقياس في الطرف القبلي من جزيرة الروضة ، وبه تسعون عاملا .

٥ — مصانع سبك الحديد:

أنشأت الحكومة مسابك الحديد لصنع الأدوات والآلات للجيش والأسطول والمصانع ، وتدار آلات تلك المسابك بالبخار ، ومنها مسبك بترسانة القلعة لصنع المدافع ، ومسبك بولاق وهو مسبك كبير أنشيء فى سنة ١٨٢٠ على طراز مسابك الحديد فى لندن ، وتصنع فيه الأدوات والآلات اللازمة لسفن البحرية والمصانع . وبلغ ما يصب فيه من الحديد المصهور نحو خمسين قنطاراً فى اليوم. وقد استطاع عمال هذا المصنع تقليد بعض الآلات المستوردة ، فصنعوا آلات لكبس القطن ، وآلات بخارية لأحد المصانع ، وآلات لعصر القصب وتكرير السكر .

٦ — ترسانة الاسكندرية (١) :

كان الأسطول المصرى فى أول الأمر مكوناً من السفن الحربية التي صنعت فى مصر على الطراز القديم ، والسفن التي اشتريت من الخارج ، والسفن التي صنعت لحساب مصر فى دور الصناعة بالموانى الأجنبية . فلما هزم الأسطول فى معركة نفارين فى أكتوبر سنة ١٨٢٧ فى أثناء حرب المورة ، وفقد ١٩ سفينة حربية من ٣١ سفينة حربية اشتركت فى المعركة ، أراد محمد على تجديد الأسطول ببناء ما يحتاج إليه من سفن حربية فى مصر بدلا من شرائها من الخارج أو التوصية بصناعتها لحساب مصر في دور الصناعة الأجنبية . وتبعاً لذلك استدعى مهندساً فرنسياً يسمى سيريزى (Cérisy) اشتهر بالكفاية والخبرة فى بناء السفن والأحواض والترسانات ، وعهد اليه بوضع مشروع ترسانة كبرى فى الاسكندرية بدلا من الترسانة القديمة ، فوضعه ، وقدمه إلى محمد على فى ٩ يونية سنة ١٨٢٩ ، فوافق

(١) أنشئت ترسانات أخرى فى بولاق وأسيوط والسويس وسنار ، وكانت تدار آلاتها بالبخار .

عليه ، وبدأ العمل فى البناء ، وتدريب العمال على مختلف الصناعات اللازمة للترسانة ، حتى تم البناء فى سنة ١٨٣١ ، كما انزلت أول سفينة حربيـــة إلى البحر فى يناير سنة ١٨٣١ ، وأصبحت ترسانة الإسكندرية من أهم المنشآت الحربية والبحرية ، أنشئت فيها بعض السفن ورممت فيها سفن أخرى ، كما قلدت فيها الآلات المستوردة ، وصنعت فيها المكابس اللازمة لمصنع الطرابيش وأنوال النسج ، وأمشاط الغزل ، وكذلك أصلحت فيها آلات المصـــانع فى القاهرة والأقاليم مما أصابها من عطب . وقد بلغ عدد عمال ترسانة الاسكندرية نحو ٩٠٠ر٠ . وقد تعلم فيها المصريون بناء السفن وترميمها وكل ما يلزمها من آلات بالطرق الحديثة ، وقد استخدم البخار فى إدارة آلاتها . وإليك أقسام الترسانة :

١ — ورشة الحبالة لعمل الحبال .

٢ — ورشة الحدادين لصناعة الحديد .

٣ — ورشة القلوع لعمل أشرعة السفن .

٤ — ورشة السوارى لعمل ساريات السفن .

٥ — ورشة البوصلات والنظارات .

٦ — ورشة صب الآلات وسبك الحديد .

٧ — ورشة البوية لصنع الدهانات .

٨ — ورشة المخرطة لعمل البكرات وغيرها وأعمال النشر والخرط .

٩ — ورشة التزرية لعمل الأعلام والرايات .

١٠ — ورشة صنع الفلانك لصنع الزوارق .

١١ — ورشة النجارين لعمل النجارة اللازمة للسفن .

١٢ — ورشة الطلمبات .

١٣ - ورشة القلافطية لقلفطة السفن .

١٤ - ورشة ثقب الأخشاب .

١٥ - مخازن الذخائر والمهمات .

وفضلا عن تلك الأقسام كانت ترسانة الأسكندرية تحصل على بعض ما تحتاج إليه من المصانع الأخرى، فتأخذ قماش القلوع المصنوع من التيل من مصنع رشيد، والحبال من مصنع الحبال بالقاهرة ، كما كانت أجزاء السفن تصنع فى مصنع الحديد ببولاق وفى مصنع النحاس بالقلعة .

٧ - مصنع الحبال بالقاهرة :

وهو مصنع كبير أنشىء فى سنة ١٨٢٠ بعد بناء ترسانة بولاق ، وبه تصنع الحبال من ألياف التيل الأوربى الذى أدخلت زراعته فى مصر فى ذلك العهد . وترسل مصنوعات ذلك المصنع إلى ترسانة الاسكندرية .

ثانيا — الصناعات التجهيزية :

استلزم التوسع الزراعى فى ذلك العهد تقدما فى الصناعات التى تجهز الحاصلات الزراعية للاستهلاك المحلى أو للتصدير ، ولذلك أدخلت التحسينات والتجديدات على الصناعات التجهيزية كما يأتى :

١ - حلج القطن :

كان القطن يحلج بواسطة دولاب الحلج وهو آلة خشبية تدار بالأرجل ، وكان العامل قبل سنة ١٨٢٠ يحلج به نحو ستة أرطال من القطن يوميا . وتلك الآلة البدائية لا تتناسب مع زيادة إنتاج القطن فى مصر بعد ادخال قطن چوميل مما أدى إلى إدخال بعض التجديد على آلات الحلج حتى أصبح الدولاب يخرج

١٢٥ رطلا من القطن الشعر كل ستة أيام أو ثمانية ، وذلك فضلا عن إنشاء عدد من محالج القطن بعد سنة ١٨٢٢ بها أحدث الآلات الانجليزية .

٢ — كبس القطن :

كان المتبع فى تعبئة القطن كبسه بالأقدام فى الاكياس ، غير أن الحكومة جلبت من انجلترا مكابس من النوع المستعمل فى أمريكا، وأمرت بصنع آلات أخرى على مثالها ، وكانت منها ستة مكابس فى بولاق حوالى سنة ١٨٣٨ تحتاج كل منها إلى ثلاثة عمال يكبسون فى اليوم ما يتراوح بين ١٨ بالة و ٢٠ بالة كل منها ١٠٠ كيلو جرام .

٣ — تبييض الأرز :

كان الأرز يبيض فى مضارب الأرز التابعة للحكومة فى رشيد ودمياط وفوة . وكانت الآلة الكبيرة تبيض أردبا ونصف أردب فى اليوم ، والآلة الصغيرة تبيض نصف ذلك المقدار . وقد أدخل التحسين على مضارب الأرز وذلك أن أحد الأهالى واسمه حسين جلبى عجوة ابتكر مضربا يدار بسهولة، بحيث يديره ثوران بدلا من أربعة ثيران ، فكافأه محمد على على ذلك الاختراع ، وأمره بأن ينشىء مضربا على ذلك المثال فى دمياط وآخر فى رشيد لحساب الحكومة ، ففعل ذلك، ونجحت فكرته .

وكذلك جلبت الحكومة من الولايات المتحدة الأمريكية مضربا للأرز يدار بالبخار ، وأنشىء فى رشيد . وقام بإدارته شخص جاء من تلك البلاد خصيصا لذلك . وقد أنشىء مضرب آخر مثله فى دمياط .

٤ — تجهيز النيلة :

كانت صبغة النيلة تستخرج فى مصر بطريقة معيبة لأن المادة الملونة لم تكن تستخرج جميعها ولأن أقراص النيلة لم تكن نقية لاختلاطها ببعض الأجسام

الغريبة مثل التراب والرمل . ولذلك عملت الحكومة على إدخال الطرق الحديثة فى تجهيز النيلة، فأحضرت بعض الأشخاص من البنغال بالهنـــد لتعليم المصريين أحسن الطرق فى إستخراج النيلة ،وأنشأت معامل جديدة للنيلة فى الوجه البحرى وبعض بلاد الوجه القبلى (١)،وهى تابعة للحكومة ، فأنتجت نيلة بالطرق الحديثة تضارع نيلة الهند فى الكيف . وبذلك أصبحت النيلة مناسبة الأسواق الأوربية .

٥ ــ استخراج الزيوت :

كانت الزيوت تستخرج فى مصر من السمسم والفول السودانى والزيتون وبذور الكتان والقرطم والخس والسلجم،وكانت بالوجه البحرى مائة وعشرون معصرة لاستخراج الزيت الحار من بذرة الكتان ، وبالقاهرة أربعون معصرة لاستخراج الزيت الحلو من بذور القرطم.واستخرجت الحكومة زيت الزيتون بآلات استوردتها من أوربا ، ولكنها لم تتمكن من استعمالها استعمالا واسعا يعود عليها بالربح نظـــرا لقلة المادة الدهنية فى زيتون مصر ، وعلى ذلك كان زيت الزيتون يعتصر فى مصر بمقادير قليلة . وقد حدث بعض التقدم فى صناعة استخراج الزيوت.

٦ ــ دبغ الجلود :

أنشأت الحكومة مصنعا لدبغ الجلود . وقد حدث بعض التقدم فى صناعة دبغ الجلود .

٧ ــ طحن الحبوب :

حدث بعض التقدم فى صناعة الطحن .

---

(١) انشئت مصانع النيلة الجديدة فى شبرا والشهابية بمديرية القليوبية ، والعزازية بمديرية الغربية ، وفى ميت غمر والمنصورة ومنوف وإبيار والاشمونين وبركة السبع والمحلة الكبرى والجيزة وأبى تيج وطهطا وأسيوط وملوى ومنفلوط والفشن .

ثالثا ــ الصناعات التحويلية :

١ ــ صناعة الغزل والنسج :

توسعت الحكومة توسعا كبيرا فى صناعة المنسوجات بأنواعها ، وكانت صناعة المنسوجات القطنية أهم الصناعات المدنية من حيث عدد العمال ومقدار الانتاج ومدى استعمال الآلات . ففى سنة ١٨٢٩ بلغ عدد آلات الغزل نحو ١٩٤٥٩ تنتج من الغزل السميك ١٩٤٥٠٠ رطلا يوميا فى الصيف ، وما يناهز ١٠،١٥٠ رطلا يوميا فى الشتاء ، ومن الغزل الرفيع نحو ١٣،١٤٠ رطلا فى الصيف ونحو ٨،٥٤٠ رطلا فى الشتاء ، كما بلغ عدد الأنوال نحو ١،٢١٥ ، تنتج ٣،٦٤٥ ذراعا بلديا يوميا فى الشتاء ، و٦،٠٧٥ ذراعا بلديا يوميا فى الصيف . وكانت مصر تستهلك فى صناعة المنسوجات نحو ٣٠،٠٠٠ قنطار من القطن سنويا فيما بين سنتى ١٨٢٩ و١٨٣٨ ثم نقص ذلك المقدار إلى ١٠٠٠ قنطار فى السنة بعد ذلك . وقد أنشأت الحكومة مصانع الغزل والنسج فى أنحاء القطر ، فأنشأت اثنين فى سنة ١٨٢١ ، وأربعة فى سنة ١٨٢٤ ، وأربعة فى سنة ١٨٢٥ ، وعددا آخر فيما بعد ، حتى بلغ عدد مصانع الغزل والنسج ٣٠ مصنعا ، منها ثلاثة فى القاهرة وثلاثة فى بولاق واثنان فى كل من قليوب والمحلة ودمياط وواحد فى كل من بنها وشبين الكوم وزفتى وميت غمر وسمنود وفوة ونبروه ورشيد ودمنهور وبنى سويف والمنيا وفرشوط وملوى وطهطا وجرجا وأسيوط وقنا وإسنا . وكانت بمصنع الغزل والنسج بالخرنفش ورشة لاصلاح آلاته ، كما كانت بمصنع الغزل والنسج فى بولاق المعروف باسم فاوريقة مالطة ورشة لاصلاح آلاته وآلات مصانع الغزل والنسج فى الوجهين البحرى والقبلى . وقد استخدم البخار فى إدارة عدد من مصانع غزل القطن وصباغته .

وفضلا عن مصانع المنسوجات القطنية ، أنشأت الحكومة مصانع للحرير ،

منها مصنع بالقاهرة به ١٦٠ نولا ، ويستهلك نحو ٧٤,٠٠٠ كيلو جراما من الحرير فى السنة ، ومصنع ثان فى القاهرة ، وثالث فى رشيد ، ورابع فى المنصورة.

وقد أحضرت الحكومة من الآستانة عمالا إخصائيين لنسج الحرير على الطريقة المتبعة فى هذه المدينة وفى الهند .

وكذلك أنشأت الحكومة مصنعا لغزل الصوف ونسجه فى بولاق يحتوى على ١٩٠ نولا ، وينتج نحو ١٣,٥٤٠ مترا فى الشهر من الجوخ جيد الصنع متين النيلة ، تتخذ منه ملابس الجند . وفضلا عن الجوخ كانت تصنع به منسوجات صوفية للبحارة المصريين ، وأغطية للنوم . وفضلا عن مصنع الصوف هذا ، كانت بمصر أنوال أخرى لنسج الصوف .

وكانت مصانع المنسوجات الكتانية موزعة على جملة من المديريات ، وبخاصة مديريات الوجه البحرى ، وكانت تحتوى على ثلاثين ألف نول لنسج أقمشة الكتان ، وتنتج فى السنة ثلاثة ملايين قطعة يصدر قسم كبير منها إلى تريستا وليفورن .

٢ ـ صناعة الطرابيش:

أنشأت الحكومة مصنع الطرابيش ببلدة فوة فى سنة ١٨٢٤ ، واستدعت له صناعا من تونس المشهورة بصناعة الطرابيش ، فنجح نجاحا باهرا إذ كانت منتجاته جيدة ، وتكلفة إنتاجها يسيرة . وبلغ إنتاج المصنع ٧٢٠ طربوشا فى اليوم ، ومنه تأخذ الجنود حاجاتهم من الطرابيش ، وما يتبقى بعد ذلك يباع للأهلين .

٣ ـ صناعة السكر:

أنشأت الحكومة فى سنة ١٨١٨ مصنعا للسكر فى بلدة الريرمون بالقرب

من ملوى على نسق معامل بلاد الأنتيل [١] ثم أنشأت معملين على هذا الطراز أحدهما فى ساقية موسى [٢] والآخر فى الروضة . وفى سنة ١٨٢٣ بلغ إنتاج معمل الريرمون نحو ١٢,٩٩٥ قنطارا من السكر الخام ومعمل ساقية موسى ٥,٢٠٠ قنطار ومعمل الروضة ٣,٢٠٠ قنطار . وفى أول الأمر كان السكر الذى تنتجه تلك المصانع يرسل إلى مرسيليا لتكريره ، ولكن منذ سنة ١٨٣٠ أصبح التكرير فى معمل الريرمون .

وفيما بين سنتى ١٨٤٠ ، ١٨٤٥ أنشئت أربعة معامل للسكر اثنان فى مصر الوسطى فى نمريس والمنيا ، واثنان فى مصر العليا فى أرمنت وفرشوط .

وكان السكر يكرر فى القاهرة فى مصانع خاصة ، ولكن محمد على أبطل هذه المصانع الأهلية ، واحتكر تكرير السكر بأدوات أرقى وأحدث استطاعت أن تخرج من السكر ما هو أفصل وأرخص . وعلى الرغم من مزاحمة السكر المكرر الوارد من أوربا للسكر المصرى فى الاستهلاك الداخلى فان نوع السكر المصرى تحسن كثيراً .

وكان الزارعون يستخرجون السكر بالطريقة القديمة ويوردونه للحكومة سكرا خاما فتكرره .

وكانت الحكومة تستخرج الروم من العسل بمقادير عظيمة فى معامل السكر بالريرمون وساقية موسى والروضة . وقد تراوح إنتاج معمل الريرمون بين ١٠,٠٠٠ ، ١٢,٠٠٠ قنطار من الروم فى السنة .

٤ - صناعة السفن:

زادت حركة الملاحة زيادة كبيرة بسبب إنشاء الترع وبخاصة ترعة المحمودية ،

---

(١) بلاد الانتيل بجزر الهند الغربية .

(٢) ساقية موسى بين الريرمون والروضة .

وزيادة الإنتاج الزراعى ، والتجارة الخارجية ، وإحياء الطريق البرى ، مما دعا إلى التوسيع فى إنشاء السفن اللازمة للملاحة فى النيل والترع . وتبعا لذلك صنع عدد كبير من السفن ، وكانت بولاق ورشيد أهم مراكز صناعة السفن إذ ذاك .

٥ ـ صناعة الزجاج:

أنشأت الحكومة مصنعين للزجاج أحدهما فى سنة ١٨٢١ بالاسكندرية والآخر فى سنة ١٨٣٦ .

٦ ـ صناعة الورق:

أنشأت الحكومة مصنعا للورق فى بولاق فى سنة ١٨٣٤ كان يستعمل الملبوسات القديمة ، وقد استوردت له من أوروبا آلة بخارية فى سنة ١٨٤٦ لإدارته بدلا من المواشى .

٧ - الطباعة :

أنشأت الحكومة مطبعة لها فى سنة ١٨٢٣ .

٨ - صناعة الصابون :

أنشأت الحكومة مصنعا للصابون .

٩ ـ صناعة الشمع:

أنشأت الحكومة مصنعاً للشمع .

١٠ ـ صناعة المواد الكيمائية :

أنشأت الحكومة مصانع لتحضير المواد الكيمائية اللازمة للمصانع ، وبخاصة حمض الكبريتيك .

هكذا أنشأت الحكومة فى عهد محمد على المصانع الحديثة فى مصر . وقد أثار عملها هذا انتقاد الكثيرين من المعاصرين لها ، وقد بنوا انتقادهم على الأسباب الآتية :

١ - إن الآلات الضرورية للمصانع لايمكن صنعها ، ولا تركيبها فى القطر المصرى ، وإن مصر ستبقى مضطرة دواما إلى استيراد الوسائل الأولية لنشر الصنائع فيها .

٢ - إنه لمن المتعذر جدا تعهد الآلات بالعناية فى قطر لامناص من إصابتها فيه بالتلف بسبب الحرارة والعفير والرطوبة .

٣ - إن الأمة المصرية تنقصها جميع المزايا والفضائل التى تحملها على الميل الى الصناعة والانصباب عليها .

٤ - أن الحكومة لم تخلق للتفرغ إلى تسيير الصناعة فى الطريق الطبيعى الذى ينبغى أن تسير فيه ، وإنما يتوقف اتساع نطاق الصناعة على التنافس فيها بشرط أن يهيمن على ادارة شئونها اخصائيون يهمهم بالذات رقيها فى مدارج النجاح ، لا موظفون ليس من مصلحتهم الاشتغال بها ولا باعث هناك يستفزهم إلى التنافس فى طلب الربح منها .

٥ - إن من المتعذر على المصريين فيما وصلوا اليه إذ ذاك من الحضارة أن ينتجوا شيئا يضارع فى الجودة ماتنتجه الشعوب الغربية التى أمعنت البحث فى العلوم الطبيعية والرياضية .

٦ - إن مصر لن تستطيع استعمال الآلات البخارية مادامت تستعين بالأجنبى فى استيراد الوقود منه ، ولا تستطيع لحرمانها من الشلالات والأنهار السريعة التيار استخدام الوسائل المائية لتوليد القوة المحركة . يضاف إلى ماتقدم أن القوة التى تنتجها الحيوانات لاتكفى فى هذا الزمن لأداء الأعمال الكبيرة ولا تليق إلا بالصناعات الصغيرة التى مابرحت على الفطرة الأولى .

٧ - إن مصر مضطرة إلى الاستقرار والبقاء فى نطاقها الزراعى بحكم خصوبة أرضها وطبيعة طقسها وأخلاق سكانها .

تلك هى حجج المنتقدين إذ ذاك لتصنيع مصر . وعلى الرغم من ذلك فان المصانع الحديثة فى مصر فى ذلك العهد تمكنت إلى حد كبير من سد حاجة الاستهلاك الداخلى ، وبخاصة حاجات الجيش والأسطول كما تدرب المصريون على الصناعات الحديثة .

وقد وقفت حركة التصنيع فى مصر فى آخر الأمر ، وفشلت النهضة الصناعية فى أواخر عهد محمد على وذلك لأسباب منها :

١ - عدم تمتع الصناعة بالحماية الجمركية :

حاولت الحكومه حماية الصناعة بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات، ولكن السلطان العثمانى أصدر فرمانا فى سنة ١٨٢٠ بألا تتجاوز الضرائب الجركية على الواردات الأجنبية ٣٪ . وبذلك لم تتمكن الحكومة من حماية الصناعة الناشئة من المنافسه الأجنبية عن طريق فرض الضرائب الجركية الحامية.

ومع ذلك فقد تمتعت الصناعة الناشئة فى مصر بحماية طبيعية فى أول الأمر بسبب ارتفاع مصاريف النقل ، غير أن تقدم النقل البحرى أدى الى هبوط تكاليفه ، فزادت الواردات فى أواخر عهد محمد على ، مما قضى على تلك الحماية الطبيعية .

ومما خفف من حدة المنافسة الأجنبية للمنتجات الصناعية المحلية اتباع الحكومة الحماية الادارية ، إذ شجعت الصادرات من المنتجات الصناعية بكل الوسائل وأعفتها من الرسوم الجركية ، كما استوردت جزءاً كبيراً من الواردات بلغ ٤٠ ٪ فى بعض الأحيان بطريق مباشر بواسطة مندوبين لها فى الخارج أو بطريق غير مباشر بواسطة التجار المحليين ، وكذلك أمرت مصالحها بتفضيل المنتجات المحلية على الواردات الأجنبية ولو كانت أعلى ثمنا ، كما أدى الاحتياج

إلى استيراد الآلات والمعدات والوقود والمعادن لتصنيع البلاد إلى الحد من استيراد سلع الاستهلاك العادية .

وعلى الرغم من الحماية الطبيعية والحماية الإدارية كان محمد على يشكو من وقت لآخر من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية .

٢ - قيام الحكومة وحدها بالتصنيع :

كان من الضرورى لتصنيع مصر أن تأخذ الحكومة على عاتقها إنشاء المصانع وتدريب العمال والبحث عن المواد الأولية والوقود، وذلك لأن الصناعات فى مصر كانت بدائية ورؤوس الأموال الأهلية غير موجودة ورؤوس الأموال الأجنبية غير مرغوب فيها . ولذا قامت الحكومة وحدها بالتصنيع ، ماعدا بعض حالات قليلة سمح فيها لأرباب الأعمال الأجانب بانشاء مصانع فى مصر . وبذلك تحملت الحكومة من النفقات على المصانع مالا قبل لها به ، فقد قدر ماأنفقته فى إقامة المصانع وشراء مالزمها من الآلات والمواد الأولية حتى سنة ١٨٣٨ ، بما لايقل عن أثنى عشر مليونا من الجنيهات الإنجليزية ، بينما كان دخل الحكومة ١٣٥ر٥٠٤ر١ جنيها مصريا فى سنة ١٨١٨ و٧٠٠ر١٩٩ر١ جنيها مصريا فى سنة ١٨٢١ و٧٢٥ر٥٢٥ر٢ جنيها مصريا فى سنة ١٨٣٣ و٣٠٠ر٠٦٤ر٣ جنيها مصريا فى سنة ١٨٣٦ ؛ وفى ذلك إرهاق كبير لموارد الحكومة ، ولايمكن الاستمرار على تلك الحالة .

وفضلا عن ذلك كان مديرو المصانع موظفين حكوميين ، لا حافز لهم على الاجتهاد فى عملهم ، لأن مكسب المصانع عائد على الحكومة وكذلك الخسارة ، بعكس الحالة فى ظل النظام الرأسمالى الفردى ، إذ يبذل صاحب العمل أقصى جهوده رغبة فى المكسب واجتنابا للخسارة .

هذا عن مديرى المصانع الحكومية . أما عن العمال فقد كانوا غير متحمسين

للعمل نظرا لاتباع سياسة العمل الإجبارى ، إذ لم تكن للواحد منهم الحرية فى مزاولة الحرفة التى يفضلها ، أو التى تتناسب مع كفاءته ، كما لم تكن له الحرية فى العمل فى الجهة التى يختارها ، بل كان العمال يجندون من الزراعة والمهن الحقيرة للعمل فى المصانع والترسانات بدلا من إغرائهم بالأجور العالية وغير ذلك من المشوقات ، ويقوم بجمعهم رجال الإدارة ومشايخ الحارات . وقد جمعت الحكومة المتسولين للعمل فى المصانع ، كما زودت المصانع ببعض العمال من المجندين للقوات العسكرية ، واستخدمت فى المصانع النساء والأطفال والرقيق .

وقد أدت سياسة العمل الإجبارى إلى أضعاف الحافز على العمل ، والى هروب العمال من المصانع . ولم يكن الفرق بين الأجور فى الزراعة والصناعة كافيا لاغرائهم على البقاء فى المصانع . وكان العمال يؤثرون العمل الزراعى على العمل فى المصانع إلا فى أوقات التجنيد الإجبارى للقوات العسكرية حين كانوا يفضلون العمل فى المصانع رغم كراهيتهم لها بسبب إعفاء عمال المصانع من التجنيد .

وقد استخدمت الحكومة العمال والمهندسين الأجانب لتدريب العمال المصريين . غير أنها كانت تنهى خدمات هؤلاء الأجانب بمجرد وجود من يحل محلهم من المصريين . ولذا كانوا قلقين على مستقبلهم ، مما أدى إلى تباطئهم فى تدريب المصريين على تشغيل الآلات وصيانتها ما استطاعوا الى ذلك سبيلا حتى تستمر الحاجة اليهم أكبر مدة ممكنة .

٣ - اضطراب الادارة فى المصانع :

كان ضعف الإدارة من أهم معايب المصانع الحكومية ، فكثيرا ما كانت المصانع تبقى وقتا طويلا بدون مدير ، أو يعهد الى أحد المديرين بادارة عدد من المصانع فى نفس الوقت تحت اشراف ناظر القسم ، وكثيرا ماعهد بادارة المصانع الى بعض الضباط المتقاعدين ممن ليست لهم خبرة فى إدارة الأعمال الصناعية

والتجارية. وكان محمد على يعطى مديرى المصانع سلطات محدودة، ويحتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات ؛ وكان يرسل اليهم توجيهات عديدة بشأن تحسين الصنف والعناية بالحسابات ، وتخفيض أسعار التكلفة ، وإحكام الرقابة ، وكانت جهود المدير تنحصر فى العمل على تخفيض نفقات المصنع ليتجنب غضب محمد على ولو أدى ذلك الى أهمال صيانة الآلات ودفع أجور للعمال أقل من حد الكفاف. وكان المديرون دائمى التنقل من مصنع لآخر، وكثيرا ماعهد اليهم بادارة صناعات يجهلونها تماما . ولهذا كله انتشرت مظاهر الفوضى والاهمال فى ادارة المصانع ، ماعدا الترسانة ومصنع الأسلحة الصغيرة ومصنع الطرابيش فقد كان نظام الإدارة فى هذه المصانع حسنا .

وقد كان لرجال الإدارة سلطات واسعة فى إدارة المصانع والإشراف عليها فلم يكن مديرو المصانع مستقلين فى التصرف فى أموالها ، بل كانت المديريات تتولى صرف الأجور والمرتبات للمصانع الواقعة فى دائرة اختصاصها ؛ ولابد للتصريح بالصرف من إمضاء مدير المديرية أو ناظر القسم ، وكانت الحكومة تفرض على نظار الأقسام حصصا من المواد الأولية والعمال لتوريدها للمصانع . وقد منحت الحكومة مديرى المديريات بعض السلطات لتصريف أمور المصانع حتى لايرجع مديرو المصانع إلى القاهرة فى كل شىء ، كما طلبت الى المديرين فى بعض الأحيان التفتيش على مديرى المصانع ومناقشتهم الحساب .

وقد ازداد عدد المنشآت الحكومية فى فروع الصناعة المختلفة واتسع نطاق العمل فيها . وبازدياد عدد هذه المنشآت وتنوعها ، صارت مشاكل الإدارة والاشراف الحكومى المركزى صعبة معقدة بالقياس إلى مشاكل الانتاج فى ظل النظام الرأسمالى الفردى ، إذ كان محمد على يسيطر على إدارة مشروعات متعددة متباينة ، ويشرف على تزويد كل منها بالمواد الأولية والوقود، فضلا عن مباشرة توزيع المنتجات ، ومراقبة التكاليف ،وجودة الصنف.

وقد أدى التوسع الصناعى السريع فى ظل الرقابة المركـــزية إلى إضطراب الإدارة فى المصانع . ومن مظاهر ذلك الإضطراب عدم حصول المصانع على العمال اللازمين لها ، والمواد الأولية المحتاجة اليها فى مواعيد منتظمة بحيث تستطيع مواصلة الإنتاج دون توقف ، فكثيرا ماتوقفت المصانع عن العمل لعدم وصول المواد الأولية والمهمات بانتظام أو لعدم وجود العمال. ويرجع التأخير فى الحصول على المواد فى الغالب إلى تعدد جهات الاختصاص ، فكان ناظر مصنع الجوخ مثلا يتصل بناظر الجهادية وهذا يتصل بديوان التجارة فيكلف الديوان وكلاء الحكومة فى أوروبا بجلب السلع المطلوبة أو يسعى لتدبيرها محليا ، وبذا ينقضى وقت طويل تبقى خلاله المصانع عاطلة ، أو تضطر إلى إحلال خامات محلية محل الواردات ، وكان على مديرى المصانع أن يضعوا ميزانيات مفصلة عن حاجتهم المستقبلة من المواد الأولية والوقود للاسترشاد بها فى وضع خطط الانتاج، واستيراد مالا يوجد منها فى مصر فى الوقت المناسب ، ولكن بعضهم كان يهمل ، مما أدى الى ظهور عجز فى بعض المواد . وبينما كان بعض المصانع يعانى عجزا فى بعض المواد ، كان البعض الآخر يخزن منها مايزيد كثيرا عن حاجته. وقد نتج عن صعوبة التنسيق بين المصانع المتعددة ، وعدم توافر المعلومات الوافية لدى الإدارة المركزية ، أن أشترت الحكومة كميات من المواد الأولية، على الرغم من توافرها فى المخازن الرئيسية. وكثيرا ماظلت الآلات المستوردة عاطلة فترة طويلة لعدم وجود إخصائيين فى تركيبها . وكثيرا ماحدث الارتباك فى المصانع لوفاة بعض الفنيين ، مما أدى إلى استبدال من توفى منهم بعمال تمرنوا بعض الوقت، وذلك للنقص الكبير فى العمال الفنيين . وهكذا كانت قلة العمال المدربين ؛ وحداثة عهدهم بالعمل الصناعى وضعف الرقابة الفنيـــه على العمال سببا من أسباب بطء التصنيع وتعثره . وقد أدى ضعف الرقابة إلى نقص انتاجية العمال .

ومن مظاهر اضطراب الإدارة فى المصانع أيضاً صعوبة تنسيق الإنتاج من مختلف السلع بحيث يتناسب مع الطلب عليها . وبذلك كان يحدث إفراط فى بعض فروع الانتاج فيصدر الأمر بوقف الإنتاج فيها مؤقتا إلى أن يتم تصريف المخزون منها .

وكذلك من مظاهر ذلك الاضطراب تأخر نقل السلع من المصانع فى الأقاليم إلى مخازن البيع الرئيسية فى القاهرة ، أو من هذه إلى شون التصدير فى الاسكندرية بسبب صعوبة المواصلات وبطئها ، مما ترتب عليه تراكم السلع فى بعض الجهات ونقصها فى البعض الآخر .

٤ — استعمال القوى الحيوانية فى ادارة الآلات :

استعملت الثيران والبغال فى إدارة معظم المصانع ، بينما استخدم البخار فى إدارة مصانع قليلة وقد أدى استعمال القوى الحيوانيه إلى خسارة كبيرة لأن القوة المحركة فى تلك الحالة محدوده ، فضلا عن أنها متقطعة ، غير منتظمة ، لإبطاء الحيوانات فى سيرها أحيانا وإسراعها أحيانا أخرى ، فتقف المغازل والآلات عن الحركة من وقت لآخر ، مما يؤدى إلى تلف الكثير من المصنوعات وكسر الآلات . وكذلك كانت تكاليف الحيوانات مرتفعة بسبب أثمانها وتغذيتها والعناية بها ، فضلا عن زيادة معدل الوفيات بينها لما تتعرض له من إرهاق ، مما أدى إلى إرتفاع التكاليف وتوقف العمل فى بعض أجزاء المصانع بسبب نفوق الحيوانات وصعوبة إستبدالها لقلة عددها نسبيا وعظم الحاجة اليها فى الزراعة .

٥ — ارتفاع نفقة الانتاج :

كانت نفقة إنتاج السلع فى معظم المصانع مرتفعة ، بحيث تزيد على ثمن السلعة فى حالة استيرادها ، وذلك على الرغم من أن حسابات الحكومة أثبتت ربحاً لكثير من المصانع ، غير أنه ربح ظاهرى نظرا لاحتساب أثمان المواد الخام

وأجور العمال فقط ، وترك غير ذلك من نفقات الإنتاج . ويرجع ارتفاع نفقة الإنتاج الى غلاء أثمان الواردات من الآلات وقطع الغيار والفحم والمعادن ، وكذلك المرتبات العالية التى تدفع للملاحظين والخبراء والمهندسين من الأجانب ، وأيضا اضطراب الإداره فى المصانع ، واستخدام القوى الحيوانية فى ادارة الآلات مما أدى الى الإهمال والإسراف فى استهلاك المواد الخام ونقص الانتاج وتلف بعض المصنوعات وكسر الآلات وزيادة التكاليف . وكثيرا ما هدد محمد على باغلاق المصانع ان لم يعمل المشرفون عليها على تخفيض نفقة الإنتاج حتى تدر على الحكومة أرباحا توجب بقاءها .

٦ ـ اثر فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فى الصناعة :

نص ذلك الفرمان على عدم زيادة الجيش المصرى فى وقت السلم عن ١٨٩٠٠٠ وعلى عدم انشاء سفن حربية فى مصر الا باذن السلطان ، وعلى منح محمد على حكم مصر فقط بالتوارث ، أما السودان فقد منح محمد على حكمه بدون توارث بفرمان آخر فى نفس التاريخ .

وتبعاً لذلك صارت المنتجات الصناعية المحلية أزيد من حاجة الاستهلاك بسبب نقص القوات العسكرية وخروج سوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت من حكم محمد على ، مما أدى الى ضرورة انقاص الإنتاج الصناعى .

وكذلك نص فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ على أن تنفذ مصر المعاهدات التى أبرمتها تركيا أو ستبرمها ، وكانت تركيا قد أبرمت مع انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية نصت على السماح لرعايا بريطانيا بالاتجار فى المنتجات الزراعية والصناعية فى جميع أنحاء الدولة العثمانية ، بما فى ذلك مصر دون قيد أو شرط ، كما نصت على ابطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت ، والغاء الرخص التى كانت تعطيها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها

من مكان لآخر بعد شرائها ، وكذلك حددت المعاهدة الرسوم الجمركية على الواردات بواقع ٣ ٪ بالإضافة إلى ضريبة ٢ ٪ على تجارة التجزئة وألغت الضرائب الإضافية على الواردات، كما حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢ ٪ . وقد اضطر محمد على إلى تنفيذ هذه المعاهدة بعد صدور فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فألغى احتكار الحاصلات الزراعية والصناعية، ماعدا القطن فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤١، ثم ألغى إحتكار القطن ابتداء من ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ .

وبتنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٨ التجارية تضاءل إيراد الحكومة المصرية من التجارة مما جعلها تقتصد فى النفقات العامة، فخفضت الإعتمادات الخاصة بالصناعة ، وكذلك صارت التجارة فى مصر حرة فانتفت بذلك أولوية الحكومة فى الحصول على المواد الخام ، كما ارتفعت أثمان تلك المواد فزادت تكاليف المنتجات الصناعية المحلية وارتفعت أثمانها تبعاً لذلك ؛ فى الوقت الذى أشتدت فيه حدة منافسة الواردات بسبب حرية التجارة وضعف الحماية الإدارية والقضاء على الحماية الطبيعية، وبذلك لم تقو الصناعة المحلية على الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، مما أدى الى انهيارها .

وهكذا تمكنت انجلترا من تنفيذ سياستها الاقتصادية المبنية على مبدأ التخصص الاقتصادى ، فقد عارضت سياسة التصنيع فى مصر ونظام الاحتكار رغبة فى جعل مصر موردا للقطن الخام وسوقا للمنتجات الصناعية الأجنبية ، وفى ذلك فائدة كبيرة لانجلترا لأن اقتصادياتها تقوم على الصناعة التى تحتاج الى مواد خام ومنها القطن ، وعلى تصريف المنتجات الصناعية ، وذلك يحتاج الى أسواق .

وقد تمكنت انجلترا من وضع أسس تلك السياسة فى المعاهدة التجارية التى عقدتها مع تركيا فى سنة ١٨٣٨ ، وبتنفيذ تلك المعاهدة ، ونقص القوات العسكرية فى مصر ، واقتصار حكم محمد على مصر والسودان انهارت الصناعة فى مصر .

هذه هى الأسباب التى أدت الى فشل النهضة الصناعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وقد أدى فرمان فبراير سنة ١٨٤١ إلى القضاء على التصنيع فى مصر ، ولكن بوادر الانحلال كانت قد بدأت من قبل، إذ تركت الحكومة فى سنة ١٨٢٦-١٨٢٧ تشغيل معاصر الزيت للأهالى ، كما أحالت فى سنة ١٨٣٥ عـــدداً من المصانع الخاسرة إلى متعهدين ، بشرط أن يسلموا منتجاتها إلى الحكومة بثمن أقل من نفقة الانتاج فى المصانع الحكومية ، وكذلك أعادت بعض المصانع إلى ملكية أصحابها السابقين مثل مصانع النيلة التى أعيدت إلى أصحابها فى سنة ١٨٣٧ بعد ان تعهدوا ببيع منتجاتها للحكومة بسعر محدود ، وبذا لم يبق من مصانع النيلة إلا التى لم يتقدم أحد لاستغلالها ، وأيضاً أغلقت الحكومة بعض مصانع الغزل وحولتها إلى ثكنات للجند ، وكذلك أغلقت فى سنة ١٨٤٠ فى أثناء النزاع مع السلطان العثمانى كثيراً من المصانع التى لاتدر ربحاً ، كما أغلقت فى تلك السنة بعض المصانع رغبة فى تقليل المصروفات .

وبعد فرمان فبراير سنة ١٨٤١ دب الاهمـــال فى الترسانات والمصانع الحكومية ، كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تزود البلاد بحاجاتها من سلع الإستهلاك ، وصار عدد العاملين فى المصانع الحكومية ١٦،٧٣٩ فى سنة ١٨٤٧ بعد أن كان عدد العمال فيها ٣٠،٠٠٠ ، وكذلك تضاءل إنتاج المصانع الحكومية ماعدا القليل جدا منها ولم ينج من التدهور العام سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش . وقد ساعد على انهيار الإنتـــاج المحلى إزدياد الواردات من السلع رخيصة الثمن التى لم تستطع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية جمركية .

وفى أواخر عهد محمد على أغلقت بعض المصانع فتكدست الآلات والعدد البالية التى علاها الصدأ فى المخازن الحكومية ، وأهملت مصانع أخرى مثل مصنع بولاق وترسانة الاسكندرية التى صارت ورشة بسيطة لإصلاح السفن الصغيرة . وقد وجد بعض عمال النسج المستغنى عنهم عملا فى الصناعات الصغيرة ،

كما اشتغل عدد منهم لحسابه الخاص . أما عمال الترسانات فلم يكن لهم مجال فى الصناعات الصغيرة .

وفى عهد عباس الأول أغلقت المصانع الباقية تقريبا ، واستغنى عن المهندسين والعمال ، فأبطل مصنع الطرابيش وهدم مصنع الورق وتحول مصنع المنصورة إلى ثكنات للجند، ولم يبق من المصانع سوى المخابز، وبعض مصانع الأقمشة لسد حاجة القوات العسكرية ، ومصنع البنادق والمطبعة الأميرية ، ومدبغة الاسكندرية .

وفى أواخر عهد عباس الأول قامت حرب القرم فى سنة ١٨٥٣ بين تركيا وروسيا ، واشتركت مصر فيها ، فانتعشت الصناعات المتصلة بالجيش والأسطول، واستمرت تلك الحالة حتى نهاية حرب القرم فى سنة ١٨٥٦ فى أوائل عهد سعيد ، فعادت تلك الصناعات إلى الركود .

وفى عهد إسماعيل انتعشت بعض الصناعات فى مصر كما سنبين ذلك فيما بعد .

وفى عهد الاحتلال البريطانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ أنشئت بعض المصانع الكبيرة فى مصر ، وسنبين ذلك فيما بعد .

٣ ــ انتعاش بعض الصناعات فى عهد إسماعيل

انتعشت بعض الصناعات فى عهد إسماعيل على الوجه الآتى :

أولا ــ الصناعات الحربية :

منح السلطان العثمانى مصر بفرمان مايو سنة ١٨٦٦ حق زيادة جيشها إلى ٣٠,٠٠٠ بدلا من ١٨٠٠٠ ، ثم منحها بفرمان يونية سنة ١٨٧٣ حق زيادته إلى أى عدد تريد ، وحق بناء السفن الحربية ماعدا المدرعات التى يجب لانشائها

استئذان الحكومة التركية . وبذلك زاد عدد الجيش والأسطول ، مما أدى الى انتعاش الصناعات الحربية كما يأتى :

١ ــ ترسانة الاسكندرية وحوضا الاسكندرية والسويس :

أحيت الحكومة ترسانة الاسكندرية رغبة فى تجديد الأسطول ، فجلبت اليها الآلات والأدوات اللازمة ، وحشدت فيها ما احتاجت اليه من العمال ، فعاد اليها النشاط بعد أن كانت مهملة ، وأنشئت بها بعض السفن الحربية .

وكذلك أنشأت الحكومة حوضا عائما من الحديد بميناء الاسكندرية لاصلاح السفن ، كما أتمت الحوض الذى بدأ العمل فيه فى عهد سعيد لعمارة السفن فى ميناء السويس.

٢ ــ مصنع الحوض المرصود :

نظم مصنع الحوض المرصود، وصارت تصب فيه المدافع، وتصنع فيه الأدوات والآلات الحربية للجيش .

٣ ــ معمل الاسلحة بالاسكندرية :

أصلح معمل الأسلحة بالاسكندرية ووسع نطاقه .

٤ ــ مصانع البارود :

أصلحت مصانع البارود التى كانت موجوده فى مصر .

٥ ــ مصانع حربية فى طره :

أنشىء فى طره مصنع لصنع الأسلحة المسدسة ، ومصنع لصب المدافع ، وآخر لصنع البنادق ، ومعامل للخرطوش والقنابل .

هكذا انتعشت الصناعات الحربية ، وكانت تابعة للحكومة ، ولكن أهميتها قلت فى آخر الأمر بسبب الارتباك المالى فى مصر .

ثانيا ـ الصناعات التجهيزية :

١ ـ حلج القطن :

تبعا لاتساع زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية زادعدد المحالج التى تدار آلاتها بالبخار فى مصر ، فبعد أن كانت ٢٤ محلجا فى يونية سنة ١٨٦٢ بها ١٠٠ر١ آلة من آلات الحلج ، أصبحت نحو ٥٠ محلجا فى نوفمبر من السنة نفسها ، و١١٢ محلجا فيما بعد . وآلات تلك المحالج أسرع بكثير فى العمل من الدواليب التى كان الفلاحـــون يستعملونها من قبل لأن الدولاب ينتج $\frac{1}{20}$ ما تنتجه الآلة البخارية فى نفس الوقت . ولذلك سايرت المحالج البخارية نهضة القطن المصرى من حيث زيادة المحصول الكلى ، والسرعة فى تصديره إلى الخارج . غير أن مساحة القطن المصرى نقصت بعد الحرب ، فقلت صادراته عما كانت عليه ، مما أدى إلى وقف العمل فى بعض تلك المحالج .

٢ ـ استخراج الزيوت :

كان فى مصر فى ذلك العهد عدد كبير من معاصر الزيت .

٣ ـ دبغ الجلود :

كانت فى مصر فى سنة ١٨٧٥ عشرون مدبغة فى القاهرة تدبغ ٢٠٠,٠٠٠ قطعة من الجلد فى السنة ، معظمها أحمر وأخضر وأصفر للاستهلاك المحلى ، فضلا عن مدبغة حكومية فى الاسكندرية تدبغ ٣٠,٠٠٠ قطعة من الجلد فى السنة .

٤ ـ طحن الحبوب :

كان فى مصر فى سنة ١٨٧٣ من مصانع طحن الحبوب التى تدار بالبخار ٣٠ فى الاسكندرية و ٣١ فى القاهرة ، ومن المصانع التى تدار بالهواء ٣٧ فى الاسكندرية و٧٠٠ فيما بين الاسكندرية والقاهرة . وبعد ذلك بسنتين كانت كل المصانع تقريبا بين الاسكندرية والقاهرة قد تحولت إلى أخرى تدار بالبخار .

ثالثا ـ الصناعات التحويلية :

١ - صناعة السكر :

نقص إنتاج السكر فى مصر فنقصت صادراته من ٢٩ر٢٧٦ قنطاراً فى سنة ١٨٥٣ إلى ١٤ر١٨٤ قنطارا فى سنة ١٨٦١ ، ثم نقصت نقصا كبيرا من ١٣ر٢٢٦ قنطارا فى سنة ١٨٦٢ إلى ١ر٠٩٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ بسبب الاتساع فى زراعة القطن على حساب القصب وغيره من الحاصلات فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية. ولكن أسماعيل أعتنى بصناعة السكر عندما انخفض ثمن القطن بعد انتهاء تلك الحرب ، فتوسع فى زراعة القصب ،وأخذ فى إنشاء معامل كبيرة للسكر على الطراز الحديث لحسابه الخاص ، حتى أصبح له فى سنه ١٨٧٢ سبعة عشر مصنعا فى الوجه القبلى تقوم بانتاج السكر ويعمل فيها مهندسون وعمال فنيون كلهم تقريبا من الأوربيين وفى مقدورها إنتاج ٢ر٣٥٠ر٠٠٠ قنطار من السكر فى السنة ، فضلا عن خمس مصانع أخرى كانت فى مرحلة البناء تبلغ مقدرتها الانتاجية فى السنة ٩٠٠ر٠٠٠ قنطار من السكر . واليك مواقع السبعة عشر مصنعا (١) :

فى مديرية اسنا : أرمنت وبها مصنعان ، والمطاعنة .

فى مديرية قنا : فرشوط .

فى مديرية أسيوط : الروضة .

فى مديرية المنيا : أبو قرقاص ، والمنيا ، ودماريس ، ومعصرة سمالوط ، ومطاى ، ومغاغه ، وبنى مزار ، والشيخ فضل ، وأبا الوقف ، الفشن .

فى مديرية الفيوم : أبو كساه ، ومعصرة دوده .

وقد بلغ عدد مصانع السكر التى أنشئت حتى نهاية حكم اسماعيل ٦٤ مصنعا تكلفت مايزيد على ستة ملايين من الجنيهات المصرية ، وكانت مقدرتها على

---

(١) الكوكب الدرى فى لاستقراء المصرى (إحصاء سنة ١٨٧٣) ج٢ ص ٢١٠

الانتاج تفوق كثيرا كمية القصب حتى أن بعض المصانع التى أنشئت أخيرا لم تستعمل مطلقا .

وتبعا لإنشاء تلك المصانع والاتساع فى زراعة القصب أخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة منذ سنة ١٨٦٧ ، حتى بلغ إنتاج مصر من السكر مايزيد على ١٫٥٠٠٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٧٢ ، وذلك فضلا عن العسل الأسود الذى يستهلك جزء منه فى مصر ؛ أما الجزء الأكبر منه فانه يحول الى كحول أو يصدر الى أوروبا .

ونتج عن زيادة انتاج السكر فى مصر أن زادت صادرات السكر المصرى كما يأتى :

السنة	الصادرات بالقطار	السنة	الصادرات بالقنطار
١٨٦٦	١٫٠٩٠	١٨٧٢	٤٥٦٫٨٥١
١٨٦٧	٥٤٫٩٨٢	١٨٧٣	٩٢٣٫٢٧٤
١٨٦٨	١٥٤٫٢١٢	١٨٧٤	٩٨٦٫٦٠٥
١٨٦٩	٢٩٣٫٢٧٩	١٨٧٥	٩٨٥٫٦٣٥
١٨٧٠	٢٨٣٫٨٢٨	١٨٨٠	٦٦١٫٠٠٠
١٨٧١	٣٥٦٫٤٦٨		

وقد تعرضت صناعة السكر فى مصر لصعوبات منها ارتفاع تكاليف إنشاء المصانع وسوء الادارة ، ومنافسة السكر الأجنبى للسكر المصرى .

٢ - صناعة الخبز :

كانت الحكومة تملك عدة مخابز فى القاهرة والاسكندرية ، تستهلك مايزيد على ١٠٠٫٠٠٠ أردب من الدقيق فى السنة .

٣ ـ صناعة الغزل والنسج :

كانت الحكومة تملك مصنعين للمنسوجات الصوفية والقطنية ، أحدهما فى بولاق والآخر فى شبرا بها ١٤٣٨ عاملا .

٤ ـ صناعة الطرابيش:

كانت الحكومة تملك مصنعاً للطرابيش فى طره .

هكذا امتلكت الحكومة هذه المصانع، واستخدمت منتجاتها فى سد حاجة الجيش والترسانة والمصالح الحكومية ، ولكن أهميتها قلت فى آخر الأمر بسبب الارتباك المالى فى مصر فى أواخر عهد اسماعيل .

٥ ـ الطباعة:

انتعشت الطباعة فى عهد اسماعيل ، فقد كانت الحكومة تملك مطبعة بولاق ، وفيها تطبع الكتب باللغتين العربية والتركية ، وبها نحو ١٥٠ عاملا . وقد أنشأت الحكومة مطبعة أخرى هى مطبعة أركان حرب الجيش المصرى .

وكذلك كانت فى مصر مطابع أهلية ، وهى المطبعة الأهلية القبطية التى جلبها من أوروبا الأنبا كرلس فى سنة ١٨٦٠ فى عهد سعيد وهى أول مطبعة أنشئت فى مصر بعد مطبعة بولاق ، وكذلك المطابع التى أنشئت فى عهد اسماعيل ، وهى مطبعة جمعية المعارف ، ومطبعة وادى النيـــل ، والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الوهبية .

٦ ـ صناعة الورق:

أنشأت الحكومة فى سنة ١٨٧٠ مصنعا للورق بالقرب من مطبعة بولاق ، يدار بالبخار ، وبه نحو ٥٠ عاملا ، وينتج فى السنة نحو ٣٥٠ قنطارا من الورق العادى الذى يستخدم فى لف السكر ، و ٦٦,٥٠٠ رزمة من الورق من نوع أفضل مثل الورق الملون وورق الطباعة وورق الكتابة وما إلى ذلك . وكان هذا

المصنع يورد الأوراق اللازمة لمصالح الحكومة ، ولطبع المؤلفـــات العلمية ، وأيضاً الأوراق والدفاتر اللازمة للتجارة .

٤ ـــ تدهور الصناعة فى عهد الاحتلال البريطانى

حتى سنة ١٩١٤

تدهورت الصنـاعة فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى حتى قيـام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ للاسباب الآتية :

١ ـ عدم اهتمام المصريين بالصناعة :

اهتم المصريون بالزراعة ، وأهملوا الصناعة بسبب استقرار قواعد الملكية التامة فى الأراضى الزراعية ، مما جعلهم يبذلون جهودهم فى الزراعة ، ويوجهون اليها رؤوس أموالهم ، وكذلك بسبب فشل النهضة الصناعية فى عهد محمد على ، وفشل انتعاش بعض الصناعات فى عهد إسماعيل ، مما أدى الى خوف المصريين من استثمار أموالهم فى الصناعة ، وأيضا بسبب اعتقـاد معظم المصريين فى أن بلادهم زراعية فقط لاتصلح للصناعة ، وهذا القول دعاية روجها الانجليز حتى شاعت بين المصريين .

٢ ـ اهمال الحـكومة المصرية الشئون الصناعية :

فرضت انجلترا على مصر بعد احتلالهـــا فى سنة ١٨٨٢ سياسه التخصص الاقتصادى بأوسع معانيها لتكون البلاد موردا للقطن اللازم لمصانعها ، وسوقا رائجة لمنتجاتها الصناعية .

وتبعاً لتلك السياسة اهتمت الحكومة المصرية بالزراعة وبخاصة القطن ، وأهملت الصناعة ، ولم تتخذ التدابير الكفيلة برقيهـا ونشاطها مثل فرض الحماية الجمركية ومنح الإعانات المالية وتقديم القروض وانشاء مصرف صناعى وتخفيض

أجور السكك الحديدية لنقل المصنوعات واعطاء الأفضلية فى المناقصات الأميرية للمصنوعات المصرية وإقامة المعارض والمتاحف الصناعية ونشر المعلومات المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية ، والتوسع فى التعليم الصناعى ، والاهتمام بالبحوث الصناعية وإنشاء النقابات الصناعية .

وفضلا عن ذلك الأهمال ألغت الحكومة البعثات الصناعية الى الخارج ، كما فرضت فى أبريل سنة ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنية فى مصر ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجمركية التى كانت تحصل إذ ذاك عن الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية . وقد أدت تلك الضريبة الى كساد صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر لأنها ساعدت على ازدياد حدة المنافسة الأجنبية . وكذلك فرضت الحكومة على السكر المصنوع فى مصر ضريبة الاستهلاك ، وقد أثرت تلك الضريبة تأثيرا سيئا فى صناعة السكر المصرى .

وزيادة على فرض تلك الضرائب على المصنوعات القطنية والسكر ، كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يؤثرون السلع البريطانية ، كما أن العطاءات الحكومية كانت تنص على توريد سلع تحمل علامات تجارية أجنبية معينة .

٣ - عدم تمتع الصناعة بالحماية الجمركية :

كانت الرسوم الجمركية على الواردات لاتتجاوز ٨٪ ويستثنى من ذلك السكر المكرر وخشب البناء والكحول والحيوانات والبترول ، إذ أن للحكومة أن تزيد الرسوم عليها عن ٨٪ . أما الرسوم الجمركية على الصادرات فكانت ١٪ من قيمتها ، فضلا عن عوائد رصيف قدرها ٢ فى الألف لحساب مصلحة الموانى والمنائر ، وعوائد تبليط قدرها ½ فى الألف لحساب بلدية الاسكندرية ، وبذلك كان مجموع الرسوم والعوائد المفروضة على الصادرات ١¼٪ من قيمتها .

وهذه الرسوم سواء أكانت على الواردات أم الصادرات قد وردت فى المعاهدات التجارية التى أبرمتها مصر مع معظم البلاد الأجنبية . وتلك المعاهدات التجارية قد حرمت الصناعة فى مصر من التمتع بالحماية الجمركية ، إذ أن الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الصناعية الأجنبية قليلة ، مما أدى إلى ازدياد حدة المنافسة الأجنبية للصناعة المحلية ، كما أن سعر الضريبة على الواردات من الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة تعادل سعر الضريبة على السلع التامة الصنع المنافسة للصناعة المصرية ؛ مما جعل الصناعة الوطنية مثقلة برسوم جمركية دفعت عن جانب من الخامات وعن الآلات وأنواع الوقود التى ترد من الخارج مما يحتاج اليه فى انتاج المصنوعات الوطنية . وفضلا عن ذلك كانت المنتجات الصناعية المصرية تدفع عند تصديرها رسوما وعوائد قدرها $\frac{1}{4}$ ٪ .

٤ - عيوب الصانع المصرى ونقص تربيته الفنية :

زالت المحاسن التى كانت المصنوعات المصرية تمتاز بها من قبل ، وحلت محلها نقائص خطيرة وعيوب كثيرة ، وذلك لأن الصانع المصرى قد اكتسب على مر الزمان من العيوب مالا يستطاع تقويمه إلا باتباع مسلك جديد فى تربيته الفنية ، فضلا عن أن نزوعه إلى الانفراد فى عمله ، وتشبثه باتباع الأساليب الناقصة فى صناعته أنقصا من نتيجة مجهوده ، كما أن التشبث بالأساليب العتيقة أدى فى كثير من الاحيان إلى ارتفاع تكلفة البضائع الوطنية عن تكلفة ماينا ظرها من المصنوعات الاوربية ، وكذلك المنافسة بين أصحاب الصناعات المتماثلة أدت إلى مزاحمة بعضهم بعضا مزاحمة نهايتها إفساد مصالحهم جميعا وإلحاق أشد الأذى بالحرفة أو بالصناعة التى يزاولونها . واليك صورة من حالة الصانع المصرى كما جاءت فى تقرير لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٧ : «إن أول مانلاحظه عليه

ركونه الى الدعة فهو ينفر بطبعه من كل مجهود ، ويقتصر فى عمله على مجرد مايبلغه مسكة الرمق ، ثم نرى مع الأسف أن ذلك الذوق الذى طالما أخرج المعجزات من مفاخر الصناعة وغرر الفنون فى غابر الأزمان قد فسد وانحط لطول العهد بالجمود، فلا غرو أن نرى الصانع المصرى عديم الاهتمام بكل ماهو أنيق جميل ، قليل الاحتفال بكل ماهو مهذب متقن ... وإذا تأملت فى عمله تبينت أنه لايفقه للاتقان معنى ... »

تلك هى حالة الصانع المصرى إذ ذاك ، على الرغم من أن الحكومة المصرية اهتمت بعض الشىء بالتعليم الصناعى فى أواخر ذلك العهد، إذ أنشأت فى سنة ١٩٠٧ إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى، فأخذت هذه الإدارة فى الاهتمام بالتعليم الصناعى فى مصر ، فبعد أن كانت بمصر وقت إنشائها مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع ببولاق والورشتان الصناعيتان ببولاق وأسيوط ومدرسة الصناعة بالمنصورة والمدرسة الصناعية الأهلية بأبى تيج ، صارت فى مصر ١٧ ورشة ومدرسة صناعية فى سنة ١٩١٧ ، كما أعيد النظر فى مناهج التعليم فى مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع فوسع نطاقها وأعيد تنظيمها . ومع ذلك فان السبع عشرة مدرسة هذه لم يكن فى استطاعتها أن تخرج فى كل سنة اكثر من ٤٠٠ صانع متعلم، بينما كان عدد الصناع فى مصر نحو ٣٨٠٫٠٠٠ على حسب إحصاء سنة ١٩٠٧ ، أى أن الصناع من خريجى المدارس الصناعية لا يتجاوزون جزءا بسيطا من عدد الصناع الذين يتوفون كل سنة .

٥ - عدم توافر رؤوس الأموال :

حال انخفاض دخل الفرد عند أغلبية الشعب المصرى دون نمو الادخار والاستثمار الصناعى ،ومع ذلك لم تكن رؤوس الأموال معدومة فى مصر ، غير أن أصحاب رؤوس الأموال من المصريين فضلوا استثمار مدخراتهم فى استصلاح الأراضى وفى الزراعة ، وبخاصة بعد استقرار قواعد الملكية التامة فى الأراضى ،

لأن أستغلال الاطيان عمل فردى يطابق مشارب المصريين ويوافق عقولهم التى لم تدرك إذ ذاك مزايا الاشتراك ذى الايادى البيضاء فى سبيل الرقى الصناعى ، كما أن رؤوس الاموال الاجنبية اتجهت إلى اقراض الحكومة ، والى الإقراض الزراعى والعقارى والتجارى ، وتعمير المدن وتزويدها بالمرافق العامة ، إذ أقبل الاجانب على تمويل زراعة القطن وتجارته ، وعلى شراء الاراضى ، وعلى التوسع فى البناء رغبة فى الاستفادة من ارتفاع قيمة الاراضى والمبانى. أما الصناعة فكان نصيبها من رؤوس الأموال الاجنبية بسيطا فقد بلغ رأسمال الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ٤٥ مليونا من الجنيهات فى مستهل القرن العشرين ، لم يزد نصيب الصناعة فيه عن أربعة ملايين . ومع ذلك فان أصحاب الأموال سواء أكانوا من الأجانب أم من المصريين أحجموا فى آخر الأمر عن استثمار اموالهم فى المشروعات الصناعية ، نظراً لما أصاب الصناعة من الكوارث العديدة التى نزعت من أفئدتهم كل ثقة بنجاحها .

٦ - ازدياد حدة المنافسة الاجنبية :

ازدادت حدة المنافسة الأجنبية فى عهد الاحتلال البريطانى إلى سنة ١٩١٤ ، حتى أن أصحاب رؤوس الاموال من المصريين كانوا يحجمون عن المجازفة بأموالهم فى الصناعة المصرية خشية التعرض للمنافسة الأجنبية إذ كانت المصنوعات الاجنبية تعتمد على الأساليب العلمية الحديثة ، بينما أعتمدت المصنوعات المصرية على الأساليب العتيقة ، مما جعل الأولى أحسن شكلا وأقل ثمنا ، كما كانت المصنوعات الأجنبية تنال الإعانات فى بلادها ، بينما فرضت الحكومة المصرية الضرائب على المصنوعات القطنية والسكر ، مما أدى الى أرتفاع نفقة الإنتاج ، وكذلك كانت السياسة الجمركية فى مصر معيبة لاتحمى المصنوعات الوطنية حتى أن الصناع المصريين اضطروا فى كثير من الأحيان إلى وسم بضاعتهم بسمة أجنبية حتى يسهل تصريفها ويقبل الجمهور على شرائها .

هكذا ازدادت حدة المنافسة الأجنبية حتى أخلت البضائع الوطنية مكانها للسلع الأجنبية.

تلك هى الأسباب التى أدت إلى تدهور الصناعة فى مصر فى عهـــد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ .

وفى ذلك العهد باعت الحكومة مغازل القطن ومعامل النسج التى كانت تملكها وأغلقت مصانع صب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وباعت آلاتها وأدواتها ، فصارت مهمات الجيش وذخـــيرته تشترى من انجلترا ، وكذلك عطلت الحكومة الترسانة البحرية بالاسكندرية ، وباعت أدواتها وآلاتها ، كما ألغت مصنع الورق ببولاق ودارسك النقود .

وقد اندثر فى ذلك العهد عدد من الصناعات القائمة، وكثرت حالات الإفلاس بين المنشآت الصناعية فى نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين، وصارت أسعار الاوراق المالية الصناعية دون قيمتها الإسمية غالبا ، وقل عدد المشتغلين بالصناعة حتى بلغ فى سنة ١٩٠٧ نحـو ٣٨٠٠٠٠ منهم ٣٦٠,٠٠٠ من الذكور و٢٠,٠٠٠ من الاناث أى بنسبة ٣,٤ ٪ من مجموع السكان فى مصر إذ ذاك ، وهذه النسبة ضئيلة جدا اذا قورنت بما يناظرها فى البلاد الاخرى ، وكان المشتغلون بالصناعة فى مصر اذ ذاك طائفتين : طائفة تحترف الصناعات الصغيرة وتضم الشطر الاكبر من أرباب الحرف ، وطائفة تشتغل بالصناعات الكبيرة وتشمل الشطر الاصغر من الصناع .

وهكذا تدهورت الصناعة فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى الى سنة ١٩١٤، حتى أن اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر اعترف بذلك التدهور فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ حيث قال : « ان المنسوجات الاوربية حلت محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الاهلية تنقرض أيضا...

من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة يجد بونا شاسعا وفرقا مدهشا، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وحاكة وعقـــادين وصباغين وخياطين وصانعى أحذية وصاغة ونحاسين وعطارين وصانعى قرب وغرابيل وسروج وأقفال ومفاتيح ومن شاكلهم كلها قلت عددا أو درست ، وقام على أطلالها مقاهى ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية . »

وعلى الرغم من ذلك التدهور ، فقد زاد استثمار الأموال فى الصناعة قبيل أزمة سنة ١٩٠٧ ، وكانت أغلبية ذلك الاستثمار فى عدد قليل من الصناعات مثل صناعة القطن والسكر والملح وأدوات البناء والخزف والكحول والملابس، وهى صناعات تتوافر خاماتها محليا . غير أن أزمة سنة ١٩٠٧ أدت إلى إفلاس كثير من الشركات الصناعية الجديدة أو إلى ضياع جزء من رأسمالها .

وكانت الصناعة فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ تنقسم إلى قسمين : الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة. فالأولى هى التى تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال ، أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون عادة عـــلى ذمتهم بمعونة بعض الصبيان ، وتلك الصناعات لها المقام الأول لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع، ولأنها منتشرة فى أنحاء القطر ، والثانية هى التى تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال .

وكانت أهم الصناعات الصغيرة صناعة البناء ، ثم صناعة النساجة وملحقاتها ، ثم الصباغة، ثم الحدادة وأشغال المعادن، ثم النجارة وملحقاتها، ثم الدباغة، ثم صناعة الأحذية، ثم صناعة الدقيق، ثم الصناعات الكيماوية وتشمل صناعات الصابون والزيوت والشمع، ثم صناعات الزخارف وتحتوى على الصياغة والنجارة الدقيقة وحفر المعادن .

وعلى الرغم من انتشار الصناعات الصغيرة فى أرجاء القطر المصرى ، فان بعضها قد تأصل فى جهات معينة فالقاهرة كانت أجل المناطق الصناعية شأنا واجمع بلاد القطر لأنواع الحرف وضروب الصناعات ، كما كانت المحلة الكبرى متخصصة فى نساجة الأقمشة القطنية والحريرية ، ودمياط فى نسج الحرير وفى الأحذية وصناعة النجارة الدقيقة ، ومدينتا قليوب وأخميم فى نساجة الأقمشة القطنية ، وأسيوط فى النساجة على العموم والتطعيم وعمل الشيلان ، وقنا فى صناعة الفخار ، ونقادة فى نساجة الأقمشة القطنية والحريرية . وكانت صناعة الصياغة وصناعات الزخارف لاتوجد إلا فى القاهرة وكبار المدن .

ومع هذا فقد كانت هناك صناعات أخرى ليست مختصة بمناطق معينة ، بل منتشرة فى أنحاء القطر مثل نساجة الأقمشة الصوفية ، وصناعات الصباغة والحدادة والنجارة ، وكذلك الدباغة وتحضير الجلود وهى صناعة تقوم حيث توجد المسالخ الكبيرة .

وبناء على تمسك الصناع المصريين بمبدأ الانفراد ، أنعدم مبدأ الاشتراك فى الصناعات الصغيرة ، إذ كان كل فرد من أرباب هذه الصناعات ينفرد بتأسيس ورشته ، ويستقل بادارتها ، ويشتغل فيها غالبا إما بمفرده وإما بمعونة صبى واحد أو أكثر . وكانت أماكن هذه الورش رديئة مما يؤثر فى صحة العمال الذين يشتغلون فيها . أما أساليب العمل فى تلك الورش فتمتاز بتشبث الصناع بالأساليب القديمة ، مما يؤدى الى أرتفاع نفقة الإنتاج فى البضائع الوطنية عنها فيما يناظرها من المصنوعات الأوربية .

وكان الصانع المصرى فى معظم الاحوال صانعا وتاجرا فى وقت واحد ، فهو يصنع البضاعة ، ثم يبيعها إما جملة أو أشتاتا . ولم يكن يراقب أحوال السوق لانتهاز أحسن الفرص لشراء خاماته وبيع بضاعته ، ولذا تعرض لتعسف المشترى

منه واشتطاط البائع له ، وكذلك لم يهتم بالاعلان والنشر عن بضاعته . ولذا كانت الصناعات الصغيرة عاجزة عن إدرار الفوائد على أربابها .

وعلى الرغم من أن القائمين بالصناعات الصغيرة فى مصر عادة من أبناء البلاد ، فان بعض الصناعات ، ولا سيما فى القاهرة والاسكندرية تشتمل على طائفة من الأجانب . وقد عمل هؤلاء على ترقية صناعاتهم ، سواء من حيث نوع البضائع التى يخرجونها أو كمية المصنوعات التى ينتجونها .

وعلى الرغم من أن الورشة الصغيرة قد بقيت أساس الصناعة فى مصر ، فان الصناعات الكبيرة كانت موجودة فى طائفة من أكبر المصانع شأنا وأفسحها نطاقا ، مثل المغزل الأهلى بالاسكندريه الذى كان يستنفد ٥٠٫٠٠٠ قنطار من القطن المصرى فى السنة ، والشركة العامة لمصانع السكر والتكرير التى كانت تستخدم ١٧٫٠٠٠ عامل ، وكذلك صناعة الكحول التى بلغ انتاجها ١١,٠٠٠,٠٠٠ كيلو فى سنة ١٩١٧ ، وأيضا معاصر الزيت التى استنفدت ربع محصول بذرة القطن وأخرجت مايزيد على ١٠٠٫٠٠٠ طن من الكسب وهذا يقابل عصر ١٤٠٫٠٠٠ برميل من الزيت . وفضلا عن هذه الصناعات التى تضارع الصناعات الأوربية فى أتساع المدى وعظم الشأن ، كانت فى مصر عدة صناعات أخرى تفى بحاجات متنوعة من مطالب البلاد ، وهى صناعات التعدين والسجاير والأسمنت والملح والصودا والطرابيش والطوب ومواسير الفخار والبيرة والمطاط والأطعمة المحفوظة ، وكذلك صناعات حلج القطن وتبييض الأرز وطحن الدقيق .

ومعظم هذه الصناعات تقوم بها شركات . وقد بلغت أصول الأموال المستثمرة فى هذه الشركات مع ماأصدرته من السندات ماينا هز ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٧ .

وقد تم فى سنة ١٩١٤ لبعض المصانع الكبيرة التى نشأت فى عهد الاحتلال البريطانى اقتحام العقبات الأولى التى تعترض أمثال هذه المشروعات إبان التكوين والتحضير والتى هى فى مصر أعظم بكثير منها فى البلدان الأخرى .

وإليك نبذة عن كل من الصناعات الصغيرة فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ :

أولا ـ الصناعات التجهيزية :

١ ـ استخراج الزيوت :

كانت فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى مصانع عديدة لاستخراج الزيت بالطرق اليدوية من الحبوب النباتية . ويبلغ متوسط عدد العمال فى كل مصنع عشرة أشخاص . والزيوت المصرية إذ ذاك هى زيت السيرج من السمسم والزيت الحو من القرطم والزيت الحار من بذر الكتان وزيت الخس .

٢ ـ دبغ الجلود :

على الرغم من تصدير جانب كبير من جلود الضأن والجاموس إلى أوروبا للدباغة ، فان مقدارا كبيرا من الجلود يدبغ فى مصر فى مدابغ منتشرة فى أنحاء القطر توجد أهمها فى القاهرة والاسكندرية ، حيث يبلغ عددها أربعين مدبغة ، بينما كل مدابغ القطر لا تتجاوز المائتين ومعظم هـذه المدابغ ناقص المعدات يشتغل بأجهزة عتيقة ويتبع الأساليب البلدية دون اهتداء بالقواعد العلمية . ومع ذلك فأن بعض هذه المدابغ يشتغل بآلات حديثة الطراز ويتبع فى الصناعة الأساليب العلمية والعملية . والجلود المدبوغة فى مصر ليست فى المكانة الأولى من الجودة ، ولذا كانت مصر تستورد أحسن أصناف الجلود من الخارج ،

والسبب فى رداءة الجلود المدبوغة فى مصر جهل الصناع بأسرار الدباغة ، واستعمالهم طرقا عتيقة غير علمية ، وكذلك نقص المعدات والآلات .

٣ — طحن الحبوب :

كانت المطاحن المصرية لا تزال فى الجملة باقية على عهدها العتيق ، وقلما يوجد بين جميع المطاحن فى مصر وعددها إذ ذاك ألفان ، مطحن فيه معدات منظمة لتنقية الغلال .

وكانت العادة فى أكثر المطاحن أن يرد القمح إليها من الزارع والخباز مشوبا بأخلاط من الأوساخ المختلفة الأنواع ، كحبوب النباتات البرية التى تنمو مع القمح وكحبوب البقول و الشيلم والشوفان والشعير والجويدار وما شاكلها ، وكالمواد الغريبة مثل الطين والحصى وأوساخ البهائم والنفايات المتنوعة وقطع الليف والأتربة المختلفة ، وتبعاً لذلك كان من المتعذر الحصول على دقيق جيد من مثل هذه الحبوب المشوبة .

ثانيا ـ الصناعات التحويلية :

— صناعات الغزل والنسج والصباغة :

كانت النساجة لاتزال من بعض الوجوه صناعة ريفية ، على الرغم من قيام طائفة من المصانع الكبيرة ، إذ أن كل قرية لاسيما فى الوجه القبلى كانت تحتوى جماعة من النساجين يشتغلون عادة بنسج الخيوط التى يغزلها الفلاح ويقدمها إليهم لنسج ملابسه منها ، وهم يستعملون أنوالا عتيقة بسيطة . وكذلك كانت الحالة فى المدن ، على الرغم من انتشار نظام المصانع الكبيرة فيها ، لأن ذلك النظام لم يتمكن من القضاء على الورش الصغيرة وكانت بعض المصانع يشتمل الواحد منها على ماينا هز الخمسين عاملا ، غير أن معظم الورش لا تحتوى الواحدة منها على أكثر من أربعة إلى عشرة من العمال .

وكانت المحلة الكبرى أعظم المراكز الصناعية شأنا فى نسج الحرير ، وتدانيها فى ذلك مدينتا القاهرة ودمياط، ولكل من أسيوط وأبى تيج شأن فى نسج الحرير. وقد اختصت أخميم وقليوب وكوم النور بنسج القطن ، وتوفرت مدينة الفيوم على نسج الصوف والكتان ،وأشتهرت مدينة قنا وأسيوط والفيوم بنسج الصوف، و عرفت مدينة المنزلة بانها مركز مهم لغزل الخيوط الحريرية ، واشتهرت بلدتا بنى عدى وبوش بالأقمشة الصوفية ، كما اشتهرت مديرية الشرقية بالمنسوجات الصوفية المعروفة بالزعابيط .

وكذلك كان البدو يقومون بصناعة أكلمة من الصوف فى بنى عدى وبنى سويف والفيوم وقنا والاسكندرية .

وبجانب مراكز النسج ، كانت توجد عادة مراكز الصباغة ، كما كان فى كل قرية تقريبا صابغ واحد على الأقل يشتغل بالنيـــلة ، ويصبغ باللون الأزرق الملابس التى يرتديها الفلاحون.

وقد بلغ فى سنة ١٩٠٧ عدد العمال المحترفين بالنساجة بما فيهم صناع الحبال المتخذة من القنب والكتان والليف والعمال المشتغلون بالصباغة ٨٣٫٣٧٨ منهم ٧٥٫٥٠٠ من الذكور . أما المشتغلون بالنساجة وحدها فكان عددهم فى تلك السنة ٤٥٫٥٤٦ منهم ٤٢٫٣٥٥ من الذكور .

وكانت مصر تغزل مقـــدارا عظيما من الخيوط القطنية والصوفية ، فشركة الغزل بالاسكندرية تغزل فى كل عام ثلاثة ملايين ونصف مليون رطل انجليزى من خيوط القطن . أما غزل الخيوط من الصوف فكان حرفة منتشرة بين الذكور والاناث فى الأقاليم . ولذا كانت الاقمشة الوطنية المنسوجة من الصوف تصنع جميعا من الصوف المصرى المغزول باليد .

وكانت معظم الأدوات التى تستعمل فى صناعة النسج والغزل من أنوال ومغازل من النوع العتيق المصنوع فى نفس القطر، لاسيما ما يوجد منها فى القرى

والمدن الصغيرة . أما فى كبار المدن مثل القاهرة والمحلة الكبرى ودمياط ، فقد كانت الأنوال أكثر إحكاما وإتقانا ، كما كانت بالقاهرة بعض آلات مصنوعة فى الخارج . وفى جميع الأحوال تدار الآلات بواسطة قدم النساج ، ولا يستثنى من ذلك إلا شركة الغـــزل الاهلية ، مع واحـد أو أثنين من أقسام النسيج بالمدارس الصناعية .

ورغبة فى تقدم صناعة النسج ، أنشأت مصر مدرسة النساجة بالمحلة الكبرى وأقسام النسيج التى ألحقت بالمدارس الصناعية فى أسوان ونجع حمادى وسوهاج وأبى تيج والفيوم وبنى سويف والمنصورة ودمنهور ، والغرض من هذه المدارس تخريج صناع أكفاء قادرين على تنفيذ مايضعون بأنفسهم من الرسومات والصميات وبصيرين بكل فرع من فروع صناعتهم . وقد أفاد قسم الفنون الزخرفية بمدرسة الصنائع ببولاق فائدة كبيرة فى تعليم التلاميذ أصناف الالوان والاشكال والرسومات وتاريخ النساجة وتركيب الانوال الحديثة واستخدامها واستعمال ماكينة الجيكار وأساليب الصبغ الحديثة .

وقد أصبحت فى آخر الأمر معظم الأصباغ المستعملة فى صباغة المنسوجات من النوع المعروف بالأنيلين ، وهو صبغة صناعية تجلب على الأخص من المانيا . وعلى الرغم من أن الصبغة الصناعية أفضل من الصبغة الطبيعية لأنها أقل كلفة وأسهل استعمالا ، كانت بعض المراكز الصناعية تستعمل الأصباغ الطبيعية كالقرمز والفوة وقشر الرمان وعفص البلوط والزعفران والقرظ وقرون اللبخ .

٢ - صناعة الشيلان الاسيوطية :

أنشئت تلك الصناعة فى مديرية أسيوط حوالى سنة ١٩٠٢ . وهذه الشيلان تصنع باليد ، وكانت كميات وافرة منها تصدر إلى بلاد أوروبا وأمريكا حيث الإقبال عليها عظيم ، بينما يباع اكثر من تلك الكميات فى نفس القطر .

٣ ـ صناعة الحصير :

كان مقر صناعة الحصير من السمار فى المنوفية والغربية وكفر الحصر ودمياط. ومع ذلك كانت تلك الصناعة منتشرة فى كثير من القرى والمدن بشكل صناعة ريفية.

٤ ـ صناعة السلال :

كانت السلال تعمل فى إسنا وأسوان من ألياف النخل وغير ذلك من أنواع القش وصنوف العيدان ، وتستعمل فى الاسواق والمنازل ، ولها سوق رائجة بين السياح وأهل البلاد .

٥ — صناعة الخشب :

تتضمن أشغال الخشب النجارة البسيطة ، والنجارة الدقيقة ، وعمل الاثاث ، وشغل المشربية ، والتطعيم ، والحفر ، والخرط ، وصناعة عربات النقل ، والمركبات ، والسفن .

وقد بلغ عدد الصناع المشتغلين بالنجارة البسيطة والنجارة الدقيقة ٥١،٤٥٦ فى سنة ١٩٠٧ .

وقد نتج عن إنشاء المدارس الصناعية والورش الاوربية فى مصر تقدم ظاهر فى اتقان المصنوعات الخشبية ، غير أن الحالة فى القرى استمرت على عهدها القديم .

وفى سنة ١٩١٧ كانت فى القاهرة والاسكندرية مصانع كثيرة لاشغال الخشب ، كما كانت فى بعض حواضر الاقاليم كدمياط وطنطا والمنصورة نجارة واسعة فى الادوات الخشبية . وفضلا عن ذلك كانت فى مصر ثلاث عشرة مدرسة صناعيه تابعة لمجالس المديريات ، يعلم بها التلاميذ صناعة الخشب ، ويبلغ عدد

تلاميذها بأقسام النجارة ٦٠٠ تلميذ وقد اشتهرت مصنوعات كثيرة من هذه المدارس بالجودة والاتقان . وكذلك كان فى الورش الصناعية الثلاث فى بولاق والمنصورة وأسيوط نحو مائتى تلميذ يتعلمون النجارة الدقيقة وعمل الأثاث ، وأيضا كانت للحكومة مصانع كبيرة تعمل فيها عربات النقل والمركبات وعربات السكك الحديدية وكافة أنواع الأدوات والاثاث . وكان فى عنابر السكك الحديدية ببولاق قسم للنجارة يشتغل به نيف وألف من الصناع معظمهم من الوطنيين ، وينحصر عملهم فى صناعة وتصليح وتعهد عربات السكك الحديدية وأثاث المحطات والمكاتب وسائر عربات النقل والاكشاك وأجهزة الإشارات ، وكذلك كانت لمصلحة المساحة ومصلحة الصحة ورش نجارة للتصليحات المستعجلة ، وهى أقل شأنا من الورش السابقة .

وفى أواخر ذلك العهد بذلت عدة مساع جدية فى سبيل إنهاض صناعة النجارة الدقيقة فأصابت كثيرا من النجاح والتوفيق ، مما أدى إلى ارتقاء صناعة الاثاث العربى والتطعيم و الخراطة ، تلك الصناعات التى أدرجتها المدارس الصناعية فى مناهجها ، غير أنه لم يكن يوجد فى سنة ١٩١٧ إلى القليل من النجارين ممن يستطيعون أن يفهموا ويصنعوا حشوات هندسية جميلة كالتى تشاهد فى أبواب المساجد وفى الخزائن المثبتة فى حيطان البيوت العربية القديمة .

وكان القائم بأشغال التطعيم والمشربية - حتى فى المصانع الكبيرة بالقاهرة - صناعا وطنيين ، ولكن الاعمال الدقيقة من أشغال الحفر والتطعيم كان يعهد به أحياناً إلى طائفة من الصناع الإيطاليين ولم تكن رسوم الزخارف المستعملة فى توزيع التطعيم على الخشب على ما يرام من الإتقان .

ولم تبلغ صناعة عربات النقل فى مصر شأوا بعيدا فى سبيل الرقى ، فقد كان المصريون يصنعون كميات كبيرة من تلك العربات ولكنها جافية الشكل على الرغم من متانة صنعها .

وكان بمصر بعض مصانع يدير الأوربيين معظمها تعمل المركبات الشائعة الاستعمال فى القاهرة والاسكندرية ، ولكن شيوع أستعمال السيارات قضى على نهضة صناعة المركبات التى تجرها الحيوانات .

أما صناعة السفن فكانت فى حاجة الى التحسين والاتقان ، ولم يتجاوز عدد المشتغلين فيها ١٫٤٠٠ فى سنة ١٩٠٧ ، ومعظمهم من النجارين المنقطعين لعمل القياسات التى تسبح فى النيل بأشرعتها الواسعة الكبيرة، وبعضهم له ورش صغيرة فى الثغور والموانى يبنون فيها قوارب النزهة أو الصيد ، ولكن أشغالهم جافية غير متقنة .

وعلى الرغم من أفتقار مصر فى الأخشاب ،فان بها بعض أنواع من الاشجار تؤخذ منها أخشاب لعمل طائفة من أدوات الفلاحة وآلاتها ، وأكثر هذه الأنواع أنتشارا هى اللبخ والجميز والجوز والنبق والشربين والأثل والكافور والسنط. غير أن معظم الأخشاب المستعملة فى مصر ترد اليها من الخارج، فقد استوردت مصر من الأخشاب فى سنة ١٩١٣ ماقيمته ١٫٣٢١٫٥٢٧ جنيها .

٦ - صناعة الحديد :

كان فى مصر كثير من المصانع الخاصة بانتاج المصنوعات الحديدية الجديدة وتصليح المصنوعات الحديدية القديمة، يشتغل بها عدد كبير من الصناع ،وتستورد مايلزمها من المعادن ، وتكثر من أستعمال الحديد فى عمل الشبابيك والدرابزينات وأدوات المطابخ وماكينات الخياطة والدراجات والسيارات .

وكان الحداد فى القرى يصنع من الحديد القديم أجزاء جافية من الأدوات الزراعية والقضبان الحديدية والسروج وأحذية الخيل ومقصات شعر البهائم ، كما يصنع من المبارد الصلب العتيقة سكاكين ومناشير صغيرة ومطاوى .

وقد صنع فى مديرية المنوفيـــة نوع من المقصـــات كان يستورد سابقا من دمشق .

وكانت فى مصر إذ ذاك ورش تابعة للحكومة منها :

١ - عنابر السكك الحديدية :

وتشتغل بتصليح القاطرات والعربات ، ومركزها الأصلى فى بولاق ، ولها ورش فرعية فى الاسكندرية وطنطا وبولاق الدكرور والواسطى والمنيا وسوهاج والأقصر والسيدة زينب ، ومجموع العمال بها ٥٠٠ر .

٢ - ورش الترسانة :

وتشتغل بتصليح السفن الأميرية وتقوم بأعمال هامة لمصلحة الرى .

٣ - ورش السجون : ومركزها فى طره وقناطر الدلتا .

٤ - ورش القلعـــة : وتقوم بتصليحات ، وعمل مصنوعات جديدة لوزارة الحربية .

وفضلا عن ذلك ، كانت بمصر عدة ورش أخرى تابعة للمصالح الأميرية ، للقيام بتصليحات يسيرة أهمها : الورش التابعة لمصلحة الصحة ومصلحة المساحة ومخازن البوليس ومصلحة خفر السواحل ومصلحة الموانى والمنائر وعدة محطات لرفع المياه .

وزيادة على ذلك كان فى مصر عدد من الورش الخاصة منتشرة فى أنحاء البلاد وبعضها ذو شأن هام .

وكانت الورش التى فى الثغور كالاسكندرية وبورسعيد والسويس تختص بتصليح السفن .

وكانت فى كل من بولاق وشبرا وديروط والمنصورة وطنطا وكفر الزيات

ورش كبيرة للتصليح والإنشاء ، وبعضها يستخدم نحو ٥٠٠ عامل ، ولكن هذه الورش قلما تقوم بعمل آلات أو محركات جديدة .

وكان فى بولاق عدد كبير من ورش صغيرة تشتغل بصنع المسامير والصواميل والسلاسل والأفؤس وأحذية الخيل والأقراص والنوارج وحدائد المراكب . وقلما يوجد فى الواحدة من هذه الورش أكثر من عاملين أو ثلاثة .

وتشتمل واردات الخامات الخاصة بالصناعات الآلية على الحديد المطروق والصلب والحديد الخام . وقد بلغت تلك الواردات ٧١٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩١٣ مما يدل على عظم أهمية صناعة الحديد والصلب فى مصر وعلى اتساع نطاقها .

وقد بلغ عدد المشتغلين بأعمال الحديد فى مصر ٣٠٫١١١ فى سنة ١٩٠٧ .

وقد أنشأت الحكومة الورش الصناعية فى سنة ١٩٠٢ لتخريج المهرة من الصناع وأنشأت مجالس المديريات عدة مدارس صناعية فى دمنهور وطنطا وطوخ والفيوم وبنى سويف وأبى تيج وسوهاج ونجع حمادى والأقصر وأسوان . وكذلك كانت لجمعية العروة الوثقى مدرسة صناعية كبيرة فى الاسكندرية أنشئت فى سنة ١٩٠٤ ، كما كانت لبطركخانة الأقباط وجمعية التوفيق مدرستان صناعيتان بالقاهرة إحداهما فى القلى والأخرى فى الفجالة .

وقد بلغ عدد التلاميذ المشتغلين بصناعة الحديد فى هذه المداوس نحو ٩٠٠ تلميذ ، ويعتبر القسم الميكانيكى فى المدارس الصناعية أهم الأقسام فيها .

٧ ـ صياغة الذهب والفضة :

كانت صياغة الذهب والفضة من أوسع الصناعات المصرية نطاقاً ، فما من مدينة كبيرة فى مصر إلا وبها سوق للصياغة ، وقلما توجد قرية من القرى الكبيرة إلا وبها واحد أو اثنان من الصياغ . وقد بلغ عدد المحترفين بهذه الصناعة ٢٫٢٣٢ فى سنة ١٩١٥ .

وكان مبلغ الأموال المتداولة فى تجارة المصوغات يختلف اختلافاً كبيراً من سنة لأخرى ، إذ يتراوح بين ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه فى عام الشدة وبين ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ جنية فى عام الرخاء .

وكان دمغ المصوغات أمراً اختيارياً لغاية أول سنة سبتمبر ١٩١٦ ، حينما صدر فى ذلك التاريخ قانون يفرض دمغ المصوغات فى قلم الدمغة الرسمى .

وكان مقدار الوارد من المصوغات الأجنبية زهيداً جدا إذا قورن بمقدار ما يصنع فى مصر . وذلك لأن المصوغات التى تروج بين أهل البلاد هى نوع خاص قاصر على هذا القطر ومخالف للمصوغات الأوروبية ذات الشكل البديع . وأعظم قيمة بلغتها واردات المصوغات الأوروبية كانت فى سنة ١٩٠٥ ، ومع ذلك لم تتجاوز ٢٠ر٢٣٤ جنيها .

وكانت الحلى الوطنية تمتاز على العموم برجاحة وزنها ، ولكنها تخف وزنا وتزداد إتقانا لرقى أصحابها فى مراتب الهيئة الاجتماعية .

٨ - أشغال الحفر وزخرفة المعادن :

انحطت المهارة اليدوية بين الصناع المشتغلين بزخرفة المعادن حتى أصبحت المصنوعات النحاسية التى تعمل للسياح منحطة من حيث التصميم والزخرفة . وفى كثير من الأحيان كانت الأداة لا تصنع فى القاهرة بل ترد من أوربا ويقتصر فى مصر على مجرد نقشها .

وقد أصبحت صناعة الحفر فى العاج تنحصر فى عمل أدوات صغيرة يسهل بيعها كالمنشات وأيدى العصى ومقاطع الورق . ويوجد فى جميع هذه الأصناف أثر الرسومات الأوربية واضحا . ومعظم هذه المصنوعات يعمل بغير اعتناء ، وتصميماتها فى العادة أقرب إلى الغرابة منها إلى الحسن والطلاوة .

٩ - صناعة الجلد :

كانت صناعة الجلد واسعة النطاق ، إذ بلغ عدد المحترفين بأشغال الجلود ٢٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٧ منهم ١٧,٦٣٧ يشتغلون فى صناعة الأحذية ، ويأتى بعدهم فى العدد صناع السروج والأطقم .

وكانت توجد أقسام لأشغال الجلود فى ثلاث عشرة مدرسة صناعية بلغ عدد الملتحقين بها من التلاميذ ٢٩٥ .

وعلى الرغم من انتشار صناعة الاحذية فى مصر فان البلاد استوردت ٧٩٢,٠٠٠ زوج من الاحذية فى سنة ١٩١٣ .

١٠ - الصابون :

على الرغم من صناعة كمية كبيرة من الصابون فى مصر فان تلك الصناعة لم تستوف القدر الذى هى جديرة به من الرقى والاتساع ، إذ أن مصر أستوردت من الصابون ما قيمته ٢٣١,٨٩٤ جنيها فى سنة ١٩١٣ .

وقد اصاب صناعة الصابون فى مصر ضرر كبير من تحايل الغشاشين ، إذ ليس هناك أدنى مراقبة على المصنوعات التى تعرض على الجمهور .

١١ - صناعة البناء :

كانت صناعة البناء أكثر الصناعات انتشاراً فى مصر ، غير أنه لا يمكن القول بأن معظم سكان مصر يقيمون فى مساكن صالحة على الرغم من المبانى العامة الحديثه الطراز الجامعة لأسباب الصحة ، وكذلك المنازل التى يقطنها الاعيان فى أقصى أنحاء الريف ، و أيضاً ما فى كبار المدن من المساكن الخاصة والمخازن الكبرى والمبانى الاخرى التى هى غاية فى الاناقة والأبهة .

وكانت صناعة البناء تشغل من العمال أكثر مما يشغله أى عمل آخر ،

ماعدا الزراعة ، فقد بلغ عدد المحترفين بأعمال البناء ٩٥,٠٠٠ تقريبا فى سنة ١٩٠٧.

وعلى الرغم من تحضير كمية وفيرة من الطوب وأحجار البناء والأسمنت والجبس فى مصر ، فان البلاد استوردت فى سنة ١٩١٣ ماقيمته ١,٣٥٧,٩٨٦ جنيها من خشب المبانى والنجارة الجسيمة و ٦٢,٠٠٠ جنيه تقريا من الرخام والأحجار و٣٩,٧٠٩ جنيها من زجاج النوافذ و٥,٥٤٤ جنيها من القرميد . ومن ذلك تتبين أهمية صناعة البناء .

وكان معظم القائمين بصناعة البناء ولاسيما الذين يتولون تشييد المبانى الفخمة من غير المصريين ، فالمهندسون المعماريون الذين لهم أوفر حظ من سعة الخبرة والشهرة ، وشركات المشروعات البنائية المعروفة بالأمانة والتى لها أرفع مقام ، والصناع المتصفون بالمهارة والاتقان ، كل هؤلاء كانوا من غير المصريين . وكذلك لم يبلغ الصناع المصريون فى جميع الأشغال المهمة كتصوير الحليات من الجص والعمارة الدقيقة وزخرفة المنازل المنزلة التى تؤهلهم لمزاحمة الصانع الأجنبى .

وعلى الرغم من كل هذا ، فقد أصبح فى مصر فى سنة ١٩١٤ عدد من المهندسين والصناع المصريين البارعين المدربين ، كما أن كثيراً من بدائع أشغال الزخرفة والتصوير بالجبس أصبحت قبيل تلك السنة تؤدى بواسطة المصريين ، بعد أن كانت أحاسن أعمال البناء محتكرة فى أيدى الصناع الأجانب ، وبعد أن كان نصيب الصناع المصريين قاصرا على الأعمال الجافية الغليظة كالبناء بالطوب والحجارة وأشغال الجبس والخشب.

وكانت مصر فى سنة ١٩١٧ لاتزال مفتقرة إلى الإخصائيين العارفين بفنون العمارة والبناء ، على الرغم من وجود قسم للمبانى فى مدرسة الهندسة وقسم للرسم المعمارى فى مدرسة الفنون الجميلة وقسم للبناء وتصميم المبانى فى مدرسة الفنون والصنائع ببولاق ، إذ أن عدد المتخرجين سنويا من أقسام البناء فى هذه المدارس كان قليلا .

ومن فروع صناعة البناء صناعة تركيب المعدات الكهربائية فى المنازل وتركيب الأدوات الصحية وأجهزة الماء والغاز ، وكانت صناعة رابحة رائجة ، ولكنها محتكرة فى أيدى الصناع الأجانب .

هكذا كانت الصناعات الصغيرة فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ .

أما الصناعات الكبيرة فى ذلك العهد فاليك نبذة عن كل منها :

أولا ـ الصناعات التجهيزية .

١ ـ حلج القطن وكبسه :

كانت فى مصر مصانع كبيرة لحلج القطن وكبسه . ومن تلك المصانع مصنع الحلاجة فى المنصورة لصاحبه شناوى بك ومصنع الحلاجة فى الزقازيق لصاحبه عبد العزيز رضوان .

٢ ـ تبييض الأرز :

كانت بمصر مصانع لتبييض الأرز منها مصنع فى المنصورة لصاحبه شناوى بك

٣ ـ استخراج الزيوت :

تألفت فى سنة ١٨٨٩ شركة مصرية باسم « شركة الزيت والصابون المصرية » لمباشرة صناعة الزيوت وأقراص بذرة القطن والصابون . وقد أنشأت هذه الشركة مصنعاً بالاسكندرية لاستخراج الزيت من بذرة القطن فنجحت فى مهمتها . وقد أدى نجاحها إلى مجاراة البعض لها ، فلم تمض إلا سنوات قليلة حتى أنشئت أربعة مصانع كبيرة : إثنان فى الاسكندرية واثنان فى كفر الزيات . واتسع نطاق هذه الصناعة بسرعة حتى ارتفع ماتعتصره مصانع الزيت المصرية من ٦٠,٠٠٠ أردب فى أول الأمر إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ أردب من بذرة القطن فى كل عام ، وأصبحت تلك المصانع تستنفد ربع محصول بذرة القطن ، كما أخرجت مايزيد على

١٠٠,٠٠٠ طن من الكسب وهذا يقابل عصر ١٤٠,٠٠٠ برميل من الزيت .

وفضلا عن مصانع زيت بذرة القطن ، كان بمصر مصنع لاستخراج زيت السمسم لصاحبه شناوى بك ، وقد أنشىء فى المنصورة حوالى سنة ١٨٩٧ ، ويستنفد كميات عظيمة من السمسم .

٤ - طحن الحبوب :

كانت فى مصر مطاحن تدار بالالات البخارية ، كما كانت فيها بعض المطاحن تدار بمحركات من طراز ديزل تشتغل بالبترول النقى أو بالمازوت . ومن المطاحن إذ ذاك مطحن شناوى بك فى المنصورة ومطحن عبد العزيز رضوان فى الزقازيق .

٥ - تنقية الصوف :

كانت لعبد العزيز رضوان فى سنة ١٩١٤ ورشة فى الزقازيق تقوم بتنقية الصوف البلدى وفرز كل لون منه على حدة ، وبعد ذلك تكبس هذه الأصواف وتعبأ فى أكياس تشحن إلى ليفربول وجنوه وغيرهما من بلدان أوروبا .

ثانياً - الصناعات التحويلية:

١ - صناعة الغزل والنسج :

تأسست فى سنة ١٨٩٩ شركة الغزل والنسيج المصرية الإنجليزية ، ولكنها بعد مضى ثمانى سنوات حولت إلى شركة مصرية باسم « شركة الغزل الأهلية بالقطر المصرى » وذلك بسبب الضريبة التى فرضت عليها منذ إبريل سنة ١٩٠١ بنسبة ٨ ٪ ، مما أدى إلى تصفيتها .

وقد صار لدى شركة الغزل الأهلية ٢٠,٠٠٠ مغزل و ٥٦٠ نولا فى سنة ١٩١٧ ، تديرها آلة بخارية قوتها ١٩٠٠ حصان وآلة احتياطية قوتها ٥٦٠ حصانا ، كما أصبح عدد العمال ٨٠٠ معظمهم وطنيون .

وكانت شركة الغزل الأهلية بالقطر المصرى تستنفد ٥٠,٠٠٠ قنطار من القطن المصرى فى السنة . وقد استطاعت أن تنتج فى السنة من الغزل ٣,٥٠٠,٠٠٠ رطل انجليزى ومن النسيج مايتراوح بين ٨ و٩ ملايين ياردة فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وبذلك زاد إنتاجها عما كان عليه قبل تلك الحرب بما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ . وقد كان جانب عظيم من الغزل والنسيج الذى تصنعه هذه الشركة يجد سوقا رائجة فى بلاد الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى .

٢ ـ صناعة الطرابيش :

بنى إسماعيل باشا عاصم مصنع الطرابيش الوطنى فى قها ، ثم استحضر من الاستانة فى ١٩٠٨ صناعا خبيرين بصناعة الطرابيش . وفى أول الأمر أخرج المصنع مصنوعات غير متقنـــة ، غير أنه لم يمض زمن طويل حتى ظهر تحسين محسوس وأصبحت طرابيش المصنع تضارع الطرابيش النمساوية وتفضل الطرابيش المصنوعة فى البلاد الأخرى . وقد بلغ عدد المشتغلين فى المصنع ١٨٠ عاملا وعاملة فى سـنة ١٩١٧ . أما مايخرجه المصنع يوميا من الطرابيش فلم يتجاوز ٨٠٠ طربوش فى المتوسط فى سنة ١٩١٧ .

وكان المصنع يستورد الصوف لعمل الطرابيش ، وأجوده مايرد من انجلترا على أن أصله من النمسا ، وكـذلك كان يستورد الأصباغ من ألمـانيا ، والمواد الكيمائية من فرنسا وانجلترا .

وكانت الآلة التى تدير حركة المصنع قوتها ٢٤ حصانا بخاريا وذات مرجل قوته ٦٠ حصانا بخاريا .

٣ ـ صناعة السكر :

أسس بعض المصريين شركة فى سـنة ١٨٨١ ، أنشأت مصنعا فى الحوامدية

بالجيزة لتكرير السكر اللازم للمقطوعية المحلية على الأقل ، لأن مصر كانت تعتمد قبل ذلك على مرسيليا وتريستا فى سد حاجتها من السكر الأبيض المكرر . وفى سنة ١٨٩٣ أضافت هذه الشركة صناعة السكر الخام إلى صناعة التكرير وأصبح أسمها « شركة السكر والتكرير المصرية » ، وللحصول على قصب السكر مدت الشركة خطا حديديا ضيقا موصلا بين مصنع الحوامدية ومنطقة البدرشين والعياط .

وفى سنة ١٨٩٢ ألفت شركة باسم « الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى » وقد أنشأت هذه الشركة مصنع السكر فى الشيخ فضل بمديرية المنيا على أنقاض المصنع القديم الذى كان للدائرة السنية. وفى سنة ١٨٩٥ شرعت هذه الشركة فى إنشاء مصنع نجع حمادى وفى سنة ١٨٩٧ اتحدت شركة السكر والتكرير المصرية التى مقرها بالحوامدية مع الشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلى وصارتا شركة واحدة باسم « الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى » .

وفى إبريل سنة ١٩٠٣ باعت مصلحة الدائرة السنية لشركة سكر الدائرة السنية المصانع التسعة التى كانت تملكها وهى مصانع ببا ومغاغة ومطاى والمنيا رأبو قرقاص والروضة والضبعية وأرمنت والمطاعنة . وكانت هذه المصانع تشتغل بعمل السكر الخام ، فتنازلت شركة السكر هذه لشركة مصانع السكر العامة عن حق الانتفاع بهذه المصانع بقصد إدارتها واستغلالها إلى أن يتم انتقال ملكيتها إلى شركة مصانع السكر العامة بعد دفع ثمنها بأكمله ، وكان مقسطا على ٢٥ سنة .

وفضلا عن مصانع السكر السابقة ، أنشأ سلطان باشا مصنعا للسكر فى دماريس بالقرب من المنيا ، ولكنه جرد من معداته وصفى حسابه .

وكذلك كان للأمير يوسف كمال مصنع بنجع حمادى ، ويرجع تاريخ نشأته إلى عهد إبراهيم باشا ؛ ولكنه أغلق فى سنة ١٨٩٨ .

وقد أنشأ الخواجا بطرس وإخواته مصنع للسكر فى برديس بمديرية جرجا حوالى سنة ١٨٩٨ ولكن عمره لم يتجاوز سنتين .

وكذلك أنشأت شركة السكر والاراضى المصرية المساهمة مصنعا فى البلينا بمديرية جرجا حوالى سنة ١٨٩٦ ، فاستمر فى العمل ثلاث سنوات ثم أغلق .

وفى سنة ١٨٩٨ أنشأ الخواجا ويصا بقطر مصنعا فى بنى رافع ، ولكنه لم يشتغل غير سنتين ثم أغلق .

وقد قضت الضرورة باغلاق اربعة مصانع من المعامل التعسة التى تنازلت عنها شركة سكر الدائرة السنية لشركة مصانع السكر العامة فى سنة ١٩٠٣ . أما المصانع الثلاثة التى كانت هذه الشركة قد أنشأتها قبل ذلك العهد ، فقد أغلق منها مصنع الحوامدية فى سنة ١٩٠٤ .

وقد انحطت صناعة السكر فى مصر بسبب مزاحمة السكر النمساوى والنجاح المتزايد الذى لقيته زراعة القطن فى الصعيد المتوسط . وتبعا لذلك لم تنقض سنة ١٩٠٥ إلا وكانت صناعة السكر قد انحصرت فى ثلاثة مصانع من المعامل التسعة التى تنازلت عنها شركة سكر الدائرة السنية لشركة مصانع السكر والتكرير العامة بمصر فى سنة ١٩٠٣ ، وكذلك فى مصنعين من المصانع الثلاثة التى كانت هذه الشركة قد أنشاتها أى أن مجموع المصانع الباقية كان خمسة . وقد قام رئيس تلك الشركة بمضاربات أضرت بها ضررا بليغا وكادت تؤدى إلى انحلالها لولا أن تألفت إدارة جديدة للشركة فى سنة ١٩٠٦ حرمت على نفسها الدخول فى المضاربات ، وبذلت قصارى جهدها فى إنهاض صناعة السكر من كبوتها ، فأسفرت تلك الجهود عن نتائج باهرة ، إلا أن مزاحمة زراعة القطن لزراعة القصب

أدت إلى اغلاق مصنع مطاى لتعذر الحصول على مايلزمه من قصب السكر بأسعار مقبولة ، غير أن الشركة أنشأت مصنعا كبيرا للسكر فى كوم أمبو .

وقد بلغ إنتاج الشركة من السكر فى عام ١٩١٦ - ١٩١٧ ما يربو على ١٠٠,٠٠٠ طن من السكر ، مع العلم بأن مقطوعية الأسواق المصرية والسودانية لم تتجاوز ٨٠,٠٠٠ طن .

وقد بلغ عدد الصناع والعمال الوطنيين الذين يشتغلون فى مصانع الشركة ١٧,٠٠٠ نفس ، خلاف الإخصائيين الأوربيين .

٤ — صناعة الصابون :

كان جانب كبير من زيت بذرة القطن يستعمل فى صناعة الصابون . ويرجع ما أحرزته صناعة الصابون من النجاح النسبى إلى الحصول على مادتين أوليتين وطنيتين بسعر معقول وهما الزيت من معاصر زيت بذرة القطن والصودا الكاوية التى تنتجها شركة الملح والصودا المصرية بوادى النطرون .

٥ — صناعات مواد العمارة :

لما أعيد بناء الاسكندرية فى سنة ١٨٨٣ على أثر الحوادث التى حدثت فيها فى السنة السابقة ، اشتد الإقبال على استيراد مواد العمارة فأنشأ المسيو نيكولا سيريجو مصنعا فى الاسكندرية لعمل مربعات الأسمنت . وقد أصبح ذلك المصنع فى سنة ١٩١٧ أكبر مصنع بين خمسين معملا من نوعه فى مصر . ويدار بآلة بخارية قوتها ٢٧٥ حصانا ، ويبلغ عدد المشتغلين به سبعين عاملا .

وفى سنة ١٨٩٥ أنشىء مصنع سوروناجه بجهة الودى ، والغرض منه تخليص مصر من استيراد معظم المصنوعات من مواد العمارة ، وقد اتسع نطاق المصنع تدريجا حتى صارت أقسامه تخرج :

١ ـ الطوب المصنوع بالآلات على اختلاف أنواعه من القرميد .

٢ ـ الأنابيب وملحقاتها المصنوعة من الفخار الرملى والأدوات الصحية وغيرها.

٣ ـ الأدوات المصنوعة من الفخار الذى يقاوم النار .

٤ ـ الجير المائى والأسمنت .

٥ ـ الجبس الرمادى والأبيض .

وفى سنة ١٩٠٠ تأسست شركة الاسمنت المساهمة المصرية ، وهى شركة مساهمة بلجيكية مركزها فى بروكسل. وتدير الشركة مصنعا للأسمنت بالمعصرة جنوبى القاهرة ويتصل بالمصنع فرع من السكة الحديدية . والغرض من المصنع الحصول على أسمنت بورتلاند صناعى ، وذلك بحرق مخلوط من الجير والطين . ولهذا كانت الشركة تستخرج الجير من جبل المقطم ، والطين من المنطقة الواقعة بين السكة الحديدية وجبل المقطم ، وتنقل هذه الخامات إلى المصنع بواسطة سكة حديدية . ويدار المصنع بآلة بخارية قوتها ٦٠٠ حصان بخارى و بمحرك كهربائى من طراز ديزل قوته ٧٠ حصانا . وقد بلغ مايخرجه المصنع من الاسمنت ٢٤٠٠٠٠ طن فى السنة . وبلغ عدد العمال فى المحجر وفى العمل بالمصنع وخلاف ذلك من الاشغال ٢٦٠ عاملا . وقد أصاب أسمنت المعصرة سوقا رائجة لدى عدد كبير من مصالح الحكومة ومعظم المقاولين الخصوصيين .

وفى يناير سنة ١٩١٠ أنشئت شركة الطوب المساهمة بالقاهرة ، وهى شركة مصرية مساهمة حلت محل شركة الطوب بالقاهرة ليمتد بعد انحلالها فى ما عليها ومالها . وفى سنة ١٩١١ أعيد تنظيم الشركة تنظيما كليا . وتدير تلك الشركة مضربا للطوب الرملى بجهة العباسية ، فى قدرته أن يخرج فى كل يوم من ٩٠٠٠٠

إلى ٩٥,٠٠٠ طوبة . ويمكن اعتبار هذا المصنع من أكبر المصانع الموجودة فى سنة ١٩١٧ ، وتدار أجهزة المصنع بآلتين بخاريتين من طراز سولزر قوة إحداهما ٧٥ حصانا وقوة الأخرى ٢٢٥ حصانا ، والعمال جميعهم من المصريين ، وقد بلغ عددهم ١٥٠ رجلا فى المصنع ، يضاف إلى ذلك العمال المشتغلون فى المحاجر والقائمون بنقل الطوب وتسليمه لأصحابه فى المدينة . وقد كان الطوب الجيرى الرملى غير معروف فى مصر على الاطلاق قبل سنة ١٩٠٦ : وقد قامت فى وجه استعماله عقبات هائلة فى أول الأمر ، غير أنه منذ سنة ١٩١٠ أصبح لهذا الطوب منزلة مكينة ، وصارت له الكفة الراجحة فى أسواق القاهرة وضواحيها .

٦ - صناعة الكحول وملحقاتها :

أنشىء فى سنة ١٩٨٢ - ١٨٩٣ مصنع الكحول فى طره لأصحابه المسيو كوزيكا وشركاه ، وكان انتاجه فى أول الأمر لا يتجاوز ٣٥٠,٠٠٠ كيلو فى العام بسبب نقص معداته وعدم إتقانها ، ولكن فى سنة ١٨٩٤ - ١٨٩٥ حدث تعديل كبير فى المصنع فبلغ انتاجه فى أول عام بعد ذلك التعديل ١,٥٠٠,٠٠٠ كيلو من الكحول . ومن ذلك الوقت أخذ المصنع يتدرج فى سبيل التوسع حتى أصبح فى طاقته أن ينتج فى السنة ١١,٠٠٠,٠٠٠ كيلو من الكحول بعد أن أدخل عليه التحسين فى سنة ١٩١٥ .

وقد قام مصنع الكحول باستخراج الزيت الأميليكى من الكحول منذ سنة ١٩٠٨ . ويبلغ الحاصل السنوى منه ٦٠,٠٠٠ كيلو ، يستهلك منه فى مصر مقدار طفيف جدا ، ويصدر الباقى الى الأسواق الأوروبية والامريكية .

ومنذ سنة ١٩١٤ اشتغل المصنع باستخراج حامض الكربونيك . وقد بلغ انتاجه فى السنة ستة ملايين كيلو من ذلك الحامض .

ومنذ سنة ١٩١٤ أيضاً بدأ المصنع فى انتاج الاملاح البوتاسية الخام .

٧ - صناعة الورق :

أنشىء المصنع الإيطالى فى الاسكندرية لصنع ورق اللف الخشن ، ولكنه أصيب بالإخفاق فى سنة ١٩٠١ ، واشتراه المسيو لاغودا كيس فى سنة ١٩٠٣ فجدد مهماته ، وأضاف إليه آلات جديدة ، وبدأ العمل فيه فى السنة التالية ؛ ولكنه لاقى كثيرا من المصاعب بسبب عدم كفاءة العمال الوطنيين وسوء تصرف العمال الأجانب الذين جاء بهم إلى مصر. فلما قامت الحرب العالمية الأولى امتنعت منافسة النمسا ، فأخذ المصنع يربح ربحاً وافراً ، على الرغم من قلة الخامات وسائر المهمات اللازمة لصنع الورق .

٨ - صناعة تكرير الكونياك والروم :

أنشأ المسيو بولانكى معمل التكرير فى الاسكندرية فى سنة ١٨٨٤ . وكانت مصنوعاته تخزن للتعتيق فى براميل تختلف سعتها بين ١٠٫٠٠٠ و ١٥٫٠٠٠ لتر أو تصدر إلى الأسواق الأجنبية وعلى الأخص إنجلترا ، فلبثت زمناً والجمهور المصرى لايعلم من أمرها شيئا . وقد منحت لجنة التحكيم الزراعية للمعرض الوطنى المصرى المسيو بولانكى شهادة رسمية على أثر زيارتها معمله . وبناء على تلك الشهادة شرع المعمل منذ سنه ١٨٩٤ فى عرض منتجاته فى الأسواق المصرية .

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، اتسع نطاق صناعة تكرير الكونياك والروم اتساعا عظيما ونشطت هذه التجارة مع انجلترا فى أثناء الحرب .

٩ - صناعة البيرة :

كان أهم المصانع القائمه بهذه الصناعة فى مصر معمل بيرة التاج التابع لشركة بلجيكية مساهمة ، مقرها فى بروكسل ، ومركز إدارتها وعملها فى الاسكندرية . وقد تألفت هذه الشركة فى بروكسل فى سنة ١٨٩٧ .

١٠ - صناعة الفخار :

أدخلت صناعة أدوات الفخار المنزلية فى مصر فى سنة ١٨٨٥ ، وكان أول

من قام بها المسيو مارانجاكيس الذى أنشأ فى طره أول معمل وطنى من هذا القبيل . ولبث المصنع خمس عشرة سنة ، وهو يعانى الفشل والخسارة بسبب عدم الكفاءة الفنية بين الصناع الوطنيين ، حتى انحلت الشركة التى أنشأته ، وحلت محلها شركة أخرى ، فنقلت المصنع إلى روض الفرج .

وقد كسدت تلك الصناعة بسبب قلة اهتمام الحكومة وشدة منافسة الواردات الأجنبية ولكن عندما قامت الحرب العالمية الأولى خفت وطأة المنافسة الأجنبية فانتعشت هذه الصناعة وأصبح فى طاقة المصنع أن يفى بجانب عظيم من مطالب القطر . وقد بلغ عدد عمال المصنع بين ١٢٠ و ١٤٠ فى سنة ١٩١٧ .

١١ - صناعة الأسرة :

أنشىء مصنع الأسرة التابع للمسيو مونتانير فى سنة ١٩١٣ .

١٢ - صناعة الكاوتشوك :

أنشأت شركة الكاوتشوك المصرية لصاحبها المسيو ديلوز والمسيو كالانا مصنعا فى مصر لعمل ماتمس إليه الحاجة أشد المساس من أدوات الكاوتشوك ، مع استيراد المواد الخام اللازمة لذلك من أوروبا . وقد تمكنت إدارة المصنع من إعداد طائفة من الصناع المصريين لمباشرة العمل . وقد شرع المصنع قبل قيام الحرب العالمية الأولى يصدر بعض مصنوعاته إلى اليونان وسوريا وتركيا .

١٣ - صناعة الحلوى :

أنشىء معمل الحلوى الوطنية لصاحبه شناوى بك فى المنصورة حوالى سنة ١٩٠٥ ، واشتغل بعمل الحلاوة الطحينية والملبن وأصناف شتى من الحلوى وماشاكلها . وكانت الحلاوة الطحينية التى يصنعها هذا المعمل غاية فى الجودة والإتقان .

الفصل السادس

طرق المواصلات

١ - الطرق البرية

كانت الطرق البرية فى مصر فى أول القرن التاسع عشر مهملة وغير ممهدة ، وكان النقل فيها بواسطة دواب الحمل وبخاصة الجمال والحمير ، وكان المسافرون فيها يسيرون فى قوافل ، رغبة فى حماية أنفسهم من قطاع الطرق نظراً لاختلال الأمن إذ ذاك.

وقد تغيرت حالة الطرق البرية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . ففى عهد محمد على أصلحت بعض الطرق القديمة وأنشئت طرق جديدة منها ما عرف باسم الطرق السلطانية ، وهى طرق ممهدة تمهيدا حسنا مثل الطريق الموصل من القاهرة إلى قصر محمد على فى شبرا ، وقد غرست الأشجار على حافتى ذلك الطريق .

وقد اهتمت الحكومة فى ذلك العهد بتقوية جسور النيل والترع والحياض من أجل الرى ، ولكنها فى نفس الوقت أفادت من تلك الجسور فى النقل ، إذ صارت ممهدة وأكثر متانة وصلاحية للنقل عما كانت عليه من قبل.

وقد استتب الأمن فى أوائل عهد محمد على فأصبحت الطرق البرية فى مأمن من هجمات اللصوص وقطاع الطرق ، مما أدى إلى زيادة حركة النقل فيها .

ومن الطرق البرية التى اهتمت بها الحكومة فى عهد محمد على الطريق بين قنا والقصير والطريق بين القاهرة والسويس ، إذ عملت على تقدم الطريق الأول واستتباب الأمن فيه ، والعناية بالمارين به ، وذلك لأن ازدياد قوة شركة الهند

الشرقية أدى إلى زيادة مطردة فى انتقال الموظفين والمسافرين والبريد والبضائع بين الهند وبريطانيا ، وكان الطريق المعتاد للمسافرين فى أول الأمر هو الطريق البرى بين قنا والقصير ، والانتقال فيه بواسطة القوافل .

أما الطريق الآخر بين القاهرة والسويس فكان فى أول الأمر أقل استعمالا على الرغم من قصره ، لأن هبوب الرياح الشمالية فى البحر الأحمر معظم السنة جعل السفن الشراعية غير قادرة على الوصول إلى السويس فى تلك المدة . غير أن تلك الحالة تغيرت عندما استخدمت شركة الهند الشرقية السفن البخارية فى الملاحة بين بمباى والسويس فى سنة ١٨٣٤ ، فأصبحت السفن قادرة على السير ضد الرياح والوصول إلى السويس . وقد أدى ذلك إلى زيادة حركة مرور المسافرين والبضائع عن طريق مصر ، وإلى التحول عن الطريق بين القصير وقنا إلى الطريق بين القاهرة والسويس .

وتبعا لذلك اعتنت الحكومة بالطريق البرى بين القاهرة والسويس فنشرت فيه الأمن ، وساعدت على تسيير قوافل الجمال من القاهرة إلى السويس لنقل الفحم اللازم للسفن ، مما أدى إلى انخفاض ثمنه فى السويس . وقد ظهر فى سنة ١٨٣٤ اقتراح بانشاء سكة حديدية من القاهرة الى السويس لتجنب متاعب السفر بقوافل الجمال فى الصحراء ، ولكن المشروع ترك بعد ذلك ، واتجهت النية الى تحسين الطريق البرى بين القاهرة والسويس ، ففى سنة ١٨٣٧ أنشئت فى مصر ادارة النقل لاستخدام طريق السويس البرى باشراف شركة الهند الشرقية ، وأسست تلك الشركة لها ثلاثة مكاتب فى الاسكندرية والقاهرة والسويس ، وفى نفس السنة منح محمد على هذه الشركة حق انشاء محطات على طول الطريق البرى بين القاهرة والسويس لمدة عشر سنوات . وفضلا عن ذلك مهدت الحكومة الطريق البرى من القاهرة الى السويس ، وجعلته صالحا لمرور المركبات ، وأنشأت خطا من ١٦ برجا من القاهرة الى السويس لاستخدامه

فى الرسائل البرقية بالإشارات . وقد أنشئت فى هذا الطريق محطات ، كل منها على مسافة عشرة أميال ، وأصبح المسافرون ينقلون فى ذلك الطريق بواسطة مركبات كبيرة تجرها الخيل . وفى سنتى ١٨٤١ و ١٨٤٢ أذن محمد على لشركة اسمها Peninsular & Oriental Company بتسيير سفينتين بخاريتين فى فرع رشيد ومراكب بخارية لجر السفن فى ترعة المحمودية، وبذلك نقص الزمن الذى تستغرقه الرحلة من الاسكندرية إلى السويس إلى ثلاثة أيام . غير أن محمد على خشى من انتشار النفوذ الأجنبى فى مصر فصمم على إزالة الاشراف الأجنبى عن النقل ، ولذا أنشأ ديوان المرور فى سنة ١٨٤٤ لادارة حركة نقل المسافرين والبضائع عبر مصر، واشترى الادوات والمحطات فى طريق السويس البرى، وكذلك السفن البخارية فى فرع رشيد وترعة المحمودية .

وقد أدى تقدم طريق السويس البرى إلى زيادة التجارة العابرة والمسافرين الذين زاد عددهم من ٢٧٥ فى سنة ١٨٤٠ إلى ٢،٣٠٠ فى سنة ١٨٤٥ ، ثم إلى أكثر من ٣٠٠٠ فى سنة ١٨٤٦ ، كما أن الرحلة من لندن إلى بمباى التى كانت تستغرق أربعة أشهر بالسفن الشراعية عن طريق رأس الرجاء الصالح أصبحت تستغرق أربعين يوما بطريق مصر . وكذلك أدى نجاح طريق السويس فى نقل البريد والمسافرين والبضائع إلى رغبة الانجليز فى إنشاء سكة حديدية بين السويس والقاهرة . ولكن محمد على رفض مشروع تلك السكة الحديدية منذ سنة ١٨٤٥ خوفا من إنتشار النفوذ الأجنبى فى مصر ، كما رفض لنفس السبب المشروع الفرنسى بشق قناة بحرية فى برزخ السويس فى سنة ١٨٤٧ .

وكانت وسائل النقل براً قاصرة فى أول القرن التاسع عشر على دواب الحمل. غير أن المركبات (١) وعجلات النقل استعملت فى مصر فى عهد محمد على ، ومع

---

(١) أول مركبة عرفتها مصر مركبة تلقاها إبراهيم بك أحد أمراء المماليك من فرنسا . أما الثانية فهى مركبة نابليون بونابرت فى أثناء الحملة الفرنسية على مصر و الثالثة هى مركبة محمد على .

ذلك لم يكن فى مصر من المركبات إذ ذاك إلا العدد اليسير يستعمله الوالى وأفراد أسرته وكبار الموظفين والقناصل وكبار التجار الأوربيين، وقد بلغ عددها ثلاثين مركبة فى القاهرة وأكثر من ذلك فى الاسكندرية حوالى سنة ١٨٤٠ . أما عجلات النقل فقد استورد محمد على مقداراً وافرا منها لنقل المواد اللازمة لإنشاء المصانع والمبانى ورفع أتربة الآكام الحافة بمدينة القاهرة . وقد شاع استعمالها حتى صارت الوسيلة الوحيدة للنقل فى الورش والمعامل ، وألفها المصريون ، فصنع بعضهم عربات عديدة لنقل بضائعهم وحاصلاتهم، واتخذها آخرون وسيلة للسفر والانتقال من مكان إلى آخر .

وعلى الرغم من ذلك فان استعمال المركبات وعجلات النقل لم يكن سائدا فى مصر إذ ذاك ، بل كانت وسائل النقـــل الشائعة فى مصر فى ذلك العهـد هى الحيوانات من جمال وخيل وبغال وحمير. والجمال نوعان أحدهما كبير الجسم شديد القوة بطىء الحركة يعرف باسم الجمل ، ، ويستخدم لحمل الأثقال لمسافات بعيدة ، ويتراوح ما يستطيع حمله بين خمسمائة كيلو جـــرام وستمائة ، وكانت الحكومـة تستعمل الجمل لحمل الأمتعة وأدوات الحرب خلف الفرق أو قدامها، كما كان الأعراب يؤجرونه للرحالة والتجار لاستخدامه فى الانتقال ، وكذلك كان الجمل يستخدم فى قطع أجواز الصحراء . أما النوع الثانى من الجمال فيعرف بالهجين ، وهو أصغر حجما من الأول ، وأنشط حركة ، وأسرع سيرا ، ويصلح بنوع خاص لركوب الانسان ، ويقطع مسافات بعيدة فى وقت قصير . وقد أقام محمد على محطات من الهجين بين القاهرة وسنار وبين القاهرة والحجاز وبين مصر وسوريا .

أما الخيل ولا سيما الأفراس منها فهى الدواب التى يميل المصريون إلى ركوبها. وقد استعمل محمد على الخيل فى فرق الفرسان بالجيش المصرى .

وكان المصريون يؤثرون البغال على بقية الدواب ، فهى مطية العلماء ورجال الشرع ، وتستخدم فى قطع المسافات البعيـدة ونقل الرحالة من مكان إلى آخر ،

وكان محمد على وكبار العلماء وكبار الموظفين يتخذونها مطية لهم . وكانت البغال تستخدم أيضا كدواب للحمل وفى جر المدافع بالجيش .

أما الحمير فهى مطية الطبقة الوسطى من المصريين ، تستخدم فى الركوب فى المدن والقرى فيطوى بها الانسان المسافات البعيدة فى تنقلاته ، سواء أكان ذلك للزيارة أم الأسفار أم قضاء الأعمال . وقد كانت بالقاهرة بضعة آلاف من حمير المكارية وفى الاسكندرية بضع مئات منها ، وهى فى المدينتين وغيرهما من المدن والبنادر تقوم مقام المركبات ، ولها مواقف خاصة بالميادين والاسواق وقوارع الطرقات . والحمار من وسائل نقل الاحمال التى لا تكلف كثيرا من المال ، اذ يستخدم فى نقل الاتربة والسماد للزراعة ، وفى حمل البرسيم من الحقل ، وفى نقل الخضر والفواكه الى الاسواق ، ونقل مواد البناء بالعربات الى البنائين

هكذا كانت الطرق البرية فى مصر فى عهد محمد على .

أما فى عهد عباس الأول ، فقد أصلح الطريق البرى بين القاهرة والسويس ، ورصف بالحجارة ، فأصبح معبدا تسير فيه العربات بسهولة ، وأخذت حركة مرور المسافرين والبريد والبضائع تزداد فى ذلك الطريق حتى أدت تلك الزيادة إلى ضرورة إنشاء سكة حديدية أو قناة بحرية تحل محل ذلك الطريق البرى ، رغبة فى سهولة النقل وسرعته ، وفعلا أنشئت سكة حديدية من القاهرة إلى السويس فى عهد سعيد بعد أن تم الخط الحديدى من الاسكندرية إل القاهرة الذى بدأ العمل به فى عهد عباس الأول .

وكذلك أهتم عباس الأول بنشر الأمن فضرب على أيدى قطاع الطرق مما كان له أثر حسن فى النقل البرى .

وفى عهد سعيد أنشىء طريق زراعى معبد عرضه عشرة أمتار على ضفة ترعة المحمودية بواسطة الردم الذى نتج عن تطهير تلك الترعة .

وفى سنة ١٨٩١ فى عهد توفيق صدر الأمر العالى بانشاء السكك الزراعية لتسهيل النقل بين المدن والقرى .

وقد أدى استخدام السيارات فى الطرق البرية إلى سهولة المواصلات وسرعة النقل فى تلك الطرق عما كانت عليه الحالة من قبل .

وعلى الرغم من ذلك ، فان الطرق البرية فى مصر كانت فى سنة ١٩١٧ غير صالحة للنقل بالمعنى الصحيح لعدم اتساعها وعدم الاهتمام بتعهدها . أما السكك الزراعية فى الأقاليم فلم ينتبه إلى عدم وجودها إلا فى آخر الامر بعد استخدام السيارات .

٢ — الطرق المائية الداخلية

كانت الملاحة فى النيل والترع فى أول القرن التاسع عشر عرضة للقرصنة ، مما أثر فى حركة النقل المائى ، ولكن الامن استتب فى أوائل عهد محمد على ، فكان ذلك خطوة فى سبيل تقدم حركة النقل المائى فى مصر .

أما الخطوة الثانية فى سبيل ذلك التقدم فهى وصل الاسكندرية بفرع رشيد عند العطف ، وذلك بحفر ترعة المحمودية فى سنة ١٨١٩ بواسطة ٣١٣,٠٠٠ فلاح مات منهم ١٢,٠٠٠ تقريباً فى أثناء العمل الذى استغرق عشرة أشهر . وبحفر ترعة المحمودية اتصل الطريق المائى الرئيسى بالاسكندرية ، وهى أكبر ميناء لمصر على ساحل البحر المتوسط المواجه لاوروبا التى بها أهم عملاء مصر التجاريين ، وهى أيضاً أصلح من رشيد ودمياط نظرا لصعوبة اجتياز بوغازيهما ، وكثرة حوادث الغرق فى بوغاز رشيد . وبذلك ساعدت ترعة المحمودية على رواج التجارة الخارجية والتوسع الزراعى وبخاصة القطن ، وتقدم الطريق البرى بين القاهرة والسويس ، وزيادة حركة النقل فى النيل والترع .

وفى أول الامر كانت بترعة المحمودية قناطر عند فمها وعند مصبها تمنع

سفن النيل من الدخول فيها عند الفم وسفن الترعة من الخروج منها عند المصب. ولذا كانت البضائع الآتية من داخلية البلاد تنقل مرتين عند الفم وعند المصب ، مما يسبب زيادة فى تكاليف النقل ويعرض البضاعة للخطر فى أثناء النقل . ولهذا أزيلت تلك القناطر فى سنة ١٨٤٢ ، وحل محلها هويسان عند الفم ، أحدهما صغير للمراكب الصغيرة والآخر كبير للمراكب الكبيرة ، ومثلها عند المصب .

وكانت الخطوة الثالثة فى سبيل تقدم حركة النقل المائى فى الداخل زيادة عدد المراكب الشراعية فى النيل والترع الصالحة للملاحة ، بسبب رواج التجارة الخارجية والتجارة العابرة والتوسع الزراعى وبخاصة فى القطن ، فبعد أن كان عدد تلك المراكب فى عهد الحملة الفرنسية لايتجاوز ١٫٦٠٠ مركب صار ٣٫٣٠٠ مركب حوالى سنة ١٨٤٠ ، منها ٨٠٠ مركب تملكها الحكومة . وفضلا عن ذلك أسس محمد على شركة الملاحة فى النيل فى اكتوبر سنة ١٨٤٦ .

وقد أدى احتكار الحكومة معظم الحاصلات الزراعية ، ومنتجات بعض الصناعات الصغيرة ، وكذلك امتلاكها منتجات المصانع الحكومية ، إلى احتكارها النقل النهرى . غير أن احتكار الحكومة للنقل المائى فى الداخل انتهى بالغاء احتكار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية ، وإغلاق معظم المصانع الحكومية .

وكانت المراكب فى عهد محمد على مختلفة الأنواع والأشكال ، تنقسم بحسب أحجامها والغاية المقصودة من استعمالها إلى الأنواع الآتية :

اولا - مراكب نقل البضائع وهى :

١ — مراكب المعاش : وتصلح لنقل البضائع الثقيلة كالقطن والحبوب ، وهى تضاهى فى الحجم المراكب الفرنسية التجارية المعتادة إذ ذاك ، ومنها

مايبلغ محموله ٥٠٠ طن ، ولها ساريتان أو ثلاث ساريات واسعة الشراع، وهى لاتسير فى الليل إلا فى زمن الفيضان ، حينما يكون الماء عميقاً ، والعادة أنها تقوم بسفرتين فى النيل كل عام .

٢- الأشاكيف : وهى أقل حجماً من مراكب المعاش ومخصصة مثلها لحمل البضائع ، ولكنها لاتسير إلا فى فرعى النيل ، وأحيانا تذهب إلى بلاد الشام وقبرص .

ثانيا — مراكب نقل المسافرين وهى :

١- الذهبيات: وهى مراكب كبيرة يختلف طولها من أربعين قدما الى خمسين ، وعرضها من ١٢ قدما إلى ١٥ ، والذهبية شراعان ، وهى تسير بالمجاديف أيضا. ويعدل عدد نوتيتها عدد مافيها من المجاديف ، فالذهبيات الكبيرة تحتوى من ١٨ مجدافا الى ٢٠ ، وتصلح فى الأصل لنقل البضائع زمن التحاريق ، ويؤخرها غرفتان أو ثلاث غرف للمسافرين ، ولكنها لاتقبل من هؤلاء إلا من تكون الأعمال التجارية سبب سفرهم ، ويؤثرون بسببها الامن والراحة على السرعة فى الوصول الى الجهة المقصودة .

٢ - القنجات : وهى مراكب بسيطة التركيب سريعة السير ، يبلغ طولها عادة من ثلاثين قدما الى أربعين ، وعرضها من ثمانية أقدام إلى عشرة ، ولها فى العادة إما سارية واحدة وإما ساريتان ، تعلق بها أشرعة مثلثة الشكل ، ولها فى المؤخرة حجرة ذات غرفة واحدة أو غرفتين تسع شخصين وتمتاز قنجات الأكابر والسيدات بحسن نقوشها وجمال زينتها ،وهى تسير بسرعة لاتكاد تصدق، إذ تقطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية فى أربع وعشرين ساعة .

٣- القياسات : وهى مراكب فرطاحة بطيئة الحركة ، يقصد بها السير فى النيل أثناء التحاريق .

٤- القـــايق : وهى زوارق صغيرة ضيقة يتخذها الفلاحون الملاحة فى النيـل ، وهم يتكدسون فيها من غير تدبر ولا احتياط ، فيعرضون أنفسهم بذلك للغرق .

٥- السفن البخارية: لم تنتشر الملاحة بالسفن البخارية فى النيل لكثرة نفقاتها بسبب قلة الوقود . ومع ذلك كان لمحمد على سفينة بخارية من الحديد تسير فى ذلك النهر .

هكذا كانت أنواع السفن فى عهد محمد على .

وقد أدت زيادة عدد المراكب الشراعية إذ ذاك إلى جعل النيـــل والترع الصالحة للملاحة كترعة المحمودية وبحر مويس وبحر شبين من خير وسائل النقل للحاصلات الزراعية والانتقال للمسافرين.

وقد أدى تقدم النقل فى النيـــل والترع فى ذلك العهد إلى المساهمة فى التقدم الزراعى والتجارى ، بسبب التسهيلات التى عملت لنقل القطن وغيره من الحاصلات الى الاسكندرية ، حيث تصـــدر الى البلاد الأجنبية ، كما أدى ذلك التقدم إلى زيادة أثمان الحاصلات المصرية بسبب سهولة النقـل الداخلى والتصدير الى الخارج، وكذلك الى نقص أثمان الواردات بسبب قلة تكاليف النقل الداخلى.

وكان الصعود فى النيل لايتيسر غالبا إلا بالشراع ، والملاحـــة به توافقها الرياح الشمالية مدة ستة أشهر من السنة تقريبا ، ويحـــدث أحيانا أن لاتكون الرياح شديدة ، ولا تستطيع المراكب متابعة سيرها ،فينزل رجالها إلى الشاطىء ويشدونها بالحبال ، وهذه الوسيلة لايلجأ اليها عادة إلا إذا كان المسافرون من الأوربيين لقلة صبرهم وشدة ميلهم الى تقصير أمد السفر . وقد اتبعت طريقة أخرى فى ترعة المحمودية، وهى تسيير المراكب بالخيل فجاءت بأجل المزايا، وفى

حالة السير فى النهر مضيا مع التيار يستطيع الركاب زيادة سرعة سير المراكب بتحريك المجاديف .

وقد اعتاد نوتية النيل منذ الطفولة متاعب الملاحة فى ذلك النهر ، فاكتسبوا كثيراً من القوة والصلابة والمران ، حتى أصبحوا مهرة فى عملهم ، لهم إلمام تام بتصاريف الرياح وأحوال الجو ، وشهد لهم بذلك الخبراء فى فن الملاحة .

هكذا كان النقل المائى فى الداخل فى عهد محمد على .

أما فى عهد عباس الأول فقد اهتمت الحكومة بنشر الأمن ، مما كان له أثر حسن فى النقل المائى فى مصر .

وفى عهد سعيد طهرت ترعة المحمودية ، إذ كان الطمى قد سد قاعها وكاد يفسد استعمالها للملاحة . وقد تم تطهيرها فى ٢٢ يوماً بواسطة ١١٥٫٠٠٠ فلاح ، مع أن طولها ٨٠ كيلو مترا .

وفضلا عن تطهير تلك الترعة ، فقد وسع فمها من فرع رشيد ومصبها فى البحر المتوسط ، وأنشئت طلبات عند العطف لتغذيتها بالماء حتى تسهل الملاحة بها .

وكذلك أنشئت فى عهد سعيد الشركة المصرية للملاحة البخارية فى سنة ١٨٥٤ ، ومدة امتيازها ١٥ سنة ، لنقل الحاصلات والمسافرين على البواخر بطريق النيل ، وذلك لأن المراكب الشراعية التى تنقل البضائع من داخل البلاد إلى الاسكندرية عن طريق النيل وترعة المحمودية كانت تقطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية فى ١٥ يوما ، بينما تقطعها البواخر فى ٣٦ ساعة .

وقد أدى إنشاء تلك الشركة إلى تسهيل المواصلات المائية ، غير أن الشركة كانت أجنبية ، إذ أن معظم رأسمالها أجنبى وليس بين أعضائها من المصريين غير رئيسها الفخرى وهو ذو الفقار باشا وزير المالية ، ومع هذا فقد جاء فى عقد تأسيسها أن الخلاف بينها وبين الحكومة لا تنظر فيه القنصليات الأجنبية ، بل يحسم بواسطة التحكيم ، وأن بواخرها ترفع العلم المصرى .

وفى عهد سعيد أبطلت ترسانة بولاق ، ففقدت الحكومة بهذا ما كان لهـا من مراكب للنقل الداخلى .

و فى عهد أسماعيل أثرت السكك الحديدية فى النقل بالنيل لأنها أسرع من السفن ، مما أدى الى تحويل جزء من النقل فى النيل إلى السكك الحديدية ، ومع ذلك كانت بالنيل إذ ذاك سفن بخارية تسير بانتظام حاملة البضائع و المسافرين ذهابا و إيابا ، ففى سنة ١٨٧٢ كانت لمصر فى النيل ٥٣ باخرة و ٩٥٦٣ سفينة شراعية ، وكانت تلك البواخر تستخدم على الخصوص لجر هذه السفن الشراعية التى يبلغ مجموع حمولتها ١١٧,٢٨٦ أردباً . وقد منحت الحكومة الشركة العزيزية احتكار استخدام السفن البخارية فى النيل لجر السفن ونقل المسافرين .

وفى عهد أسماعيل أيضا أصلح مجرى النيل جنوب وادى حلفا ، إذ نسفت الصخور والعقبات التى كانت تعترض سير السفن ، فأصبح المجرى فى تلك المنطقة صالحا للملاحة ومرور السفن الشراعية والبواخر . وبذلك سهلت المواصلات بين مصر والسودان . وفضلا عن ذلك أزيل جزء من السدود على النيل الأعلى ، وكذلك أصلحت ترسانة الخرطوم التى أنشئت فى عهد محمد على ، وكثرت بها البواخر النيلية.

وفى عهد الثورة المهدية تحطمت بعض البواخر النيلية التابعة للحكومة . أما البعض الآخر فبيع معظمه فى عهد الاحتلال البريطانى إلى شركة كوك الانجليزية. وبذلك لم يبق من تلك البواخر إلا النزر اليسير الذى أصبح تابعا لنظارة الاشغال وقد أحيلت ترسانة بولاق على نظارة الأشغال فى عهد الأحتلال البريطانى فباعت معظم بواخرها ، و لم يحتفظ إلا بالقليل منها لركوب المفتشين الانجليز .

وفى سنة ١٩١٧ لم تكن فى مصر ميناء نهرية بالمعنى الحديث ، وكانت الملاحة فى الترع محفوفة بالأخطار فى أثناء التحاريق فى بعض الجهات الضيقة القليلة

الغور ، كما كان التجار الذين ينقلون بضائعهم بطريق النيل أو الترع معرضين لاستبداد أرباب السفن و تعسفهم .

٣ ــ السكك الحديدية

بدأ التفكير فى إنشاء السكك الحديدية فى مصر فى عهد محمد على ، ففى سنة ١٨٣٤ أراد ذلك الوالى إنشاء سكة حديدية من القاهرة إلى السويس رغبة فى تسهيل المواصلات بين المدينتين ، ومنعا لمتاعب السفر بينهما بقوافل الجمال فى الصحراء ، وذلك لزيادة حركة النقل من المسافرين والبضائع فى الطريق البرى بين القاهرة والسويس بعد استخدام السفن البخارية بين بمباى والسويس . وقد درس جالوى (Galloway) ، وهو مهندس انجليزى فى خدمة الحكومة المصرية ، الطريق وقرر أنه من الممكن إنشاء ذلك الخط الحديدى . وبناء على ذلك أرسله محمد على إلى إنجلترا لشراء القضبان وعمل الترتيبات اللازمة ؛ غير أن الحكومة الانجليزية رفضت أن تقدم الضمانات المالية اللازمة لانشاء ذلك الخط ، فرجع جالوى من لندن الى مصر فى سنة ١٨٣٦ ومعه خمس سفن محملة بالقضبان . وقد ترك محمد على مشروع ذلك الخط الحديدى لمعارضة فرنسا ، وثقل الأعباء المالية على الميزانية المصرية اذ ذاك . ولو قدر لذلك المشروع أن ينفذ فى حينه لكان أول خط حديدى خارج أوروبا ؛ ومن أوائل الخطوط الحديدية فى العالم .

وفضلا عن مشروع السكة الحديدية من السويس الى القاهرة ، فكر محمد على فى مد سكة حديدية فى الدلتا من غربها الى شرقها حتى المنصورة . وقد وضع تصميم تلك السكة ، ورسمت خطوطها على الارض . ولكن هذا المشروع لقى مصير المشروع السابق .

وعندما زادت حركة نقل البريد والمسافرين والبضائع فى الطريق البرى بين القاهرة والسويس ، أيد الانجليز مشروع انشاء سكة حديدية بين القاهرة

والسويس ؛ ولكن محمد على رفض المشروع منذ سنة ١٨٤٥ من انتشار النفوذ الأجنبي فى مصر.

وقد أنشأ محمد على سكة حديد المحمودية فى الاسكندرية ، وتبتدىء من وسط المستودعات التى تودع بها الحبوب المخصصة للتصدير إلى البلاد الأجنبية ، وتنتهى عند طرف رصيف الشحن . وكانت تلك السكة الحديدية ذات قضيبين وطولها ٣٠٠ متر ، وقد ركبت عليها ثلاثون مركبة بضاعة، تسع كل منها ٣٠ هكتولترا (١) من الحبوب ، إذا أطلقت على السكة سارت بدافع من نفسها حتى تبلغ نهاية الرصيف حيث يلقى مشحونها من الحبوب فى المجارى الخاصة بالسفن فيهبط عنابرها . وبذلك سهلت عمليه الشحن وأصبحت سريعة وقل عدد العمال اللازمين لها .

وفى أول النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت حركة نقل المسافرين والبضائع فى طريق مصر البرى بين أوروبا والهند والشرق الاقصى قد وصلت إلى درجة لابد معها من إنشاء سكة حديدية أو حفر قناة بحرية ، وكانت إنجلترا تؤيد المشروع الأول وتعارض المشروع الثانى لاعتقادها أن القناة تسهل على الدول الاستعمارية الأخرى الوصول بسفنها الحربية إلى البحر الأحمر والهند فتتعرض المصالح الإنجليزية للخطر ؛ بينما كانت فرنسا تؤيد المشروع الثانى وتعارض المشروع الأول .

وقد نجح المشروع الأول لأن مرى Murray القنصل العام الإنجليزى فى مصر إذ ذاك كان له تأثير كبير فى عباس الاول ، ولذلك نفـــذ الوالى رغبة انجلترا وعارض المشروع الفرنسى . وتبعا لذلك أصلح عباس الاول الطريق البرى بين القاهرة والسويس ، وبدأ مد السكة الحديدية من الاسكندرية إلى القاهرة ، فعقد

---

(١) الهكتولتر ١٠٠ لتر ، والاردب ١٨٤ لتر

فى ١٢ يولية سنة ١٨٥١ اتفاقا مع روبرت ستفنسن Robert Stephenson المهندس الانجليزى لتصميم مشروع هذه السكة وملاحظة تنفيذه مقابل ٥٦,٠٠٠ جنيه إنجليزى . وقد تم إنشاء الخط الحديدى من الاسكندرية إلى كفر الزيات وطوله ١١٢ كيلو مترا فى سنة ١٨٥٣ فى عهد عباس الاول ، وأما الخط من كفر الزيات إلى القاهرة فقد تم فى سنة ١٨٥٦ فى عهد سعيد . وبذلك كان الخط الحديدى من الاسكندرية إلى القاهرة أول سكة حديدية فى إفريقية والشرق ومن أوائل السكك الحديدية التى أنشئت خارج أوروبا (١) .

وقد أنشىء فى عهد سعيد الخط الحديدى من القاهرة إلى السويس وفتح للمواصلات فى سنة ١٨٥٨ . وبذلك اتصلت الاسكندرية بالسويس بالسكة الحديدية ، فزادت حركة نقل المسافرين والبضائع والبريد بين الشرق والغرب عن طريق مصر ، مما أدى إلى زيادة دخل الحكومة ، وحلت السكة الحديدية محل المركبات فى الطريق البرى بين السويس والقاهرة ومحل السفن فى الطريق المائى بين القاهرة والاسكندرية ، فأصبح النقل أسرع مما كان عليه من قبل وأكثر سهولة وراحة .

وفضلا عن هذين الخطين ، أنشئت فى عهد سعيد الخطوط الحديدية الآتية :

١ - طنطا - المحلة الكبرى - سمنود .

٢ - بنها - ميت بره .

٣ - بنها - الزقازيق .

وقد بلغ مجموع أطوال الخطوط الحديدية التى أنشئت فى مصر فى عهد سعيد ٣٣٦ كيلو مترا .

---

(١) أنشئت قبل ذلك ، فى عهد محمد على ، سكة حديد المحمودية فى الاسكندرية ، ولكنها كانت قصيرة ، إذ بلغ طولها ٣٠٠ متر فقط ، كما أنها استخدمت للبضائع فقط .

وفى عهد اسماعيل أصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن اختلت فى أواخر عهد سعيد ، كما تم ازدواج الخط من القاهرة الى الاسكندرية ، وأنشئت الخطوط الحديدية الآتية :

١ - طنطا - محلة روح .
٢ - بنها - الزقازيق .
٣ - القناطر - قليوب .
٤ - القناطر - الزقازيق .
٥ - الزقازيق - المنصورة .
٦ - الزقازيق - الاسماعيلية .
٧ - دسوق - زفتى .
٨ - طنطا - شبين الكوم .
٩ - طلخا - سمنود .
١٠ - أبو كبير - الصالحية .
١١ - المنصورة - دمياط .
١٢ - الاسماعيلية - السويس .
١٣ - الاسكندرية - رشيد .
١٤ - الاسكندرية - سيدى جابر .
١٥ - المعمورة - أبو قير .
١٦ - قلين - كفر الشيخ .
١٧ - بولاق الدكرور - اتياى البارود .
١٨ - بولاق الدكرور - أسيوط .
١٩ - الواسطى - أبوكساه .

وقد بلغ مجموع أطوال تلك الخطوط مع ازدواج خط القاهرة - الاسكندرية ١١٨٩ كيلومترا .

وكذلك أنشئت فى عهد اسماعيل الخطوط الآتية :

١ - القاهرة - سراى القبة .

٢ - محطة مصر - العباسية - القلعة - حلوان .

٣ - الخط من وادى حلفا الى الجنوب بمسافة ٥٧ كيلومترا .

وقد نتج عن التوسع فى انشاء السكك الحديدية فى عهد اسماعيل أن ارتبطت المدن الرئيسية فى الوجه البحرى بشبكة من السكك الحديدية ، واتسعت

صناعة السكر فى الوجه القبلى بسبب الخط الحديدى من بولاق الدكرور إلى أسيوط غير أن ذلك الخط استمر حتى سنة ١٨٩١ منفصلا عن نهاية خطوط الوجه البحرى عند القاهرة لعدم وجود كوبرى على النيل يصل بينهما .

ولا شك فى أن التوسع فى السكك الحديدية فى عهد إسماعيل كان سببا من أسباب النهضة الاقتصادية والاجتماعية إذ ذاك ، كما ساعد فى إتساع زراعة القطن بايجاد وسيلة سريعة لنقل محصول القطن إلى السوق فى الإسكندرية حيث يصدر الى الخارج .

غير أن فتح قناة السويس للملاحة البحرية فى سنة ١٨٦٩ حول حركة نقل المسافرين والبريد والبضائع بين الشرق والغرب من السكك الحديدية إلى القناة ، وبذلك فقدت مصر الأرباح التى كانت تحصل عليها من تلك العملية . وقد بلغت الأرباح من الخط الحديدى فى الطريق البرى قبل فتح القناة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة . أما بعد فتح القناة فإن الخط من القاهرة الى السويس عن طريق الصحراء ألغى فى سنة ١٨٦٩ بعد انشاء خط القاهرة ـ الاسماعيلية ـ السويس ، كما أن دخل الخط من القاهرة الى الاسكندرية نقص كثيراً ، وكذلك أصبحت السكة الحديدية التى أنشئت فى الأصل لخدمة النقل بين الشرق والغرب تعتمد على حركة المسافرين والبضائع داخل القطر المصرى .

وفى عهد توفيق تم ازدواج الخط من بنها الى الزقازيق . وانشئت الخطوط الحديدية الآتية :

١ ـ باب اللوق ـ المعادى . ٢ ـ شربين ـ بلقاس .

٣ ـ الرحمانية ـ دمنهور . ٤ ـ شبين الكوم ـ منوف .

٥ ـ أسيوط ـ جرجا . ٦ ـ الفيوم ـ سنورس .

٧ ـ كوبرى الليمون ـ القلج . ٨ ـ سيدى جابر ـ النزهة.

٩ ـ القاهرة ـ بولاق الدكرور :

وقد بلغ مجموع أطوال تلك الخطوط مع ازدواج الخط من بنها إلى الزقازيق ٢٣٤ كيلو مترا .

وفى عهـــد عباس الثانى أنشئت الخطوط الحديدية الآتية ، وأطوالها ٨٠٦ كيلو مترا :

١ ـ خط المكس .
٢ ـ الدخيلة ـ رأس التين .
٣ ـ مريوط ـ الضبعة .
٤ ـ البوصيلى ـ إدفينا .
٥ ـ بلقاس ـ كفر الشيخ .
٦ ـ الزقازيق ـ زفتى .
٧ ـ القناطر الخيرية ـ منوف .
٨ ـ منوف ـ الشهداء .
٩ ـ القلج ـ شبين القناطر .
١٠ ـ الإسماعيلية ـ بور سعيد .
١١ ـ جرجا ـ الشلال .
١٢ سكه حديد الواحات .
١٣ ـ بنى سويف ـ اللاهون .

وفضلا عن إنشاء تلك الخطوط فى عهد عباس الثانى ، تم ازدواج الخط من امبابه إلى إتليدم ، وأنشىء خط محاجر القنـــاوية وأسيوط ، وعملت تحسينات بالمحطات ، كما أنشئت محطات حديثة .

وقد اشترت الحكومة فى ذلك العهد الخطوط الحديدية الآتية :

١ ـ خط مريوط .

٢ ـ الخطوط الاضافية التى اشترتها شركة السكر فى سنة ١٩٠٣ من شركة الدائرة السنية .

٣ ـ خط الواحات .

٤ - الخط بين الاسماعيلية وبو سعيد على حسب اتفاقية بين الحكومة وشركة قناة السويس .

وقد قامت مصلحة السكك الحديديه بتعديلات كثيرة فى جملة محطات تنفيذاً لنصائح اللجنة التى عينت فى سنة ١٩٠٤ لإصلاح السكك الحديدية المصرية .

وابتداء من سنة ١٩٠٤ بدأ قلم الأملاك بمصلحة السكك الحديدية فى رسم وتحديد جميع خطوط السكك الحديدية وجمع مستندات ملكية عقارات المصلحة من جميع جهات الحكومة .

هكذا أنشئت السكك الحديدية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩١٤ . غير أن نقل البضائع بها كان عظيم النفقة فيما يختص ببعض المحصولات الزراعية الكبيرة الحجم الخفيفة الوزن القليلة القيمة ، كما أن الخط الرئيسى يمتد بمحاذاة النيل الذى يخترق البلاد طولا ، ولذا كان كثير من مراكز الانتاج منفصلا عن السكك الحديدية بواسطة النهر .

٤ — الملاحة البحرية

أنشأ محمد على أسطولا تجاريا فى البحر المتوسط للنقل البحرى ، وذلك لأنه انتهز فرصة حدوث القحط فى ممالك البحر المتوسط فى السنوات ١٨٠٩ و١٨١٠ و١٨١١ وأخذ يبيع القمح للانجليز فربح من ذلك ربحا وافرا ؛ غير أن السفن الانجليزية المحملة بالقمح المصرى تعرضت لاغارة الفرنسيين عليها فى البحر المتوسط مما أثر فى تجارة مصر الخارجية ، فحاول محمد على نقل الغلال فى سفن محايدة ثم أنشأ أسطولا من خمس سفن تجارية تحمل بعض المدافع للدفاع عن نفسها لنقل الغلال فى البحر المتوسط . وقد غادر ذلك الأسطول ميناء الاسكندرية فى سنة ١٨١٢ محملا بالغلال ، فوصل إلى مالطة حيث أفرغ شحنته ، ثم رجع

إلى الأسكندرية محملا بالذخائر . وقد أدى نجاح الأسطول فى مهمته هذه إلى القيام برحلات تجارية بين الاسكندرية ومالطة وبين الاسكندرية والآستانة .

هكذا نشأ الأسطول التجارى المصرى فى البحر المتوسط ، وزاد عدد سفنه حتى أصبح فى سنة ١٨١٧ يتألف من ١٧ مركبا . وقد استمر اهتمام محمد على بالأسطول التجارى فى البحر المتوسط حتى بعد تسوية النزاع بينه وبين السلطان فى سنة ١٨٤١ ، فقد أسس شركة للملاحة بالسفن البخارية فى البحر المتوسط بين الاسكندرية والآستانة فى سنة ١٨٤٥ .

وفضلا عن خدمات الأسطول التجارى المصرى ، كانت مصر مرتبطة بالدول الأخرى بواسطة السفن الأجنبية . وإليك عدد السفن الأجنبية التى وصلت إلى الاسكندرية من منتصف سنة ١٨٢٣ إلى منتصف سنة ١٨٣٤ :

اسم الدولة	عدد السفن
إنجلترا	٦٤
فرنسا	٥٧
النمسا	١٥٣
سردينيا	٤٠
اليونان	٢٢٨
روسيا	٢٢
تسكانيا	٢٤
نابلى	١١
الايونيان	٨
بيت المقدس	٢٢
السويد	٤
البرازيل	١
المجموع	٦٣٤

وعلى الرغم من هـذا البيان ، فان عـدد السفن يزداد عن ذلك أو يقل تبعا للحركة التجارية، ففى بعض السنين وصل إلى ١٢٤٠ سفينة فى السنة ، كما بلغ ١٠٧٦ سفينة فى سنة ١٨٤٠ .

وكانت مصر من أوائل الأقطار فى العالم التى أفادت من استخدام السفن البخارية فى الملاحة ، فقد اتصلت بواسطة خطوط من تلك السفن بأوروبا والهند والشرق الأقصى ، إذ أن شركة الهند الشرقية سيرت بانتظام سفنا بخارية بين السويس وبمباى بالهند منذ سنة ١٨٣٤ . وقـد حلت محلها فيما بعد فى النقل البحرى من السويس إلى الهند والشرق الأقصى شركة تسمى

Peninsular & Orlental Steam Mavigation Company

أما خطوط السفن البخارية فى البحر المتوسط فكانت كما يأتى :

خط لشركة إنجليزية اسمها Oriental Steamship Co . إلى مصر وسوريا منذ سنة ١٨٣٦ ، وخط آخر لشركة فرنسية اسمها Messageries Maritimes بين مرسيليا والاسكندرية منذ سنة ١٨٣٧ ؛ وخـــط ثالث لشركة نمساوية اسمها « Lloyd » منذ سنة ١٨٣٨ ، وخط رابع لشركة انجليزية اسمها Peninsular & Oriental Steam Navigation منذ سنة ١٨٤٠ .

وقد أصلحت ميناء الاسكندرية فى عهد محمد على ، فوسعت وعمقت حتى صارت السفن ترسو على الشاطىء بعد أن كانت ترسو بعيدة عنه ، كما سمح للسفن الأوروبية بالدخول فى الميناء الغربية بعـد أن كان دخولها مقصورا على الميناء الشرقية ، مما أدى إلى اتساع حركة الملاحة ، وكذلك أنشىء رصيف للشحن فى الميناء . ومدت منه سكة حديدية إلى مستودعات البضائع والغلال ليسهل نقلها إلى السفن . كما أنشئت على الشاطىء مستلزمات الميناء من المخازن وأبنية الجمرك ومساكن الموظفين ، ووضعت علامات فى بوغاز الاسكندرية لهـــداية السفن

فى دخولها إلى الميناء وخروجها منها كما أنشئت منارة الاسكندرية بشبه جزيرة رأس التين لإرشاد السفن القادمة إلى الميناء والخارجة منها . وقد أنشىء فى الميناء حوض لترميم السفن فى سنة ١٨٤٤ .

وقد أدى تقدم الملاحة البحرية فى عهد محمد على إلى المساهمة فى التقدم الزراعى والتجارى بسبب التسهيلات التى عملت لنقل القطن وغيره من الحاصلات إلى البلاد الأجنبية ، وإلى فتح البلاد أمام التأثيرات الأجنبية والأفكار الجديدة التقدمية ، وإلى زيادة أثمان الحاصلات المصرية بسبب سهولة النقل من مصر إلى الدول الأجنبية ، وإلى نقص أثمان الواردات بسبب سهولة النقل البحرى وقلة تكاليفه عما كان عليه من قبل .

هكذا كانت الملاحة البحرية فى عهد محمد على .

أما فى عهد عباس الأول فقد بلغ عدد السفن التى وصلت إلى الاسكندرية ١٨٠٧ سفينة فى سنة ١٨٥٠ كما قررت الحكومة ان يكون خروج السفن من ميناء السويس بالترتيب فنتجت عن ذلك زيادة مصاريف الشحن وتأخر البضائع فى السويس تأخراً ضاراً .

وفى عهد سعيد أسست الشركة المجيدية فى سنة ١٨٥٧ برؤوس أموال مصرية وأجنبية للملاحة البحرية بالسفن البخارية فى البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ومدة امتيازها ثلاثون سنة ، وبواخرها ترفع العلم المصرى ، ومنازعاتها ترفع أمام المحاكم التجارية المصرية لا أمام محاكم القنصليات .

وكانت لتلك الشركة مستودعات ومحطات فى السويس والقصير ومصوع . وكانت بواخرها تقوم بالملاحة بين السويس وثغور الحجاز واليمن ، والقصير وسواكن ومصوع ، وتنقل الحجاج ذهابا وايابا إلى ثغور الحجاز ، كما كانت بواخرها تقوم بالملاحة فى البحر المتوسط . غير أن الشركة أضمحلت فى أواخر عهد سعيد بسبب فساد إدارتها ، مما أدى إلى حلها وتصفيتها فى عهد اسماعيل .

وفضلا عن إنشاء الشركة المجيدية ، أرادت الحكومة إصلاح ميناء السويس نظراً إلى إزدياد حركة التجارة فيها بعد مد الخط الحديدى من السويس إلى القاهرة وبعد إنشاء الشركة المجيدية ، فعقدت اتفاقا مع شركة فرنسية اسمها ديسو (Dussau) لتوسيع الميناء وإنشاء حوض عائم بها لاصلاح السفن . وقد أخذت الشركة فى إنشاء ميناءين إحداهما للبواخر الحربية والثانية للسفن التجارية ، وفى إقامة حاجز من الأحجار لصد الأمواج عن الميناءين ، فيه بوغاز لمرور السفن ، كما بدأت فى اقامة الحوض العائم . وقد انتهت أعمال الاصلاح فى ميناء السويس فى عهد اسماعيل .

وفى عهد سعيد ألغى خروج السفن من ميناء السويس بالترتيب ، كما أستبعد من قوانين الموانى كل ما من شأنه ايجاد عراقيل فى سبيل التجارة ، وبذلك نزل سعر الشحن نزولا محسوسا .

وفى ذلك العهد أيضا بدأ حفر قناة السويس التى افتتحت للملاحة البحرية فى سنة ١٨٦٩ فى عهد اسماعيل ، فأثرت تأثيرا كبيرا فى الملاحة كما سيجىء فيما بعد .

وقد بلغ عدد السفن التى وصلت الى الاسكندرية ١٫٩٩٦ سفينة فى سنة ١٨٦٠ و ٢٫٥٧٦ سفينة فى سنة ١٨٦٢ ، كما بلغت الصادرات من الاسكندرية ٧٢٪ من مجموع صادرات مصر فيما بين سنتى ١٨٥٣ و ١٨٦٢ .

وفى عهد اسماعيل أسست فى سنة ١٨٦٣ شركة للملاحة البحرية بالبواخر عرفت باسم «الشركة العزيزية» برؤوس أموال مصرية وأجنبية لنقل المسافرين والبضائع فى البحرين المتوسط والاحمر . وذلك بعد إلغاء الشركة المجيدية ، مما أدى إلى تسهيل مواصلات مصر البحرية مع البلاد الأجنبية . وقد نجحت تلك الشركة وزاحمت شركات الملاحة الأجنبية فى النقل . وفى سنة ١٨٧٣ اشترى إسماعيل

أسهم تلك الشكة روحولها إلى مصلحة حكومية عرفت باسم « وابورات البوستة الخديوية » ، فاتسع نطاق أعمال تلك المصلحة ، وصارت لها من البواخر الكبيرة ٢٦ باخرة ترفع العلم المصرى وتنقل المسافرين والبضائع والبريد بين مصر وشواطىء البحر المتوسط فى سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطىء الدردنيل والبوسفور وكذلك ثغور البحر الأحمر مثل سواكن ومصوع وينبع وجدة والحديدة ، كما أنها كانت تجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلع وبربره . وقد الحق بهذه المصلحة الحوض العائم بميناء الاسكندرية ؛ كما خصص لها معمل فى ترسانة الاسكندرية للقيام بما تحتاجه بواخرها من الاصلاح .

وفضلا عن تلك البواخر ، اشترت الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل سفنا شراعية كبيرة لنقل الاخشاب اللازمة لنظارة البحرية والحربية من بلاد الأناضول ، وقد بلغ عدد السفن الشراعية فى أسطول مصر التجارى فى عهد اسماعيل ٥٥٥ سفينة حمولتها ٣٠٫٩١٩ طنا .

وكانت مصر فى ١٨٧٢ متصلة اتصالا مباشرا بكثير من الموانى الأجنبية بواسطة خطوط البواخر الآتية :

١ - ثلاثة خطوط مصرية منها اثنان من الاسكندرية إلى الآستانه وواحد من السويس الى مصوع .

٢ - خمسة خطوط انجليزية منها اثنان من الاسكندرية الى سوثامبتون Southampton بانجلترا واثنان من السويس الى كلكتا وواحد من السويس الى بمباى .

٣ - خمسة خطوط فرنسية منها واحد من الاسكندرية الى مرسيليا وواحد من مرسيليا الى هنج كنج عن طريق بورسعيد والسويس .

٤ - أربعة خطوط نمساوية منها واحد من الاسكندرية إلى تريستا وواحد من الاسكندرية إلى الآستانة وواحد من تريستا إلى بمباى عن طريق بورسعيد والسويس .

٥ - خطان إيطاليان ، واحد من الاسكندرية إلى جنوه ، والآخر من جنوه إلى بمباى عن طريق بورسعيد والسويس .

٦ - خط روسى من الاسكندرية إلى الاستانة وأوديسيا .

٧ - خط تركى من الآستانة الى البصرة عن طريق بور سعيد والسويس .

وفضلا عن هذه الخطوط التى تسير بانتظام فى مواعيد محددة ، كان عدد كبير من البواخر التجارية وبخاصة الانجليزية يسير فى مواعيد غير منتظمة بين مصر والثغور الأوربية .

وفى عهد اسماعيل تمت أعمال الإصلاح فى ميناء السويس التى بدأت فى عهد سعيد ، كما أصلحت ميناء الاسكندرية بواسطة شركة انجليزية اسمها « شركة جرينفلد واليوت Greenfield & Elliot » مقابل ٢٫٥٤٢ جنيه مصرى . وقد أقامت تلك الشركة حوضا عائما من الحديد لاصلاح السفن أكبر من الحوض الحجرى الذى أنشىء فى عهد محمد على والذى صار لايفى بإصلاح السفن وخاصة كبيرة الحجم ، وأنشأت حاجزا للامواج من شبه جزيرة رأس التين الى العجمى فيه بوغاز لمرور السفن ، كما أنشأت فى داخل الميناء رصيفا للشحن والتفريغ وأرصفة أخرى .

وقد زادت حركة النقل البحرى فى الاسكندرية ، فبلغت الصادرات منها ٩٤ ٪ من مجموع صادرات مصر فيما بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٢ بعد أن كانت ٧٢ ٪ فيما بين سنتى ١٨٥٣ و ١٨٦٢ . أما عن السفن التجارية التى وصلت الى الاسكندرية فى العشر سنوات من ابتداء ١٨٦٣ الى نهاية ١٨٧٢ فقد بلغ

عددها ٣١٫٩٠٩ سفينة حمولتها ١٢٫٤٦٢٫٧٠٣ طنا. وقد وصلت إلى الاسكندرية ٢٫٥٨٩ سفينة حمولتها ٨٣٢٫١٢٧ طنا فى سنة ١٨٧٥، كما وصلت اليها ١٫٢٣٣ سفينة شراعية و٧٥١ باخرة من سبتمبر سنة ١٨٧٧ إلى آخر أغسطس سنة ١٨٧٨.

وقد بلغ متوسط عدد السفن التى دخلت موانى مصر المختلفة ومجموع حمولتها فى السنة الواحدة فى المدة من ابتداء سنة ١٨٦٣ إلى نهاية سنة ١٨٧٢ كما يأتى :

الميناء	متوسط عدد السفن فى السنة	مجموع حمولتها بالطن
الاسكندرية	٣٫١٩٠	١٫٢٤٦٫٢٧٠
بورسعيد	٩٧٠	٣٨٤٫٤٧٤
السويس	٤٤٠	٣١٢٫٣٥٢
رشيد	٢	٢٩
دمياط	٧٠٢	٥٣٫٧٢١
القصير	٢٤٥	٢٠٫٣٨٨
سواكن	١٥٣	٣٫٧٧٢
مصوع	٢٧٠	١٧٫٠٩٢
المجموع	٥٫٩٠٩	٢٫٠٣٨٫٠٩٨

ورغبة فى إرشاد السفن وتسهيل الملاحة البحرية، أنشأت الحكومة فى عهد اسماعيل عدة منائر على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى، وبيانها كالآتى :

١- على ساحل البحر المتوسط : منارة البرلس، ومنارة رشيد، ومنارة دمياط، ومنارة بورسعيد، ومنارة العجمى، ومنارة حاجز الميناء، ومنارة القبارى.

٢- على ساحل البحر الأحمـــر : منارة السويس ، ومنارة رأس الغريب ، ومنارة صخور الأخوين الشمالية ، ومنارة جزيرة شدوان التى تمت فى سنة ١٨٨٩ ومنارة الوجه على ساحل الحجاز .

٣- على ساحل المحيط الهندى : منارة بربره .

وقد وضع مشروع منـــارة جردفون بالسومال فى سنة ١٨٧٨ ، ولكنه لم ينفذ لانتهاء حكم اسماعيل فى السنة التالية .

وكان لمصر من المنائر على ساحل البحر الأحمر قبل عهد اسماعيل ، منارة زنوبيا ، ومنارة الزعفران ، ومنارة الأشرفى ، ومنارة أبى كيزان . وكانت هذه المنائر غير كافية لإرشاد السفن فى البحر الأحمر لكثرة صخوره ومخاطره على الملاحة مما دعا مصر إلى إنشاء المنائر الأخرى على ساحل ذلك البحر .

قناة السويس :

اتصل البحران المتوسط والأحمر فى العصر القديم بطريقة غير مباشرة ، وذلك بحفر ترعة من الفرع البيلوزى للنيل إلى البحر الأحمر ، ولكنها أهملت فى آخر الأمر . ولما فتح العرب مصر أنشأ عمرو بن العاص خليج أمير المؤمنين من النيل عند مصر القديمة إلى البحر احمر ، ولكن الخليفة أبا جعفر المنصور أمـــر بردم ذلك الخليج لمنع الذخائر والاقوات عن الثوار العلويين فى المدينة المنورة . وعندما كشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح فكر البنادقة فى حفر قناة فى برزخ السويس . وفى القرن السادس عشر حاول بعض السلاطين العثمانيين حفر قناة تصل البحرين حتى يستطيع الاسطول العثمانى الوصول إلى البحر الاحمر . وفى سنة ١٦٨٥ طلب لويس الرابع عشر ملك فرنسا من السلطان العثمانى الموافقة على حفر قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الاحمر ، ولكن فرنسا لم تتمكن من تنفيذ مشروع تلك القناة فاهمل . ولما جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت

إلى مصر فى سنة ١٨٩٨ ،أخذ بعض المهندسين الفرنسيين برئاسة ليبير Lepére فى دراسة مشروع حفر قناة تصل بين البحرين المتوسط والأحمر ، ووضع ليبير مشروع قناة من السويس إلى البحيرات المرة ومنها إلى بحر مويس عند موقع الزقازيق الحالية ثم إلى فرع دمياط ومنه الى ترعة الفرعونية ومنها إلى فرع رشيد ومنه الى الاسكندرية عن طريق ترعة الاسكندرية . وكذلك حبذ ليبير فكرة ايصال البحرين رأسا بقناة بحرية تخترق برزخ السويس ، ولكنه قرر أن سطح البحر الأحمر أعلى من سطح البحر المتوسط بمقدار ٩,٩٠٨ مترا أى مايقرب من عشرة أمتار وأن مياه البحر الأحمر تطغى على الدلتا إذا حفرت تلك القناة. وكان القول باختلاف سطح البحرين سببا من أسباب إهمال مشروع القناة ، غير أن السبب الرئيسى هو أن مدة الاحتلال الفرنسى لمصر كانت قصيرة لم تزد فى جملتها عن ثلاث سنوات وثلاثة أشهر قضاها الفرنسيون فى حرب تكاد تكون مستمرة مع المصريين والقوات العثمانية والانجليزية ، فلم يكن لديهم الوقت الملائم لتمحيص المشروع وتنفيذه ، كما أنهم لم يتمكنوا من استخلاص مصر لهم إذ فشلت الحملة الفرنسية وانتهى احتلالهم لمصر . وبذلك تعذر عليهم تنفيذ المشروع .

وفى عهد محمد على اهتمت بعض الدول الأوروبية بمشروع القناة ، وتوصل الباحثون إلى أن مستوى البحر المتوسط ومستوى البحر الأحمر غير مختلفين ، إلا أن محمد على رفض المشروع،ولم يتأثر باغراء من حاولوا التأثير فيه من مهندسين وماليين وغيرهم على اختلاف أجناسهم ، وذلك لأنه خشى انتشار النفوذ الاجنبى فى مصر ووقوع مصر ضحية للقناة ، ومن أقواله المأثورة فى صدد ذلك : « أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفـــورا آخر ». وقد ذكر أنه لايوافق على تنفيذ مشروع القناة إلا بشرطين أولها موافقة جميع الدول التى يهمها الامر على المشروع وثانيهما تنفيذ مصر للمشروع دون أى تدخل أجنبى أو امتياز يمنح لشركة أجنبية ،

على أن تكون القناة بعد حفرها ملكا لمصر. وهذا القول تعجيز لأن الحصول على موافقة جميع الدول على مشروع القناة كان متعذرا لاختلاف المصالح الدولية، وكذلك لم يكن فى مقدور الميزانية المصرية إذ ذاك أن تحتمل تكاليف تنفيذ المشروع.

أما عباس الأول فقد أعرض هو الآخر عن مشروع القناة، وساير السياسة الانجليزية، فاهتم بالطريق البرى بين القاهرة والسويس، وبدأ فى إنشاء الخط الحديدى من الاسكندرية إلى القاهرة. وقد حاول فرديناند دى لسبس إقناع عباس بفائدة مشروع القناة، فأرسل اليه تقريرا عن ذلك المشروع عن طريق قنصل هولندا العام فى مصر ولكن عباس رفض المشروع.

ولما تولى سعيد الحكم، عزم فرديناند دى لسبس على استغلال صداقته مع الوالى الجديد منذ كان قائما بتربيته الرياضية فى أثناء وجوده فى مصر قنصلا مساعدا لفرنسا فى عهد محمد على، فحضر إلى الاسكندرية فى نوفمبر سنة ١٨٥٤ لتقديم التهنئة لسعيد وانتهاز الفرصة لتنفيذ مشروع القناة الذى أراد تحقيقه منذ أن درس بحث ليبير عن وصل البحرين فى أثناء وجوده فى مصر قنصلا مساعدا لبلاده. وقد رحب سعيد بفرديناند عند مقابلته، ثم اصطحبه فى رحلة مع جزء من الجيش من الاسكندرية إلى القاهرة. وفى أثناء الطريق أظهر فرديناند مهارة فى ركوب الخيل، فاعجب قواد الجند بفروسيته. وفى اليوم التالى لذلك، عرض فرديناند مشروع القناة على سعيد، وأغراه بأن تنفيذه سيؤدى إلى تخليد ذكراه واكتساب ثناء العالم، فقبل سعيد المشروع، ثم عرضه على قواد الجند المرافقين له طالبا منهم إبداء رأيهم فيه، فوافقوا عليه دون بحث متأثرين بفروسية فرديناند وصداقته لسعيد. وبعد الوصول الى القاهرة منح سعيد فرديناند بعقد فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس واستثمارها ٩٩ سنة إبتداء من فتح القناة للملاحة.

وبعد أن أعطى سعيد ذلك الامتيـــاز لفرديناند ، أمر لينان بك Linant وموجيل بك Mougel وهما مهندسان فرنسيـان فى خـدمة الحكومة المصرية بالذهاب مع فرديناند إلى برزخ السويس لدرس المشروع وتقديم تقرير عن نتيجة الدراسة ، فقام الثلاثة بالمهمة ، واتفقوا على أن القناة تنشأ من بيلوزه على البحـر المتوسط إلى السويس على البحر الاحمر .

وفى نوفمبر سنة ١٨٥٥ تقرر تأليف لجنة دولية من المهندسين لدراسة مشروع القناة وإبداء الرأى فى صلاحيته حتى يرغب الناس فى الاكتتاب فى أسهم الشركة عند تأسيسها . وقد قام أعضاء تلك اللجنـة بمهمتهم ، ووافقوا على المشروع كما وضعـه لينان وموجيل .

وبعد اطلاع سعيد على قرار اللجنة الدولية ، أعطى فرديناند عقـد الامتياز الثانى فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وينقسم إلى بابين : باب الالتزامات ويشمل التسعة بنود الأولى وباب الامتيازات ويتألف من البنـد العاشر حتى الثالث والعشرين . وإليك ملخصا لما جاء بذلك العقد .

اولا — باب الالتزامات:

١ - قيام شركة قناة السويس بمصـاريف من طرفهـا وتحت مسئوليتها بانشاء قناة للملاحة البحرية بين خليج الفرما على البحر المتوسط والسويس على البحر الاحمر ، وترعة للمياه العذبة صالحـة للملاحة النهرية تصل بـين النيل عنـد القاهرة والقناة البحرية عنـد بحيرة التمساح ، وفرعين للرى والشرب يستمدان مياههما من هـذه الترعة قبل مصبها فى بحيرة التمساح ويتجهان إلى السويس والفرما ، وكذلك تحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلى صالح لاستخدام البواخر الكبيرة ، وإذا لزم الحال تقوم الشركة بانشاء ميناء عنـد مدخـل القناة البحرية من خليـج الفرما ، وتحسين

ميناء السويس ومرساها حتى تتمكن البواخر من الالتجاء إليها .

٢ ـ للشركة أن تقوم بالأعمال المكلفة بها إما بمعرفتها هى وبطريق الاحتكار، وإما بواسطة مقاولين من طريق المناقصات أو الصفقات أو بالممارسة . وفى جميع هذه الحالات يجب أن تكون أربعة أخماس العمال الذين يقومون بهذا العمل على الأقل من المصريين.

٣ ـ عناية الشركة دائما وبمصاريف من طرفها بالمحافظة على حالة القناة البحرية والموانى التابعة لها، وكذا الترعة الموصلة بينها وبين النيل، والترعة المتفرعة من الأخيرة.

٤ ـ إذا أراد أصحاب الأطيان الواقعة على ضفاف الترع التى تنشئها الشركة رى أراضيهم بمياه تلك الترع ، فعليهم أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة مقابل دفع تعويض أو إتاوة .

٥ ـ للحكومة المصرية حق انتداب مندوب خاص عنها إلى مركز إدارة الشركة لتمثيل حقوقها ومصالحها أمام إدارة الشركة من أجل تنفيذ النصوص الحالية .

ثانيا — باب الامتيازات :

٦ ـ تنازل الحكومة المصريه للشركة مجانا عن الأراضى المملوكة لها اللازمة لانشاء القنوات الملحة والعذبة السالفة الذكر وملحقاتها بدون أن تدفع الشركة عنها أية ضريبة أو إتاوات، وكذلك الأراضى غير المنزرعة المملوكة لها لاستغلالها فى الزراعة ، مع إعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها(١) .

---

(١) وقد أرفقت بعقد الامتياز خريطة تبين جميع الأراضى التى تنازلت الحكومة عنها للشركة .

٧ ـ للشركة حق انتزاع الأراضى المملوكة للأفراد اللازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتياز ، بشرط أن تدفع الشركة لأصحابها تعويضات عادلة .

٨ ـ للشركة طول مدة الامتياز الحق فى استخراج جميع المواد اللازمة لأعمال البناء والمحافظة على المبانى والمنشآت التابعة للمشروع من المناجم والمحاجر المملوكة للحكومة المصرية بدون أن تدفع أية ضريبة أو رسم أو تعويض . وكذلك أعفت الحكومة المصرية الشركة من جميع رسوم الجمارك وعوائد الدخولية وغير ذلك عما تستورده الشركة من الخارج من آلات ومواد أيا كانت مما يلزم لمصالحها المختلفة فى أثناء إقامة المبانى أو الاستغلال .

٩ ـ إقرار الحكومة المصرية بأن القناة البحرية من السويس إلى الفرما ستفتح دائما كطريق محايد لجميع السفن التجارية التى تعبر القناة من بحر إلى آخر ، وذلك بدون أى تمييز أو تخصيص أو تفضيل للأشخاص أو الجنسيات ، مقابل دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح التى تضعها الشركة لاستخدام هذه القناة وتوابعها .

١٠ ـ تحديد مدة الشركة بتسعة وتسعين عاما من افتتاح القناة البحرية للملاحة ، وبعدها تستولى الحكومة المصرية على القناة البحرية ، بشرط استلام جميع المواد والمهمات المخصصة للخدمة البحرية بهذه المنشأة ودفع قيمة ذلك للشركة بعد تقديرها إما بالطرق الودية أو بواسطة الخبراء .

١١ ـ حق الشركة فى أن تفرض رسوما وتحصلها على الملاحة وإرشاد السفن وسحبها وجرها ووقوفها عند مرورها فى القنوات والموانى التابعة لها بشرط تحصيل تلك الرسوم من جميع السفن بدون أى استثناء أو تفضيل وبشرط ألا تتعدى ـ فيما يتعلق برسم الملاحة الخاص ـ حدا أقصى هو عشرة فرنكات عن كل طن بحرى من حمولة السفن وعن كل فرد من الركاب .

١٢ - تأخذ الحكومة المصرية ١٥ ٪ من صافى الأرباح السنوية للشركة ، مقابل الأراضى والامتيازات الممنوحة للشركة .

١٣ - تعيين فرديناند دى لسبس رئيساً ومديرا للشركة لمدة عشر سنوات إبتداء من فتح القناة للملاحة ، فضلا عن رياسته وإدارته للشركة فى مدة تنفيذ الأعمال قبل الافتتاح .

١٤ - الموافقة على لائحة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

١٥ - تعهد الحكومة المصرية ببذل مساعداتها للشركة، وتكليف جميع موظفيها وعمالها مد الشركة بالمساعدة والحماية .

١٦ - إلغاء جميع النصوص الواردة فى عقد الامتياز الأول بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ التى تتعارض مع نصوص هذا العقد .

هذا هو ملخص ما جاء فى عقد الامتياز الثانى فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وهو عقد فيه كثير من التساهل والإسراف من جانب الحكومة فى المزايا التى منحتها للشركة ، مقابل حصة صغيرة لمصر من صافى الأرباح .

وقد علق سعيد هذا العقد على مصادقة السلطان العثمانى عليه . وتبعا لذلك ذهب فرديناند إلى الآستانة للحصول منها على فرمان التصديق على العقد ، ولكنه وجد الحكومة الإنجليزية قد حرضت السلطان على رفض التصديق ، فضلا عن أنها أذاعت أن المشروع خيالى حتى يفشل من الوجهة المالية . ويرجع موقف إنجلترا هذا من مشروع القناة إلى خوفها من انتشار النفوذ الفرنسى فى مصر ، وسيطرة فرنسا على طريق المرور إلى الهند .

وعلى الرغم من موقف كل من انجلترا وتركيا من المشروع ، فان شركة القناة تألفت فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ برأسمال قدره ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبا) موزعة على ٤٠٠,٠٠٠ سهم . وقد اكتتب سعيد

بعدد من تلك الأسهم مقداره ٦٤٫٠٠٠ وبقى ١٣٣٫٦٤٢ سهما بدون اكتتاب فأثبت فرديناند تلك الأسهم باسم سعيد. وقد رفض سعيد فى أول الأمر قبولها، ولكنه عاد فقبلها . وبذلك صار نصيب الحكومة المصرية فى أسهم شركة القناة ١٧٧٫٦٤٢ سهما أى ٤٤٫٥ ٪ تقريبا من مجموع الأسهم .

وفى ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ بدأ حفر قناة السويس، على الرغم من أن السلطان العثمانى لم يكن قد صدق على عقد الامتياز ، فسعت انجلترا لدى تركيا لوقف العمل حتى أرسلت الحكومة العثمانية إلى سعيد أمرا بوقف أعمال الحفر فى القناة ، ولكن نابليون الثالث سعى لدى تركيا لإبطال هذا الأمر .

وقد أرغم الفلاحون على العمل فى حفر القناة. وكان أجر العامل منهم فى اليوم يتراوح بين قرشين ونصف وثلاثة قروش ، وقد بلغ عدد المشتغلين منهم فى القناة فى أواخر عهد سعيد ٢٢٫٠٠٠ عامل ، فإذا أضفنا إلى ذلك عدد العمال العائدين من العمل والذاهبين اليه ، بلغ العدد نحو ٦٠٫٠٠٠ عامل خسرتهم الزراعة فى مصر ، مما أثر فى الحالة الاقتصادية .

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٢ وصلت مياه البحر المتوسط فى قناة السويس حتى بحيرة التمساح . غير أن سعيد توفى فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ ، وتولى الحكم بعده إسماعيل ، فخاف فرديناند على المشروع من الفشل ، ولكن إسماعيل أعلن تأييده للمشروع .

ومع ذلك اعترض إسماعيل على بعض النقاط فى عقد الامتياز، وأراد الغاءها وهذه النقط هى :

١- التزام الحكومة المصرية بتقديم أربعة أخماس العمال للشركة حتى ولو بلغ عدد ماتقدمه الحكومة ٢٠٫٠٠٠ وزعم الشركة أن لها الحق فى مطالبة الحكومة بالتعويض إذا لم تنفذ هذا الالتزام .

٢- ملكية الشركة للترعة العذبة من النيل إلى القناة البحرية ، واستغلال رى الأطيان المملوكة للأفراد على جانبيها مقابل أجر تأخذه منهم .

٣- تملك الشركة ملكية مطلقة لجميع الأراضى غير المملوكة للأفراد التى تحتاج اليها الشركة فى حفر القناة والترعة العذبة ، وإعفاؤها على الدوام من دفع الأموال الأميرية عنها ، وكذلك تملك الشركة المطلق للأراضى التى تستصلحها وتزرعها ، وإعفاؤها من دفع اموالها مدة عشر سنوات .

٤- سلطة الشركة التامة على القناة البحرية وضفتيها ، وتصرفها دون سواها فى توسيعها كما تريد وفى إقامة المبانى كما تشاء ، بينما كانت الحكومة المصرية ممنوعة من إقامة حصون على ضفاف تلك القناة ، ولم يكن لها أن تنفرد بالنظر فى أمر من يعملون فى ورش الشركة ومعاملها ويقيمون فى برزخ السويس ولو كانوا مصريين .

٥- التزام الحكومة المصرية بنزع ملكية الأطيان المملوكة للأفراد إذا احتاجت الشركة اليها لتنفيذ الاعمال واستغلال الامتياز .

وقد تمكن اسماعيل من تخفيف شروط عقد الامتياز بعض الشىء ، إذ عقد اتفاقا مع الشركة فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ينص على أن الحكومة تتولى إنشاء الترعة العذبة من النيل حتى وادى الطميلات ووصلها بالجزء الذى أنشأته الشركة من ترعة الوادى إلى القناة . وبذلك تجنب إسماعيل المنازعات الخاصة بملكية الشركة للترعة ، وبنزع ملكية الاطيان المملوكة للأفراد التى تحتاج اليها الشركة لإنشاء تلك الترعة .

وفضلا عن هذا الاتفاق أرسل اسماعيل نوبار الى تركيا وفرنسا للسعى فى تخفيف شروط عقد الامتياز .

وقد أرسل نوبار إلى الشركة رسالة بين فيها مطالب مصر وهى :

١ - انقاص عدد العمال الذين تقدمهم الحكومة للشركة إلى ستة آلاف ، إذ أن تسخير ٢٠٫٠٠٠ يضر بالبلاد وبالزراعة .

٢ - زيادة أجور العمال وجعلها فرنكين للعامل فى اليوم .

٣ - إلغاء ملكية الشركة للاراضى .

ولكن الشركة رفضت هـذه المطالب وبنت رفضها على أن أنقاص عدد العمال من ٢٠٫٠٠٠ إلى ٦٫٠٠٠ يعطل اتمام المشروع ويطيل مدة العمل مما يعود على الشركة بخسائر كبيرة ، كما أن تملكها للأطيان القابلة للاستصلاح وللترعة العذبة من رأس الوادى إلى القناة البحرية من المسائل الأساسية التى لا يمكنها التنازل عنها .

وعلى الرغم من ان الصحافة والدوائر السياسية والمالية فى فرنسا أيدت الشركة فى موقفها من مطالب مصر ، فان اسماعيل قبل تحكيم نابليون الثالث امبراطور الفرنسيين للفصل فى النزاع بينه وبين الشركة ، مع أنه ليس محايدا ، بل معروفا بتأييده للشركة وعطفه على فرديناند دى لسبس .

وفى ٦ يولية سنة ١٨٦٤ أصدر نابليون الثالث حكمه فى النزاع بين مصر والشركة ويتلخص فيما يأتى :

١ - تنازل الشركة عن مطالبة الحكومة المصرية بتقديم العمال المصريين .

٢ - تنازل الشركة للحكومة المصرية عن كل حق فى ترعة المياه العذبة ، والتزام الحكومة باتمامها ، مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع منها .

٣ - جعل الأراضى المملوكة للشركة واللازمة للمشروع ٢٣٠٫٠٠٠ هكتار

تقريبا ، وإعادة الأراضى الأخرى التى اتضح عدم حاجة المشروع اليها وقدرها ٦٠٫٠٠٠ هكتار[١].

٤ - الزام الحكومة المصرية ، مقابل ذلك ، بأن تدفع للشركة تعويضا قدره ٨٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وهو مايساوى إذ ذاك ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيها مصريا.

وعلى الرغم من أن هذا الحكم خفف شروط الامتياز بالنسبة لمصر إلا أنه أثقل كاهل الميزانية المصرية بتعويض فادح بلغ ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيها ، مع أن رأسمال الشركة ثمانية ملايين جنيه تقريبا . ولذا فقد اعتبرت الشركة هذا الحكم فوزا مبينا لها ، ضمن لها اتمام المشروع على حساب مصر .

وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ عقد اسماعيل اتفاقا مع الشركة لتسوية النزاع بينهما على أساس حكم نابليون الثالث . وقد جاء بذلك الاتفاق ما يأتى :

١ - تحديد مواعيد أقساط التعويض الذى حكم به للشركة .

٢ - استعمال الاراضى المخصصة للشركة بصفة ملحقات للقناة البحرية

٣ - التنازل للحكومة المصرية عن ترعة المياه العذبة ، مع الأراضى والمبانى والأعمال الفنية التابعة لها ، بشرط أن تدفع الحكومة ثمن تلك المبانى .

٤ - بيع أراضى تفتيش الوادى[٢] للحكومة بثمن قدره عشرة ملايين فرنك أى ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه.

٥ - للحكومة المصرية الحق فى احتلال أى جهة من الأراضى المعتبرة حرما للقناة ، وأى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد ، بشرط أن لا يكون ذلك الاحتلال عائقا للملاحة .

---

١ - الهكتار يساوى أكثر من فدانين .

٣ - كانت تلك الأطيان ومقدارها ٢٣٫٧٨٠ فدانا ملكا خاصا للشركة اشترتها من تركة الهامى بن عباس الأول بثمن قدره ١٫٧٠٠٫٠٠٠ فرنك أى مايساوى إذ ذاك ٦٨٫٠٠٠ جنيه تقريبا .

٦ ـ حق الحكومة المصرية فى إنشاء مبان فى تلك الأراضى لمصلحتها كالبريد والثكنات والجمارك وغيرها ، بشرط مراعاة ماتقتضى به ضرورة الانتفاع بالقناة البحرية ، ودفع المبالغ التى تكون الشركة قد صرفتها على تلك الأمكنة .

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ عقد اسماعيل اتفاقا مع الشركة يتضمن الشروط الواردة فى عقد الامتياز ، مع ما طرأ عليها من تعديلات .

وفى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ صدر فرمان السلطان العثمانى بالتصديق على اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل والشركة .

وفى ٢٣ إبريل سنة ١٨٦٩ عقد اسماعيل اتفاقا مع الشركة جاء به ما يأتى :

١ ـ تنازل الشركة عن إعفاء وارداتها من الرسوم الجمركية المنصوص عليه فى عقد الامتياز .

٢ ـ معاملة المراكب والسفن المملوكة للشركة فى أثناء الملاحة فى الترعة العذبة معاملة جميع المراكب والسفن الأخرى فى البلاد ، وخضوعها للرسوم والعوائد والضرائب واللوائح .

٣ ـ خضوع الشركة للقانون العام ، وتنازلها عن كل استثناء أو حق أو امتياز خاص بها ، وقيام الحكومة المصرية بتدبير خدمات البريد والبرق ، وللحكومة المصرية وحدها حق صيد السمك فى مياه القناة البحرية وفى البحيرات التى تخترقها .

٤ ـ ينظم باتفاق خاص استخدام الأراضى التابعة للقناة البحرية .

٥ ـ تنازل الشركة عن المطالبة بأى تعويض من الحكومة المصرية عن أى عمل أو ادعاء بضرر سابق على تاريخ هذا الاتفاق .

٦ - تدفع الحكومة المصرية للشركة مبلغ عشرين مليونا من الفرنكات مقابل المزايا التى حصلت عليها فى البنود السابقة فى هذا الاتفاق .

٧ - تنازل الشركة للحكومة المصرية مقابل عشرة ملايين من الفرنكات عن :

(ا) المستشفيات المبنية فى البرزخ ومعداتها .

(ب) البيوت والمبانى المملوكة للشركة فى رأس العش وفى الكيلو ٣٤ وفى القنطرة وبحيرة البلاح والفردان والجسر والشونة رقم ٦ وجبل مريم وطوسون وسرابيوم وجنيفا والشلوفة والكيلو ٨٤ من بر السويس .

(ح) محاجر المكس ومينائها وجميع أدوات الاستغلال .

(د) مخازن ومحلات بولاق ودمياط .

وقد انتهى حفر القناة البحرية وطولها ١٦٤ كيلو مترا ، وأنشئت على شاطئها مدينة بور سعيد ومدينة الاسماعيلية وافتتحت القناة للملاحة البحرية فى ١٧ نوفمبر سنه ١٨٦٩ .

هكذا تم إنشاء قناة السويس وافتتاحها للملاحة البحرية فى سنه ١٨٦٩ ، غير أن السفن الانجليزية لم تقبل على استخدامها فى أول الأمر ، إذ أكتفت إنجلترا بسفينتين فى كل شهر كانت ترسلها إلى الهند . غير أن السفن الانجليزية فضلت استخدام طريق قناة السويس على غيره من الطرق منذ سنة ١٨٨٨ أى بعد الاحتلال البريطانى لمصر .

وتبعا لذلك كان عدد السفن التى مرت بالقناة فى أول الأمر قليلا ، حتى أن الشركة لم تحصل على أرباح ، بل تعرضت للإفلاس ، غير أنها تمكنت من اجتياز المحنة ، اذ أخذ عدد السفن التى تجتاز القناة يزداد ، مما أدى الى زيادة دخل الشركة وصرف أرباح للمساهمين .

واليك حركة الملاحة فى قناة السويس منذ افتتاحها حتى سنة ١٨٧٧ :

السنة	عدد السفن	الحمولة بالطن	الايرادات من مرور السفن والمسافرين	المصروفات
			دولار	دولار
١٨٧٠	٤٨٦	٤٣٥ر٩١١	٩٩٥ر٨٥٢	محذوفة
١٨٧١	٧٦٥	٧٦١ر٤٦٧	١ر٧٣٥ر٧٩٠	»
١٨٧٢	١ر٠٨٢	١ر٤٣٩ر١٦٩	٣ر١٧٦ر٦٦٥	»
١٨٧٣	١ر١٧٣	٢ر٠٨٥ر٠٧٢	٤ر٤١٨ر١٨٢	٣ر٣٤٦ر٦٢٠
١٨٧٤	١ر٢٦٤	٢ر٤٢٣ر٦٧٢	٤ر٧٩٧ر٨٦١	٣ر٦٠٢ر٨٤٠
١٨٧٥	١ر٤٩٤	٢ر٩٤٠ر٧٠٨	٥ر٥٧٥ر٠٥٦	٣ر٤٢٥ر٠٩٢
١٨٧٦	١ر٤٥٧	٣ر٠٧٢ر١٠٧	٥ر٧٨٥ر١٧٤	٣ر٣٢٨ر٢١٩
١٨٧٧	١ر٦٦٣	٣ر٤١٨ر٩٤٩	٦ر٣٢٥ر٤٤٨	٣ر٣٦٩ر٣٨٨

وقد نتج عن حفر قناة السويس وافتتاحها للملاحة البحرية النتائج الآتية :

١- تقدم التجارة الدولية :

سهلت قنـــاة السويس المواصلات بين أوروبا والشرق ، وقربت المسافة بينهما ، مما أدى إلى قلة نفقات النقل واتساع حركة التبادل بين الدول ، فعاد ذلك على التجاره الدولية بالفـــوائد الكبيرة ، كما أنها خدمت الدول الصناعية فى أوروبا وبخاصة انجلترا ، إذ ربطت تلك الدول بمستعمراتها وأسواقها التى تصرف فيها مصنوعاتها وتستمد منها المواد الخام اللازمة لمصانعها .

٢- مساعدة الاستعمار الأوربى :

أفادت القناة الاستعمار الأوروبى ، إذ مكنت الدول الاستعمارية من إرسال الحملات الحربية عن طريقها إلى آسيا وإفريقية لإخضاع بلاد الشرق بدلا من

إرسالها عن طريق رأس الرجاء الصالح ، ذلك الطريق الطويل الذى يستغرق وقتا أطول بكثير مما يستغرقه طريق القناة . وفضلا عن ذلك استخدمت إنجلترا القناة عند احتلال مصر ، كما استخدمتها هى وحلفاؤها فى أثناء الحربين العالميتين الأولى فى سنة ١٩١٤ والثانية فى سنة ١٩٣٩ ، فأصبحت طريقا حربيا على الرغم من اتفاقية الآستانة فى سنة ١٨٨٨ التى تنص على حياد القناة . وقد عادا استخدامها فى هاتين الحربين على انجلترا وحلفائها بالنفع الكبير فى مركزهم الحربى مما ساعد على انتصارهم .

٣ — الخطر على استقلال مصر :

إن انشاء القناة بواسطة شركة أجنبية عرض مصر للتدخل الأجنبى ، كما أن اعطاء تلك الشركة امتيازات كبيرة جعل منها حكومة داخل الحكومة ، ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل أن فتح القناة جعل مصر هدفا للمطامع الاوروبية ووجه نظر انجلترا أكثر من ذى قبل الى احتلال مصر حتى تصبح القناة وهى أقصر طريق الى مستعمراتها وبخاصة الهند فى يدها . وقد ساعدها شراء أسهم مصر فى القناه على التفكير الجدى فى احتلال مصر ، وقد تم لها ذلك فى سنة ١٨٨٢ . واستمرت انجلترا منذ ذلك الوقت فى نزاع مع مصر حتى انتهى النزاع بعقد اتفاق الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بين الطرفين . وعلى الرغم من ذلك فقد تجدد النزاع بالعدوان الثلاثى الانجليزى والفرنسى والاسرائيلى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

٤ — خسائر مصر المالية :

ان فتح قناة السويس حول حركة نقل المسافرين والبريد والبضائع بين الشرق والغرب من السكك الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة والسويس الى القناة . وبذلك فقدت مصر الارباح التى كانت تحصل عليها من تلك العملية ، لأن رسوم المرور فى القناة ملك للشركة لمدة ٩٩ سنة ابتداء من افتتاحها للملاحة [١] .

---

(١) أممت مصر شركة قناة السويس فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ . وبذلك صارت رسوم المرور فى القناة ملكا لمصر

وقد كانت الأرباح من الخط الحديدى فى الطريق البرى قبل فتح القناة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة . أما بعد فتح القناة فإن الخط من القاهرة إلى السويس عن طريق الصحراء ألغى ، كما أن دخل الخط من القاهرة إلى الاسكندرية نقص كثيرا. وفضلا عن تلك الخسارة ، فقد أنفقت مصر من جراء إنشاء القناة ١٦,٨٠,٠٠٠ جنيه ، وهذا المبلغ مقابل ثمن أسهم مصر فى القنـــاة ، والتعويضات التى دفعت للشركة ، وتكاليف انشاء الترعة العذبة ، وثمن أطيان تفتيش الوادى ، ونفقات حفلات القناة ، وفوائد وسمسرة ونفقات التحكيم ، وما إلى ذلك . وقد ساعد إنفاق هذا المبلغ فى إرتباك الحاله المالية فى مصر إذ ذاك .

٥ - تعمير منطقة القناة :

أدى حفر القناة إلى إنشاء مدن فى المنطقة التى تخترقها مثل بورسعيد والإسماعيلية والقنطرة، وإلى تقدم السويس ؛ كما أن بعض الأراضى فى تلك المنطقة استغلت فى الزراعة ، مما أدى إلى زيادة الانتاج الزراعى . وكذلك اشتغل بعض المصريين فى الأعمال المتصلة بالقناة . وقد أدى كل هذا إلى استقرار بعض المصريين فى منقطة القناة وزياة عددهم مع مرور الزمن .

هكذا كانت الملاحة البحرية فى عهد إسماعيل . وقد ساهمت فى تقدم مصر الزراعى والتجارى إذ ذاك .

وفى عهـد الاحتلال البريطانى عطلت الترسانة البحرية بالاسكندرية وبيعت أدواتها وآلاتها ومهماتها ؛ وقد كان بها معمل مخصص لاصلاح بواخر « مصلحة وابورات البوستة الخديوية » . وكذلك عطل الحوض الحجرى المعد لاصلاح السفن بالاسكندرية ، الذى أنشىء فى عهـد محمد على ، وبيعت الآلات المعدة لاخراج المياه منه . أما الحوض العائم الذى أنشىء فى الاسكندرية فى عهد

إسماعيل، فقد استمر ملحقاً بمصلحة وابورات البوستة الخديوية، كما ألحق بهذه المصلحة حوض السويس والمعامل البحرية الخاصة بالسفن الحربية فى ميناء السويس .

وفى سنة ١٨٩٨ باعت الحكومة المصرية إلى شركة انجليزية اسمها «ألن والدرسن» بواخر مصلحة البوستة الخديوية وعددها إذ ذاك إحدى عشرة باخرة كبيرة ، مع ملحقاتها وهى حوض الاسكندرية الكبير، وحوض الاسكندرية الصغير ، وحوض السويس ، ومستودعات المصلحة ، ومخازنها ، ومعاملها ، ومحلات الإدارة ، والزوارق البخارية ، واللنشات ، وهذه البواخر وملحقاتها بيعت لتلك الشركة بثمن بخس قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه فقط بحجة أن مصروفات تلك المصلحة تزيد على إيراداتها ، مع أن الحقيقة عكس ذلك إذ أن صافى إيرادها السنوى بعد جميع المصروفات بلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه . وبذلك البيع قضى على أسطول مصر التجارى ؛ فأصبحت مصر تعتمد على غيرها اعتماداً كلياً فى طرق مواصلاتها البحرية، ولا تستطيع أن تسير مواصلاتها البحرية على حسب ما يلائم مصلحتها ، بل صارت خاضعة فى ذلك لما يختطه الأجانب لمصلحتهم ، على أن وضعها الجغرافى ووجود قناة السويس بها يكفلان لها من الوجهة العملية طرقا سريعة للمواصلات على اختلاف أنواعها ، ولكنها مع هذا لا تستطيع أن تحتم على الأساطيل الأجنبية مراعاة مطالبها ، سواء أكانت من جهة تعيين خطوط سيرها أم تحديد أوقات مرورها أم سرعة سيرها أم تقرير الرسوم الواجب تحصيلها.

وقد زادت حركة النقل البحرى فى ميناء الاسكندرية فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ ، فبلغت الصادرات منها ٩٦ ٪ من مجموع صادرات مصر إذ ذاك ، كما بلغت الواردات إليها ٩ ٪ تقريباً من مجموع واردات مصر

فى ذلك العهد . وقد زادت قيمة صادرات الاسكندرية ووارداتها من ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة فى المدة من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩ ، إلى ٥٤,٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٣ .

وقد استوجبت زيادة حركة النقل هذه إدخال إصلاحات فى ميناء الاسكندرية منها إنشاء مدخل جديد للميناء ، وكذلك إنشاء مدخل آخر أوسع وأعمق من الأول ، وأيضا توسيع أرصفة الفحم لإقامة مخازن كبيرة عليها .

٥ — البريد

كان بريد الحكومة فى عهد محمد على يحمل برا بواسطة سعاة يركبون الهجين والخيل ، وبحرا بواسطة السفن . أما البريد الخاص فى ذلك العهد فكانت له مكاتب غير حكومية تقوم بتوزيع الرسائل ، وكان القائم بتلك العملية بالقاهرة الشيخ حسن البدبلى ، وفى الاسكندرية شخص إيطالى اسمه كارلو ميراتى Carlo Merati. وقد أنشأ الأخير مكتبا فى الاسكندرية ، وكان يأخذ الرسائل من السفن التى تصل إلى الميناء ، ويوزعها أو يرسلها إلى المرسل إليهم . وعندما قررت الحكومة الإنجليزية فى سنة ١٨٣٥ إرسال البريد من انجلترا إلى الاسكندرية مرة كل شهر فى طريقه إلى الهند ، كان كارلو ينقله إلى السويس حيث يسلمه لسفن شركة الهند الشرقية ، فتحمله إلى الجهات المرسل إليها . وفضلا عن ذلك ، قام كارلو منذ سنة ١٨٤٣ بجمع وتوزيع البريد بين القاهرة والاسكندرية ، وبعد ذلك امتد عمله إلى المدن الرئيسية بالدلتا. ولما توفى كارلو ، خلفه فى مؤسسته هذه التى عرفت باسم « البريد الأوربى » أبناء أخته ولقبهم شينى (Chini) .

وقد استمر نظام البريد فى عهد عباس وسعيد كما كان فى عهد محمد على .

غير أن الحكومة المصرية أعطت إدارة « البريد الأوروبى » الحق فى نقل بريدها بالسكك الحديدية بلا مقابل . وكانت الأجور التى تأخذها تلك الادارة عن نقل البريد عالية ؛ فقد بلغت أجرة الخطاب المرسل من القاهرة إلى الخرطوم سبعة قروش ونصف القرش .

وفى عهد اسماعيل اشترت شركة فرنسية فى سنة ١٨٦٤ مؤسسة « البريد الأوروبى » . وفى السنة التالية اشترتها الحكومة المصرية، وجعلتها مصلحة حكومية، فتقدم البريد فى مصر . وذلك لأن الحكومة نظمت إدارته ، وأصدرت طوابع بريد مصرية بعد أن كانت مؤسسة « البريد الأوروبى » لا تصدر طوابع ، كما أنشأت مكاتب للبريد فى الاسكندرية والقاهرة والأقاليم بلغ عددها ٢١٠ مكاتب فى عهد اسماعيل ، وكذلك أنشأت إدارة للبريد فى الخرطوم فى سنة ١٨٧٣ و ١٢ مكتبا للبريد فى المدن الهامة بالسودان .

وقد اشتركت مصر فى مؤتمر اتحاد البريد العام فى برن فى سنة ١٨٧٤ . وتنفيذا لمعاهدة البريد التى أبرمها أعضاء ذلك المؤتمر ، أعلنت الحكومة المصرية فى السنة التالية رغبتها فى توحيد البريد فى مصر واغلاق مكاتب البريد الأجنبية التابعة لانجلترا وفرنسا والنمسا وإيطاليا واليونان وروسيا . وقد أنشئت تلك المكاتب منذ سنين كثيرة لخدمة الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر ؛ فاحتكر كل منها البريد بين مصر وبلاده فى أوروبا . وكانت مستقلة عن الحكومة المصرية، يخضع رئيس كل منها لمصلحة البريد فى بلاده ، كما يصدر كل مكتب منها طوابع بريد الدولة التابع لها . ورغبة فى اغلاق مكاتب البريد الأجنبية فى مصر، سعت الحكومة المصرية لدى الدول صاحبة الشأن حتى لم تمض سنة ١٨٨٨ إلا وكانت تلك المكاتب قد أغلقت ماعدا مكتب البريد الفرنسى فى كل من الاسكندرية وبور سعيد .

٦ — التلغرافات

ادخل فى مصر نظام الرسائل البرقية بالإشارات فى عهد محمد على ، اذ بنى فى سنة ١٨٢٠ خط مكون من ١٩ برجاً من رأس التين بالاسكندرية الى القلعة بالقاهرة، فى كل برج آلة التلغراف على الطريقة القديمة وهى عبارة عن سارية طويلة وذراعين طويلين ، فكانت الرسائل ترسل بالإشارات من برج الى آخر فتصل من الاسكندرية الى القاهرة فى ٣٥ دقيقة . وكان هذا التلغراف مخصصا للوالى .

وفى سنة ١٨٤٠ بنى خط آخر مكون من ١٦ برجا من القاهرة الى السويس ، بكل برج آلة التلغراف على الطريقة القديمة ، وذلك لإرسال الرسائل عن حركة السفن والمسافرين بين القاهرة والسويس .

وفى عهد سعيد أدخل التلغراف الكهربائى ، اذ أنشئت فى مصر خطوط تلغرافية على الطريقة الحديثة ، وفتح الخط الأول فى سنة ١٨٥٤ . واليك الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى ذلك العهد :

١ - من القاهرة الى الاسكندرية .

٢ - من القاهرة الى ضواحيها .

٣ - من القاهرة الى السويس رأساً .

٤ - من دمنهور الى العطف ورشيد

وقد بلغ طول تلك الخطوط ٥٣٧ كيلو مترا .

أما فى عهد اسماعيل فقد ازدادت الخطوط التلغرافية ، اذ أنشىء منها أكثر من ٥,٢٠٠ كيلو مترا فى مصر ، وأكثر من ٢,٠٠٠ كيلو مترا فى السودان . وبذلك اتصلت المدن الرئيسية فى مصر بالخطوط التلغرافية .

واليك أهم الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى مصر فى عهد اسماعيل حتى سنة ١٨٧٢ :

١ - من القاهرة الى قليوب والقناطر الخيرية.

٢ - من القاهرة الى غزة بطريق بنها .

٣ - من القاهرة الى السويس بطريق بنها .

٤ - من القاهرة الى المنصورة بطريق قليوب.

٥ - من بنها الى سراى ميت بره .

٦ - من بنها الى الزقازيق فالسويس .

٧ - من طنطا الى طلخا فدمياط .

٨ - من طنطا الى زفتى .

٩ - من طنطا الى دسوق .

١٠ - من طنطا الى شبين الكوم .

١١ - من الاسماعيلية الى بور سعيد .

١٢ - من القنطرة الى بور سعيد .

١٣ - من القاهرة الى المنيا .

١٤ - من المنيا الى أسيوط .

١٥ - من أسيوط الى قنا .

١٦ - من قنا الى أسوان .

١٧ - من قنا الى القصير .

١٨ - من أسوان الى وادى حلفا .

وقد بلغ عدد مكاتب التلغراف فى مصر ٨٦ مكتبا فى الوجه البحرى و ٤٤ مكتبا فى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨ .

أما فى السودان فقد بلغت الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى عهد اسماعيل ٢,١١٠ كيلو متر لغاية سنة ١٨٧٠ ، وبلغ عدد مكاتب التلغراف فى مدن السودان ٢١ مكتبا فى سنة ١٨٧٨ .

وفضلا عن الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى مصر والسودان فى عهد اسماعيل، أنشأت الشركة الانجليزية الشرقية فى ذلك العهد خطا تلغرافيا بحريا من الاسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطا آخر من الاسكندرية إلى السويس ، ثم إلى عدن فالهند ، ويتصل بخط الشرق الأقصى واستراليا .

وقد اتصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الانجليزية الشرقية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية إلى غزة ، إذ منها اتصلت بالآستانة .

٧ — التليفون

أدخل التليفون فى عهد توفيق فى سنة ١٨٨١ فانتشر بسرعة ، وبخاصة فى المدن الكبيرة .

الفصل السابع

التجارة

١ - التجارة الداخلية

الاحتكار وتقييد التجارة الداخلية :

كان كل من الفلاح والصانع فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر حراً فى تصريف منتجاته ، ولذلك كانت التجارة الداخلية حرة غير مقيدة . ولكن محمد على طبق مبدأ الاحتكار على معظم الحاصلات الزراعية وبعض المنتجات الصناعية ، وبذلك أصبحت التجارة الداخلية فى مصر مقيدة طول مدة الاحتكار . ولما ألغى الاحتكار وانتهت جميع مظاهره عادت التجارة الداخلية إلى حريتها مرة ثانية .

وكانت تجارة القمح أول خطوة أوحت إلى محمد على أن يفكر فى الاحتكار وذلك أن تجارة القمح مع الانجليز كانت من أهم موارده فى أوائل عهده ، إذ حدث فى السنوات ١٨٠٩ و ١٨١٠ و ١٨١١ قحط شديد فى ممالك البحر المتوسط ماعدا مصر ، فانتهز محمد على تلك الفرصة ، وأخذ يبيع القمح المصرى للإنجليز على الرغم من معارضة تركيا، فربح من تلك التجارة ربحا وافرا حيث باع لهم أردب القمح بثمن يتراوح بين تسعين قرشا ومائة قرش ، بينما كان ثمنه فى مصر عشرين قرشا .

وفى السنوات ١٨١٠ و ١٨١١ و ١٨١٢ جمع محمد على ضرائب الأطيان عيناً من نفس المحصول نظراً لقلة العملة وفقر أهل الريف ، وأخذ يتاجر

فيما جمعه من تلك الحاصلات وبخاصة القمح ، فعاد عليه ذلك بالنفع والفائدة ، حتى أنه استمر فى جباية معظم ضرائب الأطيان عينا .

وفى سنة ١٨١٢ احتكر محمد على القمح الزائد عن استهلاك أصحابه فى الوجه القبلى ، فلم يدع أحدا يبيع شيئا منه لغير الحكومة أو ينقله فى المراكب إلى جهات أخرى ، بل أخذه وخصم ثمنه من ضرائب الأطيان فى السنة التالية ، ثم نقله إلى الاسكندرية على سفنه التى بناها وأعدها لذلك ، ومنها نقل القمح إلى سفن الأفرنج حيث باع لهم الأردب بمائة قرش .

وفى سنة ١٨١٦ احتكر محمد على حاصلات القمح والفول والشعير الزائدة عن استهلاك أصحابها ، بحيث لا يباع شىء منها لغيره . وبعد ذلك احتكر محمد على البقية من الذرة الشامية فى الوجه البحرى بعد قوت أصحابها .

وفى سنة ١٨٣٠ قررت الحكومة ضبط محصول الغلال فى تلك السنة وتوريده إلى الشون الأميرية بسعر عشرة ريالات للاردب من القمح وسبعة ريالات للأردب من الفول والشعير والعدس ، وإضافة ربح على تلك الأسعار بنسبة ٥٠٪ عند بيع تلك الحاصلات من الشون الأميرية ، وإلزام التجار والموظفين شراء الغلال من تلك الشون بالثمن المقرر ، فإن خالف أحدهم ذلك عوقب .

وفى سنة ١٨٣٢ فرض محمد على قدراً معينا على كل فدان من القمح والذرة والفول والشعير يأخذه بالثمن المحدد ، وما بقى بعد ذلك يتصرف فيه أصحابه بشرط عدم تصديره إلى الخارج .

هكذا احتكر محمد على بعض الحاصلات الزراعية احتكارا جزئيا .

وفضلا عن ذلك ، احتكر محمد على بعض الحاصلات الأخرى احتكارا كليا . وفى تلك الحالة كانت الحكومة تستولى على المحصول كله ولا تسمح لصاحبه بأخذ شىء منه ولو لنفسه ، بل يورده بأكمله إلى الشون الأميرية .

وقد طبق محمد على مبدأ الاحتكار لأول مرة فى سنة ١٨١٢ ، ففى تلك السنة احتكر الأرز ، فعاد عليه ذلك بالربح حتى أنه استمر فى احتكاره وفى سنة ١٨١٦ احتكر الكتان وبذره والسمسم والنيلة والقطن والقرطم والعصفر والحمص ، ثم احتكر بعد ذلك قصب السكر والتيل والخشخاش والفوة والسمار وبذر الحس وبذر السلجم والزيتون والورد والحنـــاء والصوف والحرير الخام وعسل النحل وشمعه .

هكذا طبق محمد على مبدأ الاحتكار على الحاصلات الزراعية . أما المنتجات الصناعية فقد احتكر النشوق فى سنة ١٨٠٩ ، ثم بعض السلع الذائعة الاستعمال ، فلما ربح من هذا الاحتكار طبقه على عدد كبير من الصناعات الصغيرة القائمة فى مصر إذ ذاك ، فاحتكر المنسوجات وصناعة الحصير فى سنة ١٨١٧ ، ثم عصر الزيوت ، وتقطير ماء الورد ، وتفريخ الدجاج ، واستخراج صبغة النيلة ، وصناعة الأحذية ، وصناعة الادوات المنزلية ، وغيرها .

وتبعا لنظام الاحتكار ، كانت الحكومة تعطى الصناع المواد الأولية بثمن محدد ، وتشترى منهم المنتجات الصناعية بثمن منخفض ، وتختمها بخاتم الحكومة منعا للتهريب ، ثم تبيعها بسعر مرتفع عن ثمن الشراء .

وعند ما أدخل محمد على الصناعات الكبيرة فى مصر ، بنى لها المصانع الحديثة وأدارها لحساب الحكومة . وبذلك كانت منتجاتها الصناعية ملكا للحـــكومة تتصرف فيها كما تشاء .

هكذا كانت الحكومة تحتـــكر بعض الحاصلات الزراعية ، ومنتجات بعض الصناعات الصغيرة ، وتملك جميع منتجات الصناعات الكبيرة ، مما أدى إلى تقييد التجارة الداخلية .

وقد عارضت بعض الدول ، وبخاصة انجلترا نظام الاحتكار فى مصر ، لما كان له من أثر سيء فى تجارة تلك الدول الخارجية ، وعلى الرغم من أن الامتيازات

الأجنبية منحت الانجليز حرية التجارة فى الدولة العثمانية بما فيها مصر ، إلا أنها كانت حرية مقيدة ، إذ استثنيت منها السلع الممنوعة ، دون أن يبين نوع تلك السلع ، مما جعل فى مقدور الوالى تعطيل تجارة الصادر والوارد أو جزء منها بحجة أنها من السلع الممنوعة . ولذلك عقدت إنجلترا مع تركيا معاهدة تجارية فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٣٨ نصت على تطبيقها فى أنحاء الدولة العثمانية بما فيها مصر ، كما نصت على أن لرعايا بريطانيا «أن يشتروا (سواء كان برسم بيعها فى داخلية الممالك العثمانية أو برسم تصديرها) كل الأصنـــاف بدون أدنى إستثناء من حاصلات الممالك المذكورة الزراعية والصناعية ، ويتعهد الباب العالى قطعيا بابطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت ، وبالغاء الرخص التى كانت تعطيها الحـــكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها» . وكذلك منحت المعاهدة رعايا بريطانيا حق التمتع بامتياز الدولة الأولى بالرعاية ، بحيث تسرى عليهم فى الحال وبدون مقابل أية امتيازات تجارية أو جمركية تمنح لرعايا أية دولة أخرى . وفضلا عن ذلك تعهدت تركيا فى المعاهدة بألا تحرم باقى الدول الاجنبية من تنظيم أحوال تجارتهم على أساس تلك المعاهدة .

وتبعا لذلك عقدت تركيـا معـاهدات مماثلة لتلك المعاهدة مع بلجيكا فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٣٨ ، وفرنسا فى نوفمبر سنة ١٨٣٨ ، واتحاد الهانسا فى مايو سنة ١٨٣٩ ، وسردينيـا فى سبتمبر سنة ١٨٣٩ ، والنمسـا فى اكتوبر سنة ١٨٣٩ ، والسويد والنرويج فى يناير سنة ١٨٤٠ ، وأسبانيا فى مارس سنة ١٨٤٠ ، وهولندا فى مارس سنة ١٨٤٠ ، والدانمرك فى ابريل سنة ١٨٤٠ .

وقد حدد لبدء العمل بالمعاهدة التجارية بين انجلترا وتركيا مارس سنه ١٨٣٩ . غير أن تطبيق تلك المعاهدة والمعاهدات المماثلة لها تأخر بعض الوقت ، إذ قامت الحرب بين محمد على والسلطان فى سنه ١٨٣٩ ، واستمر النزاع بينهما حتى سويت المسألة فى سنة ١٨٤١ بصـدور فرمان فبراير الذى نص على اعطـــاء محمد على حكومة مصـــر وراثية . وبذلك أصبـــح لزاما عليه أن ينفذ معـــاهدات

تركيا مع الدول لأن مصر جزء من الدولة العثمانية . وعلى هـذا الأساس طلبت انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٤١ من محمد على إلغاء الاحتكار ، فأبان لها الخطر من إلغاء نظام اعتادته البلاد مدة طويلة ، دفعة واحدة ، ولكنه اضطر ، بإلحاح انجلترا ، إلى الغاء احتكار المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية ماعدا القطن فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤١ . أما احتكار القطن فقد ألغى ابتداء من ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ تبعا لإلحاح إنجلترا والنمسا .

وكان محمد على قد ألغى قبل ذلك احتكار الحبوب فى سنة ١٨٣٧ لحدوث أزمة فى الحبوب إذ ذاك مما أدى إلى ارتفاع أثمانها ، كما كان قد ألغى احتكار بعض الصناعات الصغيرة .

وعلى الرغم من الغاء احتكار المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية فى أواخر عهد محمد على ، فان الحكومة كانت تأخذ بعض الحاصلات الزراعية ، وذلك لأن حرية الشخص فى بيع محصوله كانت متوقفة على شرط هام هو دفع الضرائب على الأراضى ، وكانت الحكومة إذ ذاك تحصلها نقدا وعينا . وكذلك كان المتعهد يأخذ حاصلات أهالى عهدته لبيعها على حسب أصول العهدة إذ ذاك .

وبذلك كانت التجارة الداخلية مقيـــدة بعض الشىء على الرغم من الغاء الاحتكار رسميا فى أواخر عهد محمد على . وفى الواقع لم ترجع التجارة الداخلية إلى حريتها الكاملة إلا فى عهد سعيد ، عندما تقرر تحصيل الضرائب نقداً .

وطول مدة الاحتكار كان الفلاح يورد الحاصلات المحتكرة إلى الشون الاميرية ، فتوزن أو تكال ، وتحـــدد قيمتها على حسب التسعيرة التى تنشرها الحكومة من وقت إلى آخر بأثمان الحاصلات ؛ ويعطى الفلاح « رجعة » أى سنداً أو ايصالا من الشونة بقيمة ماورده من الحاصلات ، يسلمها لصراف ناحيته

ليثبتها فى الدفتر ويخصم قيمتها مما على صاحبها من مال الأطيان وغيره ، فإن بقى له شيء بعد ذلك يأخذ به سنداً على الحكومة . وقد اشترى التجار تلك السندات من الفلاحين بتخفيض قيمتها الأصلية حوالى ٤٥٪ ثم قدموها لخزانة الحكومة بقيمتها الأصلية مقابل ما عليهم من ديون للحكومة ، فوقع بذلك الضرر على الفلاحين . ولذا قررت الحكومة منع شراء التجار لسندات الفائض ، وإلزامهم بدفع الفرق بين ثمن شرائها وقيمتها الأصلية ان ظهر معهم شيء منها .

وكذلك طول مدة الاحتكار كان الصانع يورد منتجاته من الصناعات المحتكرة الى الشون الأميرية بالثمن الذى تحدده الحكومة .

وكانت الحكومة تبيع الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية التى تتجمع فى الشون للتجار والأهالى ، فتحصل من تلك العمليـــة على ربح ، يكون أكبر فى حالة البيع لتجار الصادر . وبذلك كان معظم المكسب من تلك الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية للحكومة وحدها دون سواها ، ففى سنة ١٨٢١ كان الثمن المحدد لشراء الحكومة من الفلاحين هو ٣٠ قرشاً للاردب من القمح و٢٠ قرشا للاردب من الفول والذرة ، بينما كان ثمن البيع من الشون الأميرية ٥٠ قرشا للاردب من القمح و٣٠ قرشا للاردب من الفول و٣٢ قرشا للاردب من الذرة . وفى سنة ١٨٣٠ أضافت الحكومة ربحا بنسبة ٥٠٪ على أسعار شرائها للقمح والفول والشعير والعدس ، والزمت التجار والموظفين شراء تلك الحاصلات من الشون الأميرية بالثمن المحدد .

وقد بلغ مكسب الحكومة من الاحتكار ٣٤٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٢١ من مجموع الدخل وهو ١٫١٩٩٫٧٠٠ جنيه مصرى. وفى سنة ١٨٣٦ بلغ مكسب الحكومة من الاحتكار ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه مصر من مجموع الدخل وقدرة ٣٫٠٦٤٫٣٠٠ جنيه مصرى .

هكذا أتاح الاحتكار للحكومة فرصة الاشراف على التجارة الداخلية وتقييدها ، والحصول على ربح لا يستهان به بلغ سدس الدخل تقريبا فى سنة ١٨٢١ . غير أن هذا النظام حرم الفلاحين من التصرف فى ثمرة كدهم ومن الحصول على الربح الكامل لحاصلاتهم ، وفرض عليهم ثمن البيع فرضا دون استشارتهم ، وجعلهم عرضة لظلم موظفى الشون وغدرهم فى الكيل والميزان ، ورفع أسعار الحاجات الضرورية لهم كالملابس وغيرها مما أدى الى زيادة نفقة المعيشة عندهم . وكذلك أضر نظام الاحتكار بالصناع كما بينا فى الصناعة . أما التجار الوطنيون فقد اضمحل شأنهم نتيجة لتقييد التجارة الداخلية بسبب الاحتكار.

وفضلا عن الحاصلات التى احتكرتها الحكومة ، كان الفلاح ملزما بتوريد ماتفرضه عليه الحكومة من مشترواتها بالثمن الذى تحدده . ومن تلك المشتروات السمن ويفرض اما على الفدان من الأطيان أو على المواشى ، وكذلك التبن ويفرض على الفدان ، وأيضا الوقود من الجلة وحطب القطن ، وكذلك الفول ، والبصل والدجاج ، والجمال والثيران ، والأغنام .

هكذا قيدت الحكومة التجارة الداخلية بسبب الاحتكار وفرض مشترواتها على الأهلين .

وكذلك قيدت الحكومة فى سنة ١٨٤١ بيع الحيوانات المتعلقة بالزراعة ، إذ قررت بيع المريض منها فقط . وفى تلك الحالة يجب على صاحب الحيوان الحصول على تصريح ببيعه من قائمقام الناحية ، كما يجب على الحكام والحملية بالأسواق الاطلاع على التصريح وفحص الحيوان ، فإن لم يكن مريضا يعاقب صاحبه .

تنظيم البيع والشراء :

تدخلت الحكومة فى عهد محمد على فى المعاملات التجارية بين الأفراد ،

فحرمت البيع بالنسيئة ، إذ كان بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدما لأجل شراء حاصلات الغلال التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد، وبهذا يشترى هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البخس . ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٨ إبطال ذلك البيع ، وتأديب البائع ، وأخذ النقود التى دفعها التجار مقدما وخصمها مما لها على الفلاح ، مع عدم إعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصاد . وعلى الرغم من ذلك الإجراء ، استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل تمامها ، وذلك بدفع مبالغ من المال مقدما لأصحابها ، فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشترى فى مثل تلك الحالة .

وكذلك كان تجار الفواكه يعطون أصحاب الحدائق نقودا بفائدة ، فاذا جاء محصول الفواكه أخذوا مبلغهم وربحه من المحصول ، مع بخس أصحابه فى الثمن والوزن . ومن قبيل ذلك ما دأب عليه أصحاب الحدائق فى مأمورية ميت غمر ، إذ كانوا يأخذون من التجار نقودا بفائدة ٢٥ ٪ ، فاذا جاء موسم العنب تقاضى التجار مبلغهم وربحه عنبا ، مع بخس الثمن والوزن ، وإن بقى شىء من النقود ، حرروا به سندا آخر على أصحاب الحدائق بفائدة ٢٥ ٪ وحسبوه على محصول العام التالى . وبذلك نال التجار ربحا من النقود ، وربحا كبيرا من العنب . ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٠ تحصيل مقدار الربا الذى أخذه تجار العنب هؤلاء ورده إلى أصحابه الفلاحين ، مع إلغاء مثل هذا الربا بعد ذلك .

وفضلا عن تحريم البيع بالنسيئة ، أمرت الحكومة المأمورين فى سنة ١٨٢٨ بمنع بيع الغلال باقل من أسعارها الحقيقية ، اذ كان التجار يشترون الغلال من الفلاحين بثمن أقل مما حددته الحكومة لها فى حالة توريدها للشون الأميرية . وكذلك أمرت الحكومة فى نفس الوقت التجار بشراء الغلال بالثمن المقرر لها ، والا اعتبرت عملهم بخلاف ذلك نصبا واحتيالا .

ورغبة فى منع الغش فى البيع ، قررت الحكومة فى سنة ١٨٤٥ أن البائع الذى يغش المشترى بانقاص الوزن أو الكيل أو بأية حيلة أخرى يعاقب بارساله إلى الليمان لمدة من ثلاثة أشهر إلى سنة ، مع تغريمه بمبلغ لايقل عن مائتى قرش .

وكان المحتسب فى أول القرن التاسع عشر يقوم بمراقبة الأسواق ، وتنظيمها ، وملاحظة الأسعار فيها ، والكشف عن الموازين والمكاييل المغشوشة والنقود الزائفة . وبعد انتهاء الاحتلال الفرنسى فى سنة ١٨٠١ ضعفت سلطة المحتسب وارتفعت الأسعار واشتد الغلاء وتواطأ المحتسبون مع التجار ، فاشتد خسرو باشا والى مصر إذ ذاك على الباعة حتى أنه شنق بعضهم على حوانيتهم وخرم غيرهم من أنوفهم ، مما أدى بالباعة الى إظهار ماأخفوه من سلع ، والى تخفيض الأسعار. غير أنه فى السنة التالية زالت شدة الوالى على الباعة ، فتواطأ المحتسب مع التجار مقابل زيادة العوائد عليهم ، وزادت الحالة سوءا بعد ذلك. وعندما تولى محمد على الحكم ، وجد أن الإجراءات التى اتخذها المحتسب ضد الباعة وأهل الأسواق لم تؤد إلى نتيجة ، وأن التجار لايبالون بالضرب والإيذاء وخرم الأنوف والتشهير. ولذلك عين محمد على محتسبا جديداً فى سنة ١٨١٧ ، فأخذ ذلك الرجل فى الطواف بالباعة والاسواق ليلا ونهاراً ، وكان يفتش عن السمن والجبن ونحوهما مما هو مخزون ، ويدفع الأثمان لأصحابه بالسعر المقرر ، ثم يوزعه على أرباب الحوانيت فيبيعونه للناس بزيادة بسيطة ، وكذلك كان ذلك المحتسب يذهب الى بولاق فى آخر الليل لتلقى مايرد من هذه المواد ، ثم يصاحبها إلى أماكن البيع ، ويباشر بيعها بنفسه أو بواسطة نوابه ، وأيضا كان يشترى جزءاً مما يرد للناس وأكابر الدولة من السمن والبطيخ والدجاج لتوزيعه على أصحاب الحوانيت ، ويسمح لأربابها بالجزء الآخر ، وكذلك طلب من تجار الأقمشة الهندية قوائم مشترواتهم ، وأمر بكنس الاسواق ورشها بالماء وإيقاد القناديل

على أبواب الدور والحوانيت ، وأيضا عاقب من ينقص الميزان بالضرب بالسياط .

وفى سنة ١٨٣٠ وضعت الحكومة لائحة الاحتساب ، وتتضمن الشروط التى ينبغى توفرها فى المحتسب من حيث الاخلاص والصدق والسمعة الحسنة والشدة ، كما تتضمن اختيار طائفة من ذوى الفطنة يتجسسون على أصحاب الدكاكين لمعرفة الغش فى الأثمان والأوزان ، وأيضا تعيين طائفة من الشرطة للقبض على المخالفين ، وكذلك تحديد العقوبات التى توقع على المخالفين كالضرب بالسوط والنفى والتشغيل بعد الضرب وإغلاق الدكان وطرد صاحبه إلى بلاده وإخراجه من طائفة الباعة .

وقد ظلت وظيفة الحسبة فى أضيق حدودها فى مصر بعد عهد محمد على ، الى ان وزعت إختصاصات المحتسب بين مصالح متعددة فى عهد سعيد .

ورغبة فى الفصل فى المنازعات التجارية ، أنشأ محمد على فى كل من الاسكندرية والقاهرة محكمة تجارية تسمى « مجلس التجار » للفصل فى المنازعات التجارية بين الاهلين أو بينهم وبين الأفرنج .

وكذلك أنشأ محمد على ديوان الامور الإفرنكية والتجارة المصرية ، واليه كان يرجع النظر فى معاملات الأهالى مع الأجانب فى التجارة ، وفى بيع متاجر الحكومه ، وفى شراء مشترواتها .

الحوانيت والأسواق والوكائل :

كانت حوانيت التجارة ومخازنها توجد فى الأدوار الارضية من المنازل الواقعة فى الاحياء التجارية بالمدن ، وهذه الحوانيت صغيرة مسطحها من ١٢ الى ١٦ قدما عرضا فى مثلها طولا ، وليس لها فى مقدمها مكان تعرض فيه البضائع .

وكان أصحاب الحرفة الواحدة يجتمعون عادة فى ناحية واحدة من القاهرة . ولذا كنت ترى شوارع برمتها أو أقساما من هذه الشوارع مخصصة لصنف واحد من التجارة وكان بالقاهرة تجار من المسيحيين واليهود والعرب والترك. فالمسيحيون يطالبون دائما بالأسعار العالية أثمانا لبضائعهم ، ولكنهم يضطرون بعد المساومة إلى الرضا بالثمن المعتدل . أما الأتراك فيحددون للمشترى الثمن ويتمسكون به ولا يتنازلون عنه .

وكذلك كانت الأسواق والوكائل فى المدن ، كما كانت الأسواق أيضا فى بعض القرى . وفى المدن لم تكن الأسواق الا شوارع مغطاة ، بها حوانيت صغيرة . أما الوكائل فكانت بنايات كبيرة مخصصة لحاجات التجارة، وهى عبارة عن أبنية مقامة حول فناء مربع يحتوى فى وسطه حوض ماء وحوله مخازن فسيحة مسقوفة بالحجر كيلا تؤثر فيها نار الحريق . أما الأدوار العليا فمقسمة الى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار .

وكانت الحكومة تفرض عوائد الدخولية على بعض المتاجر عند دخولها فى مدن معلومة ، مثل الماكولات والأغذية عند دخولها فى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، والغلال عند دخولها فى القاهرة، والمواشى المجلوبة الى القاهرة ، والمرسلة الى الاسكندرية . واليك مقدار عوائد الدخولية حوالى سنة ١٨٤٠ :

٧٤ قرشا عن كل رأس من الثيران المعدة للذبح .

٢٤ ½ قرش عن كل رأس من الجاموس المعدة للذبح.

٣ ½ قرش عن كل رأس من الأغنام المعدة للذبح .

٢٠ قرشا عن كل أردب من القمح .

١٥ قرشا عن كل أردب من الشعير والفول والذرة والبقول.

وكذلك ينزل الصيادون عن ثلث ما معهم من السمك.

وكانت الحكومة تفرض عوائد الحملة على ما يباع فى الأسواق ، سواء أكانت الأسواق فى المدن أم فى القرى ، وتحصلها بطريقة الالتزام فيلتزم شخص ما بتحصيلها لنفسه على حسب الفئات المقررة نظير دفع مبلغ معين للحكومة فى السنة ، ويعرف ذلك الشخص باسم الحملى . وإذا أخذ الحملى عوائد أكثر من المقرر ألزم بردها إلى أصحابها ، مع ضربه بالسوط عقابا له .

وكذلك كانت الحكومة تفرض ضرائب على وكائل الصابون، ووكائل الجلابة التى يقوم أصحابها بتجارة الرقيق .

مراكز التجارة :

كانت أهم مراكز التجارة فى مصر حوالى سنة ١٨٤٠ كما يأتى :

الاسكندرية : عادت اليها أهميتها التجارية بعد حفر ترعة المحمودية لسهولة المواصلات بينها وبين داخلية البلاد ، فصارت سوقا لحاصلات مصر وبخاصة القطن ، واتخذها ناظر التجارة المصرية مقراً له ليباشر بيع حاصلات التصدير إلى التجار الأوروبين ، كما اتخذها القناصل العامون مقراً لهم . وكان بها حوالى سنة ١٨٤٠ نحو مائة حانوت للتجار الأوروبين يباع فى بعضها القماش وفى البعض الآخر الزجاج أو الجواهر والأزياء الحديثة . وذلك فضلا عن محلات كبار التجار من الأفرنج المعروفين باسم التجار بالجملة .

رشيد : قلت أهميتها التجارية بعد حفر ترعة المحمودية ، إذ لم يلبث التجار أن هجروها بعد تجدد الاسكندرية وعودة أهميتها التجارية . ولذلك نقص عدد المحلات التجارية فيها عما كان عليه من قبل .

دمياط : كانت المستودع الكبير لأصناف الأرز المصرى ، ولها بالشام صلات تجارية وثيقة . غير أن المحلات التجارية فيها نقص عددها عما كان عليه من قبل .

طنطا : يقام فيها كل سنة مولد السيد احمد البدوى . وفى ذلك المولد كانت طنطا تزدحم بالزائرين ، إذ يقصد اليها التجار من بلاد تركيا وفارس والهند وبلاد كثيرة من إفريقية يحملون اليها معهم الأقمشة المطبوعة والمناديل والأقمشة الحريرية ولعب الأطفال والأوانى الصلصالية والخزفية وريش النعام والأرقاء للاتجار بها ، وهم يعرضون هذه البضائع على الأنظار فى الوكائل وتحت المظلات التى كثيرا ما تشغل متسعا من الأرض طوله نحو الأربعة فراسخ [١] على صفين متوازيين .

القاهرة : على الرغم من أن القاهرة كانت لاتزال المركز التجارى والصناعى والسياسى لمصر ، فإن المحلات التجارية فيها نقص عددها عما كان عليه من قبل ، كما أن عدد التجار المصريين فيها تناقص فى هذا العهد . وكانت فى وسط المدينة أسواق كثيرة بعضها يستحق الذكر ، كسوق الغورية حيث تباع الشيلان الكشميرية والحرير الموصلى والأقمشة الواردة من الخارج ، وسوق الأشرفية حيث تجار الورق ، والخان الخليلى حيث تجار الجواهر والنحاس والسجاجيد ، وسوق النحاسين وفيه تجار المصوغات وصناعتها ، وسوق البندقانية حيث تجار العقاقير والخردوات ، وسوق الحمزاوى وفيه تجار الجوخ ، وسوق السروجية حيث تصنع وتباع سروج الخيل وغيرها ، وسوق السلاح وفيه يصنع السلاح ويباع ، وسوق الجمالية حيث تجار البن والتبغ الوارد من الشام . أما شارع أمير الجيوش فيباع فيه بالتجزئة أثواب الأقمشة المنسوجة فى مصر ، وفيه وكالة الجلابة التى يباع فيها الارقاء المجلوبون من وسط افريقية . وكانت فى الأحياء التجارية والصناعية بالقاهرة نحو الف وثلثمائة وكالة .

بولاق : كانت المرفأ النهرى للقاهرة ، وبها وكائل ومخازن ومستودعات كثيرة للتجارة .

---

[١] الفرسخ ثلاثة أميال .

بنى سويف : كانت الحركة التجارية فيها نشيطة .

أسيوط : كانت أسواقها عديدة رائجة وهى محط رحال القوافل التى تفد من السودان والنوبة .

قنا : كانت مركز القوافل الذاهبة إلى القصير والواردة منها .

قوص : كانت حركة التجارة فيها لا بأس بها .

إسنا : كانت حركتها التجارية لا بأس بها . واليها تقصد القوافل الواردة من سنار وتتخذها محطة لها . وفيها أكبر وأشهر سوق للجمال .

السويس : أصبحت لها علاقات متواصلة بالثغور التى على سواحل البحر الأحمر . وكان لخط السفن البخارية الآتية من الهند اليها والذاهبة منها إلى الهند تأثير فيها ، إذ جعل لها فى العهد الأخير شأناً كبيراً ، مما أدى إلى تردد بعض الإنجليز عليها لمباشرة أعمالهم التجارية. وقد مهد الطريق البرى بينها وبين القاهرة، وأصبحت تسير فيه العربات لنقل السياح بين المدينتين . وكذلك كان لانجلترا قنصل فى السويس .

القصير : لها مرفأ صغير على البحر الأحمر ، وتجارة لابأس بها مع سكان سواحل ذلك البحر ، وهى محطة من محطات السفن الانجليزية ، وبها قنصلان أحدهما لانجلترا والآخر لفرنسا .

هكذا كانت التجارة الداخلية فى مصر فى عهد محمد على .

أما فى عهد عباس الأول فقد فرض ذلك الوالى زراعة القصب على بعض الأهالى ، وامرهم بتوريده بعد نضجه إلى مصنع السكر بالمنيا . وكذلك استمرت فى ذلك العهد جباية ضرائب الأطيان عيناً . وبذلك كانت التجارة الداخلية فى مصر إذ ذاك مقيدة بعض الشىء .

وكان بعض الأهالى يبيعون حاصلاتهم وهى لا تزال فى الحقل لم تنضج بعد، فأمر عباس الأول بمنع ذلك منعا باتا ، فان حدث مثل ذلك البيع فى جهة من الجهات دون أن يمنعه الحكام فانهم يسجنون من ستة أشهر إلى سنتين . أما النجار الذين يشترون الحاصلات بهذه الطريقة ويدفعون أثمانها مقدما ، وعند الحصاد لا يعطيها لهم أصحابها ، مما يجعلهم يتقدمون بالشكاوى للحكومة فان تلك الشكاوى ترفض .

وقد التمس تجار القطن فى الزقازيق من الحكومة إنشاء حلقة لبيع القطن فوافقت على التماسهم ، وأنشأت حلقة بها قبانى وسماسرة لمزايدة ومبايعة القطن الذى يحضره الفلاحون ، فعاد ذلك العمل على الفلاحين بالفائدة .

وكذلك تقرر فى عهد عباس الأول أخذ ضامن على البائع فى الأسواق بأن ما باعه غير مسروق . ومع ذلك فقد كان بعض الأهالى يشترون من الأسواق أشياء مثل المواشى ونحوها بدون ضمانة ، وفيما بعد يظهر أنها مسروقة ويتعرف عليها أصحابها الحقيقيون . ومنعا لذلك ، تقرر أن ملتزم السوق المعروف باسم الحملى يجب عليه عند بيع أى شىء فى السوق أن يطلب من البائع قبل قبض الثمن ضامنا معتمداً ، فإن أحضر الضامن فيها ، وإلا يضبط البائع إذا تراءى للحملى أنه من المشبوهين ، ويسلم إلى محل الحكم هو وما يريد بيعه من الأشياء للوصول إلى حقيقة الأمر . وفيما بعد ، إذا اشترى شخص شيئا من السوق بدون ضمانة وظهر أنه مسروق ، فإن الحملى يجب عليه أن يدفع ثمنه للمشترى نظرا لاهماله فى أخذ الضمانة .

وقد استمرت الحكومة فى ذلك العهد فى تحصيل العوائد بطريقة الالتزام على ما يباع فى الأسواق ، كما كان متبعا فى العهد السابق .

هكذا كانت التجارة الداخلية فى مصر فى عهد عباس الأول .

أما فى عهد سعيد فقد تقرر تحصيل ضرائب الأطيان نقـــداً ، وإبطال الشون، فأصبح الفلاح حرا فى بيع محصوله، كما ألغيت الاحتكارات التى فرضها عباس الأول ، وكذلك ألغيت عوائد الدخولية فى سنة ١٨٥٤ . وبذلك أصبحت التجارة الداخلية حرة من كل قيد .

وقد حرمت الحكومة على الفلاحين بيع حاصلاتهم وهى لاتزال فى الحقل لم تنضج بعد ، منعا لما ينتج عن ذلك من بخس فى الأثمان ، وقررت عقاب من يتجاسر من الفلاحين على البيع بالنسيئة فيما بعد . أما المشترى بتلك الطريقة فلم تقرر عليه عقابا .

وفى هذا العهد احتج تجار القطن على بيع القطن بالمزايدة فى حلقة الزقازيق وطعنوا فى تلك الطريقة التى اتبعت منذ أواخر عهـــد عباس الأول ، وطالبوا بإبطالها ، والعودة إلى حرية الشراء من الفلاحين مباشرة . ولكن الحكومة رفضت طلبهم ، ووافقت على استمرار بيع القطن فى حلقة الزقازيق بالمزايدة .

وكذلك تقرر فى هذا العهد مطالبة البائع فى الاسواق بإحضار ضامن له قبل إجراء البيع ، فان أحضره حدث البيع، ومن لم يجد ضامنا له يرسل إلى الضبطية ، كما تقرر منع بيع الحيوانات بغير ضامن فى كافة الجهات فإن باع شخص حيوانا بغير ضمانة يقبض عليه ويرسل إلى الضبطية .

ولم تكن العوائد التى تحصل على ما يباع فى الأسواق على نسق واحـــد ، ففى بعض الجهات كانت تؤخذ العوائد على أشياء لاتؤخذ عنها فى جهات أخرى، كما كانت العوائد على الشىء الواحد مختلفة المقدار بالنسبة لاختلاف الجهات . ولذلك وضعت الحكومة فى عهد سعيد لائحة لتلك العوائد ، فصار الحملى يحصلها بطريقة الالتزام على نمط واحد وفئة واحدة فى جميع الجهات ، فان أخذ الحملى أزيد من العوائد المقررة وقع تحت طائلة العقاب .

وقد أعفيت الحيوانات الواردة من السودان من دفع العوائد عند بيعها فى الأسواق والبنادر ، رغبة فى تشجيع استيرادها .

وكانت الحكومة تأخذ من التجار ضريبة تعرف باسم الويركو ، وهى فى الأصل فردة الرؤوس .

هكذا كانت حالة التجارة الداخلية فى مصر فى عهد سعيد .

أما فى عهد اسماعيل فقد فتحت الشون الأميرية فى الوجه القبلى لقبول القمح والفول والشعير ممن يريد من أصحاب الأطيان بالثمن الذى حددته الحكومة ، على أن تخصم أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ومقابلة . وبذلك عادت الضريبة العينية على أطيان الوجه القبلى ، غير أنها فى هذه المرة كانت إختيارية لمن يريد .

وكانت الحكومة إذا أرادت شراء غلال من قمح وغيره لحاجتها إليها تفرض الكمية التى تريدها على القرى ، فأمر اسماعيل بالغاء تلك الطريقة وشراء ما تريده الحكومة من الغلال من الأهالى والتجار بالأسعار المتداولة .

وقد عادت عوائد الدخولية من جديد فى عهد اسماعيل ، إذ فرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩ ٪ على الخضر والفواكه الداخلة فى القاهرة والاسكندرية ، كما فرضت عوائد دخولية بنسبة خمسة قروش على كل أردب من الحبوب الداخلة فى هاتين المدينتين مثل القمح والفول والشعير والذرة والعدس والترمس وغير ذلك من الحبوب ماعدا الحبوب التى يستخرج منها الزيت ، وكذلك على الدقيق بنسبة عدد الأقة التى فى الاردب ، بشرط أن تكون الحبوب والدقيق للاستهلاك لا للتصدير ، ثم فرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩ ٪ من أثمان ١٥ نوعا من السلع الداخلة فى القاهرة وهذه الانواع هى العسل الابيض ، والعسل الاسود ، والسمن البلدى ، والزبدة ، والفحم ، والأفيون البلدى ، والبوص ، والدخان

البلدى، وجلود الجاموس والبقر والمعز والضأن والجمال، وكذلك البلح الأبريمى، والدهن، والحناء، والنيلة البلدية، والتنباك، والبليحة وحطبها، ثم توسعت الحكومة فى تطبيق عوائد الدخولية ففرضتها فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس على كافة المأكولات الداخلة فى تلك المدن للاستهلاك لا للتصدير، مادامت من حاصلات مصر، سواء أكانت للناس أم للمواشى، وذلك بنسبة ٩٪ من أثمانها، ماعدا القمح والذرة فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منهما، ومقابل فرض تلك العوائد ألغت الحكومة الضريبة الشخصية فى تلك المدن. وكذلك فرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩٪ على التيل والكتان والصوف والقطن فى القاهرة والاسكندرية إذا كانت تلك الأنواع للاستهلاك، وأيضا فرضت عوائد دخولية على التنباك والدخان البلدى بنسبة ٩٪ من الثمن ثم عدلت إلى ٢٠ قرشاً عن الأقة، ثم خفضت إلى عشرة قروش، ثم إلى خمسة قروش عن الأقة.

هكذا فرضت الحكومة عوائد الدخولية فى بعض المدن، مما كان عائقاً للتجارة الداخلية.

وقد نظمت الحكومة فى عهد إسماعيل طريقة بيع القطن، فأنشأت فى البنادر بالوجه البحرى والوجه القبلى حلقات القطن فى أماكن تابعة لها، وعينت لكل حلقة معاونا وقبانيين معتمدين على رأسهم شيخ خبير بالمهنة. وفى تلك الحلقة يباع القطن ويشترى، وللشخص أن يبيع قطنه لآخر خارجها، غير أنه فى تلك الحالة ترفض الحكومة الدعوى التى قد يقيمها أحدهما ضد الآخر إذا حدث بينهما نزاع على الوزن أو البيع. وعند بيع الفلاح أو التاجر قطنه فى الحلقة يزن القبانى القطن ويقيد فى دفتر أميرى أعطته له الحكومة مقداره وثمنه واسم البائع واسم المشترى وعملة الثمن. ويجب أن يكون البيع والشراء بأسعار العملة المعتبرة فى خزائن الحكومة. أما سعر البيع فيكون بالتراضى بين البائع والمشترى على حسب

الوقت . وتؤخذ من البائع أجرة الوزن بنسبة قرشين عن القنطار من القطن المحلوج الذى يزن مائة رطل ، وقرش واحد عن القنطار من القطن غير المحلوج الذى يزن مائة رطل، ويخصص نصف هذه الأجرة للقبانى الذى وزن القطن والنصف الآخر للحكومة مقابل رسوم أرضية الحلقة لأنها من الأملاك الأميرية . وفى آخر كل يوم يختم معاون الحلقة على دفاتر القبانى . وليس للقبانيين المخصصين للحلقة الحق فى وزن القطن خارج الحلقة .

وقد تقرر اتباع النظام المترى فى الموازين والمكاييل والمقاييس فى مصر ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ ، لأن معظم الدول الأوروبية التى لها علاقات تجارية وصناعية بمصر كانت تستعمل ذلك النظام ، ولاشك فى أن ذلك الاجراء أفاد التجارة ، غير أن استعماله لم ينتشر فى أنحاء مصر إلا بالتدريج .

وقد استمر مجلس التجار الذى أنشأه محمد على فى كل من القاهرة والاسكندرية للفصل فى المنازعات التجارية بين المصريين والأجانب ، حتى حلت محله المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٦ .

وفى أثناء الحرب الاهلية الامريكية أقرض بعض التجار أموالا بفائدة لبعض الزارعين . ولكن انتهاء تلك الحرب أدى إلى انخفاض ثمن القطن المصرى وعدم مقدرة كثير من هؤلاء الزارعين على دفع ديونهم ، غير أن الحكومة فى عهد اسماعيل سددت للتجار ديون الزارعين الذين فى مقدورهم دفع ديونهم فى مدة أقصاها سبع سنين ، على أن يدفعها المدينون للحكومة مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ .

وكانت الحكومة فى ذلك العهد تأخذ من التاجر ضريبة تعرف باسم الويركو ، يختلف مقدارها بالنسبة لما يكتسبه من عمله ، وتصل إلى أكثر من ١٫٥٠٠ قرش . فلما فرضت الضريبة الشخصية على الذكور من الاهالى خفض ويركو التجار فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا و ٧٥٠ قرشاً .

وكانت القاهرة فى عهد اسماعيل مركزا لتجارة عدد كبير من السلع الواردة من مكة والسودان والحبشة ، مثل الجلود والعاج واللؤلؤ والصمغ العربى والمر والعطر والبن والشمع وريش النعام والتمر الهندى والسنامكى .

هكذا كانت التجارة الداخلية فى مصر فى عهد اسماعيل .

أما فى عهد توفيق فقد ألغيت عوائد الدخولية ، وكذلك عوائد الحملة بالقرى فى يناير سنة ١٨٨٠ ، كما ألغى ويركو التجار فى يناير سنة ١٨٩٠ ، وعوائد الحملة بالمدن فى نوفمبر سنة ١٨٩٠ .

وفى عهد عباس الثانى لم تكن للحكومة رقابة على أسواق القرى إلا فيما يختص بالأمن العام والصحة العمومية . أما حلقات القطن فكان بها قبانى عمومى وموازين دقيقة ، كما كانت أسعار البورصة معروفة فيها بالضبط . ولذا كان أصحاب القطن فى مأمن من غش التجار وتلاعبهم .

وفى ذلك العهد بدأ التعليم التجارى فى مصر ، إذ أنشأت الحكومة فى سنة ١٩١٠ الدروس الليلية التجارية فى كل من القاهرة والاسكندرية ، كما أنشأ مجلس مديرية الدقهلية الدروس الليلية التجارية فى المنصورة ، وكذلك أنشأت الحكومة فى سنة ١٩١١ فى القاهرة مدرسة المحاسبة والتجارة العليا ومدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة .

وكان التعليم التجارى فى مصر قبل ذلك يكاد يكون معدوما اللهم إلا بعض الدروس التجارية النهارية أو الليلية التى أنشأها بعض أفراد الجاليتين الفرنسية واليونانية . أما الجالية الإيطالية فى القاهرة والاسكندرية فإن لها من عهد بعيد بالمدارس التى تتعهدها الحكومة الإيطالية بعض الفصول التجارية ، إذ كان بالكلية الإيطالية بالاسكندرية منذ سنه ١٨٦٢ فصل يدرس فيه تاريخ التجارة ومبادىء القانون التجارى .

ولذلك كان الجهل سائداً فى طبقة التجار وأرباب الدكاكين من المصريين سواء فيما يختص بالمحاسبة أو مسك الدفاتر .

وعندما أنشأت الحكومة مدرستى التجارة العليا والمتوسطة ، كانت ترمى إلى تأهيل الشبان المصريين لمزاولة الأعمال التجارية التى كان ينقصهم الميل الطبيعى للانتظام فى سلكها .

٢ ـ التجارة الخارجية

١ ـ الاحتكار :

أدى احتكار الحكومة فى عهد محمد على لمعظم الحاصلات الزراعية ومنتجات بعض الصناعات الصغيرة وتملكها المصانع الكبيرة ، إلى احتكارها تجارة الصادر، ففى مدة سريان نظام الإحتكار فى مصر، كانت معظم تجارة الصادر تخرج من شون الحكومة ، وقد بلغت نسبتها ٩٥ ٪ من مجموع الصادرات فى سنة ١٨٣٦ . أما تجارة الوارد فكانت سيطرة الحكومة عليها أقل . وقد حاول محمد على زيادة الرسوم الجمركية على الواردات رغبة فى منع المنافسة الأجنبية للصناعات المحلية ، ولكن السلطان العثمانى أصدر اليه فرمانا فى سنة ١٨٢٠ بوجوب تطبيق المعاهدات الدولية مع تركيا التى تنص على حق التجار الأجانب فى إدخال بضائعهم وبيعها فى جميع أنحاء الدولة العثمانية، مقابل دفع الرسوم الجمركية ومقدارها ٣ ٪. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تتمكن من احتكار تجارة الوارد ، فقد كانت أكبر مستورد فى مصر ، بسبب استيراد ما تحتاج اليه المصانع الحكومية ومنشآت الرى وبناء السفن وغير ذلك من الإصلاحات ، وقد بلغت واردات الحكومة ٤٠ ٪ من مجموع واردات مصر فى سنة ١٨٣٦ .

وقد اتبعت الحكومة فى مدة الاحتكار الطرق الآتية لبيع متاجرها :

١ ـ البيع مباشرة للتجار الأجانب فى مصر : اتبعت الحكومة فى أول الأمر طريقة البيع مباشرة للتجار الأجانب فى مصر ، وكان عددهم قليلا ، ثم تزايد بانتشار زراعة القطن فى مصر ورواج التجارة الخارجية ، حتى بلغ ٤٠ حوالى سنة ١٨٤٠ . ولم يكن مسموحا للتجار الأجانب بالشراء من داخل البلاد ، بل من الشون الحكومية الرئيسية فى الاسكندرية والقاهرة ورشيد ، كما أن النقل الداخلى كان فى يد الحكومة التى تملك مئات السفن فى النيل والتى تستولى على سفن الأهالى فى النيل عند الحاجة إليها . وعندما زادت المعاملات التجارية مع التجار الأجانب أنشأت الحكومة ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية فى سنة ١٨٢٥ وجعلت مقره الاسكندرية ، وإليه كان يرجع النظر فى بيع متاجر الحكومة وفى شراء مشترواتها .

٢ ـ البيع فى الخارج لحساب الحكومة : باعت الحكومة محصول القطن فى أول الأمر لحسابها فى الخارج وبخاصة فى انجلترا بواسطة صمويل برجز Samuel Briggs التاجر الانجليزى بالاسكندرية .

وحوالى سنة ١٨٢٨ حاولت الحكومة إنشاء وكالات تجارية فى الخارج لبيع الحاصلات للمستهلكين الأجانب مباشرة ، ولكن المحاولة فشلت لعدم كفاءة الوكلاء .

٣ ـ البيع بالنسيئة : فى أوقات الشدة عند الاحتياج إلى المال كما حدث فى السنوات ١٨٢٧ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩ ، كانت الحكومة تأخذ من التجار الأجانب مبالغ من المال مقدما ، مقابل إعطائهم الحاصلات عند حصادها .

٤ ـ البيع بالمزايدة : اتبعت الحكومة منذ سنة ١٨٣٥ طريقة بيع الحاصلات بالمزايدة فى الاسكندرية ، فكانت أحسن الطرق بسبب المنافسة بين التجار الأجانب الذين ازداد عددهم اذ ذاك عما كان عليه من قبل .

هكذا كانت الطرق التى اتبعتها الحكومة فى بيع الحاصلات فى مدة الإحتكار التى انتهت بتنفيذ مصر فى سنتى ١٨٤١ و ١٨٤٢ المعاهدة التجارية بين انجلترا وتركيا والمعاهدات المماثلة لها كما ذكرنا ذلك سابقاً .

وتبعاً لتنفيذ تلك المعاهدات ، ألغى إحتكار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية ، كما ألغيت الرخص التى كانت الحكومة تعطيها بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد الشراء ، فأصبح للتجار الأجانب الحق فى شراء الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية لبيعها فى داخل القطر أو تصديرها إلى الخارج. وبذلك أصبحت تجارة الصادر حرة ، وصار التجار الأجانب يجولون فى داخلية البلاد المصرية لشراء الحاصلات من المنتجين ونقلها إلى الموانى لتصديرها . وقد ألغى إحتكار الحكومة للنقل تبعاً لإلغاء احتكارها للحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية .

٢ - الصادرات والواردات :

نمت تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على فزادت تجارة الصادر بسبب زيادة الإنتاج ، كما زادت تجارة الوارد بسبب إستيراد ما احتاجت اليه من الخارج المصانع الحديثة ومنشآت الرى وبناء السفن وغير ذلك من الإصلاحات .

وكانت الواردات فى ذلك العهد متوازنة فى جملتها مع الصادرات ، على الرغم من إختلاف قيمتها من سنة إلى أخرى ، لأن النقص فى سنة ما توازنه زيادة فى سنة أخرى .

واليك بيانا بقيمة صادرات مصر وارداتها بالجنيه المصرى مقربة إلى الآلاف من سنة ١٨٠٠ الى سنة ١٨٤٩ :

السنة	الصادرات	الواردات	الفرق
١٨٠٠	٢٨٨ر٠٠٠	٢٦٩ر٠٠٠	+ ١٩ر٠٠٠
١٨٢٣	١ر٤٥٥ر٠٠٠	٦٥٦ر٠٠٠	+ ٧٩٩ر٠٠٠
١٨٢٤	٢ر١٢٧ر٠٠٠	١ر٠٠٩ر٠٠٠	+ ١ر١١٨ر٠٠٠
١٨٢٦	١ر٤٥٥ر٠٠٠	٦٥٦ر٠٠٠	+ ٧٩٩ر٠٠٠
١٨٣١	١ر٦٠٩ر٠٠٠	١ر٥٢٩ر٠٠٠	+ ٨٠ر٠٠٠
١٨٣٦	٢ر١٤٢ر٠٠٠	٢ر٦١٢ر٠٠	— ٤٧٠ر٠٠٠
١٨٤٥	١ر٧٤٧ر٠٠٠	١ر٠٠٧ر٠٠٠	+ ٧٤٠ر٠٠٠
١٨٤٨	١ر٥٧٤ر٠٠٠	١ر٤٨٠ر٠٠٠	+ ٩٤ر٠٠
١٨٤٩	١ر٦٦١ر٠٠	١ر٤٧٤ر٠٠٠	+ ١٨٧ر٠٠٠

وكانت أهم الصادرات فى سنة ١٨٢١ القمح والفول والذرة والأرز والنيلة . غير أن انتشار زراعة القطن فى مصر بسرعة بعد ذلك جعل القطن أهم الصادرات فبعد أن كانت صادراته ٩٤٤ قنطارا فى سنة ١٨٢١ ، أصبحت ٣٥ر١٠٨ قناطير فى السنة التالية ، ثم زادت إلى ١٥٩ر٤٢٦ قنطارا فى سنة ١٨٢٣ ثم إلى ٢٢٨ر٠٧٨ قنطارا فى سنة ١٨٢٤ .

وقد أثر التوسع فى زراعة القطن فى مساحة الحاصلات الأخرى ، وبخاصة القمح ، حتى أنه فى سنتى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ حدث نقص فى محصول الحبوب بسبب تأثير القطن وانخفاض فيضان النيل ، فمنعت الحكومة تصدير القمح .

ومع هذا فقد انتعشت زراعة الحبوب بعـــد ذلك بسبب زيادة فيضان النيل وارتفاع أثمان الحبوب ، حتى أنه فى سنة ١٨٢٨ بقى للتصدير ١٥٠ر٠٠٠ أردب من القمح و٢٠٠ر٠٠٠ أردب من الارز و١٦٠ر٠٠٠ أردب من الفول و٨٠ر٠٠٠ أردب من الشعير و ٤٠ر٠٠٠ أردب من العدس و٣٠ر٠٠٠ أردب من الذرة و٢٠ر٠٠٠ أردب من الحبوب الأخرى .

وفى تلك الاثناء نقصت مساحة القطن، بينما كانت المصانع الحكومية تستهلك كميات كبيرة من القطن بلغت ربع المحصول بعد سنة ١٨٢٨ . وبناء على ذلك انخفضت صادرات القطن إلى ٢٥٥ر٥٩ قنطاراً فى سنة ١٨٢٨ ، ولكنها ارتفعت مرة أخرى إلى ٥٨٥ر٢١٣ قنطارا فى سنة ١٨٣٠ ، ثم انخفضت مرة ثانية إلى ٠٦٧ر٥٦ قنطارا فى سنة ١٨٣٣ .

وقد أدى ارتفاع ثمن القطن بعد سنة ١٨٣٣ إلى اتساع زراعته وزيادة محصوله ، حتى بلغت قيمة صادراته إلى أوربا ١ر١١٤ر٩٠٣ جنيهات مصرية أى ٨٦ ٪ من قيمة مجموع صادرات مصر إليها فى سنة ١٨٣٦ ، بينما بلغت قيمة صادرات القمح فى السنة نفسها ٦ ٪ فقط . وفى سنة ١٨٣٧ بلغت صادرات القطن ٤٧٠ر٣١٥ قنطاراً ، بينما نقص محصول الحبوب فى سنتى ١٨٣٧ر١٨٣٨ ؛ حتى اضطرت مصر إلى استيراد القمح لسد حاجة السكان منه .

ومنذ سنة ١٨٤٠ انخفضت اثمان القطن ، ومع ذلك لم تنقص كمية صادراته تبعا لذلك ، بل زادت فبلغت ٩٥٥ر٣٤٤ قنطارا فى سنة ١٨٤٥ ، وذلك لقلة استهلاك القطن فى الداخل نظراً لفشل النهضـــة الصناعية ، وأيضا لاستمرار الفلاحين فى زراعة القطن بسبب مايدره عليهم من مكسب أكثر من الحاصلات الأخرى .

واليك بياناً بصادرات القطن ومتوسط سعر القنطار منه من سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٤٩ :

السنة	الصادرات بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالريال	السنة	الصادرات بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالريال
١٨٢١	٩٤٤	١٦	١٨٣٦	٢٤٣ر٢٣٠	١٨ ١/٢
١٨٢٢	١٠٨ر٣٥	١٥ ١/٢	١٨٣٧	٣١٥ر٤٧٠	١٣
١٨٢٣	١٥٩ر٤٢٦	١٥ ١/٢	١٨٣٨	٢٣٨ر٨٣٣	١٥
١٨٢٤	٢٢٨ر٠٧٨	١٧	١٨٣٩	١٣٤ر٠٩٧	١٨ ١/٤
١٨٢٥	٢١٢ر٣١٨	١٣	١٨٤٠	١٥٩ر٣٠١	١٣
١٨٢٦	٢١٦ر١٨١	١٣	١٨٤١	١٩٣ر٥٠٧	١٣ ١/٤
١٨٢٧	١٥٩ر٦٤٢	١٣	١٨٤٢	٢١١ر٠٣٠	١٠
١٨٢٨	٥٩ر٢٥٥	١٣	١٨٤٣	٢٦١ر٠٦٤	٧ ٣/٤
١٨٢٩	١٠٤ر٩٢٠	١٢	١٨٤٤	١٥٣ر٣٦٣	١٨
١٨٣٠	٢١٣ر٥٨٥	١٢	١٧٤٥	٣٤٤ر٩٥٥	٦
١٨٣١	١٨٦ر٦٧٥	١٠ ١/٢	١٨٤٦	٢٠٢ر٠٤٠	١٠ ١/٤
١٨٣٢	١٣٦ر١٢٧	١٥	١٨٤٧	٢٥٧ر٤٩٢	١٠
١٨٣٣	٥٦ر٠٦٧	٢٨	١٨٤٨	١١٩ر٩٦٥	٧ ١/٤
١٨٣٤	١٤٣ر٨٩٢	٣٠ ٣/٤	١٨٤٩	٢٥٧ر٥١٠	١٠
١٨٣٥	٢١٣ر٦٠٤	٢٥ ١/٤			

هكذا كانت الصادرات فى ذلك العهد . أما الواردات فكانت اهمها فى أول القرن التاسع عشر المنسوجات والمواد المعدنية والزجاجية . وقد نقصت تلك الواردات فى عهد محمد على بسبب النهضة الصناعية، غير أن استيراد السفن والآلات

وبعض حاجات الجيش والأسطول أدى إلى زيادة قيمة الواردات . وبعد فشل النهضة الصناعية منذ سنة ١٨٤١ أصبحت المنتجات الصناعية أهم الواردات ، ويأتى بعدها فى الأهمية الدخان والخشب والحرير الخام والحديد .

وكانت فى كل سنة تصل إلى القاهرة من بلاد الحبشة قافلة تجلب معها العبيد والجوارى وسن الفيل وريش النعام والإبريز والصمغ ، كما كانت تصل من دمشق بين حين وآخر قوافل صغيرة تحمل معها الأقمشة الحريرية والقطنية والزيت والنقل .

وفى سنة ١٨٤٩ فى عهد عباس الأول كانت قيمة صادرات القطن من الاسكندرية ٥١٥ر٠٠٠ جنيه مصرى أى ٣١ ٪ من مجموع الصادرات ، بينما كانت صادرات القمح ٢٤٥ر٠٠ جنيه مصرى أى ١٥ ٪ من مجموع الصادرات ، وصادرات الفول ١٨٨ر٠٠٠ جنيه مصرى أى ١١ ٪ وصادرات الأرز ٦ ٪ .

أما الواردات فى تلك السنة فكانت أهمها المنتجات الصناعية والدخان والحرير الخام والخشب والمنسوجات والحديد والبضائع من الصلب ، وتأتى بعد تلك الواردات أخرى أقل قيمة وهى الطرابيش والمعاطف والصبغة القرمزية والنحاس والسجاجيد والتيلة والورق والصابون والأحذية والخمور .

وفى المدة من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٦١ زادت الصادرات زيادة تدريجية ، ولكنها بطيئة ، فبعد أن كانت قيمتها ٢ر٠٤٣ر٥٧٩ جنيها مصريا فى سنة ١٨٥٠ ، أصبحت قيمتها ٣ر٤٢٢ر٩٥٩ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦١ وليس معنى ذلك أن الصادرات فى سنة ما تزيد عنها فى السنة السابقة ، اذ أن الصادرات فى بعض السنين نقصت قيمتها عن السنة السابقة لها ، تبعاً لتقلبات أسعار القطن وترجع الزيادة فى الصادرات الى زيادة صادرات القطن من ٣٦٤ر٨١٦ قنطارا فى سنة ١٨٥٠ الى ٥٩٦ر٢٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ .

وفى سنة ١٨٦١ كان القطن أهم الصادرات ، تليه الحبوب من القمح والذرة والفول والشعير ، ثم الصادرات الرئيسية الأخرى مثل الصمغ والخرق والصوف والبن وبذر الكتان والبلح والعاج واللؤلؤ وريش النعام .

وفى المدة من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٦١ زادت الواردات ، فبعد أن كانت قيمتها ١ر٦٢١ر٣٦٩ جنيها مصريا فى سنة ١٨٥٠ ، أصبحت قيمتها ٢ر٥٦٨ر٥٣٩ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦١ .

وقد قامت الحرب الأهلية الأمريكية فى ١٢ ابريل سنة ١٨٦١ وانتهت فى ٤ ابريل سنة ١٨٦٥ ، فاستمرت بذلك أربع سنوات ، نقص فيها انتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيرا بعد أن كان محصولها منه فى سنة ١٨٥٨ يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم ، ونتج عن ذلك النقص أن حرمت أوربا من القطن الأمريكى فاتجه أصحاب مصانع الغزل والنسج إلى البلاد الأخرى التى تنتج القطن ، واشتد الطلب على القطن المصرى من البلاد الصناعية ، وبخاصة انجلترا ، مما أدى إلى ارتفاع متوسط ثمن القنطار منه من ١٢ ريالا فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالا فى سنة ١٨٦٢ و ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ٣٦ ١/٤ ريالا فى سنة ١٨٦٤ ، و ٤٥ ريالا فى سنة ١٨٦٥ ، فوسعت مصر فى زراعته ، وزادت صادراتها منه من ٩٦ر٢٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ الى ٧٢١ر٠٥٢ قنطارا فى سنة ١٨٦٢ و ١ر١٨١ر٨٨٨ قنطارا فى سنة ١٨٦٣ و ١ر٧١٨ر٧٩١ قنطارا فى سنة ١٨٦٤ و ٢ر٠٠١ر١٦٩ قنطارا فى سنة ١٨٦٥ ، كما زادت قيمة تلك الصادرات نتيجه لارتفاع الثمن . وتبعا لذلك زادت قيمة الصادرات المصرية ، غير أن القطن المصرى انخفض ثمنه بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، فصار متوسطه ٢١ ١/٤ ريالا للقنطار فى سنه ١٨٦٦ ، كما نقصت صادراته فأصبحت ١ر٢٨ر٧٦٢ قنطارا فى سنه ١٨٦٦ ، مما أدى الى نقص قيمة صادرات القطن ، ومن ثم الى نقص قيمة الصادرات المصرية فى تلك السنه ، نتيجة لنقص كمية القطن وقيمته .

وكما زادت صادرات مصر من القطن فى الكمية والقيمة نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية زادت صادراتها من بذرة القطن كمية ومقدارا ، وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن ، كما زادت قيمتها نظراً لاستخدامها فى صناعة الزيت والكسب ، مما رفع ثمنها كثيرا فى السوق ، ونظراً لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها فى الصناعة والزراعة ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنها ، حتى أصبح ثمن الأردب منها فى سنة ١٨٦٢ أعلى من ثمن الأردب من القمح ، إلا أنه فى فبراير سنة ١٨٦٣ انخفض قليلا فأصبح ٣ ½ دولار ، بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات. واليك بيانات بصادرات الاسكندرية من بذرة القطن وقيمتها من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٦ :

السنة	الصادرات بالأردب	قيمتها بالقرش
١٨٦١	٣٠٦ر٢٥٤	١ر٢٢٥ر٠٦٠
١٨٦٢	٤٥ر٣٥٩	٢ر٦٧٥ر٩٥٠
١٨٦٣	٧٢٦ر٢٠٨	٤٧ر٣٥٠ر٠٠٠
١٨٦٤	٩١٥ر٤٠٠	٥٣ر٠٩٣ر٠٠٠
١٨٦٥	١ر٢٩٢ر٣٠٠	٦٣ر٥٢٥ر٠٠٠
١٨٦٦	٧٠٥ر٨٧٧	٤٢ر٧١٤ر٠٠٠

ويقابل الزيادة فى صادرات مصر من القطن وبذرته فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية نقص فى صادراتها من الحبوب والسكر ، وذلك لأن مساحة القطن زادت على حساب مساحات الحبوب والقصب ، فنقصت صادرات الحبوب حتى انعدمت فى سنة ١٨٦٥ ، كما منعت الحكومة تصدير الحبوب من مصر من ٨ ابريل سنة ١٨٦٤ الى ١٧ مايو سنة ١٨٨٦ ، وصرحت باستيرادها معفاة

من الضرائب الجمركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يولية سنة ١٨٦٦ . وبعد انتهاء المدة المحددة فى كل من المنع والاستيراد صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها ، على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة فى الحالتين ، فعادت مصر إلى تصدير الحبوب، إذ صدرت ٢٩٣ر٩٥٤ أردبا من الحبوب فى سنة ١٨٦٦ منها ٢٧٩ر٦٩٤ أردبا من الفول و ١٢ر٥٣٨ أردبا من القمح . وبلغت صادراتها من الحبوب فى السنة التالية ما يقرب من صادراتها منها فى سنة ١٨٦٣ . واليك بيانا بصادرات الحبوب بالأرادب من ميناء الاسكندرية :

الصنف	سنة ١٨٦١	سنة ١٨٦٢	سنة ١٨٦٣	سنة ١٨٦٤	سنة ١٨٦٧
الفول	٦٠٧ر٩٦١	٢٩٠ر٠٠٠	٥١٠ر٧٠٠	٥٨ر٠٠٠	٥٨٠ ر٠٠
القمح	٩٣٨ر٥٣٤	١،٢٩٣،٨٧٧	٨٥٨ر٤٠٠	٨٧ر٠٠٠	٧٩٧ر٩٠٠
الذرة	٨ر٩٨٦	٨٢ر٠٣٣	١٥٢ ر٠٠	١ر٤٠٠	٧٠ر٤٠٠
الشعير	١٩١ر١٧٦	٢٧٩ر٥٧٦	١١٥ر٩٠٠	٥ر٦٠٠	١٢٥ر٥٠٠
العدس	٥٣ر٧٤٨	٧٥ر١٨٥	٦٢ر٠٠٠	٢ر٧٠٠	٤٢ر٨٠٠

أما السكر فقد نقصت صادراته من ١٤ر١٤٨ قنطارا فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣ر٢٢٦ قنطارا فى سنة ١٨٦٢ و ٧ر٦٥٧ قنطارا فى سنة ١٨٦٣ و ٢٣٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤ و ١ر٥٤٤ قنطارا فى سنة ١٨٦٥ و ١ر٠٩٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ وفضلا عن ذلك النقص فى صادرات السكر المصرى لم يكن السكر الفى أو المكرر كافيا للاستهلاك المحلى ، مما أدى الى استيراده من فرنسا وانجلترا . ولكن منذ سنة ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة للعناية بها تبعا لانخفاض ثمن القطن ، حتى زادت صادرات السكر المصرى من ٥٤ر٩٨٢ قنطارا فى سنة ١٨٦٧ الى ٩٨٦ر٦٠٥ قناطير فى سنة ١٨٧٤ .

تلك هى آثار الحرب الأهلية الأمريكية فى صادرات مصر. أما وارداتهـا فقد ازدادت هى الاخرى زيادة كبيرة فى أثناء تلك الحرب ، تبعاً لزيادة القوة الشرائية عند المصريين ، وبخاصة أصحاب الاطيـان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن ، وتبعا لاستيراد الآلات للزراعة والرى وحلج القطن .

هكذا انتعشت تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات فى أثناء الحرب الاهلية الامريكية . غير أن انتهاء الحرب فى سنة ١٨٦٥ أحدث تغييرا فى ذلك الوضع ، إذ بدأت الولايات المتحدة نشاطها التجارى فى الخارج، فعادت تجارتها مع أوروبا ، مما أدى إلى انخفاض ثمن القطن المصرى ، ونقص صادرات مصر وارداتها ، فبعد أن بلغت قيمة صادرات مصر ١٤٫٤١٦٫٦٦١ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٤ و١٣٫٠٤٥٫٦٦١ جنيهـا مصـريا فى سنة ١٨٦٥ انخفضت الى ٩٫٧٢٣٫٥٦٤ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٦ و٨٫٦٢٣٫٤٩٧ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٧ و٨٫٠٩٤٫٩٧٤ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٨ . وكذلك بعد أن بلغت قيمة واردات مصر ٥٫٠٥٣٫١٨٤ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٥ انخفضت الى ٤٫٦٦٢٫٢١٠ جنيهات مصـرية فى سنة ١٨٦٦ ثم إلى ٤٫٣٩٩٫٠٩٧ جنيهـا مصريا فى سنة ١٨٦٧ و ٣٫٥٨٢٫٩٦٩ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٨ .

وعلى الرغم من ذلك النقص فى قيمة كل من الصادرات والواردات ، فان قيمة الصادرات بعد الحرب كانت أكثر من ضعفى قيمتهـا قبل الحرب ، كما أن قيمة الواردات فى سنة ١٨٦٨ ، وهى أقل قيمة لها بعد الحرب، كانت أزيد من قيمتها قبل الحرب بنحو مليون جنيه مصرى .

وقد عادت زراعة القطن إلى الاتساع مرة أخرى نتيجة لارتفاع ثمنه من جديد ، وانخفاض ثمن القمح بسبب أغراق أسواق الدنيـا القديمة بقمح رخيص

من كندا واستراليا والأرجنتين ، مما أدى إلى تصدير ٢ر٠١٣ر٤٣٣ قنطارا من القطن المصرى فى سنة ١٨٧٣ ، فارتفعت قيمة الصادرات المصرية الى ١٤ر٢٠٨ر٨٨٢ جنيها مصريا فى تلك السنة . وقد وصلت صادرات القطن المصرى الى ٣ر٠٠٧ر٧١٩ قنطار فى سنة ١٨٧٦ و٣ر٠٠٠ر٠٠٢ قنطارا فى سنة ١٨٨٠.

ومما ذكر نرى أن صادرات القطن المصرى فى مدة ٣٠ سنة من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٨٠ زادت إلى مايقرب من عشرة أضعاف ، مما كان له أثر فى زيادة قيمة الصادرات المصرية.

واليك بيانا بصادرات القطن المصرى ومتوسط سعر القنطار منه من سنه ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٨٤ :

السنة	الصادرات بالقطار	متوسط سعر القنطار بالريال
١٨٥٠	٣٦٤,٨٠٦	١١ ٣/٤
١٨٥١	٣٨٤,٤٣٩	٨ ٣/٤
١٨٥٢	٦٧٠,١٢٩	١٠ ١/٤
١٨٥٣	٤٧٧,٣٩٠	١٠
١٨٥٤	٤٧٧,٩٠٥	٨ ١/٣
١٨٥٥	٥٢٠,٨٨٦	٨ ١/٢
١٨٥٦	٥٣٩,٨٨٥	٩ ١/٤
١٨٥٧	٤٩٠,٩٦٠	١٠ ١/٤
١٨٥٨	٥١٩,٥٣٧	١٦ ١/٨
١٨٥٩	٥٠٢,٦٤٥	١٢ ٣/٤
١٨٦٠	٥٠١,٤١٥	١٢
١٨٦١	٥٩٦,٢٠٠	١٢
١٨٦٢	٧٢١,٠٥٢	١٣
١٨٦٣	١,١٨١,٨٨٨	٢٣
١٨٦٤	١,٧١٨,٧٩١	٣٦ ١/٤
١٨٦٥	٢,٠٠١,١٦٩	٤٥
١٨٦٦	١,٢٨٨,٧٦٢	٢١ ١/٤
١٨٦٧	١,٢٦٠,٩٤٦	٣٥ ١/٤
١٨٦٨	١,٢٥٣,٤٥٥	٢٢ ١/٢
١٨٦٩	١,٢٨٩,٧١٤	١٩
١٨٧٠	١,٣٥١,٧٩٧	٢٢ ١/٣
١٨٧١	١,٩٦٦,٢١٥	١٩ ١/٣
١٨٧٢	٢,١٠٨,٥٠٠	١٥ ٣/٤
١٨٧٣	٢,٠١٣,٤٣٢	٢١
١٨٧٤	٢,٥٧٥,٦٤٨	١٨ ١/٣
١٨٧٥	٢,٢٠٦,٤٤٣	٢٣
١٨٧٦	٣,٠٠٧,٧١٩	١٥ ١/٨
١٨٧٧	٢,٤٣٩,١٥٧	١٥ ٣/٤
١٨٧٨	٢,٥٨٣,٦١٠	١٣ ٣/٤
١٨٧٩	١,٦٨٠,٥٩٥	١٤ ٧/٨
١٨٨٠	٣,٠٠٠,٠٠٢	١٤ ١/٣
١٨٨١	٢,٥٠٩,٩٤٩	١٤ ١/٣
١٨٨٢	٢,٨١١,٠٧١	١٤
١٨٨٣	٢,١٤٠,١٠٦	١٥ ١/٨
١٨٨٤	٢,٥٦٤,٨٤٤	١٣ ٣/٤

وتبعا لزيادة صادرات القطن المصرى من جديد منذ سنة ١٨٧٢ ، زادت الصادرات المصرية . وفى نفس الوقت زادت الواردات أيضا ، فبعد أن كانت

قيمتها ٩٦٩ر٥٨٢ ر٣ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٨ ، بلغت ٥٦٤ر١٢٧ر٦ جنيها مصريا فى سنة ١٨٧٣ و ٩٢٣ر٥٤٩ر٦ جنيها مصريا فى سنة ١٨٨٠.

واليك بيانا بقيمة صادرات مصر ووارداتها بالجنيه المصرى من سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٨٠ :

السنة	الصادرات بالجنيه المصرى	الصادرات بالجنيه المصرى	السنة	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى
١٨٥٠	٢ر٠٤٣ر٥٧٩	١ر٦٢١ر٣٦٩	١٨٦٦	٩ر٧٢٣ر٥٦٤	٤ر٦٦٢ر٢١٠
١٨٥١	٢ر١٥٥ر٤٢٠	١ر٦٨١ر٦٣٠	١٨٦٧	٨ر٦٢٣ر٤٩٧	٤ر٣٩٩ر٠٩٧
١٨٥٢	٢ر٢٧٠ر٣٣٣	١ر٥٧٥ر٣٧٤	١٨٦٨	٨ر٠٩٤ر٩٧٤	٣ر٥٨٢ر٩٦٩
١٨٥٣	١ر٨٤٨ر٧٧٩	٢ر٠٠١ر٩١٣	١٨٦٩	٩ر٠٨٩ر٨٦٦	٤ر٠٢١ر٦٠١
١٨٥٤	٢ر٠٨٧ر٩٣٨	٢ر١٤١ر٩٦٤	١٨٧٠	٨ر٦٨٠ر٧٠٢	٤ر٥٠٢ر٩٦٩
١٨٥٥	٣ر٢٨٦ر٤٣٦	٢ر٥٢٧ر١٣٣	١٨٧١	١٠ر١٩٢ر٠٢١	٤ر٥١٢ر١٤٣
١٨٥٦	٤ر٠٢٩ر٥٤٣	٢ر٥٦٨ر٦٩٢	١٨٧٢	١٣ر٣١٧ر٨٢٥	٥ر٠٠٥ر٩٩٥
١٨٥٧	٣ر١٠٤ر٩٤٨	٣ر١٤٩ر٢٣٠	١٨٧٣	١٤ر٢٠٨ر٨٨٢	٦ر١٢٧ر٥٦٤
١٨٥٨	٢ر٥٢٣ر٩٠٧	٢ر٧١٥ر٢١٥	١٨٧٤	١٣ر٤٢٣ر٠٠٠	٥ر٠٧٠ر٠٠٠
١٨٥٩	٢ر٥٦٥ر٦٢٥	٢ر٤٩٤ر١٤٣	١٨٧٥	١٣ر٣٣٣ر٢٣٤	٥ر٦١٩ر٤٦٧
١٨٦٠	٢ر٥٣٥ر٦٥١	٢ر٦٠٤ر٩٣٣	١٨٧٦	١٣ر٥٦١ر٢٨٦	٤ر٢٥٣ر١٩١
١٨٦١	٣ر٤٢٢ر٩٥٩	٢ر٥٦٨ر٥٢٩	١٨٧٧	١٢ر٧٥٠ر٢٣٢	٤ر٤٩٣ر٤٤١
١٨٦٢	٤ر٤٥٤ر٤٢٥	١ر٩٩١ر٠٢٠	١٨٧٨	٨ر٠٩٧ر٢٧٧	٤ر٨٤٤ر٣٤٢
١٨٦٣	٩ر٠١٤ر٢٧٧	٥ر٠٦٣ر٤٨٧	١٨٧٩	١٣ر٤٣٩ر٠٥٩	٥ر٠٠٢ر١٦٣
١٨٦٤	١٤ر٤١٦ر٦٦١	٥ر٢٩١ر٢٩٧	١٨٨٠	١٢ر٩٨٣ر٢٠٤	٦ر٥٤٩ر٩٣٢
١٨٦٥	١٣ر٠٤٥ر٦٦١	٥ر٧٥٣ر١٨٤			

هكذا كانت قيمة صادرات مصر ووارداتها بالجنيه المصرى فى المدة من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٨٠ . ومن ذلك البيان يظهر أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر فى تلك المدة ، ماعدا فى السنوات ١٨٥٣ و٨٥٤ و١٨٥٨ و١٨٦٠ .

وقد أدت الزيادة الكبيرة فى كمية التجارة الخارجية وقيمتها ، وبخاصة زيادة صادرات القطن إلى إنشاء سوق منظمة للحاصلات فى سنة ١٨٧٢ فى الاسكندرية ، وهى أصل بورصة ميناء البصل .

وقد منعت الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٨ تصدير الفول لقلة محصوله فى تلك السنة .

وكانت قيمة صادرات مصر الرئيسية فى سنة ١٨٧٣ كما يأتى . مع العلم بأن الأنواع مرتبة على حسب أهميتها :

النوع	القيمة بالدولار
القطن	٤٦,١٩١,٩٩٥
بذرة القطن	٥,٢٥٢,٤٠٥
القمح	٤,٢٥٤,٥٥٧
السكر	٢,٨٧١,٦٨٥
الفول	٢,٠٢٨,٣٩٢
الصمغ	١,٠٧٢,٣٠٤
الذرة	٦٣٢,٦٣٢
الصوف	٤٥٤,٣١٠
البن	٣٦٨,١٧٤
ريش النعام	١٦٩,٧٧٤

كما كانت قيمة الواردات الرئيسية فى تلك السنة كما يأتى ، مع العلم بأن الأنواع مرتبة على حسب اهميتها :

النوع	القيمة بالدولار
سلع مصنوعة	١٠،٠٨٣،٩٥٧
بضائع عامة	٢،٢٩٥،٧٤٠
فحم	٢،١٦٥،٢٦٤
خشب	٢،٠١٩،٢٥٣
آلات حديدية	١،٣٧٥،٥٦٥
خمور ومشروبات روحية	١،١٦٩،٧٧٢
رخام	٩٤٢،٢٨٧
حديد	٧٥٥،٣٨٩
دخان وسجاير	٥٤٨،٩٥٤
بترول	٤٣٨،٩٤٦

وفى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ زادت قيمة صادرات مصر، فأصبحت ٣١،٦٦٢،٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٤، بعد أن كانت ١٢،٩٨٣،٢٠٤ جنيهات مصرية فى سنة ١٨٨٠. وترجع تلك الزيادة الى زيادة صادرات القطن وبذرته التى كانت فى تلك المدة تتراوح بين ٨٠ ٪ و٩٣ ٪ من مجموع قيمة الصادرات ، وبذلك اعتمدت مصر على محصول واحد وهو القطن ، وفى ذلك خطورة على الاقتصاد القومى .

وإليك بيانا بصادرات القطن المصرى مقربة إلى الآلاف ، ومتوسط سعر القنطار منه ، من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩١٤ .

السنة	الصادرات بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالريال	السنة	الصادرات بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالريال
١٨٨٥	٣ر٥٤٠ر٠٠٠	١٢ر٣٧	١٩٠٠	٦ر٥١٢ر٠٠٠	١٠ر٨٤
١٨٨٦	٢ر٧٨٨ر٠٠٠	١١ر٧١	١٩٠١	٥ر٣٩١ر٠٠٠	١٠ر٨٧
١٨٨٧	٢ر٨٦٤ر٠٠٠	١٣ر٣٧	١٩٠٢	٢ر٥٢٦ر٠٠٠	٩ر٨١
١٨٨٨	٢ر٩٦٤ر٠٠٠	١٢ر٣٠	١٩٠٣	٥ر٨٦٠ر٠٠٠	١٣ر٦٥
١٨٨٩	٢ر٧٨٠ر٠٠٠	١٣ر٢٧	١٩٠٤	٦ر١٤٧ر٠٠٠	١٤ر٤١
١٨٩٠	٣ر٢٠٣ر٠٠٠	١٣ر٤٠	١٩٠٥	٦ر٧٣٦ر٠٠٠	١٢ر١٨
١٨٩١	٤ر٠٥٤ر٠٠٠	١١ر٥٢	١٩٠٦	٦ر٠٣٣ر٠٠٠	١٥ر١١
١٨٩٢	٤ر٦٦٢ر٠٠٠	٩ر٠٦	١٩٠٧	٦ر٩٧٧ر٠٠٠	١٦ر٨٧
١٨٩٣	٥ر١١٧ر٠٠٠	٩ر٣٠	١٩٠٨	٦ر٩١٣ر٠٠٠	١٤ر٤٢
١٨٩٤	٥ر٠٧٣ر٠٠٠	٨ر٤٩	١٩٠٩	٦ر٨١٣ر٠٠٠	١٣ر٤٤
١٨٩٥	٤ر٨٤٠ر٠٠٠	٨ر٤٦	١٩١٠	٥ر٠٤٦ر٠٠٠	٢١ر٤٩
١٨٩٦	٥ر٢٢٠ر٠٠٠	١٠ر٠٣	١٩١١	٧ر٤٧٧ر٠٠٠	١٧ر٦٠
١٨٩٧	٥ر٧٥٦ر٠٠٠	٨ر٦٨	١٩١٢	٧ر٣٦٧ر٠٠٠	١٧ر٢٥
١٨٩٨	٦ر٣٩٩ر٠٠٠	٧ر١٨	١٩١٣	٧ر٣٧٥ر٠٠٠	١٨ر٢٨
١٨٩٩	٥ر٦٠٤ر٠٠٠	٧ر٩٠	١٩١٤	٧ر٣٦٩ر٠٠٠	١٩ر٠٢

ومن هذا البيان يظهر أن صادرات القطن المصرى زادت من ٣ر٢٠٣ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٠ إلى الضعفين تقريبا فى سنة ١٩٠٠ حين بلغت ٦ر٥١٢ر٠٠٠ قنطار، ثم نقصت بعد ذلك ، ولكنها عادت إلى الزيادة فبلغت ٦ر١٤٧ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩٠٤ ، ثم زادت حتى وصلت ٧ر٣٦٩ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩١٤ .

أما متوسط سعر القنطار من القطن المصرى فقد نقص من ١٣ ريالا تقريبا فى سنة ١٨٩٠ إلى نحو ٧ ريالات فى سنة ١٨٩٨ ، ثم عاد إلى ١٣ ريالا تقريبا فى سنة ١٩٠٣ ، ثم زاد حتى وصل إلى ٢١ ريالا تقريبا فى سنة ١٩١٠ .

وتبعا لتقلبات أثمان القطن كانت قيمة الصادرات منه تختلف من وقت لآخر فقد ارتفعت من ١٢٫٣١٨٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٩٨ الى ٢٥٫٣٠١٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ ، على الرغم من أن مقدار الصادرات فى السنة الأولى أزيد منها فى السنة الثانية ، وكذلك بلغ مقدار صادرات القطن فى سنة ١٨٩٨ ما يقرب من ضعفى مقدارها فى سنة ١٨٩٠ ، ومع ذلك فان قيمة الصادرات فى السنتين كانت متقاربة .

هكذا كانت صادرات القطن . أما صادرات السكر فقد نقصت قيمتها من ٧٠٦٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٨٥ الى ١١٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ بينما زادت فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ الصادرات من البيض والأرز والبصل والصوف .

وتبعا لزيادة قيمة صادرات مصر فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ ، زادت قيمة وارداتها من ٨٫٢٠١٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٨١ الى ٢٧٫٨٦٥٫٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩١٣ . وبذلك كانت نسبة زيادة الواردات أكبر من نسبة زيادة الصادرات فى ذلك العهد .

وكانت أهم الواردات فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والسلع من الصلب والحديد ، وكذلك المواد الخام مثل الخشب والفحم والبترول ، وأيضا المواد الغذائية مثل الدقيق والحبوب والسكر والبن والدخان .

ومن هذا نرى أن مصر فى عهد الاحتلال البريطانى سنة ١٩١٤ تخصصت فى زراعة القطن وتصديره . ومقابل صادراته استوردت من الخارج المنتجات

الصناعية والمراد الخام والوقود وجزءا من حاجاتها من الدقيق والسكر وغيرهما من الحاصلات التى كانت تنتجها بل وتصدرها من قبل .

واليك بيانا بقيمة صادرات مصر وواردتها بالجنيه المصرى مقربة إلى الآلاف من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٩١٤ :

السنة	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى	السنة	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى
١٨٨١	١٣ر١٧٨ر٠٠٠	٨ر٢٠١ر٠٠٠	١٨٩٨	١٢ر٣١٨ر٠٠٠	١١ر٠٣٣ر٠٠
١٨٨٢	١٠ر٩٩٤ر٠٠٠	٦ر٤٢٤ر٠٠٠	١٨٩٩	١٥ر٨٩١ر٠٠٠	١١ر٤٤٢ر٠٠٠
١٨٨٣	١٢ر٣١٠ر٠٠٠	٨ر٠٢١ر٠٠٠	١٩٠٠	١٧ر٣٥٣ر٠٠٠	١٤ر١١٢ر٠٠٠
١٨٨٤	١٢ر٦٨٤ر٠٠٠	٨ر١٨٣ر٠٠٠	١٩٠١	١٦ر٤٠١ر٠٠٠	١٥ر٢٤٥ر٠٠
١٨٨٥	١١ر٧٤٣ر٠٠٠	٨ر٩٨٩ر٠٠٠	١٩٠٢	١٨ر٣١٤ر٠٠٠	١٤ر٨١٥ر٠٠٠
١٨٨٦	١٠ر٤٩٤ر٠٠٠	٧ر٨٤٨ر٠٠٠	١٩٠٣	١٩ر٨١٢ر٠٠٠	١٦ر٧٣٠ر٠٠٠
١٨٨٧	١١ر٣٢٥ر٠٠٠	٨ر١٣٧ر٠٠٠	١٩٠٤	٢١ر٠٨٧ر٠٠٠	٢٠ر٥٠٧ر٠٠٠
١٨٨٨	١٠ر٧٥٨ر٠٠٠	٧ر٧٣٨ر٠٠٠	١٩٠٥	٢٠ر٦٦٠ر٠٠٠	٢١ر٥٤٩ر٠٠٠
١٨٨٩	١٢ر٢٧٠ر٠٠٠	٧ر٠٢١ر٠٠٠	١٩٠٦	٢٥ر٣٠١ر٠٠٠	٢٣ر٩٨٠ر٠٠٠
١٨٩٠	١٢ر٢٠٩ر٠٠٠	٨ر٠٨١ر٠٠٠	١٩٠٧	٢٨ر٤٥٧ر٠٠٠	٢٦ر٠٦٧ر٠٠٠
١٨٩١	١٤ر١٨٠ر٠٠٠	٩ر٢٠١ر٠٠٠	١٩٠٨	٢١ر٦٩١ر٠٠٠	٢٥ر٠٩٣ر٠٠٠
١٨٩٢	١٣ر٦٨٣ر٠٠٠	٩ر٠٩١ر٠٠٠	١٩٠٩	٢٦ر٤٠٧ر٠٠٠	٢٢ر٢٢٦ر٠٠٠
١٨٩٣	١٣ر١١٢ر٠٠٠	٨ر٧١٩ر٠٠	١٩١٠	٢٩ر٣٤٢ر٠٠٠	٢٣ر٥٠٩ر٠٠٠
١٨٩٤	١٢ر٢٢٠ر٠٠٠	٩ر٢٦٦ر٠٠٠	١٩١١	٢٨ر٩١٣ر٠٠٠	٢٧ر١١٥ر٠٠٠
١٨٩٥	١٢ر٩٤٩ر٠٠٠	٨ر٣٩٠ر٠٠٠	١٩١٢	٣٤ر٩٣٤ر٠٠٠	٢٥ر٨٦٣ر٠٠٠
١٨٩٦	١٣ر٦٣٧ر٠٠٠	٩ر٨٢٩ر٠٠٠	١٩١٣	٣٢ر٠٩٢ر٠٠٠	٢٧ر٨٥٧ر٠٠٠
١٨٩٧	١٢ر٧٦٢ر٠	١٠ر٦٠٤ر٠٠٠	١٩١٤	٢٤ر٢٠٤ر٠٠٠	٢١ر٧١٨ر٠٠٠

ومن هذا البيان يظهر أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر فى تلك المدة ماعدا فى سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٨ .

٣ - العلاقات التجارية :

كانت لمصر علاقات تجارية مع بعض الدول الأجنبية فترسل اليها صادراتها، وتأخذ منها وارداتها . وقد أنشأت بعض تلك الدول قنصليات لها فى مصر ، يرأس كل واحدة منها قنصل ، واجباته الإشراف على شئون بلاده التجارية فى مصر .

وفى عهد محمد على كانت بمصر قنصلية لكل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وأسبانيا والسويد ونابلى وسردينيا وهولندا وبلجيكا والدانمرك وتسكانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية . وكان القنصل العام لكل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا يرعى مصالح بلاده السياسية فضلا عن التجارية لأنه فى نفس الوقت مندوب سياسى لبلاده ، ويقيم فى الاسكندرية صيفا وفى القاهرة شتاء ، تبعا لمكان انعقاد ديوان محمد على . أما القناصل العامون الآخرون والقناصل ، ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فانهم يقيمون باستمرار فى الاسكندرية ويشرفون على شئون بلادهم التجارية . وكل قنصل يمثله وكيل قنصل فى كل من القاهرة ورشيد ودمياط . وكان لانجلترا أيضا وكلاء قناصل فى السويس والقصير على البحر الأحمر ، وفى قنا على النيل ، وفى جدة ومخا على ساحل بلاد العرب ، ولهؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند واليها والسفن التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز .

وقد زادت أهمية القناصل فى مصر تبعا لنمو تجارة مصر الخارجية فى أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى سنه ١٩١٤ .

وكذلك كان بمصر فى أول القرن التاسع عشر عدد قليل من كبار التجار الأجانب المعروفين باسم التجار بالجملة ، ولكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل ٤٠ حوالى سنة ١٨٤٠ ، يقيمون غالبا فى الاسكندرية . وكذلك ازداد عدد محلات التجارة الأوربية فى مصر فبلغ ٤٤ محلا فى الاسكندرية حوالى سنة ١٨٤٠ بعد أن كان لايتجاوز ١٦ محلا فى سنة ١٨٢٢ . ومن تلك المحال ١٣ محلا فرنسيا و ٧ محال انجليزية و ٩ نمساوية و ٨ تسكانية واثنان سردينيان وواحد دانمركى وواحد هولاندى وواحد بروسى وواحد يونانى . وفضلا عن تلك المحلات الأوربية ، كانت بالاسكندرية ٦ محال لتجار من المسلمين ، و ٤ محال لتجار من بلاد الشرق وهم يونانيون جميعا . وفضلا عن ذلك كان بالاسكندرية سنة ١٨٤٠ نحو مائة حانوت للتجار الأوروبيين بالتجزئة .

أما التجار الأجانب المشتغلون لحساب أنفسهم بالقاهرة ، فقد كان عددهم قليلا ومع ذلك كان بها وكلاء عن البيوت التجارية بالاسكندرية . وكان بالقاهرة حوالى سنة ١٨٤٠ ، محل انجليزى و ٩ محال نمساوية و ٤ محال تسكانية واثنان سردينيان واثنان يونانيان وعشرة للرعايا العثمانيين من بلاد الشرق و ٦٣ لتجار صغار من الاتراك والمغاربة والمصريين .

وقد ازداد عدد التجار الاجانب فى مصر ، وعدد محلات التجارة الأوربية تبعا لنمو تجارة مصر الخارجية فى أثناء القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩١٤ ، وبخاصة فى الاسكندرية بعد سنة ١٨٧٢ .

وفى أوائل القرن التاسع عشر ، كانت تركيا أولى الدول من حيث علاقات مصر التجارية . وقد استمرت محتفظة بمكانتها هذه فى عهد محمد على . غير أن انجلترا سبقتها فى ذلك المضمار حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، فأصبحت انجلترا منذ ذلك الوقت أولى الدول .

وكذلك تفوقت انجلترا على فرنسا فى علاقات مصر التجـــارية حوالى سنة ١٨٣٢ ، بعد أن كانت تجارتها مع مصر ضئيلة فى أواخر القرن الثامن عشر . حينما كانت لفرنسا تجارة رائجة مع مصر ، وبخاصة فى المنسوجات ، وكان التجار الفرنسيون أهم جالية أجنبية فى مصر . ويرجع تفوق إنجلترا على فرنسا فى ذلك الميدان إلى تقدم صناعة المنسوجات القطنية فى انجلترا ، مما أدى إلى انخفاض ثمنها عن المنسوجات الفرنسية واكتسابها السوق المصرية تبعا لذلك ، وأيضا إلى مقدرة انجلترا أكثر من أية دولة أخرى على شراء معظم القطن المصرى لاستهلاكه فى مصانعها ، وقـــد أصبح القطن إذ ذاك أهم الصادرات المصرية ، وكذلك إلى اهتمام الانجليز بتنمية مصالحهم التجارية فى مصر ، بينما كان القنصل الفرنسى يسعى جهده لتوظيف الفرنسيين فى الحكومة المصرية .

وايضا تمكنت انجلـــترا من التفوق على النمسا فى تجارتها مع مصر حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، كما تفوقت على تسكانيا فى علاقاتها التجارية مع مصر حوالى سنة ١٨٣٢ .

واليك بيانا بنصيب كل دولة من صادرات مصر ووارداتها فى سنة ١٨٣٢ ، مع العلم بأن الدول فى هذا البيان مرتبة على حسب أهميتها فى العلاقات التجارية مع مصر .

الدولة	قيمة الصادرات بالدولار	قيمة الواردات بالدولار
تركيا	٢ر٦١٢ر٦٧٦	٣ر٦٢٧ر٥٦٥
النمسا	٢ر٤٣٩ر٤٩٣	١ر٣٦٤ر٣٦٥
انجلترا	١ر٣٨٠ر٠٧٨	٩٣٤ر٤٩٨
تسكانيا	٩٦٥ر١٦٠	١ر٣٣٢ر٩٧٧
فرنسا	١ر١١٣ر٧٩٥	٤٤٥ر٧٤٤
مالطة	٢٣٨ر٦٨٣	١٦٧ر٦١٢
اليونان	١١٨ر٧١٧	٤٣ر١٣١
سردينيا	١٨ر٤٤٠	٣٠ر٠٧٥
جزر الأيونيان	٥١ر٩١٥	—
السويد	—	٢٣ر٤٢٢
الولايات البابوية	١٦ر٧٢١	—
المجموع	٨ر٩٥٥ر٦٧٨	٧ر٩٦٩ر٣٨٩

أما فى سنة ١٨٤٩ فى عهد عباس الأول ، فقد تغير ترتيب الدول من حيث أهميتها فى العلاقات التجارية مع مصر ، وأصبحت لانجلترا الصدارة بينها فى هذا المضمار . واليك بيانا بقيمة صادرات الاسكندرية وارداتها فى تلك السنة بالجنيهات المصرية ، مع العلم بأن الدول مرتبة فى هذا البيان على حسب أهميتها فى العلاقات التجارية مع مصر :

القطر	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى
انجلترا	٨٠٨ر٦١٦	٦٠٧ر٤٤٨
تركيا	٢٦٦ر١٠٣	٢٣٦ر٢٦١
النمسا	٢٥٥ر٨١٢	١٧١ر٨٢٠
فرنسا	١٩٥ر٥٩٩	١١٠ر٩٥٦
سوريا	٢٧ر٤١٩	١٧٠ر٨٨٤
تسكانيا	٩٨ر٩٧٩	٦٧ر٠٢٧
بلاد المغرب	١٥ر٦٨٣	٧٥ر٠٩٢
اليونان	١٣ر٥٦٠	٢٨ر٩٤٣
بلاد أخرى	١٨ر٩٦٩	٦ر٦٢٩
المجموع	١ر٦٦٠ر٧٤٠	١ر٤٧٤ر٠٦٠

واليك بيانا بصادرات الاسكندرية فى سنة ١٨٥٥ فى عهد سعيد الى البلاد المختلفة :

الدولة	قطن بالقنطار	قمح بالأردب	فول بالأردب	كتان بالقنطار	ذرة بالأردب	صوف القنطار	بذرة كتان بالأردب
إنجلترا	٢٧٠,٦١٥	١,١١٤,٦١٤	٣٩٢,٨٤٠	٥٦,٤٢٥	١٠٣,٧٣٧	١٩,٢٧٥	٤٦,٩٩٤
فرنسا	١٠٨,٢٤٨	١٣٠,٤٤١	٧٠٠	١,٢٥٠	—	١,٦٨٠	١,٠٩٠
النمسا	١٤٠,٤١٢	٢٧,٥٨٠	١٠,٩٥٢	٣,٤١٦	١٣,٠٣٥	٦٣٩	٧٢٤
بلاد أخرى	١,٦١١	٤٠٢,٢١٧	٤٠,٧٥٤	١٤,٣٥٨	٣,٨٥١	١,٩٠٠	٣,١٨٠
المجموع	٥٢٠,٨٨٦	١,٦٧٤,٨٥٢	٤٤٥,٢٤٦	٧٥,٤٤٩	١٢٠,٦٢٣	٢٣,٤٩٤	٥١,٩٨٨

ويظهر من هذا البيان أن تركيا لم تذكر فيه ، مع أنها كانت إذ ذاك الثانية بين الدول من حيث العلاقات التجارية مع مصر ، ويرجع ذلك إلى أن معظم الإحصائيات كانت لاتشمل البضائع الذاهبة إلى تركيا والآتية منها لأن تلك البضائع لم تكن تدفع عنها رسوم جمركية .

وفى سنة ١٨٦١ كان الجزء الأكبر من تجارة مصر الخارجية مع إنجلترا ، إذ كان نصيبها فى تلك السنة مايقرب من ثلث قيمة صادرات مصر ، وما يقرب من نصف قيمة وارداتها .

وقد استمرت إنجلترا فى تنمية علاقاتها التجارية مع مصر ، حتى أصبحت فى عهد إسماعيل تأخذ من الصادرات المصرية أربعة أخماس القطن وجزءا كبيرا من الحبوب ، وتمد مصر بكل حاجاتها تقريبا من المنسوجات القطنية وكثير من المنتجات الصناعية الأخرى ، وبذلك صار نصيب إنجلترا فى ذلك العهد ٨٠ ٪ من صادرات مصر و ٤٤ ٪ من وارداتها .

أما فرنسا فقد أصبحت فى عهد اسماعيل الثانية بين الدول فى علاقاتها التجارية مع مصر ، إلا أن نصيبها كان ١٠ ٪ من صادرات مصر و ١١ ٪ من وارداتها .

وكان ترتيب الدول الأخرى من حيث علاقاتها التجارية مع مصر فى ذلك العهد كالآتى : النمسا وتركيا وإيطاليا وسوريا وبلاد المغرب واليونان وبلجيكا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا وهولندا .

وإليك بيانا بنصيب كل دولة من صادرات مصر ووارداتها فى العشر سنين الأولى من حكم اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٢) ، مع العلم بأن الدول فى هذا البيان مرتبة على حسب أهميتها فى علاقاتها التجارية مع مصر :

الدولة	قيمة الصادرات بالقرش	قيمة الواردات بالقرش
انجلترا	٨,٧٤٠,٣٨٧,٠٥٢	٢,٢٦١,١٢٩,١٢٧
فرنسا	١,١٨٦,٢١١,٠٠٣	٦٠٣,٨٥٢,٤١٠
النمسا	٦٢٧,١٩٤,١٧٢	٤٤٢,٣٢٤,٦٩٣
تركيا	١٧٠,٢٤٥,٥٦٩	٧٢١,٣٦٧,٤٤٤
ايطاليا	٣٣٩,٤١٩,٧١٣	٣٣٥,٩٥٢,٣٠٤
سوريا	١٠٠,٣٦٣,٧٧١	٣٢٩,١٦٦,٦٥٣
بلاد المغرب	٢٥,٥٥١,٤٥٩	٢٤٤,٧٨٣,٢٧٢
اليونان	١٦,٩٤٢,٥٣٠	١٢٦,٢٤٥,٤٥٥
بلجيكا	١٨,٨٥١,٠٤٤	٣٥,٥٢٩,٣٥٠
روسيا	٣٧,٢٧٩,٨٧٧	١٢,٨٣٩,١٣٦
الولايات المتحدة	٦,٣٦١,٧٨٤	١٣,١٦٧,١٠٦
السويد	—	٩,٠٥٧,٤٢٠
أسبانيا	٤,٠٦٥,٣٤١	٢٣٢,٢٧٠
ألمانيا	—	٣,٣٩٣,٥٥٥
هولندا	٢٤٥,٥٢٣	—

وفى عهد الاحتلال الانجليزى حتى سنة ١٩١٤ ، استمرت انجلترا أكبر عميل لمصر ، سواء أكان ذلك فى الصادرات أم فى الواردات . غير أنه على

الرغم من أن معظم القطن المصرى كان من نصيب انجلترا ، إلا أنه بمرور الزمن ازدادت الكميات التى تأخذها منه الدول الأخرى ، وبخاصة ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وسويسرا ، مما أدى الى انخفاض نصيب انجلترا من مجموع الصادرات المصرية من ٦٣ ٪ فى المدة من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٩ ، الى ٤٣ ٪ فى سنة ١٩١٣ .

أما نصيب ألمانيا من الصادرات المصرية فقد زاد من ١,٠ ٪ فى المدة من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٩ ، الى ١٢,٨ ٪ فى سنة ١٩١٣ ، كما زاد نصيب الولايات المتحدة من ٠,٢ ٪ الى ٧,٩ ٪ فى الفترة نفسها . أما فرنسا فكان نصيبها أزيد بقليل من ٨ ٪ فى سنة ١٩١٣ . وفى تلك السنة كانت أنصبة الدول الأخرى من الصادرات المصرية كما يأتى النمسا ٥,٦ ٪ وروسيا ٧,١ ٪ وسويسرا ٣,٢ وايطاليا ٣,٢ ٪ واليابان ٢,٤ ٪ وتركيا ٢,١ ٪ .

هذا عن الصادرات . أما عن الواردات فكانت لانجلترا المرتبة الأولى أيضا على الرغم من انخفاض نصيبها من الواردات المصرية من ٢٧,٥ ٪ فى المدة من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٩ ، الى ٣٠,٥ ٪ فى سنة ١٩١٣ . وكانت تركيا الثانية فى سنة ١٩١٣ ونصيبها من الواردات ٩,٨ ٪ ، وفرنسا الثالثة فى سنة ١٩١٣ ، على الرغم من انخفاض نصيبها من ١٠,٦ ٪ فى المدة من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٩ ، الى ٩ ٪ فى سنة ١٩١٣ ، وكان ترتيب الدول الأخرى من حيث الواردات الى مصر فى سنة ١٩١٣ كالآتى: النمسا وألمانيا وايطاليا وروسيا واليونان.

واليك بيانا بنصيب كل دولة من تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات فى السنوات ١٨٢٦ و١٨٨٥ و١٩١٣ ، مع العلم بأن الدول فى هذا البيان على حسب أهميتها فى علاقاتها التجارية مع مصر فى سنة ١٩١٣ :

الدولة	صادرات			واردات		
	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣
انجلترا	٩١	٦٠٤	٤٣١	٢٢٤	٣٣٨	٣٠٥
المانيا	—	—	١٢٨	—	٥	٥٨
فرنسا	٢٠٠	٨٠	٨٨	٩٠	١١١	٩٠
النمسا	٢٥٥	٥٩	٥٦	٢٠٩	١٢٢	٧٠
تركيا	٣٢٧	٣٤	٢١	٢٣٩	١٨٧	٩٨
روسيا	—	١١١	٧١	—	٤٤	٣٢
ايطاليا	٩١	٧٩	٣٢	١٤٨	٣٧	٥٣
اليونان	١٨	—	١	١٥	٧	١٩
بلاداخرى	١٨	٣٣	١٧٢	٧٥	١٠٩	٢٧٥
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

٤ — الرسوم الجمركية :

كانت الجمارك فى عهد محمد على معطاة بالالتزام لتجار من الأتراك والأرمن مقابل دفع مبلغ من المال للحكومة ، وكانت مصر اذ ذاك تنفذ السياسة الجمركية المقررة فى الدولة العثمانية على حسب الامتيازات الأجنبية . وتبعا لتلك السياسة كان الأجانب المتمتعون بتلك الامتيازات يدفعون ضريبة على الواردات مقدارها ٣ ٪ بينما يدفع المسلمون ٤ ٪ والذميون ٥ ٪ فضلا عن اتاوات جبرية وعوائد مرور لايدفعها الأجانب . أما الصادرات فكان هؤلاء الأجانب يدفعون عنها ٣ ٪ أيضا . وفضلا عن ذلك الامتياز كانت سفن الأجانب لاتفرض على

حمولها رسوم ، ولا تفرض عليها عوائد ميناء، اللهم إلا نصف دولار أو دولاراً واحدا مقابل إذن التخليص من الجمرك .

وقد حاول محمد على زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية رغبة فى حماية الصناعات الوطنية ، ولكن السلطان العثمانى أصدر إليه فرمانا فى سنة ١٨٢٠ بضرورة تنفيذ الامتيازات الأجنبية التى تنص على حق الأجانب المتمتعين بها فى ادخال بضائعهم فى جميع أنحاء الدولة العثمانية مقابل دفع ٣ ٪ من قيمتها رسوم واردات. وبذلك نفذ محمد على السياسة الجمركية المبنية على الامتيازات الأجنبية.

وفى سنة ١٨٣٨ عقدت انجلترا معاهدة تجارية مع تركيا ، وفيها حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢ ٪ من قيمتها ، منها ٩ ٪ عند وصولها إلى ميناء التصدير ، و٣ ٪ عند تصديرها . أما الواردات فقد حددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٥ ٪ من قيمتها ، منها ٣ ٪ عند وصولها الى الميناء ، و٢ ٪ عند نقلها من الميناء الى الداخل .

وعندما نفذ محمد على هذه المعاهدة بعد تسوية النزاع بينه وبين السلطان العثمانى فى سنة ١٨٤١ ، أخذ فى تنفيذ السياسة الجمركية التى نصت عليها تلك المعاهدة .

وقد استمرت مصر فى تنفيذ تلك السياسة حتى عقدت فرنسا مع تركيا معاهدة فى أبريل سنة ١٨٦١ ، وفيها حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ٨ ٪ من قيمتها ، على أن يخفض هذا الرسم ١ ٪ كل سنة حتى يصل إلى ١ ٪ ، وعندئذ تصبح الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١ ٪ من قيمتها. أما الواردات فقد حددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٨ ٪ من قيمتها ، وفى حالة الاختلاف فى تقدير القيمة يؤخذ الرسم على الواردات عينا .

وقد نفذت مصر السياسة الجمركية التى نصت عليها تلك المعاهدات واستمرت تتبعها حتى سنة ١٨٨٤ .

وقد فرضت الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٣ رسما جمركياً على الواردات من الدخان والتنباك بواقع ٢٠ قرشا على الأقة ، وذلك بناء على ماورد فى معاهدة سنة ١٨٦١ من أن تجارة الأسلحة وملح البارود والدخان والملح لها شروط خاصة تحدد بشروط معينة . وقد خفض ذلك الرسم إلى ٥ قروش على الأقة فى مارس سنة ١٨٧٩ ، ماعدا الأنواع الفاخرة فكان رسمها أكثر من ذلك .

وكذلك فرضت الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٧٠ عوائد المنائر على السفن الأجنبية والوطنية التى تدخل الموانى المصرية لصيانة تلك المنائر . وقد زاد مقدار تلك العوائد بازدياد عدد المنائر على سواحل مصر .

وأيضاً فرضت الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٧٤ على كل سفينة تجارية تدخل ميناء الأسكندرية أو تخرج منها ضريبة بواقع ٤ بنسات على كل طن تركى ، ويساوى ٧٩٢ أقة إن كانت محملة بالبضائع ، وبواقع بنسين إثنين إن كانت فارغة .

وكذلك فرضت الحكومة فى سنة ١٨٧٥ على جميع السفن الداخلة فى ميناء الأسكندرية ضريبة مقابل إرشادها بواقع ٣ فرنكات على كل قدم من الماء .

وفى سنة ١٨٨٤ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع اليونان ، حددت بموجبه الرسوم الجمركية على الواردات بواقع ٨ ٪ من قيمتها . كما حتفظت الحكومة المصرية لنفسها بحق زيادة هذه الرسوم إلى ١٦ ٪ على المشروبات الروحية والأنبذة والمواد الكمالية .

وفى سنة ١٨٨٩ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع انجلترا ، احتفظت فيه بحق

تقرير الرسوم الجمركية التى تراها على الواردات ، ماعدا بعض الأصناف التى لايجوز زيادة رسومها عن ١٠ ٪ من قيمتها .

ثم عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع كل من النمسا والمجر فى سنة ١٨٩٠ ، وبلجيكا فى سنة ١٨٩١ ، وإيطاليا فى سنة ١٨٩٢ . وفى كل من هذه الاتفاقات احتفظت مصر بحق تقرير الرسوم الجمركية التى تراها على الواردات ، ماعدا بعض الأصناف التى لايجوز زيادة رسومها عن ١٠ ٪ ، أى أن هذه الاتفاقات قررت نفس المبدأ الذى تقرر من قبل الاتفاق التجارى مع انجلترا ، غير أن الأصناف التى استثنيت فى كل منها كانت أكثر من الأصناف التى ذكرت فى الاتفاق مع انجلترا .

وفى سنة ١٨٩٢ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع ألمانيا ، وفيه تعهدت الحكومة المصرية بألا تفرض على حاصلات ألمانيا الزراعية أو الصناعية رسوما جمركية تتجاوز ١٠ ٪ من قيمتها ، ماعدا بعض الأصناف التى تجوز زيادة رسومها إلى ١٥ ٪ وبذلك قيدت حرية مصر فى فرض الرسوم الجمركية .

وفى سنة ١٩٠٢ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع فرنسا حددت فيه الرسوم الجمركية على الواردات بواقع ٨ ٪ ماعدا بعض الأصناف التى يجوز للحكومة المصرية أن تفرض عليها رسوما لغاية ١٥ ٪ .

وفى سنة ١٩٠٩ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع روسيا حددت ، فيه الرسوم الجمركية على الواردات بواقع ٨ ٪ ، ما عدا أصناف الكحول فإنه يجوز زيادة رسومها الجمركية إلى ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ تبعا لدرجتها .

وهكذا أصبحت الرسوم الجمركية على الواردات المصرية منذ سنة ١٩٠٩ بواقع ٨ ٪ ماعدا أصناف الكحول ، وذلك لأن الاتفاقات التجارية التى

عقدتها مصر نصت على معاملة الدولة المتعاقدة معها معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، بحيث إذا نالت دولة فيما بعد أى امتياز طبق ذلك على بقية الدول المتعاقدة من قبل مع مصر .

٣ ـ التجارة العابرة

كانت التجارة العابرة بين الشرق والغرب عن طريق مصر قليلة فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولكنها أخذت فى الزيادة فى عهد محمد على ، بسبب تسهيل المواصلات وتقدم طريق مصر البرى ، حتى قدرت فى سنة ١٨٤٠ قيمة التجارة العابرة التى ينتظر مرورها بمصر بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا . وكذلك كانت تأتى إلى مصر كل سنة قافلة الحج من مراكش ومعها الحجاج من مراكش والجزائر وتونس وطرابلس متجهين إلى مكة . وتتكون تلك القافلة من أربعة الاف جمل ، وتتبع ساحل البحر المتوسط إلى الاسكندرية ، ثم تذهب إلى القاهرة ثم إلى مكة ، وكانت الحكومة المصرية تجبى رسوما للمرور عن البضائع والحجاج .

وقد استمرت التجارة العابرة بين الشرق والغرب فى الزيادة ، حتى أصبح من الضرورى إنشاء سكة حديدية أو قناة بحرية تحل محل الطريق البرى رغبة فى سهولة النقل وسرعته . وفعلا أنشىء الخط الحديدى من الاسكندرية الى القاهرة ، والخط الحديدى من القاهرة الى السويس ، مما أدى الى زيادة التجارة العابرة ، حتى أن أرباح الحكومة المصرية من الخط الحديدى فى الطريق البرى بلغت قبل افتتاح قناة السويس ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة مقابل نقل التجارة العابرة والبريد والمسافرين .

وبعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية فى سنة ١٨٦٩ ، تحولت التجارة العابرة اليها ، ففقدت مصر الأرباح التى كانت تحصل عليها من نقل التجارة

العابرة والبريد والمسافرين، غير أن التجارة العابرة زادت كثيرا لأن القناة سهلت المواصلات بين أوروبا والشرق وقربت المسافة بينهما ، مما أدى الى قلة نفقات النقل واتساع حركة التبادل بين الدول .

وقد حددت المعاهدة التجارية بين تركيا وفرنسا فى سنة ١٨٦١ الرسوم الجمركية على التجارة العابرة بواقع ١ ٪ من السلعة ، ولكن تلك الرسوم ألغيت فى الاتفاق التجارى بين مصر وانجلترا فى سنة ١٨٨٩ .

الفصل الثامن

الحالة المالية

١ — الادارة المالية

كانت الادارة المالية فى أوائل القرن التاسع عشر يرأسها الدفتردار ويعاونه ديوان الروزنامة . غير أن محمد على وجد أن تلك الادارة لاتتناسب مع ما وصلت إليه حالة مصر المالية ، حيث زادت إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، فأنشأ « قلم الخزينة » وجعله تابعا للديوان الخديوى ، ثم حوله الى ديوان مستقل فى سنة ١٨٢١ عرف باسم « ديوان الخزينة المصرية » ثم أنشأ فى سنة ١٨٣٤ ديوانا آخر جديدا سمى « ديوان الايرادات » ، وفى سنة ١٨٣٧ نظم محمد على الإدارة ووزع شئون الحكومة بين سبعة دواوين ، منها ديوانان للايرادات ، يختص أحدهما بحسابات كافة مديريات الأقاليم وجزيرة كريت والحجاز والسودان ، ويختص الثانى بإيرادات الأسكندرية والقاهرة والجمارك والمقاطعات والخزانة وورشة الذمات . غير أن توزيع الإيرادات على ديوانين لم يكن من الصواب ؛ ولذلك تقرر فى سنة ١٨٤٤ أن تكون الإيرادات فى ديوان واحد مقره القاهرة عرف باسم « ديوان المالية » . وفى سنة ١٨٥٤ ألغى هذا الديوان وأنشىء قلم جديد تابع لمحافظة القاهرة اسمه « قلم الخزينة » . وبعد سنة تقريبا ألغى ذلك القلم ، وأنشىء ديوان مستقل باسم « ديوان الخزينة المصرية » . وفى فبراير سنة ١٨٥٧ صار ذلك الديوان يعرف باسم « ديوان المالية » ، ثم عرف بعد ذلك باسم « نظارة المالية » وهى التى أطلق عليها فى سنة ١٩١٤ اسم « وزارة المالية » .

٢ ـ الايرادات والمصروفات

كانت السنة المالية، بالنسبة لإيرادات الحكومة ومصروفاتها، تحسب بالتاريخ القبطى، وابتداء من ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٥، ألغى التاريخ القبطى من حسابات الحكومة، واتبع التاريخ الأفرنكى الميلادى.

وكانت أهم ايرادات الحكومة فى عهد محمد على كما يأتى:

١ ـ ضريبة الاطيان:

كانت ضريبة الأطيان المورد الرئيسى لإيرادات الحكومة، غيرأن نظامها كان فى أول الأمر معيبا كما بينا سابقا، فأخذ محمد على فى تغييره رغبة فى اصلاحه، وزيادة موارد الحكومة المالية، وبسط سلطتها على الأهالى.

بدأ محمد على ذلك التغيير بتقرير «قرض» على البلاد من وقت لآخر من نقود ومن قمح وشعير وأرز وسمن وجبن وتبن وجلة وجمال وأغنام، وأعفى حصص الالتزام التى فى حوزة مشايخ الأزهر والفقهاء من تلك الفرض. وكان المتبع أن الملتزم يتكفل بالفرضة التى على حصته، ثم يجتهد فى تحصيل مبالغ النقود من فلاحيه، فإن لم يسعفوه به دفعه للحكومة ثم استوفاه بعد ذلك من الفلاحين شيئا فشيئا.

وكذلك قرر محمد على فى يونية سنة ١٨٠٦ الاستيلاء على ثلاثة أرباع الفائض النصف من الملتزمين، والربع من الفلاحين، وأخذ فى تحصيل ذلك منهم. وفى يونية من السنة التالية قرر مقاسمة الملتزمين فى الفائض، وذلك بالاستيلاء على نصفه، وأخذ فى تحصيل ذلك النصف من الفلاحين؛ غير أن حصص الالتزام التى فى حوزة مشايخ الأزهر والفقهاء كانت خارجة عن ذلك الاجراء منذ البدء فلا يؤخذ منها شيء من الفائض.

وفى يولية سنة ١٨٠٧ قرر محمد على المال على الأطيان المسموحة التى فى حوزة مشايخ البلاد ، وأخذ فى تحصيله منهم .

وفى يونية سنة ١٨٠٩ قرر محمد على المال على أطيان الرزق والأوسية ، فضلاً عن الاستمرار فى مقاسمة الملتزمين فى الفائض ، فقدم السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ومشايخ الازهر «عرضحالا» إلى محمد على يطلبون فيه ابطال «الفرض» ومال الرزق والأوسية ونصف الفائض ، ولكنهم انقسموا على أنفسهم ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى نفى السيد عمر مكرم إلى دمياط ؛ ولكن محمد على فى نفس الوقت ألغى مال الرزق والأوسية وقرر أخذ ربع الفائض بدلا من نصفه .

وفى نوفمبر سنة ١٨١٠ أراد محمد على أن ينظم «الفرض» على البلاد فعقد مجلساً من مشايخ الأزهر وغيرهم وقال لهم : « يا أحبابنا لا يخفاكم احتياجى إلى الأموال الكثيرة لنفقات العساكر والمصاريف والمهمات والايراد لا يكفى ذلك فلزم الحال لتقرير الفرض على البلاد والأطيان ولا يمكننى رفع ذلك بالكلية والقصد أن تدبروا انا تدبيراً وطريقاً لتحصيل المال من غير ضرر ولا إجحاف على أهل القرى وتعود مصلحة التدبير عليهم وعلينا »[1] . وكان من راى محمد على أن يقرر على كل حصة من حصص الالتزام مقدار ما عليها من ميرى وفائض ، إما سنة أو سنتين ، وأن يجعل الفرضة أيضا على أطيان الأوسية والرزق ومسموح مشايخ البلاد ، ولكن المجلس انفض دون أن يقرر شيئا ، إذ اعترض أحد أعضاء المجلس على إعفاء حصص الالتزام التى فى أيدى مشايخ الأزهر من الفرضة ، فثار عليه المشايخ وانفض المجلس .

وفى سنة ١٨١١ قرر محمد على الفرضة على حصص الالتزام بنسبة ايراد أربع سنوات مما عليها من ميرى وفائض ومضاف .

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ١٣١ [حوادث شوال سنة ١٢٢٥] .

وفى سنة ١٨١٢ قرر محمد على الفرضة على حصص الالتزام بنسبة إيراد أربع سنوات مما عليها من ميرى وفائض ومضاف وبرانى ، كما قرر الفرضة على أطيان الرزق والأوسية وقد جبيت فرضة الأطيان فى تلك السنة نقوداً وقمحا .

وفى مساحة الاطيان فى سنة ١٨١٣ التى ظهرت نتيجتها فى مايو سنة ١٨١٤ ، وزعت أطيان كل ناحية بين أهاليها القادرين على الزراعة لاستغلالها نظير دفع الضريبة عنها ، ماعدا أطيان الاوسية التى تركت لاصحابها مدى حياتهم معفاة من الضريبة ، ووحدت ضرائب الاطيان فى ضريبة واحدة عرفت باسم المال ، فرضت على الفدان ومساحته ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة ، وجعلت درجات بالنسبة لجودة الارض وسهولة ريها إلى غير ذلك من المميزات ، وغير نظام جباية الضرائب ، فالغى الالتزام فى فبراير سنة ١٨١٤ ، وكلف عمال الحكومة جباية الاموال الاميرية ، فأصبح صراف الناحية يحصلها ، والقائمقام والمشايخ يساعدونه باحضار الفلاحين اليه والعمل على سداد ما على ناحيتهم ، وحاكم الخط وناظر القسم ومأمور المأمورية يفتشون على تحصيلها كل منهم فى منطقته .

هكذا تم تغيير نظام الضرائب .

وتبعا لمساحة الاطيان فى سنة ١٨١٣ ، كان أعلى مال للفدان فى الوجه البحرى ٤٥ قرشا وفى الصعيد ٤٩ قرشا ونصف قرش . أما أقل مال للفدان فى الوجهين البحرى والقبلى فكان ٤ قروش ونصف قرش .

وقد زاد مال الفدان بعد ذلك ، ففى سنة ١٨١٨ أضيفت عليه ستة قروش أو سبعة قروش أو ثمانية قروش ، على حسب درجته بحجة المساعدة على محاربة الوهابيين ، وفى سنة ١٨٢٠ كانت أعلى درجة من المال للفدان ٦٠ قرشا و ٣٠ بارة ، وفى سنة ١٨٢٤ كان مال الرتبة الاولى من الاراضى ٦٧ قرشا ونصف قرش ، وفى سنة ١٨٣٣ كان مال الفدان يتراوح بين ١١ قرشا و ٧٢ قرشا على حسب

درجته ، وفى سنة ١٨٣٩ أضيفت بارتان على كل قرش من مال الفدان ، وفى سنة ١٨٤٤ أضيفت على مال الفدان مقدار $\frac{1}{8}$ المال (١) .

وقد بلغ مال الأطيان ١٣٢,٣٠٨ أكياس و١٣١ قرشا فى سنة ١٨٢١ من مجموع دخل الحكومة ومقداره ٢٢٩,٩٤٠ كيسا و ٣٠١ قرشا، بينما بلغ ٢٢٥,٠٠٠ كيس فى سنة ١٨٣٣ من مجموع الدخل ومقداره ٥٠٥,١٤٥ كيسا . أما فى سنة ١٨٣٦ فقد بلغ مال الاطيان ٣٢٠,٠٠٠ كيس من مجموع الدخل ومقداره ٦١٢,٨٦٠ كيسا (٢) .

وكان مال الأطيان يجبى نقدا وعينا . وقد اقترنت جبايته باحتكار بعض الحاصلات الزراعية ، فكان الفلاح يورد تلك الحاصلات إلى الشون الأميرية فتوزن أو تكال ، ويعطى بمقدار ثمنها « رجعة » يثبتها له الصراف فى ورده كما يثبت « رجعة » مشتروات الحكومة منه من حمال وأثوار وسمن وتبن وجلة ، وكذلك مقدار ما يدفعه له من نقود. وفى آخر السنة المالية يخصم ما على الفلاح من مال ، وفردة نخيل ، وسلف ، وثمن ما أخذه من الحكومة من سواقى وتوابيت وحيوانات ، فان بقى له شىء بعد ذلك عرف باسم الفائض ، يأخذه أو يخصم له مما عليه من مال السنة التالية ، وإن بقى عليه شىء عرف باسم البقية، وتضاف على مال السنة التالية .

وقد عجز بعض الفلاحين عن زراعة أطيانهم وتأدية أموالها ، فأخذتها الحكومة منهم ، ووزعتها جبرا على المقتدرين من نفس البلد أو البلاد المجاورة لزراعتها وتأدية الأموال عنها ، كما أعطت بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من أموال وبقايا عهدة لمن يريد بشرط أن يتكفل المتعهد بدفع ما على القرية

---

(١) القرش = ٤٠ بارة .

(٢) الكيس عبارة عن خمسمائة قرش .

من بقايا وأموال ، وكذلك ضمت إلى الجفالك بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من أموال وبقايا ، كما وضعت نظام المسئولية المشتركة فى دفع الضرائب حتى أن سكان القرية الواحدة أصبحوا متضامنين فى تأدية الأموال الأميرية بحيث أن فائض الشخص يخصم مما على بلدته من بقايا. غير أنه تقرر فى فبراير سنة ١٨٤٢ تعيين مقدار ما للشخص من فائض أو ما عليه من بقية فى السنين الماضية ، وخصم الفائض من البقية ، فاذا تبقى عليه دين للحكومة بعد ذلك يضاف إلى ما عليه من مال فى السنة التالية ، وكذلك إذا كان الفائض أكثر من البقية يحسب له الفرق فائضا فى السنة التالية ، بحيث يكون فى ورد كل شخص ما عليه من بقية أو ماله من فائض وفى ديسمبر سنة ١٨٤٢ تقرر أن يحرر الصراف بيانا بأصحاب الفوائض ومقدار ما لكل منهم من فائض فى كل سنة من السنين الماضية ، فاذا تم تحرير ذلك البيان اتبعت الطريقة الآتية فى الفوائض :

١ ـ خصم فوائض الأشخاص المتوفين أو الهاربين إذا لم تكن عليهم بقايا ، مما على من وزعت عليهم من قبل بقايا أصحاب تلك الفوائض .

٢ ـ خصم الفوائض التى لأشخاص عليهم بقايا ، ولم يوزع شىء من بقاياهم على الأهالى ، من بقاياهم .

٣ ـ خصم فوائض مشايخ القرى من بقايا أهالى حصصهم التى لا يمكن تحصيلها.

٤ ـ خصم فوائض المتوفين مما عليهم من ديون .

٥ ـ خصم فوائض المزارعين بناحية ما مما عليهم من مال الاطيان فى بلد آخر .

٦ ـ خصم فوائض الأشخاص غير المدينين للحكومة مما على غيرهم من دين للحكومة ، إن رغبوا فى ذلك ، بشرط أن يؤخذ سند عليهم بأن ذلك الخصم بارادتهم واختيارهم .

٧ - أصحاب الفوائض الذين ليس عليهم دين للحكومة ، ولا يرغبون فى خصم فوائضهم لغيرهم، لا يصرف فائضهم إلا بأمر محمد على ، أن كانوا قد تركوا الزراعة وفائضهم من مدة سنوات ماضية . أما إذا كانوا لا يزالون يعملون فى الزراعة فان فائضهم يخصم مما عليهم فى السنة التالية .

٨ - فوائض المتوفين غير المدينين للحكومة تخصم مما على ورثتهم من دين للحكومة ، فان كان الوراث غير مدينين للحكومة ، صرف لهم فائض مورثهم ، أو خصم مما على غيرهم من دين للحكومة ، إن أرادوا ، بشرط أخذ السند عليهم بأن ذلك بارادتهم واختيارهم .

٩ - فوائض المتوفين الذين ليس لهم وارث، وليس عليهم دين للحكومة ، تصير حقا لبيت المال .

هذا ، وكانت بعض الأطيان معفاة من المال إعفاء تاما ، وهى أطيان مسموح المشايخ ، وأطيان مسموح المضاطب ، والأطيان التى أعطاها محمد على بعض الأشخاص باسم « رزقة بلا مال » من الأبعادية والمعمور، والأطيان التى خصصتها الحكومة باسم « رزقة بلا مال » لبعض المساجد والزوايا والأضرحة ، وكذلك أطيان الچفالك ، وأطيان الأوسية .

وكانت بعض الأطيان معفاة من المال لمدة معينة ، وهى أطيان الأبعادية التى أعطتها الحكومة بعض الأشخاص معفاة من المال فى السنين الثلاث الأولى من أخذها . أما فى السنة الرابعة فتكون بالضريبة الكاملة بواقع الضريبة للاطيان المماثلة لها فى نفس الناحية .

وكانت بعض الأطيان معفاة من نصف المال ، وهى أطيان الأبعادية التى أعطتها الحكومة لبعض الأشخاص بنصف الضريبة .

أما الأطيان المفروض عليها المال فهى الأطيان الأثرية ، وأطيان العهدة ،

وأطيان الأبعادية بعد ثلاث سنين من أخذها، وأطيان الرزق التى فرض عليها المال فى مساحة الأطيان فى سنة ١٨١٣ والأوسية بعد انحلالها بوفاة أصحابها ، وذلك فضلا عن الأبعادية التى أعطتها الحكومة بنصف الضريبة .

وكانت الأطيان المفروض عليها المال تعفى منه فى الحالات الآتية :

كانت الحكومة تعفى بعض الاعراب من دفع المال عن أطيان الا عادية التى يقومون بزراعتها . وكان ذلك الاعفاء مؤقتا يسرى على سنة فقط . وكذلك أعفت الحكومة اليونانيين من سكان المورة الذين جاءوا إلى مصر فى أثناء حرب المورة وقاموا بزراعة بعض الأطيان من المعمور ، من مال تلك الأطيان .

وكانت الحكومة تعفى الأطيان من المال إذا تعطلت عن الزراعة على النحو الآتى :

كانت مياه النيل تجرف أحيانا الأطيان التى على شاطئه ، فلا يبقى لها أثر ، عروف ذلك باسم أكل البحر ، وكان المتبع فى الصعيد إعفاء تلك الأطيان من المال وتحصيل مال خمسها فقط ، فأبطل محمد على تلك العادة ، وأعفى أكل البحر من المال إعفاء كاملا إبتداء من سنة ١٨٢٢ .

وكذلك كانت بعض الأطيان تدخل فى الترع والجسور عند إنشائها ، فترفع الحكومة المال عنها .

وكانت بعض الأطيان تصير سباخا بسبب رشح الترع والجسور فلا تصلح للزراعة لما بها من ملح ، فترفع الحكومة المال عنها . أما إذا كانت بعيدة عن رشح الترع والجسور وأصبحت سباخا لأن أصحابها تركوا زراعتها، فلا تعفى من المال .

وكذلك كان بعض الأطيان خرسا استحكم فيها من موانع قبول الزرع ما جعلها فاسدة غير صالحة للزراعة ، ولذا كانت الحكومة تعفيها من المال .

وكانت الرمال تغطى أحيانا بعض الأطيان فتجعلها غير صالحة للزراعة فتعفى من المال .

وكذلك كانت الحكومة تقوم بعمل الطوب لاحتياجها إليه فى مبانيها ، ولذا كانت تعفى من المال الأطيان التى تتعطل عن الزراعة بسبب عمل الطوب فيها.

هذا ، وعندما يكون فيضان النيل منخفضا ، لاتفى المياه لرى جميع الأطيان فيترك بعضها بدون رى ، ويعرف باسم الشراقى .وكانت الحكومة تعفى الأطيان الشراقى من المال ، غير أنها كانت تشترط أحيانا أن تكون بنسبة معينة من أطيان القرية ، فقد اشترطت مرة أن تكون أكثر من ١٠ ٪ ومرة أخرى أن تكون ٦ ٪ فأكثر . ومع ذلك أعفت مرة الاطيان الشراقى فى القرى الضعيفة ولم تعفها فى القرى المقتدرة ، كما أعفتها مرة أخرى فى الوجه القبلى من نصف المال فقط .وكذلك لم تعفها فى بعض جهات الشرقية فى سنتى ١٨٢٤ ، ١٨٢٥ وأمرت بتحصيل مالها من المشايخ، لأنهم السبب فى ذلك لقلة كفايتهم ، كما لم تعف الاطيان الشراقى فى سنتى ١٨٢٦ و١٨٢٧ لأنها اعتبرت الفيضان فى هاتين السنتين كافيا لرى الاراضى . أما الاطيان الشراقى فى نظام العهدة فلم تعفها من المال . وأخيراً تقرر فى سبتمبر ١٨٤٢ عدم إعفاء الاطيان الشراقى من المال .

وكذلك كانت مياه النيل تطغى بعض الاطيان ولاتصرف عنها ، فتتعطل عن الزراعة ، أو تنصرف عنها بعد أوان البذر ، فتفوت زراعتها . وكان المتبع فى الصعيد إعفاء ٤/٥ تلك الاطيان من المال وتحصيل مال خمسها فابطل محمد على تلك العادة وأعفى تلك الاطيان المعروفة باسم المستبحرة من المال إعفاء كاملا إبتداء من سنة ١٨٢٢ . وفى الوجه البحرى أعفيت أيضا الاطيان المستبحرة من المال إعفاء تاما قبل ذلك التاريخ. واستمر إعفاء الاطيان المستبحرة بعد ذلك إلا أنه تقرر فى سنة ١٨٣٤ إعفاؤها فى القرى الضعيفة ، و إعفاء بعضها فقط

فى القرى المقتدرة ، ثم تقرر بعد ذلك بسنتين إعفاؤها فى القرى الضعيفة ، وعدم إعفائها فى القرى المقتدرة .

هكذا كان إعفاء الأطيان من المال، أن تعطلت عن الزراعة . أما إذا زرعت وتلف محصولها فتعفى على النحو الآتى :

كانت مياه النيل ، وبخاصة فى أثناء الفيضان ، تطغى على بعض الأطيان فتغرق زروعها ؛ وفى تلك الحالة تعفى الأطيان من المال . ومع ذلك فقد حدث مرة أن الحكومة لم تعف مال الأطيان التى أتلفت مياه النيل زروعها ببعض جهات الشرقية.

وكانت النار تلتهم أحيانا حاصلات بعض الأطيان قضاء وقدرا فى الحقول والجرن . وكان المتبع فى الصعيد إعفاء ٤/٥ تلك الأطيان من المال ، وتحصيل مال خمسها ، فأبطل محمد على تلك العادة ، وأعفى تلك الأطيان من المال اعفاء كاملا إبتداء من سنة ١٨٢٢ . وفى الوجه البحرى أعفيت الأطيان التى حرقت حاصلاتها قضاء وقدرا من المال إعفاء تاما قبل ذلك التاريخ . وبعد ذلك استمر اعفاء الأطيان التى تحرق حاصلاتها قضاء وقدرا من المال . أما إذا تسبب أحد فى الحريق فلا تعفى الأطيان ، بل يحصل مالها من ذلك الشخص ، سواء أكان صاحب الأطيان أو غيره ، فضلا عن إرساله إلى الليمان مدى الحياة ان كان صاحب الأطيان ولمدة سنة مع دفع ثمن ما أحرقه أن كان غيره ، فإن لم يستطع دفع ثمن ما أحرقه يبقى طول حياته فى الليمان .

وكان الدود أحيانا يأكل بعض الزروع ، فتعفى أطيانها من المال ، ومع ذلك لم تعف الأطيان التى أكل الدود زروعها فى سنة ١٨٢٧ - ١٨٢٨ .

وكانت الفيران تصيب بعض الزروع بالتلف ، فتعفى أطيانها من المال ، ومع ذلك تقرر مرة تحصيل المال عن تلك الأطيان فى الصعيد .

وكانت بعض الحاصلات تصاب بالتلف بسبب آفة سماوية أو أرضية من طرف الله وكانت العادة المتبعة فى الأقاليم الوسطى وبعض جهات الصعيد إعفاء ثلاثة أفدنة من المال ، وتحصيل مال اثنين فقط ، إذا تلفت زروع خمسة أفدنة من ١٥ فدانا ، فان زادت الاطيان التالفة زروعها عن ذلك، أو نقصت ،يؤخذ المال على هذة النسبة ، فأبطل محمد على هذه العادة إبتداء من زراعة سنة ١٨٢١، وأعفى الاطيان التالفة زراعتها بتلك الكيفية من المال إعفاء كاملا ، بحيث إذا كان الزرع ينبت وينمو ويقرب من تكوين الحبوب ، وفى هذه الاثناء تعصف به السموم أو يغلبه الهلوك فيتلف من طرف الله ، فان أطيانه تعفى من المال. أما إذا كان تلفه نتيجة لإهمال صاحبه ، وعدم اعتنائه بخدمة الارض ، وتربية الزرع ، وتنميته ، بحيث لاتتكون فيه الحبوب ، ولا يصل إلى درجة الكمال ، فان أطيانه لاتعفى من المال .

وكذلك كانت العادة المتبعة فى بعض جهات الصعيد ، إعفاء ٤/٥ الاطيان التى يتلف محصولها بسبب آفة سماوية كالسموم ، أو أرضية كالهلوك من المال وتحصيل مال خمسها، فابطل محمد على تلك العادة، وأعفى تلك الاطيان من المال إعفاء كاملا ابتداء من سنة ١٨٢٢ .

واستمر إعفاء تلك الاطيان من المال بعد ذلك ،غير أنه تقرر فى سنة ١٨٢٦ إعفاء نصفها فقط من المال فى جهات أسيوط وأبى تيج ، كما تقرر فى السنة التالية تحصيل مال الاطيان التى تتلف زروعها بسبب آفة سماوية أو أرضية وعدم إعفائها من المال .

وكانت بعض الزروع تتلف من البرد ، فتعفى أطيانها من المال ، غير أنه تقرر فى سنة ١٨٢٧ عدم إعفائها ،مع التنازل عما يتعذر تحصيله من مالها لضعف حالة أصحابها المالية .

هكذا كانت الأطيان تعفى من المال إذا تلف محصولها ، كما كانت تعفى إذا زرعت بنباتات معينة على النحو الآتى :

عندما أدخل محمد على تربية دود القز فى مصر ، اهتم بزراعة أشجار التوت رغبة فى توفير الطعام اللازم للدود ، وأعفى الأطيان المزروعة بأشجار التوت من المال ثلاث سنوات من ابتداء زراعتها ، ولكن بعض الأشخاص كانوا يحصلون على ذلك الإعفاء فى السنة الأولى ، وفى السنة الثانية يقلعون أشجار التوت ، ويزرعون محلها حاصلات أخرى . ومنعا لذلك تقرر إعفاء الأطيان التى تزرع بأشجار التوت من المال ثلاث سنوات من إبتداء غرس الأشجار ، على أن يكون الإعفاء سنة فسنة .

وكذلك اهتم محمد على بزراعة الزيتون وعمل على الإكثار من أشجاره بمديرية الفيوم والأقاليم الوسطى . وتشجيعا للاهالى على زراعته ، أعفى أطيانه من المال ثلاث سنين إبتداء من غرسها بأشجار الزيتون ، ثم قرر فى سنة ١٨٢٦ إعفاءها خمس سنين ، ولكنه عاد فى سنة ١٨٣٦ فقرر إعفاءها أربع سنين ، وتحصيل مالها من إبتداء السنة الخامسة .

وقد عمل محمد على على تكثير أشجار السنط ، فأعطى الأهالى أطيانا مجانا لغرس أشجار السنط بها ، وأعفاها من المال ، كما أعفى الأطيان التى غرس فيها أصحابها أشجار السنط ، سواء أكانت من أراضى المعمور ، أم من أراضى الأبعادية .

وكانت الحناء من حاصلات الاحتكار ، فلما كسدت سوقها تقرر فى سنه ١٨٣٢ عدم استيلاء الحكومة على محصولها فى السنة التالية ، وسقى أشجارها فى تلك السنة على قدر وقايتها من التلف ، وعدم تحصيل المال من أطيانها ، مالم يؤخذ منها محصول . وفعلا أعفيت أطيان الحناء من المال فى قسم من أقسام القليوبية فى السنة التالية .

وقد أدخل محمد على زراعـــة الفوة فى مصر ، وكانت تمكث فى الأرض نحو خمس سنين . وتشجيعا للاهالى على زراعتها ، وتسهيلا لهم ، أعفيت أطيانها من المال .

وقد أعفيت الحكومة فى سنة ١٨١٣ من المال كل قصبة مربعة من الأرض حول الأنثى من النخيل ، ثم عادت بعد ذلك ففرضت عليها المال ، غير أنه فى سنة ١٨٢٦ أعفيت من المال أطيـــان النخيل ببلدة من بلاد الجيزة لاستحالة زراعة أى شىء تحت أشجار النخيل بها .

٢ ــ فردة النخيل:

أعفت الحكومة فى سنة ١٨١٣ من المال كل قصبة مربعة من الأرض حول الأنثى من النخيل ، نظير أخذ عشر غلتها ، مع إعفاء الذكر. وبعد ذلك قسمت النخيل ثلاث درجات بالنسبة للمحصول ، وفرضت على النخلة من الدرجة الأولى قرشاً ونصف قرش ، ومن الدرجة الثانيـة قرشـاً ، ومن الدرجـة الثالثة عشرين باره . وكانت فردة النخيل برشيد والبلاد المجاورة لها فى سنة ١٨٢١ قرشين على النخلة من الدرجة الأولى ، وقرشاً ونصف قرش على النخلة من الدرجة الثانية ، وقرشاً على النخلة من الدرجة الثالثة .

وقد أعادت الحكومة المال على القصبة المربعـة من الأرض حول النخـلة ، وبذا أصبح أصحاب النخيل يدفعون الفردة عنها ، والمال عن أراضيها . غير أنه فى سنة ١٨٢٦ أعفيت من المال أطيان النخيل ببلدة من بلاد الجيزة لاستحالة زراعة أى شىء تحت أشجار النخيل بها .

وفى ديسمبر سنة ١٨٣٥ تقرر عدم فرض الفردة على النخيـل إلا بعد عشر سنوات من غرسها ، وذلك لتشويق الأهلين فى زراعتها .

وكانت نخيل مديرية المنوفية معفـاة من الفردة ، وكـذلك النخيل بالجفالك

وبالأطيان المعفاة من المال . أما النخيل التى تموت بسبب الأمراض الجوية ، أو تسقط بسبب المياه ، أو يقطعها المأمورون ، فإن فردتها ترفع ؛ فإذا تسبب صاحب النخيل أو غيره فى قطعها أو إسقاطها أو موتها ، فلا ترفع فردتها بل تحصل بتمامها .

٣ — فردة الرؤوس :

فرض محمد على منذ سنة ١٨٢٢ فردة الرؤوس على الذكور، متى بلغوا الثانية عشرة من عمرهم ، سواء أكانوا مسلمين أم ذميين . وتعدل فردة الرؤوس عادة $\frac{1}{12}$ من دخل الشخص ، ولذلك كانت تختلف فى المقدار ما بين ١٥ قرشا و٥٠٠ قرش فى السنة ، كما كان مقدارها على الشخص يعدل كل سنة أو سنتين أو ثلاث سنين ، على حسب مكسبه . وكانت فردة الرؤوس تجبى عن النفوس فى المدن ، وعن المنازل فى القرى بحيث تشمل فردة كبير الأسرة فى الريف فردته الخاصة ، وفردة إخوته وأولاده ماداموا فى عيشة واحدة ، وفردة العمال فى زراعته . وكانت حصيلة فردة الرؤوس تبلغ عادة سدس إيراد الخزانة المصرية .

٤ — الجزية :

وهى ضريبة على الذميين من الأهلين، وتعرف أيضا باسم الخراج، وتتراوح قيمتها بين ثمانية قروش وعشرة على الشخص .

٥ — ضرائب على بعض الحيوانات :

فرض محمد على فى سنة ١٨٢٠ ضرائب على بعض الحيوانات بواقع ٢٠ قرشا على الرأس من الجاموس ، و٦٠ قرشا على الجمل ، وقرشا على الشاة ، و٢٧ $\frac{1}{2}$ بارة على الرأس من الماعز ، و١٥ بارة على البقرة ، و١٥ بارة على الفرس . وحوالى سنة ١٨٤٠ كانت الضرائب على الحيوانات بواقع ٢٠ قرشا على الرأس من البقر

والجاموس ، و٧٠ قرشا إن كانت مخصصة للذبح ، على أى تبقى الجلود المسلوخة ملكا للحكومة . أما الجمال والنعاج ، فكانت ضريبتها إذ ذاك بواقع ٤ قروش على الرأس منها . ولم تكن الضرائب على الحيوانات معروفة فى باقى أجزاء الدولة العثمانية . أما فى مصر فكانت تجبى سنويا من أصحاب الحيوانات المذكورة .

٦ ــ ضريبة مراكب النيل :

كان يدفع عن كل مركب من مراكب النيل ٢٠٠ قرش .

٧ - الرسوم الجمركية :

فضلا عن الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات التى سبق الكلام عنها فى التجارة ، كانت الحكومة تحصل ضرائب عن القوافل الآتية من بلاد العرب وسنار ودارفور والحبشة ومراكش والشام .

٨ ـ عوائد الدخولية :

سبق الكلام عنها فى التجارة .

٩ ـ عوائد الوكائل والأسواق :

سبق الكلام عنها فى التجارة .

١٠ ـ عوائد ارباب الحرف الصغيرة :

كانت تلك العوائد مفروضة على أرباب الحرف الصغيرة ، مثل الراقصات والموسيقيين والحواة .

١١ ـ عوائد صيد الاسماك:

١٢ ـ أرباح الحكومة من الاحتكار :

كانت الحكرمة تأخذ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية التى احتكرتها بثمن منخفض، وتبيعها بثمن مرتفع للاهالى والتجار، وبثمن أعلى للتجارة الخارجية فتعود عليها من ذلك أرباح لا يستهان بها .

هذه هى أهم إيرادات الحكومة فى عهد محمد على .

أما أهم مصروفاتها فهى :

١ ـ الجزية للسلطان ، وكذلك الهدايا لرجال الباب العالى .

٢ ـ نفقات الجيش والأسطول .

٣ نفقات المصانع الحكومية .

٤ ـ مرتبات الموظفين .

٥ ـ معاشات الملتزمين السابقين ، ومعاشات بعض الأعراب .

٦ ـ نفقات تعبيد الطرق ، وشق الترع ، وإنشاء الجسور وبناء القناطر .

٧ ـ نفقات التعليم، والشئون الصحية.

٨ ـ مخصصات الوالى .

٩ ـ نفقات بناء القصور .

١٠ ـ نفقات قوافل الحجاج .

وقد تمكنت الحكومة فى عهد محمد على من موازنة الميزانية فى معظم السنوات ، بحيث كانت الإيرادات تكفى المصروفات ، بل فى بعض الأحيان تزيد عنها . ومع ذلك ، فقد تعرضت الحكومة لأزمات مالية ، ولكنها تخلصت منها دون أن تترك دينا عاما على مصر . ففى أوقات الحروب كثرت المصروفات حتى زادت عن الإيرادات ، ولكن الحكومة تمكنت من سد العجز فى الميزانية بطريقتين : إحداهما الحصول من التجار على مبالغ من المال

مقدما مقابل إعطائهم الحاصلات الزراعية عند الحصاد ، والأخرى أعطاء الموظفين « تذاكر » أى أذونات على الخزانة بمرتباتهم ، فإن كانوا فى إحتياج إلى المال ، أمكنهم بيعها للتجار أو مقرضى المال بخصم يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ من قيمتها . وبذلك كانت تتراكم على الحكومة مبالغ كبيرة للتجار وموظفى الحكومة فى أوقات الشدة ؛ غير أنها كانت تتخلص منها بسرعة بعد إنتهاء الحرب ، فيعود الرخاء إلى الحكومة فى مدى سنة أو سنتين .

وإليك بيانا بمقدار إيرادات الحكومة ومصروفاتها فى بعض السنوات :

السنة	الايرادات بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى
١٧٩٨	١,٢٠٣,٥٠٧	—
١٨١٨	١,٥٠٤,١٣٥	—
١٨٢١	١,١٩٩,٧٠٠	١,٠٢٢,٠٠٠
١٨٣٣	٢,٥٢٥,٧٢٥	٢,١٠٢,٥٢٥
١٨٣٦	٣,٠٦٤,٣٠٠	٣,٨٧٨,٧٥٥
١٨٤٢	٢,٩٢٦,٦٣٥	٢,١٧٦,٨٦٠
١٨٤٦	٤,٢٠٠,٨٠٠	٢,٠٤٥,٠٠٠
١٨٤٧	٣,٩٥٠,٠٠٠	—

وفى عهد محمد على أصلح النظام المالى فى مصر ، إذ وحدت ضرائب الأطيان فى ضريبة واحدة ، وجعلت درجات بالنسبة لجودة الأرض وسهولة ريها وغير ذلك من المميزات ، كما ألغى الالتزام ، وقام عمال الحكومة بجباية الأموال الأميرية . وكذلك تقرر فى سنة ١٨٣٧ أن يقدم كل مدير من مديرى دواوين الحكومة السبعة كشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية

عن الايرادات والمصروفات ، وأن يعمل مدير الحسابات دفتر ميزانية عن ايرادات ومصروفات الحكومة . وأيضا استدعت الحكومة فى سنة ١٨٤٤ روسيه Rousset أحد موظفى وزارة المالية الفرنسية لإصلاح المالية والادارة فى مصر. وبناء على مقترحاته ، اتخذت بعض الاجراءات لضبط الخزانة ، وأدخلت بعض الاصلاحات المالية منها تبسيط أعمال الحسابات ، واتباع الأساليب والقواعد الفرنسية ، وتنظيم المراقبة المالية ، ووضع ميزانية للدولة .

وكذلك أصلح النقد فى سنة ١٨٣٤ ، إذ كانت العملة من قبل متعددة ، فمنها المصرية والتركية والأجنبية، كما كانت قيمتها مختلفة ، مما أدى إلى فوضى النقد. ولذا تقرر فى ذلك الاصلاح جعل وحدة العملة المصرية الذهبية قطعة تساوى ٢٠ قرشا ، ووحدة العملة المصرية الفضية قطعة ذات ٢٠ قرشا ، كما تقرر عمل تعريفة للعملة الأجنبية المتداولة فى مصر ، بحيث تكون المعاملة بها بالأسعار المقررة فى تلك التعريفة .

ورغبة فى ضبط أسعار العملة المصرية والأجنبية المتداولة فى مصر ، وكذلك أسعار الحاصلات ، أنشأت الحكومة فى سنة ١٨٤٣ مصرفا فى الاسكندرية لتثبيت العملة على حسب التعريفة التى تصدرها الحكومة ، وكذلك لتسعير الحاصلات . وقد قام بتأسيس ذلك المصرف باستريه Pastré الفرنسى ، وتوسيجه Tossizza قنصل اليونان ، والحكومة المصرية .

وعلى الرغم من تلك الاصلاحات التى أدخلت فى النظام المالى فى مصر ، فقد بقيت بعض العيوب التى كانت موجودة من قبل ، ومنها تحديد بعض الايرادات للصرف منها على مصروفات معينة ، مما جعل الميزانيه قليلة المرونة ، وقد استمر ذلك النظام حتى قرب نهاية عهد محمد على ، وكذلك اضطراب الحسابات وغموضها على الرغم من إدخال بعض الاصطلاحات فى نظامها ، وأيضا عدم الفصل بين إيرادات الوالى الخاصة وإيرادات الدولة .

وفضلا عن تلك العيوب نشأ عيب آخر فى عهد محمد على ، وهو المسئولية المشتركة فى دفع الضرائب .

هكذا كانت الايرادات والمصروفات فى عهد محمد على .

أما فى عهد عباس الأول فقد أضيفت إلى مال الأطيان فردة الزارعين الذين ليست لهم حرفة غير الزراعة ، ما عدا الفلاحين بالأجرة ، بعد تخفيض تلك الفردة إلى ثلثى مقدارها . وكذلك خصمت الحكومة فوائض الأهالى مما على غيرهم من بقايا ، ووزعت مابقى بعد ذلك من بقايا حتى السنة المالية المنتهية فى سبتمبر سنة ١٨٥١ ومقـــداره نحو ٣٫٤٨٣٫٩٨٥ جنيها مصريا على الأطيان الخراجية إذ ذاك وقدرها ٣٫٥٢٥٫١٢٩ فدانا ، وقررت تحصيل سدس ماخص الفدان من تلك البقايا مع المال المفروض عليه سنويا ، وحذف $\frac{1}{8}$ المال الذى فرض فى سنة ١٨٤٤ . وأيضا تقررت جباية المال والسدس بواقع النصف نقدا والنصف عينا من الحاصلات فى الوجهين البحرى والقبلى ، مع تقسيط النقود على عشرة أشهر فى السنة . أما الحاصلات فتقسط على اثنى عشر شهرا فى الوجه البحرى ، وعلى ستة شهور فى الوجه القبلى ، على حسب مواسم الحاصلات .

هذا عن ضريبة الأطيان . أما فردة الرؤوس ، فقد خفضت إلى ثلثى مقدارها وأضيفت فردة الزارعين بعد التخفيض إلى مال الأطيان ، بينما بقيت فردة التجار وأرباب الحرف مفروضة على أصحابها بعد تخفيضها ، وعرفت باسم الويركو .

وقد نقصت ايرادات الحكومة فى ذلك العهد ، إذ صارت أزيد بقليل عن ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة ، بعد أن كانت ٣٫٩٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٤٧ ، ومع ذلك ، كانت الميزانية متوازنة ، لان المصروفات قلت عما كانت عليها من قبل .

وإليك بيانا بايرادات الحكومة ومصروفاتها فى سنتى ١٨٥٢ و١٨٥٣ :

السنة	الايرادات بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى
١٨٥٢	٢ر١٤٣ر٠٠٠	١ر٩٦٣ر٠٠٠
١٨٥٣	٢ر١٩٢ر٠٠٠	١ر٩١٥ر٠٠٠

هكذا كانت الايرادات والمصروفات فى عهد عباس الأول .

أما فى عهد سعيد فكانت أهم الايرادات كما يأتى :

١ - ضرائب الأطيان :

فرض المال بالكامل على الأطيان التى كان يدفع عنها نصف ضريبة والاطيان التى كان الاعراب واليونانيون المعروفون باسم الوره ليه يزرعونها ويعفون من مالها سنويا على حسب المعتاد ، وكذلك فرض المال فى سبتمبر سنة ١٨٥٧ على أطيان مسموح المشايخ ، وأطيان مسموح المصاطب بأعلى ضريبة فى الناحية ، بعد أن كانت معفاة من قبل ، وأضيفت أموالها على واضعى اليد عليها ، سواء أكانوا من مشايخ القرى أو الاهالى . وأيضا أعيد توزيع فردة الزارعين التى أضيفت من قبل إلى مال الاطيان ، لأن توزيعها السابق لم يكن بطريقة المساواة إذ تراوح ماخص الفدان منها بين قرشين وعشرين قرشا . أما فى الإعادة فقد وزع مقدار فردة الزارعين فى المديرية على الأطيان الخراجية بها ، وبهذا أصبح مقدار ماخص كل فدان من الأطيان الخراجية فى المديرية من تلك الفردة واحداً ، وكذلك عدلت ضريبة الأطيان بزيادة فئاتها ، فأصبحت تتراوح بين ٢٥ قرشا و١٠٠ قرش ، مع العلم بأن ما كان منها أقل من ٢٥ قرشا زيد إلى ذلك المقدار ، وما كان منها أزيد من ١٠٠ قرش خفض الى ذلك المقدار . ولم يطبق هذا

التعديل على ضريبة الأطيان المقررة بالمزايدة ، ولا أطيان الجنايز ، ولا أطيان الجزائر ، إذ بقيت ضريبة تلك الأنواع من الأطيان كما هى . وبعد ذلك أضيفت بارتان على كل قرش من مال الأطيان الخراجية ابتداء من السنة المالية التى أولها سبتمبر سنة ١٨٦١ ، أى علاوة قدرها ٥ ٪ من مقدار مال الفدان .

وفى سبتمبر سنة ١٨٥٤ فرضت على أطيان الأبعاديات والجفالك ضريبة بواقع عشر حاصلاتها ، مقابل انتفاعها من منشآت الرى . وفى اكتوبر سنة ١٨٥٤ فرضت تلك الضريبة لنفس السبب على اطيان الأوسية . وكانت أطيان الأبعاديات والجفالك والأوسية قبل ذلك معفاة من الضريبة . وقد ترك لأصحاب تلك الأراضى الخيار بين دفع ضريبة العشر عينا من نفس المحصول ، ماعدا حاصلات القصب والخضر فتكون فيها نقدا ، وبين دفعها نقدا على حسب الدرجات الآتية :

الدرجة	ضريبة الفدان فى الوجه البحرى	ضريبة الفدان فى الوجه القبلى
الاولى	٢٦ قرشا	٢٠ قرشا
الثانية	١٨ قرشا	١٤ قرشا
الثالثة	١٠ قروش	٨ قروش

ومنذ ذلك الوقت عرفت تلك الأطيان التى فرض عليها العشر باسم الاطيان العشرية أو العشورية .

ولم يستثن من دفع العشر إذ ذاك من الأطيان المعفاة من الضريبة إلا أطيان مسموح المشايخ ، وأطيان مسموح المصاطب ، والأطيان المخصصة لبعض المساجد والزوايا والأضرحة . غير أن أطيان مسموح المشايخ ، وأطيان مسموح

المصاطب فرض عليها المال بعـــد ذلك كما قدمنا . أما أطيان المساجد والزوايا والأضرحة ، فقد استمرت معفاة من المال والعشور .

وابتداء من السنة المالية التى أولها سبتمبر سنة ١٨٦١ ، أضيفت بارتان على كل قرش من العشور ، أى ٥ ٪ من مقدار عشور الفدان .

ورغبة فى منع الفوائض والبقايا ، قررت الحكومة حصر الفوائض والبقايا فى السنين المالية ابتداء من سبتمبر سنة ١٨٥١ إلى سبتمبر سنة ١٨٥٥ ، وخصم الفائض مما على صاحبه ، وتقسيط البقايا على أصحابها ، فان لم يكونوا موجودين فتقسط بقايا الأطيان على واضعى اليد عليها ، وربط أموال كل بلد على أساس المال والسدس دون الحاق شىء من بقايا السنين السابقة بها . وكذلك قررت الحكومة منع تحصيل زيادة من بعض الأهالى ، مقابل تأخر البعض الآخر فى دفع الضرائب ، حتى لا تكون هناك فوائض وبقايا . وبذلك انتهت مسألة الفوائض والبقايا ، وألغيت المسئولية المشتركة فى دفع الضرائب .

وفى يناير سنة ١٨٥٥ منح الأهلون حرية بيع حاصلاتهم كما يشاءون ، وتقرر تحصيل الأموال الأميرية نقدا ، بواقع أقساطها المقررة ، وعدم تكليف الأهالى توريد حاصلاتهم إلى الشون الحكومية . وبهذا ألغى تحصيل مال الأطيان عينا .

وقد تقرر تحصيل الأموال الاميرية على أقساط تتناسب أوقاتها مع مواسم الحاصلات ، حتى لا يضطر الاهالى إلى بيع حاصلاتهم بثمن بخس وهى لا تزال بالحقل ، كما تقرر أن يكون التحصيل بالعدالة حتى لا تكون فى آخر السنة المالية فوائض وبقايا .

أما ضريبة العشر التى فرضت فى سنة ١٨٥٤ عـــلى أطيان الأبعاديات والجفالك والاوسية ، فقد أعطى لاصحاب تلك الأطيان الخيار بين دفعها نقدا

وبين دفعها عينا ، غير أن معظم أصحاب تلك الأطيان فى الوجه البحرى رغب فى دفع العشر نقدا ، فأبطلت الحكومة الشون فى الوجه البحرى ، وجعلت ضريبة العشر فيه نقدا . أما فى الوجه القبلى فان معظم أصحاب الأطيان العشرية فضلوا أداء العشر عينا من الحاصلات .

وقد تقرر فى فبراير سنة ١٨٦٢ تحصيل العشور على أقساط مثل مال الأطيان تتناسب أوقاتها مع مواسم الحاصلات .

٢ - ضرائب النخيل :

كانت تدفع عن النخيل ضريبتان : إحداهما مال النخلة ومقدارة ٢٤ ½ فضة(١) وهو فى الأصل عشرون فضة ، أضيف عليه السدس فى عهد عباس ، وعلاوة أل ٥ ٪ فى عهد سعيد، والضريبة الأخرى فردة النخلة بالدرجات الآتية : الاولى قرشان ، والثانية قرش ونصف ، والثالثة قرش ، مع ضم علاوة أل ٥ ٪ فى عهد سعيد على كل درجة . وفى ١٨٦١ تقرر تعديل ضريبة النخيل ، وذلك بأخذ عشر قيمة حاصلات النخيل من ثمر وخوص وجريد وليف .

وكانت نخيل مديريتى قنا وإسنا معفاة من العشور .

٣ - ويركو التجار وأرباب الحرف :

أعفى سعيد موظفى الحكومة من دفع الويركو ، ما داموا فى الخدمة ، وكذلك الاشخاص الذين فى الخدمة العسكرية ، والمستخدمين فى الزراعة مثل النظار والخولاء والسواق والجمال والكلاف وحلاج القطن .

٤ - الجزية :

ألغيت فى يناير سنة ١٨٥٥ الجزية المفروضة على الذميين من المسيحيين واليهود، وكان مقدارها ١٤،٣٣٥ جنيها فى السنة .

---

(١) القرش = ٤٠ فضة .

٥ - الرسوم الجمركية :

سبق الكلام عنها فى التجارة .

هكذا كانت أهم الإيرادات فى عهد سعيد .

وكانت الميزانية فى عهد سعيد غير متوازنة ، ما عدا فى سنة ١٨٥٧ ، وذلك لأن المصروفات كانت أكثر من الإيرادات ، مما أدى إلى ظهور الدين العام فى مصر فى ذلك العهد . وإليك إيرادات الحكومة ومصروفاتها فى العهد المذكور .

السنة	الايرادات بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنية المصرى
١٨٥٤	٢ر٢٠٠ر٠٠٠	٢ر٨١٧ر٠٠٠
١٨٥٥	٢ر٠٧٨ر٠٠٠	٢ر٣٨٣ر٠٠٠
١٨٥٦	٢ر٤٧٤ر٠٠٠	٢ر٦٣٧ر٠٠٠
١٨٥٧	٢ر٢١٤ر٠٠٠	٢ر١٢٧ر٠٠٠
١٨٥٨	٢ر٠٢٥ر٠٠٠	٢ر٢٠٥ر٠٠٠
١٨٥٩	٢ر١٢١ر٠٠٠	٢ر١٧١ر٠٠٠
١٨٦٠	٢ر١٥٤ر٠٠٠	٢ر٩٨٤ر٠٠٠
١٨٦١	٢ر١٥٤ر٠٠٠	٥ر١٨٤ر٠٠٠
١٨٦٢	٣ر٧٠٧ر٠٠٠	٨ر٨٦٨ر٠٠٠

هكذا كانت الإيرادات والمصروفات فى عهد سعيد .

أما فى عهد اسماعيل فكانت أهم الإيرادات كما يأتى :

١ - ضرائب الأطيان :

تقررت فى نوفمبر سنة ١٨٦٤ علاوة قدرها ١٢/١ ٪ من مال الاطيان مقابل خدمة الصراف ، بعد أن كانت ١٤/١ ٪ . وهذه العلاوة تضاف إلى مال الاطيان .

وفى ديسمبر سنة ١٨٦٤ تقرر تعديل مال الأطيان على الشكل الآتى :

مال الفدان فى الوجه البحرى يتراوح بين ٥٤ قرشا و ١١٥ قرشا ، وفى الوجه القبلى ما عدا مديرية الجيزة يتراوح بين ٢٠ قرشا و ١٠٠ قرش ، وفى مديرية الجيزة يتراوح بين ٢٠ و ١١٠ قروش . أما مال الفدان فى الأراضى التى أعطتها الحكومة لبعض الاشخاص بالمزايدة العلنية والذى بلغ من ٢٠٠ قرش إلى ٥٠٠ قرش ، فيخفض فى جميع المديريات ما عدا الجيزة إلى ١٠٠ قرش ، وفى الجيزة إلى ١١٠ قروش .

غير أن هذا التعديل ألغى فى ابريل سنة ١٨٦٦ ، إذ صدر الامر العالى باعادة ضرائب الاطيان إلى أسعارها القديمة .

وفى ابريل سنة ١٨٦٨ تقرر تعديل مال الاطيان على حسب الترتيب الذى قام به مندوبو الحكومة ، بمرافقة بعض الوجوه من الاهالى ، على أساس نوع الاراضى على اختلاف مراتبها .

وبعد تنفيذ ذلك التعديل ، أضيفت علاوة على مال الفدان قدرها سدس المال ، بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات فى مايو سنة ١٨٦٨ ، ثم بصفة دائمة فى أغسطس سنة ١٨٧١ .

وكذلك أضيفت علاوة ١٠ ٪ على المال فى يناير سنة ١٨٧١ مقابل نفقات الرى .

وفى أغسطس سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة ، وجاء بها أن صاحب الاطيان الخراجية إذا دفع عنها المقابلة ، وهى ست أمثال ما عليها من الضرائب فى السنة مرة واحدة أو فى مدى ست سنوات يعفى من نصف ضرائبها بصفة مستديمة ، ولا تزاد ضرائبها فى المستقبل ، وكذلك يمنح حقوق الملكية التامة فيها . وفى مايو سنة ١٨٧٦ ألغيت لائحة المقابلة ، ثم أعيدت فى نوفمبر من السنة نفسها غير أن

مبالغ المقابلة التى دفعت ابتداء من هذا التاريخ لم تخفض أموال الأطيان بنسبتها كما كان متبعا قبل إلغاء المقابلة فى مايو سنة ١٨٧٦، إذ كان مال الأطيان يخفض إلى النصف إن دفعت المقابلة كاملة وإلى أقل من ذلك بالنسبة لمقدار ما يدفع من المقابلة .

وفى أكتوبر سنة ١٨٧٣ تقررت زيادة قدرها قرش على ضريبة كل فدان أو جزء من الفدان ، مقابل الورد الذى تعطيه الحكومة لصاحب الأطيان كل سنة .

هكذا كان مال الأطيان الخراجية فى عهد إسماعيل، ولم يكن مقداره مؤسسا على قواعد ثابتة، أو قائما على نسبة ما تعطيه الاطيان من الدخل والإيراد. وقد بلغ مقدار المال وملحقاته عن الفدان فى السنة خمسة جنيهات ونصف جنيه ، مما يدل على فداحة الضرائب ، كما كان مال الأطيان حتى صدور لائحة المقابلة يزداد أو ينقص بناء على أمر الوالى أو قرار أحد النظار ، ولكن منذ صدور تلك اللائحة أصبح لمجلس النواب حق الحكم بزيادة مال الأطيان .

أما ضريبة العشور على الأطيان العشورية فقد ألغى إسماعيل فى يناير سنة ١٨٦٣ علاوة أل ٥ ٪ التى أضيفت إليها فى عهد سعيد .

وفى نوفمبر سنة ١٨٦٤ تقررت علاوة مقدارها ١ ٢/٣ ٪ من الضريبة العشرية مقابل خدمة الصراف بعد أن كانت ١ ١/٢ ٪ .

وفى يناير سنة ١٨٦٥ تقرر تعديل الضريبة ، لان الاراضى العشورية تحسنت عما كانت عليه وقت فرض العشر ، ولان أسعار الحاصلات تحسنت أيضا، ونتجت عن ذلك التعديل زيادة فى مقادير الضريبة العشرية كما يأتى .

الدرجة	ضريبة الفدان فى الوجه البحرى	ضريبة الفدان فى الوجه القبلى
الاولى	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
الثانية	٢٥ قرشا	٢١ قرشا
الثالية	١٨ قرشا	١٤ قرشا

وقد ترك لاصحاب الاطيان العشورية الخيار فى تأدية الضريبة عينا .

وفى إبريل سنة ١٨٦٦ تقرر أن الابعاديات التى تعطيها الحكومة إنعاما أو تبيعها تفرض عليها ضريبة العشر عند تحديدها ، فاذا كانت بها أطيان بور ، تبين فى قائمة التحديد ، ولا تفرض عليها الضريبة إذ ذاك . غير أنه إبتداء من سنة ١٨٧٩ تفرض عليها الضريبة بواقع فئات الاحواض الموجودة فيها ، حتى ولو لم يكن قد تم إصلاحها .

وفى يناير سنة ١٨٦٧ تقرر إعطاء أطيان البرارى والمستبعدات لمن يطلبها ، ووضع ضريبة العشر عليها .

وفى يونية سنة ١٨٦٧ عندما منح السلطان العثمانى الاجانب حق الامتلاك فى الدولة العثمانية ، ماعدا الحجاز ، قرر معاملتهم فى أداء الضرائب عن تلك الاملاك مثل الاهالى .

وفى سبتمبر سنة ١٨٦٧ زيدت فئات الضريبة العشرية كما يأتى :

الدرجة	ضريبة الفدان فى الوجه البحرى ماعدا مديرية البحيرة	ضريبة الفدان فى مديرية البحيرة	ضريبة الفدان فى الوجه القبلى
الأولى	٦٥ قرشا	٥٠ قرشا	٤٥ قرشا
الثانية	٤٥ قرشا	٣٥ قرشا	٣٥ قرشا
الثالثة	٢٠ قرشا	٢٠ قرشا	٢٠ قرشا

وقد تقرر فى نفس الوقت أنه إذا تضرر شخص من ربط الضريبة العشرية بفئاتها هذه على أطيانه ، أخذ عشر حاصلاته عينا .

وفى مايو سنة ١٨٦٨ أضيفت على عشور الفدان علاوة قدرها السدس بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات ، وفى أغسطس سنة ١٨٧١ صارت تلك العلاوة دائمة .

وفى يونية سنة ١٨٧٠ عدلت الضريبة العشرية ، فجعلت كل درجة من الدرجات السابقة درجتين ، وصارت فئات الضريبة العشرية ست درجات كالآتى :

الدرجة	الوجه البحرى ومديرية الجيزة	الوجه القبلى ماعدا مديرية الجيزة
الأولى	٦٠ قرشا	٤٠ قرشا
الثانية	٥٠ قرشا	٣٥ قرشا
الثالثة	٤٠ قرشا	٣٠ قرشا
الرابعة	٣٠ قرشا	٢٥ قرشا
الخامسة	٢٠ قرشا	١٥ قرشا
السادسة	١٠ قروش	١٠ قروش

وتضاف على تلك الفئات علاوة السدس التى تقررت من قبل .

وفى يناير سنة ١٨٧١ أضيفت علاوة قدرها ١٠ ٪ على الضريبة العشرية مقابل نفقات الرى .

وفى أغسطس سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة ، وفيها تقرر إعطاء الأطيان لمن يطلبها من زيادات المساحة ومن أراضى المستبعدات وأطيان البرارى ، وربط الضريبة العشرية عليها ، وكذلك تخفيض الضريبة العشرية إلى النصف بصفة

دائمة على الأطيان التى تدفع عنها المقابلة ، وعدم زيادتها فى المستقبل ، فضلا عن عدم رفع درجتها إلى درجة أعلى.

وفى سبتمبر سنة ١٨٧١ تقرر أن تعديل الضريبة العشرية فى يونية سنة ١٨٧٠ لا يسرى إلا على الأطيان التى دفعت عنها المقابلة. أما الأطيان التى لم تدفع المقابلة عنها ، فإن ضريبتها العشرية تستمر كما كانت قبل ذلك التعديل .

وفى أكتوبر سنة ١٨٧٣ زيدت الضريبة العشرية بواقع قرش على كل فدان أو جزء من الفدان ؛ مقابل ثمن الورد الذى تعطيه الحكومة لصاحب الأطيان فى كل سنة .

وفضلا عن ضريبة الأطيان ، سواء أكانت مالا أم عشوراً ، كانت الأطيان المنتفعة من الترعة الابراهيمية تدفع ضريبة إضافية باسم مصاريف الترعة الابراهيمية. وقد فرضت تلك الضريبة فى سنة ١٨٧٧ على ٣٥٥،٧٣٧ فدانا ، بعضها بحساب كل فدان ٤٫٥ قروش ، وبعضها الآخر بحساب كل فدان قرشين وربع قرش . وفى مارس سنة ١٨٧٨ عدلت تلك الضريبة بنسبة ٦ قروش على الفدان من الأطيان التى تروى من الترعة الابراهيمية نيليا وشتويا وصيفيا بالراحة و ٤ قروش على الفدان من الأطيان التى تروى منها نيليا وشتويا وصيفيا ، ولكن بالآلات و ٣ قروش على الأراضى التى تروى منها للزراعة الشتوية فقط .

وكذلك تقررت فى مارس سنة ١٨٧٩ عوائد قيمتها ٩ جنيهات على كل فدان يزرع دخانا أو تنباكا عدا ضريبة الأرض.

وكانت الحكومة تعفى بعض الأطيان من الضرائب ، ففى يوليو سنة ١٨٦٨ قررت إعفاء أهالى العريش من ضريبة الأطيان ، كما قررت فى يوليو سنة ١٨٧٦ إعفاء أهل القصير منها .

وكذلك قررت الحكومة فى يناير سنة ١٨٦٧ إعطاء الأطيان البور الصالحة للزراعة لمن يطلبها بغير ثمن ، وربط الضريبة عليها بعد مضى ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ إعطائها ، وأيضا إعطاء الأطيان الخرس والمستبحرة والمالحة، فيما عدا الضواحى والبنادر وأطرافها ، لمن يطلبها بلا ثمن ، وربط الضريبة عليها فى نهاية ست سنوات على الأكثر من تاريخ إعطائها ، بشرط فرض المال على الأطيان الخرس والمستبحرة إذا كانت متداخلة بالأطيان الخراجية ، وفرض العشور عليها إذا كانت متداخلة بأطيان عشورية ؛ أما الأطيان المالحة فتفرض عليها العشور ، وكذلك إعطاء أطيان البرارى لمن يطلبها بلا ثمن ، مع إعفائها ١٥ سنة من الضرائب ، وفى الخمس سنين التالية تربط بضريبة عشورية من درجة الدون ، وفى السنة الحادية والعشرين تقدر عليها الضريبة المناسبة لحالتها .

غير أنه فى ابريل سنة ١٨٧٠ منعت الحكومة إعطاء أطيانها بالشروط السابقة وقررت بيعها بالثمن .

وكانت الحكومة فى عهد إسماعيل تجبى مال الأطيان ، متى أرادت ، وكلما قضت بذلك الاحتياجات المالية ، غير ناظرة إلى حالة الأهالى ومواسم الحاصلات.

وفى سنة ١٨٧٦ عينت الحكومة ١٥ يناير و ١٥ يوليو لدفع كوبونات الدين الموحد ، مع أن كلا من الميعادين لا يوافق مواسم الحاصلات ، مما أدى إلى التجاء الفلاح إلى الاقتراض أو بيع حاصلاته قبل الأوان بخسارة. ولذلك عدل الميعادان فى السنة التالية الى أول مايو وأول نوفمبر، فأصبحا أكثر ملاءمة لمواسم الزراعة. وفى فبراير سنة ١٨٧٩ تقرر تقسيط مال الأطيان ، بمراعاة مواسم الحاصلات فى كل جهة ، واثبات مقدار كل قسط وميعاده فى الورد .

وكان مال الأطيان يجبى فى عهد إسماعيل نقدا ، غير أن الحكومة قررت فى ابريل سنة ١٨٧٢ فتح الشون الأميرية فى الوجه القبلى لقبول القمح والفول

والشعير ممن يريد من أصحاب الاطيان بالثمن الذى حددته الحكومة ، على أن تخصم أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ومقابله . وبذلك عادت الضريبة العينية على أطيان الوجه القبلى ، ولكنها كانت اختيارية لمن يريد ، بينما كانت إجبارية فى عهد محمد على .

٢- عشور النخيل :

تقرر فى يناير سنة ١٨٦٥ إعفاء النخيل المغروس فى المساجد والمعابد والأضرحة من العشور .

وفى نوفمبر سنة ١٨٦٧ تقرر أن الاطيان المزروعة نخيلا تدفع ضريبة العشور على النخيل التى فيها ، والمال أو العشور على الأرض ، وبذلك وضع العشور على جميع النخيل التى كانت فى أطيان خراجية أو عشورية .

وفى مايو سنة ١٨٦٨ أضيفت على عشور النخيل علاوة قدرها السدس بصفة مؤقته لمدة أربع سنوات ، وفى أغسطس سنة ١٨٧١ صارت تلك العلاوة دائمة .

وفى يوليه سنة ١٨٦٨ أعفى أهالى العريش من عشور النخيل ، وفى يوليه سنة ١٨٧٦ أعفى منه كذلك أهالى القصير .

٣ -- ويركو التجار وارباب الحرف :

أضيفت فى مايو سنة ١٨٦٨ على ويركو التجار وأرباب الحرف علاوة قدرها السدس بصفة مؤقته لمدة أربع سنوات ، وفى أغسطس سنة ١٨٧١ صارت تلك العلاوة دائمة.

وكان ويركو التجار وأرباب الحرف فئات متعددة بالنسبة لدخل كل شخص منهم ، وقد وصلت أكبر فئة إلى نيف و١٥٠٠ قرش ، ولذلك قررت الحكومة تخفيض ذلك الويركو بعد أن فرضت عوائد شخصية على الذكور من الأهالى ،

فأصبح الويركو على التجار وأرباب الحرف يتراوح بين ٥٠ قرشا و ٧٥٠ قرشا ابتداء من سنة ١٨٧٦ .

٤ ـ عوائد معامل الدجاج :

فى مارس سنة ١٨٦٦ فرضت الحكومة عوائد على معـــامل الدجاج التى يؤجرها أصحابها بواقع إيجار شهر كل سنة ى ٨½ ٪ من مقدار الايجار السنوى ، كما قررت أن يكون تحرير عقد إيجار تلك المعامل فى المديرية ، وذلك أسوة بما هو متبع إذ ذاك فى تحصيل العوائد بالنسبة المذكورة عن الأملاك المؤجرة .

٥- عوائد الاملاك المؤجرة :

كانت الأملاك المؤجره تدفع عوائد بواقع ٨½ ٪ من مقدار الإيجار السنوى .

٦ - عوائد الضأن والمعز :

تقررت تلك العوائد فى أبريل سنة ١٨٦٨ بواقع ٣½ قروش فى السنة عن كل رأس من الضأن والمعز عمره سنة فأكثر .

٧ - رسم القيدية :

تقرر فى اكتوبر سنة ١٨٧١ تحصيل رسم قيدية بواقع عشرين قرشا عن كل عرض يقدم لإحدى دوائر الحكومة .

٨ - ضريبة الملح :

فرضت فى سبتمبر سنة ١٨٧٣ ضريبة الملح على سكان البلاد بواقع ٩ قروش فى السنة على كل منهم ، متى كان عمره ست سنوات فأكثر ، ماعدا العجزة والأرامل المنقطعين ، وذلك ثمن ست أقات من الملح تصرف له حتما .

٩- العوائد الشخصية :

فرضت ابتداء من سنة ١٨٧٦ عوائد شخصية على الذكور من أهالى القطر المصرى من سن ١٢ فأكثر ، بواقع ثلاث فئات الأولى ٤٥ قرشا ، والثانية ٣٠ قرشا ، والثالثة ١٥ قرشا ، كل شخص وما يناسب حالته المالية ، وتحصل هذه العوائد كل سنة .

١٠- عوائد طواحين الهدير بمديرية الفيوم :

فرضت هذه العوائد فى سنة ١٨٧٨ مقابل انتفاع أصحاب تلك الطواحين المعدة لطحن الغلال من إدارتها بواسطة هدير الماء. ومقدار تلك العوائد ١٢ ١/٢ ٪ من أصل قيمة الإيجار السنوى .

١١ — الدخولية :

سبق الكلام عنها فى التجارة .

١٢- الرسوم الجمركية :

سبق الكلام عنها فى التجارة .

هذه أهم الإيرادات . أما المصروفات فمنها نفقات الإصلاحات والحروب ومرتبات الموظفين ومخصصات القروض .

وكانت الميزانية غير متوازنة فى معظم عهد إسماعيل ، إذ كانت المصروفات أكثر من الإيرادات فى ١١ سنة من عهده كما يأتى :

السنة	الايرادات بالجنية المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى
١٨٦٣	٦ر٠٩٤ر٠٠٠	١٤ر٣٩٥ر٠٠٠
١٨٦٤	٦ر٩٧٢ر٠٠٠	١٣ر٥٥١ر٠٠٠
١٨٦٥	٥ر٣٥٦ر٠٠٠	١٠ر٧٨٥ر٠٠٠
١٨٦٦	٩ر٠٥٨ر٠٠٠	١٠ر٢٧٨ر٠٠
١٨٦٧	٤ر١٢٩ر٠٠٠	١٠ر٨٥٤ر٠٠٠
١٨٦٨	٥ر٠١١ر٠٠٠	١٦ر٦٣٧ر٠٠٠
١٨٦٩	٥ر٢٥٥ر٠٠	١٠ر٥٣٠ر٠٠٠
١٨٧٠	٥ر٣٨٩ر٠٠	١٢ر٣٠٩ر٠٠٠
١٨٧١	٥ر٧١١ر٠٠٠	١٥ر٠٨٤ر٠٠٠
١٨٧٢	٧ر٢٩٣ر٦٤٥	٦ر٤١٩ر١٤٥
١٨٧٣	٩ر٩١١ر٩٦٨	٨ر٨١٥ر٦٣٩
١٨٧٤	٩ر٩١١ر٩٦٨	٨ر٨١٥ر٦٣٩
١٨٧٥	١٠ر٥٤٢ر٤٦٨	١٠ر٥٢٦ر٤٧٦
١٨٧٦	٧ر٦٤٨ر٧٧٨	٧ر١٤٠ر٩٥٧
١٨٧٧	٩ر٥٢٦ر٢٤٢	٨ر٥٥٢ر٥٣٠
١٨٧٨	٧ر٥١٨ر٤٧٨	٧ر٧٧٨ر٥٠٣
١٨٧٩	٨ر٢٩٩ر٩٦٤	٨ر٢٩٩ر٦٩٤

هكذا كانت الايرادات والمصروفات فى عهد اسماعيل .

أما فى عهد توفيق فقد ألغيت ضريبة الملح فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، والمقابله فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، و٣١ صنفا من أصناف العوائد فى ١٧ يناير ١٨٨٠ منها : العوائد الشخصية ، وعوائد الرخص التى كانت تعطى سنويا لكل

من الصيارف والوزانين ، وعوائد الدخولية ، وعوائد الحملة بالقرى ، وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات. وكذلك تقرر فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ التجاوز عن جميع متأخرات الأموال الخراجية والعشورية، والعوائد على اختلاف أنواعها لغاية سنة ١٨٧٥ ، وكانت تلك المتأخرات أكثر من تسعة عشر مليونا من الجنيهات المصرية . وأيضا تقرر فى ٢١ يونية سنة ١٨٨٣ التجاوز عن المتأخرات من سنة ١٨٧٦ لغاية سنة ١٨٧٩ من أموال الأطيان ، وإيجارات أطيان وأملاك الحكومة ، وعشور النخيل، وعوائد المواشى، والويركو، والحملة، والبقايا، والذممات، وعجز المخازن . وكذلك ألغى رسم القيدية فى نوفمبر سنة ١٨٨٦ . وأيضا تقرر فى إبريل سنة ١٨٨٩ التجاوز عن ١٦٨ر٠٠٠ جنيه من متأخرات الايرادات منها ١٤٤ر٠٠٠ من الويركو، و٢٤ر٠٠٠ من عوائد زراعة الدخان . وفى يناير سنة ١٨٩٠ ألغى ويركو التجار وأرباب الحرف ، وقد بلغ إيراده السنوى ١٢٠ر٠٠٠ جنيه مصرى . وفى يونية سنة ١٨٩٠ ألغيت عوائد زراعة الدخان والتنباك. وفى نوفمبر سنة ١٨٩٠ ألغيت عوائد الحملة فى المدن . وفى ديسمبر سنة ١٨٩٠ ألغيت عوائد الضأن والمعز ، وقد بلغ إيرادها السنوى ٤٠ر٠٠٠ جنيه مصرى .

وكان من أهم الايرادات فى عهد توفيق ما يأتى :

١ - ضرائب الأطيان :

ألغيت المقابلة فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، ثم تأيد ذلك الإلغاء نهائيا فى قانون التصفية ، وتبعا لذلك الالغاء أعيد مال الأطيان إلى فئاته الأصلية قبل صدور لائحة المقابلة وقبل تخفيض مال الأطيان بسبب دفع المقابلة ، كما أعيدت ضريبة العشور على الأطيان العشورية التى دفعت المقابلة إلى فئات التعديل الذى حدث فى سنة ١٨٧٠ . أما الأطيان العشورية التى لم تدفع عنها المقابلة فاستمرت تدفع العشور بواقع فئات التعديل الذى حدث فى سنة ١٨٦٧ . وقد خصص قانون

التصفية مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنويا ، لمدة ٥٠ سنة ، تعويضا المقابلة التى دفعت عن الأطيان الخراجية والعشورية ، على أن يخصم مايخص الفدان من ذلك التعويض من ضريبته .

وفى ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ فرض مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى على الأطيان العشورية ، وتلك العلاوة وزعت بينها بنسبة الضريبة التى على كل فدان منها . وبذلك زادت الضريبة العشورية نحو ثلث قيمتها ، وقد صارت فئات الضريبة العشورية عقب تلك الزيادة كما يأتى :

الأطيان التى دفعت المقابلة

الدرجة	الوجه البحرى ومديرية الجيزة		الوجه القبلى ماعدا مديرية الجيزة	
الأولى	٣٠ ٩/١٠ بارة	٩٩ قرشا	٢٠ ٣/٥ بارة	٦٦ قرشا
الثانية	٥ ٣/٥ بارة	٨٣ قرشا	٨ بارة	٥٨ قرشا
الثالثة	٢٠ ٣/٥ بارة	٦٦ قرشا	٣٥ ٣/٨ بارة	٤٩ قرشا
الرابعة	٣٥ ٣/٨ بارة	٤٩ قرشا	٢٢ ٥/٨ بارة	٤١ قرشا
الخامسة	١٠ ١/٤ بارة	٣٨ قرشا	٣٧ ٣/٥ بارة	٢٤ قرشا
السادسة	٢٥ ١/٢ بارة	١٦ قرشا	٢٥ ١/١٠ بارة	١٦ قرشا

الأطيان التى لم تدفع المقابلة

الدرجة	الوجه البحرى		الوجه القبلى	
الأولى	٣ ١/٥ بارة	١٠٨ قروش	٣٣ ١/٥ بارة	٧٤ قرشا
الثانية	٢٣ ١/٥ بارة	٧٤ قرشا	٨ بارة	٥٨ قرشا
الثالثة	١٠ ١/٤ بارة	٣٣ قرشا	١٠ ١/٤ بارة	٣٣ قرشا

وقد تقرر فى أغسطس سنة ١٨٨٠ عدم فرض ضرائب عشورية جديدة على ما يباع من أطيان الحكومة ، وربط الضريبة الخراجية على ما يستجد ربطه على الأطيان ، ما عدا الاطيان التى سبق اعطاؤها بشرط أن تربط بالضريبة العشورية، فهذه يجب أن تربط عليها تلك الضريبة بفئات الأرض التى من جنسها فى الحوض ذاته أو فى البلد .

وقد امتزجت ضريبة الأطيان الأصلية من مال أو عشور مع ما تقرر عليها من إضافات ، وأصبحت ضريبة واحدة .

وفى ديسمبر سنة ١٨٨٩ تقـــررت ضريبة العونة بواقع ٤½ قروش على كل فدان ، وبلغ مجموعها ١٥٠،٠٠٠ جنيه .

وفى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ تقرر التجاوز عن جميع متأخرات الأموال الخراجية والعشورية لغاية سنة ١٨٧٥ . وفى يونية سنة ١٨٨٣ تقرر التجاوز عن متأخرات أموال الأطيان من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٩ .

وفى ديسمبر سنة ١٨٩١ خفض مال الأطيان التى أعطيت بالمزايدة من قبل إلى مثل فئة مال الحوض الموجودة به . وكانت ضريبة تلك الأطيان تقرر بالمزايدة بين الراغبين فى أخذها ، ولذلك بلغت قيمتها فى بعض الجهات ستة جنيهات على الفدان .

وقد تأيد فى مايو سنة ١٨٨٢ إعفـــاء أهالى العريش والقصير من ضرائب الأطيان كالمتبع من قبل .

وكانت ضرائب الأطيان تجبى نقدا فى الوجه البحرى ، ونقدا أو عينا فى الوجه القبلى ، غير أنه تقرر فى مارس سنة ١٨٨٠ تحصيل الأموال نقدا فى كل القطر المصرى . وفى سنة ١٨٨٢ ، بعد انتهاء الثورة العرابية ، طلب كبار أغنياء الوجه القبلى وأصحاب النفوذ فيه التصريح لهم بدفع الأقساط الباقية

عينا من الحاصلات ، فأجابت الحكومة طلبهم ، غير أنها عادت إلى تحصيل الأموال نقدا ابتداء من السنة التالية .

وفى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ تقرر تقسيط ضريبة الأطيان ، فقسمت الضريبة إلى ٢٤ قيراطا أو جزءا ، وزعت على أشهر السنة المالية ، وعين مقدار الأجزاء الواجب تحصيلها فى الشهر من كل منطقة ، إذ قسم القطر المصرى إلى الوجه البحرى والوجه القبلى ، وقسم الوجه البحرى إلى :

١ - الوجه البحرى على وجه العموم .

٢ - مركز أشمون ومركز الدلنجات وبلاد التارة فى مركز النحيلة . وهذه الجهات تزرع تقريبا كما تزرع أراضى الوجه القبلى ، على الرغم من وقوعها فى الوجه البحرى .

٣ - بلاد الأرز والبرارى .

وقسم الوجه القبلى إلى :

١ - الوجه القبلى على وجه العموم .

٢ - مديرية الفيوم .

٣ - قسم حلفا ومعاونة أسوان .

وتبعا لذلك التقسيط ، أصبح كل فرد يعرف مقدار ما يجب عليه أن يؤديه فى الشهر المعين لمنطقته ، ولا تقدر أية سلطة على إجباره على دفع أكثر مما هو معين فى التقسيط ، فضلا عن زوال السلطة التى كانت فى يد صغار رجال الحكومة من مشايخ وصيارف .

وإليك مقادير أقساط ضرائب الأطيان ، وأوان تحصيلها ، كما جاء فى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ :

الوجه البحرى			الوجه القبلى			شهور	
تعريفة خصوصية			تعريفة خصوصية				
بلاد الأرز والبرارى	مركز أشمون ومركز الدلنجات وبلاد التارة فى مركز النجيلة	تعريفة عمومية	قسم حلفا ومعاونة أسوان	مديرية الفيوم	تعريفة عمومية	قبطية	أفرنجية
ط	ط	ط	ط	ط	ط		
٣	٢	٣	١	٢	١	طوبة	يناير
٢	٠	٢	٠	٠	٠	أمشير	فبراير
٠	٠	٠	٠	٠	١	برمهات	مارس
٠	١	١	١/٢	٢	٢	برمودة	ابريل
٠	٣	٢	١/٣	٣	٥	بشنس	مايو
٢	٤	٢	١/٢	٤	٦	بؤونة	يونية
١	٤	٣	١/٢	٣	٥	أبيب	يولية
٠	٠	٠	٢	٠	٢	مسرى	اغسطس
٠	٠	٠	٧	١	١	توت	سبتمبر
٣	٢	٢	٧	٢	٠	بابة	اكتوبر
٧	٤	٤	٤	٣	٠	هاتور	نوفمبر
٦	٤	٥	١	٤	١	كيهك	ديسمبر

وكانت الأطيان العشورية لغاية سنة ١٨٨٠ غير داخلة فى حسابات صيارف البلاد ، وكان أصحابها يدفعون العشور لخزانة المديرية أو خزانة المالية ، ولكن فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ تقرر إلحاق حسابات الضرائب العشورية بأعمال صيارف البلاد ، ودرجها بحساباتهم ، وبأوراد المموالين . ونفذ ذلك فعلا ابتداء من السنة التالية.

٢ - عشور النخيل :

فى سنة ١٨٨٠ كان مقدار عشور النخيل يتراوح بين ١½ قرش و ١٤ قرشا على النخـــلة الواحدة . ورغبة فى القضاء على هذا الفرق العظيم فى فئات عشور النخيل ، تقررت الضريبة بواقع قرشين ونصف قرش على كل نخلة سواء أكانت ذكراً أم أنثى ، وبذلك لم تعد عشر حاصلات النخـلة كما كانت من قبـل ، بل ضريبة مقررة . وقد بلغ عدد النخيل التى فرضت عليها الضريبـة ٣٫٢٢٢٫٢٩٨ فى سنة ١٨٨٤ .

وفى مايو سنة ١٨٨٢ تأيد الاستمرار فى إعفـاء أهالى العريش والقصـير من ضريبة النخيل .

٣ - عوائد المبانى :

تقررت فى مارس سنة ١٨٨٤ عوائد على المبانى فى المدن تؤخذ من الوطنيين والاجانب على السواء ، ولـكن لم يعمل بها فعلا إلا من إبتـــداء سنة ١٨٨٦ . وتعفى من تلك العوائد المبانى التى لا تزيد أجرتها عن خمسة جنيهـات مصرية فى السنة ، وكذلك دور القنصليات التابعة للدول الأجنبية ، والمبانى المخصصة للعبادة والأغراض العامة .

٤ - عوائد طواحين الهدير بمديرية الفيوم :

تقرر فى أغسطس سنة ١٨٩١ تجديد تقدير الايجار السنوى لتلك الطواحين مرة فى كل خمس سنوات ، لتحديد مقدار عوائد هذه الطواحـين ، وهى بواقع ١٢½ ٪ من أصل قيمة الايجار السنوى.

٥ - الرسوم الجمركية.

سبق الـكلام عنها فى التجارة .

هكذا كانت أهم الايرادات فى عهد توفيق . أما المصروفات فكانت أقل من الايرادات فى ذلك العهد ، ماعدا فى سنة ١٨٨٦ . واليك بيانا بمقدار الايرادات والمصروفات فى ذلك العهد :

السنة	الايرادات بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى
١٨٨٠	٩ر٥٨٤ر٤٣٠	٧ر٦٩١ر٤٢٤
١٨٨١	٩ر٦٢٠ر٦٣٤	٨ر٦٧٨ر١٢٦
١٨٨٢	٩ر٤٣١ر١٣٤	٨ر٩٧٧ر١٣١
١٨٨٣	١٠ر٥٨٧ر٤٣٦	١٠ر١٣٣ر٥٠٩
١٨٨٤	١٠ر١٢٩ر٦١١	١٠ر٠٠١ر٤٦٥
١٨٨٥	١٤ر٣٢٩ر٢٤٢	١٣ر٩٢٨ر٥٨٦
١٨٨٦	١٠ر٣٣٤ر٢٩٣	١٠ر٣٤٠ر٩٧٢
١٨٨٧	١٠ر٥٢٢ر٦٦٣	١٠ر١٩٤ر٩١٣
١٨٨٨	١١ر٨٩٤ر٠٣٩	١١ر٧١٤ر٥١٠
١٨٨٩	١٠ر٣٥٨ر٨٥٣	٩ر٩٦٩ر٧٧٦
١٨٩٠	١١ر٨٩٢ر٨١٠	١١ر٢٥١ر٤٨٣
١٨٩١	١١ر٢١٨ر٥٧٨	١٠ر٠٧٨ر٤٩٢

وفى سنة ١٨٨٥ أصلح النقد المصرى ، وذلك لأن مصر كانت تسير على نظام المعدنين منذ إصلاح النقد فى عهد محمد على ، غير أن سعر الفضة أخذ فى الانخفاض حوالى سنة ١٨٦٠ ، مما أدى الى فساد نظام المعدنين . وقد انتهزت الحكومة فى عهد اسماعيل انخفاض سعر الفضة ، فأصدرت كميات كبيرة من النقود الفضية ، ولكن سعر العملة انخفض ، مما أدى إلى اضطراب عظيم وأوجب الاصلاح .

وفى اصلاح سنة ١٨٨٥ ، اتخذ الجنيه المصرى المصنوع من الذهب وحدة

للنقود المصرية ، وبذلك اتبعت مصر نظام المعدن الواحد وقسم الجنيه إلى ١٠٠ قرش والقرش إلى ١٠ مليمات ، وأصبحت النقود المصرية تتكون من نقود ذهبية من فئات ١٠٠ قرش و٥٠ قرش و٢٠ قرشا و١٠ قروش و٥ قروش ، ونقود فضية من فئات ٢٠ قرشا و١٠ قروش و٥ قروش وقرشين وقرش ونصف قرش وربع قرش ، ونقود من النيكل من فئات ٥ مليمات ومليمين ومليم ، ونقود من البرونز فئات ½ مليم و ¼ مليم .

وقد منح ذلك الإصلاح نظارة المالية حق تقرير النقود الأجنبية التى يسمح لها بالتداول فى مصر وتحديد سعرها .

هكذا كانت الايرادات والمصروفات فى عهد توفيق .

أما فى عهد عباس الثانى فكان من الايرادات مايأتى :

١ ــ ضرائب الاطيان :

مسحت الأراضى الزراعية ، وقدر ايجارها . وعلى هذا الأساس وضعت الضريبة على الأطيان بواقع ٢٨٫٦٤ ٪ من القيمة الايجارية ، فصار مال الفدان يتراوح بين ١٤ قرشا و١٦٤ قرشا ، ونفذ ذلك التعديل فيما بين سنتى ١٩٠٥ و ١٩١٢ ، كما حددت مواعيد تحصيل الضريبة . وبذلك انتهت الفوارق بين ضرائب الأطيان الخراجية والعشرية ، وأصبت الضريبة واحـــدة على الأطيان بنسبة القيمة الايجارية لكل منها .

وقد تقررت لمجالس المديريات رســـوم تتراوح بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من الضرائب .

أما ضريبة العونة فقد ألغيت فى ٢٨ ينـاير سنة ١٨٩٢ كما ألغيت ضريبـة مصاريف الترعة الابراهيمية عن معظم الأطيان المفروضة عليها حتى لم يبق منها فى سنة ١٩٠٤ غير مقدار ٢٫٩٥٠ جنيها سنويا ، وقد ألغى ذلك أيضا فيما بعد .

٢ - الرسوم الجمركية :

سبق الكلام عنها فى التجارة .

وكانت إيرادات الحكومة فى عهد عباس الثانى أزيد من المصروفات ما عدا فى السنوات ١٩٠٦ و ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و ١٩١٠ و ١٩١٤ .

واليك بيانا بايرادات ومصروفات الحكومة فى ذلك العهد :

السنة	الايرادات بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى
١٨٩٢	١٠ر٦٢٨ر٩٣٥	٩ر٨٨٢ر٥٥٧
١٨٩٣	١٠ر٦٠١ر٦٩٢	١٠ر٥٥٦ر٠١٧
١٨٩٤	١٠ر٥٣١ر٣٤١	٩ر٩٠٤ر١٨٦
١٨٩٥	١٠ر٧٢٠ر٨١٩	٩ر٧٢٩ر٢٠١
١٨٩٦	١١ر٠٥٤ر٩١٧	١٠ر٦٠١ر١٨٣
١٨٩٧	١١ر٤٨٢ر٦٦٨	١٠ر٧٠٤ر٦٣٧
١٨٩٨	١٢ر٤٨٢ر٠٨٠	١١ر١١٥ر٣٦١
١٨٩٩	١١ر٦٦٧ر٠٨٧	١١ر٤٠٦ر٩٦٩
١٩٠٠	١١ر٨٦٧ر٣٠٩	١٠ر٨٣٩ر٥٨٣
١٩٠١	١٣ر٥١٠ر١٩٠	١٢ر٢٠١ر٨٢٤
١٩٠٢	١٢ر٧٨٤ر٤٩٢	١٢ر٦٦٨ر٥٩٧
١٩٠٣	١٣ر٣٨٢ر٢٨٣	١٢ر٥٠١ر٨٠٠
١٩٠٤	١٤ر٤٨٢ر١٦٢	١٢ر٩٥٠ر٢٧٢
١٩٠٥	١٧ر١٠٣ر٣٧٦	١٤ر٩٩٩ر٠٢٧
١٩٠٦	١٦ر٨١٣ر٥٦١	١٧ر٨٤١ر٩٥٥
١٩٠٧	١٦ر٨٣٢ر٩٥٩	١٨ر٦٢٦ر٩١١
١٩٠٨	١٦ر٤٢٣ر٣٨٢	١٨ر٠٠٩ر١٣٩
١٩٠٩	١٥ر٨٨٧ر٣١٣	١٦ر٩٠٠ر٠١٥
١٩١٠	١٦ر٣٣٧ر٦٦٧	١٦ر٩٤٨ر٠٨٢
١٩١١	١٧ر١٧٧ر١٠٧	١٧ر٠٧٧ر٢٠٧
١٩١٢	١٧ر٨٤٨ر٣٥٢	١٧ر٥٦٩ر٦٢٩
١٩١٣	١٧ر٧٠٥ر٥٤٣	١٧ر٦٥٩ر٩٦١
١٩١٤	١٩ر١١٩ر٦١٢	٢١ر٣٣٠ر٩٤٤

وفى سنة ١٨٩٨ أسس البنك الأهلى ، ومن أغراضه إصـــدار أوراق النقد المصرى . وكان بنكا أهليا شكلا وأجنبيا فعلا ، إذ أن مؤسسيه من الأجانب .

٣ ـــ الدين العام

١ ـ نشأة الدين العام :

كانت إيرادات الحكومة فى عهد سعيد أقل من مصروفاتها ، ما عدا فى سنة ١٨٥٧ . ويرجع ذلك العجز فى الميزانية إلى أسباب منها :

١ ـ عيوب الإدارة المالية :

من تلك العيوب عدم الفصل بين إيرادات الوالى الخاصة وإيرادات الحكومة، مما أدى إلى إطلاق يد سعيد فى التصرف فى إيرادات الحكومة ، فتأثرت بميله إلى الاسراف ومن عيوب الإدارة المالية إذ ذاك أيضا عدم ضبط إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، مما جعل الاختلاس سهلا ، فاستولى بعض القائمين بالإدارة المالية على جزء من الإيرادات .

٢ ـ إسراف سعيد :

كانت نفقات سعيد كثيرة على قصوره ومعيشته الخاصة ، فضلا عن طمع المرابين فيه بسبب سخائه وعدم التدقيق فى الحسابات .

٣ ـ التعويضات المالية :

طالب بعض الأجانب فى مصر الحكومة بتعويضهم عن أضرار أدعوا بها ؛ وساعدهم فى ذلك قناصلهم ، فأمر سعيد باعطائهم تعويضات مالية .

٤ ـ العطايا لبعض المدارس الأجنبية :

منح سعيد بعض المدارس الأجنبية فى مصر العطايا من هبات وإعانات مالية ، ومن أمثلة ذلك أنه أعطى الفرير قطعة أرض فى الخرنفش بالقاهرة ومبلغ ٣٠,٠٠٠ فرنك (نحو ١٢٠٠ جنيه) لاقامة مدرسة عليها .

٥ ـ الأعباء المالية بسبب قناة السويس :

تحملت مصر بسبب قناة السويس أعباء مالية ، إذ دفعت من خزانتها جميع مصاريف الابحـــاث والدراسات ، كما منح سعيد صديقه فرديناند دى لسبس ١٠٠ر٠٠٠ جنيه من خزانة الحكومة ليستعين بها على العمل دون أن يقدم عن ذلك المبلغ أى حساب ودون أن يرده أو يحسبه لمصر فى أسهم القناة وفضلا عن ذلك كان سعيد يدفع لفرديناند شهريا نحو ١ر٢٠٠ جنيه . وأيضا اكتتب سعيد بعدد كبير من أسهم قناة السويس بلغ ١٧٧ر٦٤٢ سهماً ، قيمة السهم ٥٠٠ فرنك أى نحو ٢٠ جنيهاً ، وقد دفعت مصر ½ قيمة تلك الأسهم فى عهد سعيد وما بقى دفعته فى عهد إسماعيل .

٦ ـ نفقات الجيش :

أسرف سعيد فى الانفـاق على الجيش ، على الرغم من أن الظروف لم تكن تستوجب ذلك ، فحرب القرم التى اشتركت مصر فيها انتهت فى سنة ١٨٥٦ أى فى أوائل عهده ، كما أن مصر إذ ذاك لم تكن لها مطامع خارجية ، ولم تكن مهددة بالغزو الأجنبى .

٧ ـ نفقات الاصلاحات :

زادت نفقات الاصلاحات فى عهد سعيد عما كانت عليه من قبل ، بينما لم تزد إيرادات الحكومة بنفس النسبة .

هذه أهم الأسباب التى أدت إلى حدوث عجز فى الميزانية فى عهد سعيد .

ورغبة فى سد ذلك العجز ، اتبعت الحكومة طريقتين . الأولى زيادة حصيلة ضرائب الأطيان والنخيل كما بينا ، والثانية عقد القروض ، فنشأ بذلك الدين العام فى مصر .

وينقسم الدين العام إلى نوعين : الدين الثابت وهو ما تعقده الحكومة من أحد البنوك بفائدة مقررة ، بشرط سداده فى مواعيد محددة بضمانة معينة، وبشرط استهلاكه على عدد من السنين ، والدين السائر وينشأ عن مبالغ بقيت للأفراد والشركات على الحكومة مقابل القيام بأعمال ، أو أثمان لمشترواتها ، وكذلك عن إصدار سندات على الخزانة .

وقد عقد سعيد أول قرض ثابت فى سنة ١٨٦٢ ، ومقداره الأسمى ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ جنيه إنجليزى من بنك فروهلنج وجوشن (Fruhling & Goschen) بلندن بفائدة ٧٪ ، بينما كانت قيمته الحقيقية ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريباً ؛ وبذلك خصرت مصر من رأس ماله ٨٩٣٫٠٠٠ جنيه تقريبا . وقد تعهدت الحكومة بوفاء هذا الدين على ٣٠ سنة ، بشرط أن تكون قيمة القسط السنوى من رأس مال وفوائد ٢٦٤٫٠٠٠ جنيه . وبذلك صار مجموع الأقساط التى تدفعها مصر ٧٫٩٢٠٫٠٠٠ جنيه بينما بلغ ما أخذته فعلا ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا .

أما عن الدين السائر ، ففى سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد سندات على الخزانة . وقد زادت تلك السندات زيادة كبيرة فى مدى سنتين ، إذ كان سعيد يستدين من المرابين ديوناً سائرة ، ويحرر لهم بها سندات على الخزانة . وكذلك اقترض سعيد فى سنة ١٨٦٠ دينا خاصا مقداره ٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك من أحد المصارف الفرنسية لسداد أقساط أسهم مصر فى قناة السويس ، وأيضا كانت على مصر قروض أخرى لبعض الأشخاص والهيئات مقابل أعمال قاموا بها للحكومة ، أو قروض شخصية عقدها سعيد .

وبذلك ترك سعيد على مصر دينا عاما مقداره نحو ١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ لايستهان به ، إذا علمنا أن متوسط إيرادات الحكومة فى السنة فى عهد سعيد أزيد بقليل من مليونى جنيه مصرى .

٢- زيادة الدين العام :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر سنة ١٨٦٣ عاب على سعيد إسرافه وتعهد باتباع قواعد النظام والاقتصاد فى المالية وعلى الرغم من ذلك فان إيرادات الحكومة فى معظم عهده كانت أقل من مصروفاتها ، إذ لم تتوازن الميزانية فى ١١ سنة من حكمه الذى استمر نحو ١٦ ½ سنة .

ويرجع ذلك العجز فى الميزانية إلى أسباب منها :

١ - قروض سعيد :

ترك سعيد على مصر دينا عاما قدره ١١ر١٦٠ر٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ كبير بالنسبة لإيرادات الحكومة فى ذلك العهد .

٢ - عيوب الإدارة المالية :

لم تكن إيرادات الوالى الخاصة مفصولة عن إيرادات الحكومة ، مما أدى إلى إطلاق يد اسماعيل فى التصرف فى إيرادات الحكومة ، فتأثرت بميله إلى الاسراف . وكذلك كانت إيرادات الحكومة ومصروفاتها غير مضبوطة ، مما أدى إلى إثراء بعض القائمين بالإدارة المالية على حساب أموال الحكومة . وأيضا تولى إسماعيل صديق باشا شئون نظارة المالية فى سنة ١٨٦٨ واستمر فيها حتى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ماعدا فترة وجيزة سنة ١٨٧٣ ، فتفنن ذلك الناظر فى جمع المال لاسماعيل من الضرائب والقروض حتى أرهق الأهلين بضرائب مختلفة ، وزاد الدين العام زيادة كبيرة ، مما كان له أثر سيء فى حالة مصر المالية ، كما أثرى إثراء فاحشا على حساب الأموال العامة ، وقاد الخديو فى عيشة البذخ والإسراف .

٣ — اسراف اسماعيل :

كان لإسراف اسماعيل أثر كبير فى عجز الميزانية ، فقد بنى نحو ٣٠ قصرا من القصور الفخمة، بلغت نفقات إنشائها نحو ٥ر٣٩٠ر٠٠٠ جنيه ، وقد تكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها بالاثاث الفاخر الملايين من الجنيهات، إذ بلغت النقوش والرسوم فى قصور الجيزة والجزيرة وعابدين أزيد من مليونى جنيه ، كما بلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه ، فضلا عن الطنافس والأرائك والابسطة والتحف والاوانى الفاخـــرة .

وزيادة على ذلك الاسراف ، فان رحلات إسماعيل وسياحاته فى العواصم والمدن الاوربية كلفت مصر الملايين من الجنيهات .

وكذلك أنفق إسماعيل مبالغ طائلة من المال على الحفلات والولائم والملذات وكذلك على الملتفين حوله ، ومعظمهم من الاجانب .

٤ — الاعباء المالية بسبب قناة السويس :

دفعت الحكومة فى عهد إسماعيل نحو ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى بسبب قناة السويس ، مقابل بقية ثمن أسهم مصر فى القناة . وقيمة التعويضات التى حكم بها للشركة . وثمن أراضى تفتيش الوادى . وتعويض الشركة على حسب اتفـــاق ابريل سنة ١٨٦٩ . ونفقات الترعة العـــذبة . ونفقات حفلات القناة . وفوائد وسمسرة . ونفقات التحكيم . وما إلى ذلك ؛ فاذا خصمنا من ذلك المبلغ ما أخذته مصر ثمنا لبيع أسهمها فى القناة تبقى مبلغ ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا تحملته الخزانة العامة .

٥ — نفقات القوات العسكرية والحروب :

منح السلطان العثمانى مصر بفـــرمان مايو سنة ١٨٦٦ حق زيادة جيشها إلى ٣٠ر٠٠٠ بدلا من ١٨ر٠٠٠ . ثم منحها بفرمان يونية سنة ١٨٧٣ حق زيادته إلى

أى عدد تريد ، وحق بناء السفن الحربية ما عـــدا المدرعات التى يجب استئذان الحكومة التركية لإنشائها . وبذلك زاد عـدد القوات العسكرية فى عهد اسماعيل وبلغ الجيش نحو ١٢٠ر٠٠ مقاتل، مما أدى إلى زيادة النفقات . وقد قامت القوات المصرية فى عهد إسماعيل باخمـــاد ثورة العسير وثورة جزيرة كريت تلبية لطلب تركيا ، كما ساعدت القوات العثمانية فى القتال ضد الصربيين ، واشتركت مع الأتراك فى حرب البلقان ضد روسيا . وفضلا عن ذلك أتمت القوات المصرية فتح الأقطار السودانية وحاربت الحبشة . وكل هذه الحروب كلفت مصر أموالا كثيرة ، مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على الخزانة العامة .

٦ — الأعباء المالية بسبب توسيع نطاق الاستقلال :

حصل إسماعيل من السلطان العثمانى على بعض الحقوق السياسية ، مما أدى إلى اتساع نطاق استقلال مصر . غير أن الخزانة العامـة تحملت من جراء ذلك عبئا ثقيلا ، إذ أن السلطان لم يكن يصدر فرمانا من الفرمانات التى أعطى بهـا مصر تلك الحقوق إلا بعد أن يقدم إسماعيل الأموال الطائلة فى شكل رشا وهدايا للسلطان والصدر الاعظم ورجال الحاشية والحكومة . وقد بلغت تلك الاموال نحو اثنى عشر مليونا من الجنيهات وقد بذل إسماعيل فى الآستانة نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات من أجل تغيير نظـام وراثة العرش فى سنة ١٨٦٦ ، فضـلا عن زيادة الجزية السنوية التى تدفعها مصر للسلطان العثمانى من ٤٠٠ر٠٠ جنيـــه عثمانى إلى ٧٥٠ر٠٠٠ (٦٨١ر٤٨٦ جنيه مصرى) بصفة مستديمة . وكذلك أدى تغيير نظام وراثة العرش إلى اشتداد العداء بين إسماعيل وأخيه مصطفى فاضل ولى العهد على حسب نظام الوراثة الاول ، وكذلك بينه وبين عمه عبد الحليم بن محمد على الذى كان يتطلع إلى عرش مصر فقضى تغيير نظام الوراثة على أمله . وقد بذل إسماعيل أموالا طائلة لإضعاف هذين المنافسين .

٧ - فداحة شروط القروض :

كانت شروط القروض التى عقدها اسماعيل باهظة . إذ أن الفائدة الحقيقية للقروض وصلت إلى ١٢ و١٨ و٢٦ و٢٧ فى المائة ، مع أن فائدتها الإسمية كانت ٧٪ غالبا . وكذلك لم تصل قيمة القروض كاملة إلى الخزانة المصرية ، بل خصم أصحاب البيوت المالية والمرابون منها مبالغ كبيرة مقابل السمسرة والمصاريف والفوائد وما إلى ذلك ، فمثلا قرض سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الأسمى ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بينما لم يدخل الخزانة منه إلا ٢٠٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه منها ١١٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات نقدا والبقية سندات . أما الديون السائرة فكانت فوائدها فاحشة جدا حتى أن تلك الديون كانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها الحقيقية . وقد نتج عن فداحة شروط القروض أن تحملت الخزانة العامة أعباء مالية ثقيلة ساهمت فى اختلال توازن الميزانية ، إذ أن مادخل الخزانة من القروض فى عهد اسماعيل بلغ على حسب تقدير بعض الماليين ٥٤ مليونا من الجنيهات تقريبا ، بينما كانت قيمتها الرسمية ٩٦ مليونا .

٨ — نفقات الاصلاحات :

زادت أعمال العمران فى عهد اسماعيل عما كانت عليه من قبل ، مما أدى إلى زيادة النفقات . وقد بلغت المصرفات فى عهد اسماعيل ٣٩٫٣٩٤٫٠٠٠ جنيه مصرى على أعمال الترع ، والكبارى ، ومصانع السكر ، وميناء الاسكندرية ، وميناء السويس ، ومياه الاسكندرية ، والسكك الحديدية ، والتلغرافات والمنائر . ومع ذلك فإن ايرادات الحكومة فى عهد اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ كانت أقل بقليل من مصروفاتها فى تلك المدة على نفقاتها وعلى الجزية للسلطان وعلى أعمال العمران .

هذه هى أهم الاسباب التى أدت إلى حدوث عجز فى الميزانية فى عهد اسماعيل .

ورغبة فى سد ذلك العجز اتبعت الحكومة طريقتين الأولى زيادة حصيلة ضرائب الأطيان وعشور النخيل ، وفرض ضرائب جديدة ، فزادت الإيرادات حتى وصلت إلى نحو ١٠ ½ مليون من الجنيهات المصرية فى سنة ١٨٧٥ ، والثانية عقد القروض .

وينقسم الدين فى عهد اسماعيل إلى الأنواع الآتية :

أولا : الدين الثابت ، ويشمل :

١ - قرض سنة ١٨٦٤ : من بنك فروهلنج وجوشن ، وقيمته الأسمية ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه إنجليزى ، بفائدة ٧٪ .

٢ - قرض سنة ١٨٦٥ : من بنك الأنجلو اجبشيان (Anglo-Egyptian) وقيمته الاسمية ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٧٪ . وهو قرض خاص عقده اسماعيل ، ويعرف باسم قرض الدائرة السنية الأول .

٣ - قرض سنة ١٨٦٦ . من بنك فروهلنج وجوشن ، وقيمته الاسمية ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بفائدة ٧٪ .

٤ - قرض سنة ١٨٦٧ . من البنك الامبراطورى العثمانى (Imperial Ottoman Bank) ، وقيمته الاسمية ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بفائدة ٩٪ ، وهو قرض خاص عقده اسماعيل ، ويعرف باسم قرض الدائرة السنية الثانى .

٥ - قرض سنة ١٨٦٨ . من بنك أو بنهايم (Oppenheim) . وقيمته الاسمية ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بفائدة ٧٪ .

٦ - قرض سنة ١٨٧٠ . من بنك بيشوفشيم (Bishoffsheim) وقيمته الاسمية ٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيه انجليزى . بفائدة ٧٪ . وهو قرض خاص عقده اسماعيل . ويعرف باسم قرض الدائرة السنية الثالث .

٧ - قرض سنة ١٨٧٣ : من بنك أوبنهايم ، وقيمته الأسمية ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بفائدة ٧ ٪ .

٨ - قرض سنة ١٨٧٨ : من بنك روتشيلد (Rothschild) ،وقيمته الاسمية ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٥ ٪ .

ثانيا - الدين السائر :

بلغ هذا النوع من الدين ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى فى سنة ١٨٧٣ .

ثالثا - الدين الداخلى ، ويشمل :

١ - المقابلة : سبق الكلام عنها فى ملكية الاراضى الزراعية وفى الايرادات.

وقد بلغ ماجمعته الحكومة من المقابلة نيفا و١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى لغاية سنة ١٨٧٧ .

٢ - دين الروزنامة : أصدرت مصلحة الروزنامة فى سنة ١٨٧٤ سندات بخمسة ملايين من الجنيهات ، يتراوح ثمن السند منها بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات ، بفائدة ٩ ٪ . وقد بلغ ماجمعته الحكومة من هذا القرض ٣٫٣٣٧٫٠٠٠ جنيه ، لم تدفع عنه فائدة سوى جزء من فائدة السنة الاولى .

وفضلا عن تلك الديون ، كانت على الحكومة مطلوبات لم تدخل فى تسوية الدين العام فى سنة ١٨٧٦ ، ومقدارها ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه إنجليزى وهى قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة الموظفين وأرباب المعاشات . وقد اقترضت الحكومة مبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه من بنك روتشلد فى سنة ١٨٧٩ ، ودفعت منه الرواتب المتأخرة لضباط الجيش .

وكذلك أخذت الحكومة مبلغ ٥٣٧٫٠٠٠ جنيه إنجليزى من الأوقاف الخيرية وبيت المال .

هكذا بلغ مجموع ديون مصر فى عهد اسماعيل ١٢٢٫٣٥٤٫٣٦٠ جنيها إنجليزيا .

٣ ـ التدخل الأجنبى ونتائجه الإقتصادية والسياسية :

تراكمت الديون على مصر فى عهد اسماعيل فارتبكت حالتها المالية ، مما أدى إلى بيع أسهمها فى شركة قناة السويس لسداد ماعليها من دين يستحق الأداء فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

وقد باعت مصر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ تلك الأسهم وعددها إذ ذاك ١٧٦٫٦٠٢ للحكومة الانجليزية بمبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيها إنجليزيا ، بشرط أن تدفع للحكومة الإنجليزية كل سنة أبتداء من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ عن قيمة ثمن الاسهم مقابل حرمانها من أرباح الاسهم فى تلك المدة ، لأن الحكومة المصرية كانت قد نزلت لشركة قناة السويس عن تلك الأرباح لمدة ٢٥ سنة تنتهى فى سنة ١٨٩٤ ، مقابل ماعليها للشركة من دين .

وقد خسرت مصر خسارة مالية كبيرة فى بيع أسهمها فى شركة القناة إذ بلغ ثمنها ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات فى سنة ١٩٠٥ ، فضلا عن أرباح الأسهم . وكذلك أدى شراء الحكومة الإنجليزية لتلك الأسهم إلى هيمنتها على شركة القناة وتفكيرها الجدى فى احتلال مصر ، وقد تم ذلك فعلا فى سنة ١٨٨٢ .

وعندما ارتبكت حالة مصر المالية تزعزعت ثقة البيوت المالية الأوربية فى مقدرة مصر على سداد ديونها . ورغبة فى بث الطمأنينه فى البيوت المالية ، طلب اسماعيل من انجلترا أن ترسل اليه موظفا ماليا لدراسة حالة مصر المالية ومعاونة ناظر المالية على إصلاح مابها من خلل ، فأرسلت اليه انجلترا بعثة من أربعة من موظفيها برئاسة ستيفن كيف (Stephen Cave) . وقد وصلت البعثة

إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، ففحصت الحالة المالية ، ووضعت تقريراً فى سنة ١٨٧٦ ، اقترحت فيه مايأتى :

١ - إيفاء الديون القصيرة الأجل التى اقترضت فى السنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و١٨٦٧ من حصيلة المقابلة .

٢ - تحويل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد قدره ٧٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، يسدد فى مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪ .

٣ - أنشاء مصلحة حكومية يرأسها إنجليزى للرقابة على المالية المصرية ، بشرط أن يحترم اسماعيل قرارات تلك المصلحة ، وألا يعقد قرضاً جديدا إلا بموافقتها .

هكذا كانت مقترحات بعثة كيف . وقد أتفق اسماعيل مع الحكومة الانجليزية على ألا تذيع هذا التقرير حتى لايسوء مركز مصر المالى .

وقد ساء فرنسا أن توفد إنجلترا بعثة إلى مصر ، وأن تنفرد بالنفوذ لدى اسماعيل والتدخل فى شئون مصر ، فأرسلت هى الأخرى أحد موظفيها واسمه فيليه (Villet) ليساعد الحكومة المصرية على تنظيم ماليتها . وقد قدم فيليه مشروعا أراد اسماعيل الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الانجليزية من ميله الى المشروع الفرنسى ، وأذاعت أن إسماعيل يعارض فى نشر تقرير بعثة كيف ، مما أدى إلى اعتقاد الناس أن حالة مصر المالية سيئة ، فنزلت أسعار السندات المصرية نزولا كبيرا .

وفى تلك الاثناء كانت الخزانة المصرية عاجزة عن دفع أقساط الدين ، فأصدر اسماعيل مرسوما فى ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والاقساط المستحقة على الحكومة فى أبريل ومايو من تلك السنة ثلاثة أشهر ، مما أدى الى انتشار السخط والخوف فى الأسواق المالية الأوروبية ، والى استياء الماليين والمرابين الاجانب وطعنهم فى اسماعيل .

ورغبة فى استرضاء الدائنين ، طلب اسماعيل من وكلائهم فى مصر وضع نظام يضمن لهم استيفاء ديونهم ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعا بانشاء صندوق الدين وتوحيد الديون .

وتبعا لذلك المشروع أصدر اسماعيل مرسوما فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء صندوق الدين ، ووظيفته استلام النقود المخصصة لوفاء الدين وهى ايراد مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية ، وإيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وإيراد ضريبة الملح ، ومصائد المطرية بالدقهلية ، ورسوم الكبارى ، وعوائد الملاحة فى النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية . وقد نص المرسوم على أن الموظفين القائمين بتحصيل تلك الإيرادات يوردون مايحصلونه منها إلى صندوق الدين ، وأن الحكومة ليس لها الحق فى إنقاص ضرائب تلك الإيرادات إلا بموافقة أغلبية أعضاء صندوق الدين ، وأن الحكومة لاتعقد قرضا جديدا ولا تصدر إفادات مالية على الخزانة العامة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد وبعد موافقة صندوق الدين ، كما نص المرسوم على أن المحاكم المختلطة مختصة بنظر الدعاوى التى يقيمها صندوق الدين على الحكومة لصالح أصحاب الدين . ويتولى إدارة صندوق الدين مندوبون أجانب تختارهم الدول الدائنة ويعينهم الخديو . وهكذا كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية قامت فى مصر للتدخل الأجنبى فى شئونها .

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ أصدر إسماعيل مرسوما ثانيا بتوحيد الديون نص على تحويل ديون الحكومة وديون الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد عرف باسم الدين الموحد وقدره ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى بفائده ٧ ٪ ويسدد فى ٦٥ سنة ، وخصصت لسداده الإيرادات المذكورة فى مرسوم إنشاء صندوق

الدين ومقدار حصيلتها ٦٫٤٧٥٫٢٥٦ جنيها إنجليزيا. وقد نص المرسوم على الغاء لائحة المقابلة .

ورغبة فى بث الطمأنينة فى قلوب الدائنين على حسن إدارة نظارة المالية ، أصدر أسماعيل فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا بانشاء مجلس أعلى للمالية مكون من عشره أعضاء نصفهم من الأجانب والنصف الآخر من الوطنيين ، ومن رئيس يعينه اسماعيل . وينقسم هذا المجلس إلى ثلاثة أقسام ، يختص الأول منها بمراقبة خزانة الحكومة والثانى بمراقبة الإيرادات والمصروفات والثالث بتحقيق الحسابات . وفضلا عن ذلك يبدى المجلس رأيه فى الميزانية التى يضعها ناظر المالية قبل نهاية السنة بثلاثة أشهر . وقد عين اسماعيل السنيور شالويا (Sciaioja) وهو ايطالى رئيسا للمجلس .

هكذا أنشأ اسماعيل صندوق الدين والمجلس الأعلى للمالية ، ووحد الديون ، رغبة فى استرضاء الدائنين غير أن إنجلترا لم ترض بتلك الاجراءات ، فلم تعين مندوبا عنها فى صندوق الدين بينما عينت كل من فرنسا والنمسا وإيطاليا مندوبا عنها فى الصندوق ، ونادت بوضع تسوية أخرى تكفل مصالح الدائنين . وتبعا لذلك أرسلت انجلترا إلى فرنسا مستر جوشن (Goschen) أحد أعضاء البرلمان الانجليزى وابن أحد أصحاب بنك فروهلنج وجوشن للاتفاق معها على التعديلات اللازم إدخالها على تسوية الديون ، وعلى الخطة المشتركة لارغام اسماعيل على قبول تلك التعديلات ، فاختارت الحكومة الفرنسية المسيو جوبير (Joubert) مندوبا عن الدائنين الفرنسيين للاشتراك مع جوشن فى عرض مطالب الدائنين على اسماعيل .

وقد جاء جوشن وجوبير إلى مصر ، وعرضا على اسماعيل التعديلات الواجب إدخالها على تسوية الديون ، وضغط قنصل انجلترا وقنصل فرنسا على اسماعيل للموافقة عليها ، ولكنه تردد فى ذلك فى أول الامر ، ثم عاد فاذعن

لمطالب الدولتين ، إذ أقصى اسماعيل صديق عن نظارة المالية كطلب جوشن، وأصدر مرسوما فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بالنظام الذى وضعته انجلترا وفرنسا لتسوية الدين . وقد نص ذلك المرسوم على مايأتى :

١- اخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٨،٨١٥،٠٠٠ جنيه من الدين الموحد، وعقد اتفاق خاص بها (١) .

٢- إخراج القروض القصيرة الأجل التى عقدت فى السنوات ١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٧ من الدين ، واستهلاكها على حسب نصوص عقد كل منها ، بشرط أن تسدد بواقع ٨٠ ٪ من إيرادات المقابلة .

٣- تخفيض العلاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من ٢٥ ٪ إلى ١٠ ٪ .

٤- تقسيم الديون الأخرى الى قسمين : الأول الدين الممتاز ومقداره ١٧،٠٠٠،٠٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٥ ٪ ، ويسدد فى ٦٥ سنة ، وتصدر به سندات باسم سندات الدين الممتاز تعطى بالأفضلية لحاملى سندات القروض الطويلة الأجل التى عقدت فى السنوات ١٨٦٢ و١٨٦٨ و١٨٧٣ ، وتؤخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الايرادات المخصصة للدين العام وبخاصة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية. وقد نص المرسوم على إسناد إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية إلى لجنة مختلطة من خمسة مديرين منهم أثنان انجليزيان وأثنان مصريان وواحد فرنسى ،على أن يكون أحد المديرين الانجليز رئيسا للجنة ، ويتولى هؤلاء المديرين إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم إيراداتها إلى صندوق الدين .

---

(١) عقد فى ١٢ يوليه و ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ إتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنية والدائرة الخاصة .

هذا عن القسم الأول من الديون الأخرى . أما القسم الثانى فهو الدين الموحد ومقداره ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى بفائده ٧ ٪ ، وتخصص الايرادات المذكورة فى مرسوم توحيد الديون فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ لهذا الدين .

٥ - إعادة لائحة المقابلة .

٦ - إبقاء صندوق الدين إلى أن يسدد الدين العام، وإبقاء الإيرادات المخصصة فى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ . وقد تقرر أن لأعضاء صندوق الدين أن يتسلموا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ويرسلوها إلى بنكى انجلترا وفرنسا ، وأن يعين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكومتهم .

٧ - الرقابة المالية : نص المرسوم على فرض رقابة ثنائية أجنبية على المالية المصرية يتولاها رقيب انجليزى تختاره حكومته ويسمى «مفتش الإيرادات» لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ورقيب فرنسى تختاره حكومته ويسمى « مفتش الحسابات والدين العمومى » لمراقبة المصروفات .

ومهمة رقيب الايرادات تحصيل إيرادات الحكومة وتوريدها للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأمورى التحصيل ماعدا مأمورى تحصيل الرسوم القضائية فى المحاكم المختلطة ، وهو الذى يرشحهم لوظائفهم ، ومن حقه عزل من يريد عزله منهم بعد تصديق اللجنة المالية المؤلفة من ناظر المالية ومن الرقيبين . أما رقيب المصروفات فمهمته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالدين العام وتفتيش حسابات الخزانة وصناديق الحكومة، والتأشير على الاذون والتحاويل الصادرة من النظار (الوزراء) ورؤساء المصالح قبل صرفها ، والاعتراض على صرف أى مبلغ من المال يرى أنه تجاوز المربوط فى الميزانية، وكذلك القيام بوظيفة مستشار مالى لنظارة المالية . وللرقيبين الأجنبيين الاشتراك فى تحضير ميزانية الحكومة السنوية .

هذه أهم نصوص المرسوم الذى أصدره إسماعيل فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، بناء على مقترحات جوشن وجوبير .

وتبعا لذلك المرسوم عين المستر رومين (Romaine) رقيبا انجليزيا للايرادات والبارون دى مالاريه (De Malaret) رقيبا فرنسيا للمصروفات ، كما عين افلن بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) (Evelyn Baring) عضوا انجليزيا فى صندوق الدين ، ودى بلنيير (De Blignières) عضوا فرنسيا فى صندوق الدين ؛ وبقى العضو النمساوى فون كريمر (Von Kremer) والعضو الإيطالى السنيور بارافللى (Baravelli) المعينان فى صندوق الدين من قبل . وكذلك عين الجنرال ماريوت الانجليزى رئيسا للجنة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

وعلى الرغم من تنفيذ مقترحات جوشن وجوبير فان حالة مصر المالية لم تتحسن بل ازدادت ارتباكا ، مما أدى إلى اتفاق الرقيب الإنجليزى والرقيب الفرنسى وأعضاء صندوق الدين على مطالبة إسماعيل بتأليف لجنة تحقيق أوربية لفحص الشئون المالية للحكومة المصرية . ولا شك أن تنفيذ هذا الطلب اعتداء صريح على استقلال مصر وتدخل فى شئونها الداخلية ، غير أن إسماعيل وافق على الطلب تحت ضغط الحكومات الأوربية ، فأصدر مرسوما فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة التحقيق العليا الأوربية لتحقيق العجز فى الايرادات ومعرفة أسبابه ، والوقوف على أوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، وبيان وسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد ميزانية سنة ١٨٧٨ . وقد أعطى المرسوم لتلك اللجنة الحق فى الاتصال بالمصالح والدواوين وسماع أقوال من تريد ، رغبة فى جمع البيانات التى تطلبها .

وتبعا لذلك المرسوم كانت اختصاصات لجنة التحقيق العليا مقتصرة على الايرادات ، ولكن الدائنين لم يرضوا بذلك ، وأرادوا أن يكون للجنة حق تحقيق المصروفات أيضا ، وأيدت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية طلب الدائنين

وأصرتا على أن تحقق اللجنة حالة الإيراد والمنصرف ، فأذعن إسماعيل لضغط الدولتين وأصدر مرسوما فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ بحق اللجنة فى تحقيق حالة الحكومة المالية من إيرادات ومصروفات ، وتكليف النظار (الوزراء) والموظفين إعطاء اللجنة البيانات التى تطلبها منهم .

وقد تألفت لجنة التحقيق العليا من فردينانند دى لسبس رئيسا ، وريفرس ولسن (Rivers Wilson) ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين . وقامت اللجنة بمهمتها ، فأخذت تفحص الحالة المالية ، وتسمع أقوال من تريد من موظفى الحكومة ، حتى أنها استدعت شريف باشا ناظر الحقانية والخارجية لسماع أقواله ، فرفض الحضور اليها ، ورغب فى الإجابة كتابة عما تريد الاستفهام عنه ، فصممت اللجنة على حضوره ، فأبى واستقال من النظارة .

وقدمت لجنة التحقيق العليا تقريراً مبدئيا إلى إسماعيل شرحت فيه الحالة المالية ، وبينت عيوبها ، وذكرت ما تراه لاصلاحها ، واقترحت ما يأتى :

١ - نزول إسماعيل عن أطيانه وأطيان عائلته لسد عجز ميزانية الحكومة ومقداره ٩٫٢٤٣٫٢٦٣ جنيها منه ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ، ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات إذ اعتبرت اللجنة إسماعيل مسئولا عن قيمة ذلك العجز فى الميزانية .

٢ - نزول إسماعيل عن سلطته المطلقة ، وذلك بتأليف نظارة (وزارة) مسئولة عن الحكم .

وقد وافق إسماعيل على مقترحات اللجنة ، وقبل النزول عن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة وبعض أطيان عائلته ؛ ولكن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة كانت مرهونة من أجل ديون سابقة ، ولذا طلبت اللجنة النزول عن أطيان أخرى للعائلة ، فوافق إسماعيل ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، عرف باسم الدومين ، ومقداره ٤٢٥٫٧٢٩ فدانا .

وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أصدر اسماعيل أمراً بانشاء مجلس النظار للقيام بمسئولية الحكم ، وتكليف نوبار باشا بتأليف النظارة على هذا الأساس . وبذلك تغير نظام الحكم ، إذ تضمن ذلك الأمر الأسس الآتية :

١ - مشاركة مجلس النظار للخديو فى الحكم ، وتحمل ذلك المجلس مسئولية الحكم .

٢ - تضامن أعضاء مجلس النظار فى المسئولية .

٣ - قرارات مجلس النظار بالأغلبية .

٤ - انعقاد مجلس النظار برئاسة رئيس المجلس .

وبناء على ذلك الأمر تألفت النظارة ، من : نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار وناظرا للخارجية والحقانية ، ورياض باشا للداخلية ، وراتب باشا للحربية ، وريفرس ويلسن للمالية ، ودى بلنيير للأشغال ، وعلى باشا مبارك للمعارف والأوقاف . وبذلك أصبح الحكم الفعلى فى مصر بيد الناظرين الأجنبيين ، إذ انحاز إليهما نوبار باشا ورياض باشا .

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ صدر مرسوم بوقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة المالية الثنائية لوجود الناظرين الاجنبيين فى النظارة ، بشرط إعادة تلك الرقابة إذا فصل أحدهما من منصبه بدون موافقة حكومته .

وقد عقدت نظارة نوبار باشا قرضا من بنك روتشلد الانجليزى مقداره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٥ ٪ ، عرف باسم قرض الدومين ، ورهنت من أجله الاملاك التى نزل عنها بعض أفراد الاسرة الخديوية ، وعهدت إدارتها إلى لجنة دولية عرفت باسم قومسيون الاملاك الاميرية (الدومين) تتألف من ثلاثة أعضاء أحدهم مصرى والثانى انجليزى والثالث فرنسى ، وقد بلغ صافى هذا القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٥٫٩٩٢٫٥٠٠ جنيه إنجليزى مع أن

قيمته الاسمية ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، وفى ذلك خسارة كبيرة لمصر . وقد دفعت نظارة نوبار من ذلك القرض بعض أقساط الديون .

وفى عهد نظارة نوبار استأنفت لجنة التحقيق العليا أعمالها بدعوة من النظارة ، كما منحت هذه اللجنة حقا جديداً وهو وضع مشروعات القوانين المالية لمصر .

وبينما كانت نظارة نوبار تعمل على حماية مصالح الدائنين ، أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت بعضهم بحجة الاقتصاد ، وعينت بعض الأجانب فى الوظائف الهامة بمرتبات كبيرة .

وقد استاء المصريون وإسماعيل من سياسة نظارة نوبار، مما أدى إلى كراهيتهم لها ، غير أنها كانت تعتمد على تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية .

ورغبة فى ضغط المصروفات قررت نظارة نوبار تسريح عدد كبير من الجند وإحالة ٢,٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش إلى الاستيداع ، وكانت مرتبات الضباط متأخرة عشرين شهراً . وقد حضر الضباط المحالون إلى الاستيداع إلى القاهرة لتسليم أسلحتهم ، فأراد بعضهم القيام بمظاهرة لرفع ظلامتهم إلى نوبار باشا وريفرس ويلسن ، والمطالبة بمرتباتهم المتأخرة . وبناء على ذلك اجتمع فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ نحو ٦٠٠ ضابط برئاسة البكباشى لطيف بك سليم أحد أساتذة المدرسة الحربية الذى خطب فيهم وحثهم على التعاون والشجاعة ونصحهم بالثبات حتى ينالوا مطالبهم، ثم سار هؤلاء الضباط ومعهم بعض طلبة المدرسة الحربية ونحو ٢,٠٠٠ جندى فى طريقهم إلى نظارة المالية ، وعلى مقربة منها التقوا بنوبار باشا فأحاطوا بعربته وأعتدوا عليه بالضرب. وفى تلك الأثناء حضر ريفرس ويلسن وأراد تخليص نوبار ، فضرب المتظاهرين بعصاه ، فهجموا عليه وأدخلوه هو

ونوبار باشا مبنى نظارة المالية ؛ واحتلوا المبنى وحبسوا نوبار باشا وريفرس ويلسن فى إحدى حجراته.

ولما علم قناصل الدول بما حدث ، ذهب القنصل العام الانجليزى إلى إسماعيل طالبا منه التدخل فى المسألة ، فلبى طلبه ، وذهب إلى المتظاهرين فطيب خاطرهم ، وطلب منهم الاعتماد عليه فى أداء رواتبهم ، مما أدى إلى سكوت معظم الضباط ، غير أن بعضهم استمروا فى تظاهرهم ، فأمر إسماعيل الحرس بتفريق المجتمعين بالسلاح ، فانتهت المظاهرة ، وأطلق سراح النظار المحبوسين .

وفى اليوم التالى قابل القنصل العام لكل من انجلترا وفرنسا إسماعيل ، فأخبرهما بأنه لا يعد مسئولا عن الأمن إلا إذا نال حقه من السلطة فى الحكم ، وخرج نوبار من النظارة . وبناء على ذلك قدم نوبار استقالته . وقد رضى القنصلان الانجليزى والفرنسى باستقالة نوبار ، بشرط بقاء الناظرين الأجنبيين فى النظارة فقبل إسماعيل ذلك .

وبعد استقالة نظارة نوبار اقترضت الحكومة المصرية مبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه من بنك روتشلد دفعت منه الرواتب المتأخرة للضباط .

وقد رغب إسماعيل فى أن يتولى رئاسة النظارة الجديدة ، غير أن القنصلين الانجليزى والفرنسى عارضا فى ذلك ، فعرض إسماعيل أسنادها إلى ابنه محمد توفيق باشا فقبل القنصلان . وبعد ذلك طلب إسماعيل أن يرأس جلسات مجلس النظار فعارض القنصلان ، مما أدى إلى تنازله عن ذلك الطلب. وقد رغبت انجلترا وفرنسا فى جعل نوبار عضوا فى النظارة الجديدة فعارض اسماعيل فى ذلك ، فأشترطت الدولتان أن يكون للناظرين الأجنبيين حق الفيتو (Veto) وهو وقف أى قرار لمجلس النظار لا يوافقان عليه ، فقبل اسماعيل ذلك الشرط .

وفى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ أسند اسماعيل رئاسة النظارة الى ابنه محمد توفيق باشا . وفى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ تألفت النظارة من: محمد توفيق باشا للرئاسة ،

ورياض باشا للداخلية والحقانية، وريفرس ويلسن المالية، ودى بلنيير للأشغال، وعلى باشا مبارك للمعارف والأوقاف، وذو الفقار باشا للخارجية، وأفلاطون باشا للحربية.

هكذا تألفت نظارة توفيق ، ومن بين أعضائها رياض باشا الذى عين فيها بناء على طلب القنصلين الانجليزى والفرنسى ، على الرغم من معارضة اسماعيل ، ومن بين أعضائها أيضا الناظران الأجنبيان، ولهما حق الفيتو الذى جعلهما يتحكمان فى إدارة شئون الحكومة .

ومن أوائل أعمال نظارة توفيق فض مجلس شورى النواب فى ٢٧ مارس بحجة أن مدة نيابته وهى ثلاث سنوات قد انتهت، مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، وذلك بإيعاز الناظرين الأجنبيين خوفا من معارضة المجلس للنظارة ، غير أن النواب قدموا عريضة إلى اسماعيل باعتراضهم على موقف النظارة من المجلس ، واحتجاجهم على المشروع المالى الذى أعدته النظارة والذى تعلن فيه أن الحكومة فى حالة افلاس وتلغى فيه لائحة المقابلة وتفرض فيه ضرائب جديدة على الأطيان العشورية ، وكذلك تصميمهم على رفض ذلك المشروع ، ومطالبتهم اسماعيل بتلافى الحالة التى نشأت عن امتهان حقوق المجلس .

وكذلك عقد الأحرار جمعية وطنية من صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأى فيها ، واتفقوا على وضع بيان يتضمن مشروع تسوية مالية ، يتعارض مع مشروع ريفرس ويلسن ، ويبين مقدرة مصر على تأدية ديونها ، ويتضمن البيان كذلك المطالبة بتأليف نظارة وطنية مستقلة لا يوجد فيها الناظران الأجنبيان ، وتقرير نظام دستورى لمصر تكون النظارة فيه مسئولة أمام مجلس النواب .

وفى ٢ ابريل سنة ١٨٧٩ اجتمع الأحرار من النواب والعلماء والهيئات الدينية والأعيان والتجار والموظفين والضباط ، ووضعوا لائحة بمطالبهم سميت « اللائحة الوطنية » تتضمن ما يأتى :

١ - مشروع تسوية مالية يتعارض مع مشروع ريفرس ويلسن ، إذ ينص على بقاء المقابلة ، ويرفض فرض ضرائب جديدة على الأطيان العشورية ، ويقوم على أساس أن ايرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الدين العام .

٢ - المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب ، بحيث تكون له السلطة التى للمجالس النيابية فى أوروبا ، وتكون النظارة مسئولة أمامه .

٣ - إعادة الرقابة المالية الثنائية رغبة فى تأمين حقوق الدائنين .

ولما قدمت اللائحة الوطنية إلى اسماعيل قبلها ، وأمر بترجمتها إلى الفرنسية ، وارسال النسخ الفرنسية إلى قناصل الدول . كما اعتزم تكليف شريف باشا بتأليف نظارة جديدة نزولا على رغبة الأحرار . وتمهيداً لذلك استقال توفيق باشا من رئاسة النظارة .

وفى ٧ ابريل استدعى اسماعيل قناصل الدول وأبلغهم نبأ اللائحة الوطنية ، وطلب منهم أن يبلغوا دولهم نصها ، كما شرح لهم ملخصها ، وأخبرهم بأنه عهد بتأليف النظارة الجديدة الى شريف باشا .

وفى نفس اليوم احتج الناظران الأجنبيان فى نظارة توفيق على اللائحة الوطنية وعلى قبول اسماعيل اياها

وقد كلف اسماعيل شريف باشا تأليف النظارة ، بشرط أن يكون أعضاؤها من المصريين ، وأن تكون مسئولة أمام مجلس النوب ، وأن تعيد الرقابة المالية الثنائية .

وفى ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ تألفت النظارة من شريف باشا الرئاسة والداخلية والخارجية ، واسماعيل راغب باشا للمالية وشاهين باشا للجهادية ، وزكى باشا للأشغال العمومية ، وذو الفقار باشا للحقانية ، ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية

والأوقاف ، وعمر لطفى لتفتيش عموم الأقاليم والبحرية والقبلية وأعضاء هذه النظارة كلهم من الوطنيين ، ولذا فقد عرفت باسم النظارة الوطنية .

وفى نفس اليوم وقعت لجنة التحقيق العليا تقريرها الثانى ، وقد أعلنت فيه أن مصر فى حالة إفلاس .

وفى نفس اليوم ايضا عرض شريف باشا على القنصل العام الانجليزى والقنصل العام الفرنسى إعادة الرقابة المالية الثنائية ، وطلب اليهما إبلاغ حكومتيهما ذلك لاختيار الرقيبين . ورغبة منه فى إظهار العزم الصادق على أعادة تلك الرقابة ، عرض على العضو الانجليزى والعضو الفرنسى فى صندوق الدين قبول منصبى الرقيبين مؤقتا حتى يأتى رد حكومتيهما ، فرفضا على أساس معارضتها اللائحة الوطنية .

وفى ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩ إستقال أعضاء لجنة التحقيق (١) إستقالة إجماعية من عضوية اللجنة إحتجاجا على تأليف النظارة الوطنية ، وذكروا فى إحتجاجهم أن الإصلاحات المالية لاينتظر تنفيذها إلا على يد نظارة فيها العنصر الأوروبى فقبل إسماعيل استقالتهم .

وكذلك استقال بعض كبار الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة المصرية.

وقد قررت نظارة شريف استمرار انعقـــاد مجلس شورى النواب ، وأعلن ذلك القرار فى المجلس فى جلسة ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩ .

وفى ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ صدر مرسوم بتسوية الديون على حسب ماقررته اللائحة الوطنية . وعلى الرغم من ذلك المرسوم كفل حقوق الدائنين وأقر التعهدات المالية التى ارتبطت بها مصر ، فان أعضاء صندوق الدين احتجوا عليه ، ورفعوا على الحكومة المصرية قضية أمام المحكمة المختلطة .

---

(١) عزل رياض باشا وكيل لجنة التحقيق من منصبه قبل استقالة أعضائها .

ورغبة فى بث الطمأنينة فى الدوائر الأوروبية ، صدر مرسوم فى ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩ بانشاء « مجلس شورى الحكومة » أغلبية أعضائه من الأجانب لوضع مشروعات القوانين . ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفها ، وطلبتا إعادة الناظرين الأجنبيين إلى النظارة ، فرفض الطلب .

وفى تلك الأثناء أرادت المانيا أن تنال انتصارا سياسيا وتظهر للعالم قوتها فتدخلت فى المسألة المصرية ، إذ أبلغت الدول وجهة نظرها فى تلك المسألة ، وتتلخص فى بطلان مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ، بحجة أن اسماعيل لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الاجانب بدون موافقه الدول طبقا للائحة المحاكم المختلطة . وقد أيدت وجهة النظر الألمانية هـذه كل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا .

وفى ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ قدم القنصل الألمانى فى مصر إلى اسماعيل احتجاج حكومته على مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ، فحذت الدول حذو المانيا ، إذ قدم مثل ذلك الإحتجاج قنصل كل من النمسا والمجر ، وانجلترا ، وفرنسا، وروسيا، وايطاليا . وقد اجابت الحكومة المصرية على الاحتجاج بارسال صورة من مرسوم ٢٢ أبريل إلى كل من قناصل الدول للتصديق عليه . ولكن الدول رفضت التصديق .

ولم تقتصر انجلترا وفرنسا على فكرة المانيا فى الاحتجاج على المرسوم والمطالبة بالغائه ، بل عملتا على خلع اسماعيل من العرش، فسعتا لذلك فى الآستانة. ولما تبين لهما أن الحكومة العثمانية مستعدة لخلع اسماعيل نصحتا له بالتنازل عن العرش ، فأجابها بعد يومين أنه عرض الأمر على السلطان وانه فى انتظار جوابه.

وقد طلبت المانيا والنمسا من اسماعيل التنازل عن العرش تأييدا لطلب انجلترا وفرنسا فأجابها بنفس الجواب. وكان اسماعيل يأمل أن تختلف الدول فى

طلب خعله ، وأن تنجح مساعيه لدى السلطان . وفى ليلة ٢٤ يونيه سنة ١٨٧٩ ذهب إلى إسماعيل قناصل إنجلترا وفرنسا و المانيا وطلبوا اليه أن يتنازل عن العرش فرفض . وفى آخر الأمر أصدر السلطان العثمانى ، بناء على قرار مجلس الوزراء ، إرادة بخلع إسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وذلك إجابة لطلب الدول ، فأرسل الصدر الأعظم رسالة برقية بذلك إلى كل من اسماعيل وتوفيق فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ .

وبعد أن تولى توفيق الحكم ، أصدر مرسوما فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ باعادة العمل بنظام الرقابة المالية الثنائية ، وتعيين إفلن بارنج رقيبا على الإيرادات ودى بلنيير رقيبا على الحسابات والدين العمومى ، بناء على ترشيح الحكومتين الإنجليزية والفرنسية .

وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ صدر مرسوم بنظام الرقابة الثنائية ، بناء على قرار مجلس النظار ؛ وكان رئيسه إذ ذاك رياض باشا ، فترك للقنصل العام الإنجليزى والقنصل العام الفرنسى وضع مشروع اللائحة التى تحدد سلطة الرقيبين ، وقد أقر مجلس النظار المشروع كما وضعه القنصلان . وقد نص هذا المرسوم على أن للرقيبين الحق فى حضور جلسات مجلس النظار والإشتراك فى مداولاته بشرط أن يكون رأيها استشاريا ، وعلى أن النظار (الوزراء) وجميع الموظفين مكلفون بتقديم كل البيانات التى يطلبها منهم الرقيبان ، وأن على ناظر المالية أن يقدم للرقيبين فى كل أسبوع كشفا مفصلا عن إيرادات الخزانة العامة ومصروفاتها ، وأن كل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف شهريا ، وأن الرقيبين يتقاسمان النظر فى المصالح العمومية التى لها مراقبتها والاشراف عليها ، وأن الحكومة المصرية لا حق لها فى عزلها إلا برضا حكومتيهما . وقد أدت اختصاصات الرقيبين هذه إلى تدخلها فى كل شأن من شئون الحكومة المصرية المالية .

وقد اقترح الرقيبان على الحكومة المصرية بيع حصتها فى أرباح شركة قناة السويس، وهى ١٥ ٪ من الأرباح السنوية للشركة . وكان إسماعيل قد رهنها لبعض الماليين الفرنسيين، فبنى الرقيبان اقتراح البيع على أساس أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين الماليين الفرنسيين الذين ارتهنوا هذه الحصة . وقد وافقت الحكومة المصرية فى ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ على البيع فخسرت مصر بذلك خسارة مالية وسياسية ، إذ أن قيمة الحصة ارتفعت فيما بعد ، كما أن مصر فقدت ما تبقى لها إذ ذاك من حق مادى فى القناة .

ورغبة فى تسوية الدين العام ، اتفق توفيق مع الدول التى لها معظم الديون وهى فرنسا وإنجلترا والمانيا والنمسا وإيطاليا على تأليف لجنة دولية عرفت باسم « لجنة التصفية » للقيام بذلك ، وعلى تنفيذ قرارات تلك اللجنة . وتبعاً لذلك الاتفاق أصدر توفيق مرسوما فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة التصفية من عضوين عن فرنسا وعضوين عن إنجلترا وعضو واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا وعضو واحد عن مصر ، لبحث الحالة المالية ، وتحضير مشروع قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين ، ويبين الطريقة التى بمقتضاها تصفى الديون السائرة، ويحدد الايرادات التى تخصص للديون الثابتة والديون السائرة ، كما يحدد المبلغ الذى يكفى نفقات الحكومة ، بشرط أن يكون توفيق ملزماً بالموافقة على قرارات اللجنة وإصدار قانون بها .

وفى ٥ إبريل سنة ١٨٨٠ أصدر توفيق مرسوما بتعيين أعضاء لجنة التصفية ومن بينهم ريفرس ويلسون رئيسا للجنة وبطرس غالى عضواً عن مصر .

وفى نفس اليوم وقع قناصل الدول الممثلة فى لجنة التصفية ميثاقا بأن تقبل دولهم قرارات اللجنة ؛ وبأن تبلغها إلى الدول الأخرى المشتركة فى تأسيس المحاكم المختلطة لتوافق عليها . وبذلك اتفقت الدول الممثلة فى لجنة التصفية مقدما على قبول وتنفيذ قانون التصفية ، كما تعهد توفيق من قبل بذلك ، غير أن مصر

لا يمثلها فى اللجنة إلا عضو واحد، وبذلك كانت مصر ملزمة بتنفيذ ماتقرره اللجنة دون أن يكون لها رأى يعتد به فى وضع قانون التصفية .

وعندما أتمت لجنة التصفية عملها قدمت قراراتها إلى توفيق، فأصدر بها مرسوما فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠، فأصبحت تلك القرارات قانونا واجب التنفيذ وتتلخص أهم أحكام قانون التصفية فيما يأتى :

١ ـ تحديد نفقات الحكومة المصرية بما فيها الجزية السنوية للسلطان بمبلغ ٤ر٨٩٧ر٨٨٨ جنيها من الإيرادات فى السنة ، وتخصيص المبلغ الباقى بعد ذلك من الايرادات للدين العام بشرط أن يستولى عليه صندوق الدين ، فان لم يكن كافيا لسداد أقساط الديون وفوائدها الزمت الحكومة بأداء العجز، وإن زاد عنها بقيت الزيادة فى صندوق الدين .

٢ ـ الدين الممتاز : مقداره ٢٢ر٦٧٩ر٨٠٠ جنيه بفائدة ٥ ٪ . وقد خصص صافى إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية لسداد فوائد الدين الممتاز واستهلاكه . وتقرر استهلاك سندات الدين الممتاز فى ظرف ٦٥ سنة من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ . وصرح لناظر المالية المصرية باصدار سندات مساوية لسندات الدين الممتاز لا يزيد مجموعها عن ٥ر٦٠٠ر٢٠٥ جنيه مصرى لسداد بعض الديون السائرة .

٣ ـ الدين الموحد : مقداره ٥٨ر٤٠ر٣٢٦ جنيها بفائدة ٤ ٪ بضمانة إيرادات الجمارك وإيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط . وقد استبدلت سندات قروض السنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ بسندات من الدين الموحد ، وصرح لناظر المالية المصرية باصدار سندات جديدة من سندات الدين الموحد بقيمة ١ر٩٠٩ر٢٨٠ جنيها مصريا لذلك .

٤ ـ دين الدائرة السنية : مقداره ٩ر٥٢٨ر٨٠٤ جنيهات بفائدة ٥ ٪ بضمانة أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وهذه الأملاك أصبحت ملكا للحكومة

وتديرها مصلحة دولية . وقد تقرر استبدال سندات دين الدائرة الخاصة بسندات من دين الدائرة السنية .

٥ - قرض الدومين : مقداره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه بفائدة ٥ ٪ ، وقد تأيدت الشروط المبرمة من قبل بين الحكومة المصرية وبنك روتشلد ، ومن بين تلك الشروط تخصيص إيرادات مديرية قنا لضمانة ذلك الدين ، فضلا عن إيرادات الدومين .

٦ - الديون السائرة : صفيت الديون السائرة وسويت .

٧ - دين المقابلة : تأيد إلغاء لائحة المقابلة الذى تقرر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وخصص مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى سنويا لمدة خمسين سنة تعويضا عن دين المقابلة .

٨ - لا يجوز للحكومة المصرية عقد أى قرض جديد مهما كان نوعه إلا بموافقة صندوق الدين ، ومع ذلك يجوز لناظر المالية أن يأخذ بحساب جار مبلغا لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية .

هكذا سويت مشكلة الديون التى كانت سببا فى التدخل الأجنبى فى مصر . وقد بلغ مجموع الديون إذ ذاك ٩٨٫٧٤٨٫٩٣٠ جنيها .

٤ - الدين العام فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ :

بعد أن احتلت انجلترا مصر فى سنة ١٨٨٢ عملت على إلغاء الرقابة المالية الثنائية لتنفرد بالرقابة على المالية المصرية ، فأعلن الرقيب الإنجليزى أوكلن كولفن (Auckland Colvin) انقطاعه عن حضور جلسات مجلس النظار ، ولم يحضرها الرقيب الفرنسى لأنه لم يدع إلى حضورها . وقد اعترض الرقيب الفرنسى على عدم دعوته فأجاب شريف باشا رئيس مجلس النظار إذ ذاك بان الرقيب الفرنسى ليس له حق حضور جلسات المجلس وحده لأن الرقابة المالية نظام ثنائى يبيح للرقيبين

حضور جلسات المجلس معا ولا يبيح لأحدهما الحضور منفرداً . وفى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ أرسل شريف باشا مذكرة إلى كل من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية ينبئها بأن الحكومة المصرية ترغب فى إلغاء الرقابة الثنائية بسبب ما نتج عنها من مساوىء إدارية ، وإثارة خواطر المصريين ، وانتقاص سلطة الحكومة المصرية ، إذ أنها ثنائية وذات صبغة سياسية . وفى ١١ ينـــاير سنة ١٨٨٣ استقال الرقيب الانجليزى أوكلن كولفن من منصبه . وفى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بإلغاء الرقابة الثنائية ، فاحتجت فرنسا على الحكومة المصرية التى لم تهتم بذلك الاحتجاج .

هكذا تخلصت مصر من نظام الرقابة المالية الثنائية ، غير أن الحكومة المصرية قررت الاستعانة لوقت ما بأحد الأجانب الذين لهم دراية بالشئون المالية لبحث المسائل المالية وإبداء رأيه فيها ، بشرط أن يكون موظفا مصريا يختاره ويعينه الخديو ، وبشرط ألا يكون له حق التدخل بأى وجه فى أمور البلاد الادارية ، وألا يكون له حق حضور جلسات مجلس النظار ، بل يحضرها فقط إذا استدعاه لذلك رئيس المجلس .

وبناء على ذلك عين أوكلن كولفن مستشارا ماليا للحكومة المصرية فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ . وعنـــدما استقال من منصبه عين بدلا عنه إدجار فنسنت (Edgar Vincent) وهو انجليزى أيضا ، وذلك فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ . وبهذا سيطرت انجلترا على ماليـة مصر ، إذ أن المستشار المالى الانجليزى تجاوز اختصاصاته وطغى نفوذه على سلطان الحكومة ؛ فأصبح صاحب الأمر والنهى فى شئون مصر المالية طول مدة الاحتلال حتى سنة ١٩١٤ .

وفى أوائل عهـــد الاحتلال الانجليزى لمصر زادت مصروفات الحكومة ، بسبب التزامهـــا بدفع تعويضات عن حوادث الاسكندرية فى سنة ١٨٨٢ وبسبب أداء نفقات جيش الاحتلال ، والمرتبات الكبيرة للموظفين البريطانيين

الذين عينتهم فى المناصب العليا ، وكذلك نفقات القوات العسكرية التى أرسلتها لمقاومة ثورة المهدى ونفقات إخلاء السودان غير أن قانون التصفية حدد نصيب الحكومة من الايرادات بمبلغ ٨٨٨و٨٩٧و٤ جنيه فى السنة لنفقاتها بما فيها الجزية للسلطان ومقدارها ٤٨٦و٦٨١ جنيه مصرى ، كما أن الحكومة المصرية لم يكن لها الحق فى الاستدانة إلا بشرط موافقة تركيا والدائنين ، وبشرط أن يكون القرض الجديد لتسوية حالة مصر المالية .

ولذلك رأت انجلترا ضرورة الرجوع إلى الدول لتعديل تلك القيود ، والترخيص لمصر بعقد قرض جديد ، فأرسل وزير خارجيتها فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ دعوة إلى كل من فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا وتركيا لعقد مؤتمر فى لندن أو فى الآستانة للمفاوضة فى شئون مصر المالية ، والنظر فى تعديل قانون التصفية . وقد اجتمع المؤتمر فى لندن فى يونية سنة ١٨٨٤ ، وانفض فى أغسطس دون أن يتفق أعضاؤه على رأى فى تسوية حالة مصر المالية . ولكن انجلترا عادت إلى مفاوضة تلك الدول ، واستمالت ألمانيا وروسيا بتعيين عضو لكل منهما فى صندوق الدين ، كما استمالت فرنسا بقبول المشروع الفرنسى أساساً للمفاوضة . وقد نجحت انجلترا فى هذه المرة ، إذ عقدت الدول السبع ألمانيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، وروسيا ، وتركيا اتفاق لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وتتلخص أهم نصوصه فيما يأتى :

١ — حق الحكومة المصرية فى عقد قرض لا يزيد عن ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى بفائدة لا تزيد عن ٣½ ٪ ، وتحديد فائدته وشروطه ومواعيده فى مرسوم الخديو الذى يصدر بعقده .

٢ — تخصيص مبلغ ٣١٥٫٠٠٠ جنيه فى السنة من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز لسداد هذا القرض تدفع منه الفوائد ، وما يتبقى بعد ذلك يخصص لاستهلاك القرض ، ويقوم بذلك السداد صندوق الدين .

٣- تضمن المانيـــا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وايطاليا ، وروسيا بالتضامن سداد القسط السنوى من هذا الدين بانتظام .

٤- يودع رأس مال القرض المذكور فى صندوق الدين ، وعلى أعضاء الصندوق أن يدفعوا منه المبالغ اللازمة لسداد تعويضات الاسكندرية ، وما يبقى منه بعد سداد تلك التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعا لحاجاتها ، وما يفيض بعد ذلك يخصص لاستهلاك القرض .

وفى اليوم السابق لعقد ذلك الاتفاق ، اتفقت الدول السبـــع المذكورة على تصريح لندن لتسوية شئون مصر المالية ، وتتلخص أهم نصوصه فيما يأتى :

١- ترخيص حكومة تركيا للخديو بعقـــد قرض بالشروط الواردة فى مشروعى الاتفاق والمرسوم [1] المرافقين لهذا التصريح ، بشرط الا تزيد عن ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى .

٢- اتفاق المانيا والنمسا والمجـــر ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وايطاليا وروسيا على ضمان هذا القرض لتسوية شئون مصر المالية . وعلى سريان عوائد الأملاك المبنية وضريبة أوراق الدمغة وضريبة الباطنطة على رعاياها فى مصر .

٣- اتفاق الدول السبع على ضرورة سرعة المفاوضة لوضع معاهدة تشمل النظام الذى يكفل لجميع الدول حرية المرور فى قناة السويس ، وعلى تأليف لجنة من مندوبى الدول لتحضير وتحرير هذه المعـــاهدة ، على أن يحضر اللجنة مندوب عن الخديو يكون رأيه استشاريا .

وقد جاء فى ذلك التصريح إقـــرار من مندوب الحكومة المصرية بتعهدها باصدار مرسوم بالقرض .

---

(١) أتفاق لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، ومرسوم الخديوى فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ .

وبناء على ذلك الإقرار صدر مرسوم الخديو فى ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المضمون بفائدة ٣٪ . وقد جاء فى المرسوم مايأتى :

١- تحديد مبلغ ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه من الإيرادات الحرة ، غير المخصصة للدين العام ، لمصروفات الحكومة العادية ، مع إمكان زيادة ذلك المبلغ فى بعض الأحوال .

٢- إذا لم تبلغ الإيرادات الحرة المبلغ المحدد للمصروفات العادية يدفع صندوق الدين العجز للحكومة من زيادة الايرادات المخصصة للدين العام .

٣- مايزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين بعد دفع المبالغ اللازمة للدين والمبالغ المحددة للمصروفات العادية ، يقسم مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين .

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ تقرر إصدار سندات بمبلغ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بفائدة ٤ ١/٢ ٪ ، وخصص لسداد هذه السلفة قسط سنوى مقداره ١٣٠٫٠٠٠ جنيه من مصروفات الحكومة .

ورغبة فى تخفيض فوائد الدين العام أرادت مصر تحويل بعض الديون بتخفيض فوائدها ، ففاوضت الدول فى ذلك ، وانتهت المفاوضة بصدور أربعة مراسيم فى سنة ١٨٩٠ تتضمن مايأتى :

١- تحويل قرض سنة ١٨٨٨ إلى دين ممتاز .

٢- تحويل الدين الممتاز بانقاص فائدته من ٥٪ إلى ٣ ١/٢ ٪ .

٣- تحويل دين الدائرة السنية بانقاص فائدته من ٥٪ إلى ٤٪ .

٤- الترخيص بتحويل دين الدومين من ٥٪ إلى ٤ ١/٢ ٪ .

٥- وضع الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة .

السنية وقرض الدومين فى صندوق الدين ، ومنح الصندوق حق استثمارها فى سندات الديون المصرية .

٦- إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة بدون سداد شىء من أصلها إلا بطريق الاستهلاك بالشروط التى وضعت لكل دين منها.

وقد تمكنت مصر من تحويل تلك الديون بسبب متانة ماليتها إذ ذاك ، فأصبح فى مقدورها الحصول على أموال بفائدة أقل مما كانت تدفعه عن ديونها. وبهذا التحويل نقصت فوائد الديون ٢٦٥،٠٠٠ جنيها سنويا .

وفى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا ، وفيه تعهدت فرنسا بالموافقه على مشروع المرسوم الخديوى المرافق للاتفاق . وفى ٢٨ نوفمبر صدر المرسوم ، وتتلخص أهم نصوصه فيما يأتى :

١- تخصيص ضرائب الأطيان لخدمة الدين العام بدلا من الايرادات التى كانت مخصصة لذلك من قبل ، وهى ايرادات السكك الحديد والتلغرافات وميناء الاسكندرية والجمارك ومديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط .

٢- عدم تخفيض حصيلة ضرائب الأطيان عن ٤،٠٠٠،٠٠٠ جنيه فى السنة إلا بعد موافقة الدول .

٣- توريد إيرادات ضرائب الأطيان إلى صندوق الدين ، فيأخذ منها الصندوق المبالغ اللازمة لخدمة الدين ، وما يزيد عن ذلك يرسله إلى نظارة المالية.

٤- استيلاء الحكومة على المال الاحتياطى المتوفر فى صندوق الدين إذ ذاك.

وفى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥ تم استهلاك دين الدائرة السنية ، ومن أجل ذلك الاستهلاك باعت الحكومة أملاك الدائرة السنية .

وفى أول يوليه سنة ١٩١٣ تم استهلاك دين الدومين .

الملحق

مراجع الكتاب

أولا - مراجع باللغة العربية

١ — وثائق لم يسبق نشرها

(ا) دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين

بعض الوثائق باللغة العربية والبعض الآخر باللغة التركية ولكنه معرب وتوجد هذه الوثائق فى الدفاتر والمحافظ الآتية :

١- دفاتر « أوامر » : مقيدة فيها الأوامر الصادرة من الوالى باللغة العربية إلى الدواوين والأقاليم .

٢- دفاتر «ديوان خديوى تركى»: مقيدة فيها لوائح وأوامر باللغة التركية .

٣- دفاتر « المجلس الخصوصى» : مقيدة فيها قرارات المجلس الخصوصى فى عهد اسماعيل .

٤- دفاتر « معية تركى » : وهى دفاتر قيودات قيدت فيها المكاتبات التركية بين المعية والدواوين والأقاليم .

٥- دفاتر « معية عربى » : وهى دفاتر قيودات قيدت فيها المكاتبات العربية بين المعية والدواوين والأقاليم .

٦- دفتر « مجلس ملكية» : وفيه بعض اللوائح والأوامر باللغة التركية .

٧- دفتر « مجموع أمور إدارة وإجراءات » : وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بادارة الدواوين والمصالح منذ محمد على إلى آخر عهد سعيد . وقد جمعت بناء على أمر اسماعيل إلى مجلس الأحكام فى ٦ شعبان سنة ١٢٨٩ هـ (يناير سنة ١٨٦٣) وترجم ما كان منها باللغة التركية إلى اللغة العربية .

٨ ـ دفتر « مجموع أمور جنائية » : وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بالعقوبات منذ محمد على إلى آخر عهد سعيد . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه .

٩ ـ دفتر « مجموع ترتيبات ووظائف » : وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بوظيفة كل شخص وما فرض عليه من خدمة وواجبات منذ محمد على إلى آخر عهد سعيد . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه .

١٠ ـ دفتر « مجموع نظام زراعة » : وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بالزراعة منذ محمد على إلى آخر عهد سعيد . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه .

١١ ـ دفتر « مصلحة الحرير » : وفيه اللوائح والقوانين والأوامر الخاصة بتربية دود القز وبقية الزراعة منذ محمد على إلى آخر عهد سعيد . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه وهو تكملة له .

١٢ ـ محافظ « ديوان خديوى تركى » : وبها المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين الديوان الخديوى .

١٣ ـ محافظ « معية تركى » : وبها المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية .

(ب) من دار المحفوظات العمومية بالقلعة :

١ ـ الأوامر العلية : وهى مجموعة من أوامر محمد على باللغة العربية مترجمة من التركية .

٢ ـ تقاسيط الجفالك باسم محمد على وأفراد أسرته (باللغة العربية).

٣ ـ دفاتر التزامات (باللغة التركية) .

٤ ـ دفاتر الجفالك : وفيها قيدت تقاسيط الجفالك (باللغة العربية) .

٥ ـ دفاتر الرزق : وفيها قيدت تقاسيط الرزق (باللغة العربية) .

٦ ـ دفاتر مكلفات الأطيان (باللغة العربية) .

٧ ـ دفتر به خلاصة مضبطة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ هـ (باللغة العربية) .

٨ ـ دفتر يومية به أصول الأموال المطلوبة من ناحية الخادمية بقسم أشمون سنة ١٢٥٦ هـ .

٩ ـ قانون عملية الترع والجسور فى ١٨ المحرم سنة ١٢٥٩ هـ .

١٠ ـ لائحة إدارة عملية التحرير العمومى فى سنة ١٢٥٦ هـ .

١١ ـ لائحة البحور فى سنة ١٢٦٤ هـ .

١٢ ـ محفوظات الروزنامة : وبها تقاسيط الالتزام باللغة التركية ومكتوبة بخط القرمة .

(ح) من دار الكتب المصرية :

إنعام بمسموح مصطبة على الشيخ فودة والشيخ محمد حبيب فى سنة ١٢٤٥هـ.

٢ ــ وثائق نشرت

١ ـ أمين سامى : تقويم النيل ج١ فى ١٩١٦ وج ٢ فى ١٩٢٨ و ج ٣ وملحق فى ١٩٣٦ .

٢ ـ تقرير كامبل عن مصر فى يولية سنة ١٨٤٠ (محمد فؤاد شكرى وعبد المقصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة. مصر محمد على . سنه ١٩٤٨ : ص ٧٤٨ - ص ٨٠٢) .

٣ ـ جلاد (فيليب) : قاموس الإدارة والقضاء (خمسه أجزاء) .

٤ ـ عقد الاتفاق بين عباس الأول وروبرت ستيفنسن (مجلة سكك حديد الحكومه المصرية فى يناير سنه ١٩٣٩) .

٥ ـ قانون ترتيب وتنظيم ترسانة بولاق فى ١٠ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ .

٦ ـ قانون الجفالك فى صفر ١٢٥٩ هـ .

٧ ـ قانون رجب سنه ١٢٦٥ هـ فى ٨ رجب ١٢٦٥ هـ .

٨ ـ قانون السياسة الملكية (سياستنا مه) فى ربيع الآخر سنه ١٢٥٣ هـ .

٩ - القانون المنتخب فى غرة المحرم ١٢٦١ هـ .

١٠ - كرومر : تقرير عن مصر سنة ١٩٠٠ ، وتقرير عن مصر والسودان سنة ١٩٠٥ ، وتقرير عن مصر والسودان سنة ١٩٠٦ ، وتقرير عن مصر والسودان سنة ١٩٠٧ . (ترجمة) .

١١ لائحة تحرير البقايا فى جمادى الآخرة ١٢٤٦هـ .

١٢ - لائحة الفلاح لتعليم الزراعة والنجاح فى ١٢٥٧ هـ . (الطبعة الثانية) وهى المعروفة باسم قانون رجب ١٢٤٥ هـ (الطبعة الأولى) أو قانون الفلاحة .

٣ — كتب المراجع

فهرست الكتب العربية بدار الكتب المصرية .

٤ — دراسة بعض المراجع

أحمد أحمد الحته : مراجع تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على (المجلة التاريخية المصرية . المجلد الأول مايو وأكتوبر ١٩٤٨) .

أمين مصطفى عبد اللا : تاريخ التجارة فى عصر محمد على . مصادره ووثائقه (المجلة التاريخية المصرية . المجلد الثانى . أكتوبر ١٩٤٩) .

٥ - بحوث ومراجع خاصة وعامة

ابراهيم زكى : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنساوية ومحمد على .

أحمد أحمد الحته : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على . القاهرة ١٩٥٠ .

أحمد أحمد الحته : جهود ابراهيم باشا فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة (ابراهيم باشا . القاهرة ١٩٤٨ ، نشرته الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .)

أحمد أحمد الحته : الفلاح المصرى فى عهد محمد على (مخطوط فى ١٩٣٤).

أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على. القاهرة ١٩٣٨ .

أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر . القاهرة ١٩٤٥ (ثلاثة أجزاء).

اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . الجزء الثانى . (الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ) .

الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا . المجلد الأول. القاهرة ١٩٢٣ .

بيير كرابيتس : اسماعيل المفترى عليه . (ترجمة) .

جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤ .

جيمس تمبلتن : القطن العقر فى مصر (ترجمة) القاهرة ١٩٢٦ .

حسن عثمان : تاريخ مصر فى العصر العثمانى (المجمل فى التاريخ المصرى لبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فى جامعة فؤاد الأول ، ونشره حسن ابراهيم حسن . القاهرة ١٩٥٢) .

خليل بن أحمد الرجبى . تاريخ فى شأن الوزير محمد على باشا (مخطوط فى شعبان ١٦٩٣ هـ) .

دلشيفالرى (ج) حدائق القاهرة ومتنزهاتها (ترجمة) القاهرة ١٩٢٤ .

عبد الحميد سليمان . تاريخ الرى المصرى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٠٧.

عبد الرحمن الجبرتى . عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٤ القاهرة ١٣٢٢هـ.

عبد الرحمن الرافعى . تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر (جزءان) . (القاهرة ١٩٤٨) .

» » . عصر محمد على (القاهرة ١٩٤٧).

» » . عصر اسماعيل (جزءان) . القاهرة ١٩٤٨).

عبد الرحمن الرافعى . الثورة العرابية (القاهرة ١٩٤٩) .

« « . مصروالسودان فى أوائل عهد الاحتلال (القاهرة١٩٤٨).

« « . مصطفى كامل (القاهرة ١٩٥٠)

« « . محمد فريد (القاهرة ١٩٤٨)

على الجرتلى . تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٥٢).

على مبارك . الخطط التوفيقية (مطبعة بولاق ١٣٠٦ ﻫ) .

« « . نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر (القاهرة ١٢٩٧ ﻫ) .

فودن وفلتشر . الزراعة المصرية (ترجمة) القاهرة ج١ فى سنة ١٩١٠ وج٢ فى سنة ١٩١١ .

فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة (ترجمة) القاهرة ١٢٨٣ ﻫ (جزءان).

كرتوا جيرار : الروضة البهية فى زراعة الخضراوات المصرية (ترجمة) ١٢٩٠ ﻫ

كلوت (ا.ب) : لمحة عامة إلى مصر (ترجمة) جزءان .

ليوتس (ﻫ.ج): المساحة التفصيلية الخراجية للقطر المصرى ١٨٩٢ - ١٩٠٧ (ترجمة) القاهرة ١٩١٢ .

محمد اسماعيل حب الرمان : الترعة الإبراهيمية (القاهرة ١٩٠٠) .

محمد أمين فكرى . جغرافية مصر . (القاهرة ١٢٩٦ ﻫ) .

محمد شفيق غربال . محمد على الكبير (القاهرة ١٩٤٤) .

محمد فؤاد شكرى: الحملة الفرنسية وظهور محمد على .

« « « : عبد الله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر .
(القاهرة ١٩٥٢) ؛

محمد فؤاد شكرى وعبد المقصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة ، مصر محمد على (القاهرة ١٩٤٨) .

مصطفى الحفناوى: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج١ (القاهرة ١٩٥٢) .

ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج٤ (القاهرة ١٩٠٠).

يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية (ترجمة) القاهرة ١٣٠٦ هـ .

يوسف نحاس : الفلاح (حالته الاقتصادية والاجتماعية) القاهرة ١٩٣٦ .

٦ - تقارير واحصاءات

أميتشى : تجارة مصر الخارجية سنة ١٨٧٩ (ترجمة) القاهرة ١٨٧٩ :

تقرير لجنة التجارة والصناعة . القاهرة ١٩١٩ .

دى رينى : الكوكب الدرى فى الاستقراء المصرى (إحصاء سنة ١٨٧٣) . ترجمة . القاهرة ١٢٩٠ هـ . جزءان .

مونكريف: تقرير عن أعمال الرى فى القطر المصرى وعن الطرق اللازمة لاصلاحها . القاهرة ١٨٨٤ .

٧ - دوريات

أحمد أحمد الحتة : دراسات تاريخية اقتصادية لعصر محمد على (مجلة كلية

الآداب . المجلد الثالث . الجزء الثانى ١٩٣٥) .

أحمد أحمد الحتة : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر (مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية . العدد الأول ١٩٥٣)

حسن محمد : سكة حديد حلوان من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٩٤١ (مجلة سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية . مارس وابريل ١٩٤٢) .

« « : نبذة تاريخية عن ملكية السكك الحديدية لعقاراتها (مجلة سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية . مايو ويونيه ١٩٤١) .

دى كوسون : الطريق البرى المصرى (ترجمة) (مجلة سكك حديد الحكومة المصرية . مارس ١٩٣٣) .

السيد الباز العرينى : الحسبة والمحتسبون فى مصر (المجلة التاريخية . المجلد الثالث . العدد الثانى . أكتوبر ١٩٥٠) .

محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١ (المقالة الأولى) ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية (مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية . المجلد الرابع . الجزء الأول . مايو ١٩٣٦) .

الوقائع المصرية .

٨ - تقويم

محمد مختار : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية .

ثانيا - مراجع أجنبية

١ - وثائق لم يسبق نشرها

من دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين :

١ — تقدير هدجسن (Hodgson) مبعوث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر فى سنة ١٨٣٤ (صورة عن الأصل باللغة الانجليزية) .

٢ — مكاتبات قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر الى وزارة الخارجية فى واشنطن من سنة ١٨٣٤ الى سنة ١٨٧٩ ، ١٦ جزءا (صورة عن الأصل باللغة الإنجليزية) .

٣ — الوثائق الأوربية لعصر اسماعيل (باللغة الفرنسية) . من بين تلك الوثائق ترجمة لتقرير بيرزلى (Beardsley) قنصل الولايات المتحدة الأمريكية العام فى مصر عن حالة مصر فى العشر سنوات الأولى من حكم اسماعيل فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ .

٢ ـ وثائق نشرت

Baring (E.) : Egypt No. 3 (1892): Report on the administration, finances, and condition of Egypt.

Bowring (J) : Report on Egypt and Condia, London 1840.

Cattaui (R) : Le règne de Mohamed Ali d'après les archives Russes en Egypte, 3 vols, Roma.

Cave (S) : Report on the financial condition of Egypt (1876).

Commission Supérieure d'Enquête : Rapport préliminaire adressé à Son altesse de Khédive, Août 1878 (Paris 1880).

id. : Rapport de la Commission Supérieure d'Enquête, 8 Avril 1879.

Cromer : Egypt No. 1 (1900). Reports on the finances, administration, and condition of Egypt and the Soudan in 1899.

id. : Egypt No. 1 (1903). Reports on the finances, administration and condition of Egypt and the Soudan in 1902.

id. : Egypt No. 1 (1906). Reports on the finances, administration, and condition of Egypt and the Soudan in 1905.

Douin (G) : Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805 - 1807). Le Caire 1926.

id. : Une mission militaire Française auprès de Mohamed Aly Pacha, Le Caire 1923.

id. : l'Egypte de 1828 á 1830, Roma 1935.

id. : La Mission de Baron de Boislecomte (1833), Le Caire.

Driault (E) : Mohamed Aly et Napoléon (1807 - 1814), Le Caire.

id. : La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814 - 1823), Le Caire.

id. : L'Expédition de Crète et de Morée (1823 - 1828).

Dufferin : Egyqt No. 6 (1883). Further correspondence representing reorganisation in Egypt, Cairo, February 6, 1883.

Egypt No. 3 (1880). Despatch from Her Majesty's Agent and Consul-General in Egypt forwarding Consular Reports on the state of the country, 1880, London.

Nahoum (H) : Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux Valis et aux Khédives d'Egypte (1597 - 1904). Le Caire 1934.

Plan Financier délibéré et proposé par les notables, les hauts dignitaires et fonctionnaires religieux, civils et militaires de l'Egypte, et accepté par le gouvernement de Son Altesse le Khédive, (Avril 1879).

Politis (A. G) : Les Rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le rêgne de Mohamed Aly (1833 - 1849), Roma.

id. : Le conflit Tyrco-Egyptien de 1838 - 1841 et les dernières années du rêgne de Mohamed Aly, d'après les documents diplomatiques grecs, Le Caire. 1931.

Rabino (J) : Il y a cinquante ans (Extrait et compilation d'un Blue-Book anglais de l'année 1839). [Bul. Ins. Egypt., 2e série, No. 10, année 1898].

Stuart (V) : Egypt No. 7 (1883). Reports representing reorganisation in Egypt.

٣ — كتب المراجع

Agrel (H) et autres : Bibliographie Géographique de l'Egypte, T. 1.

Catalogue de de la Section Européenne, 1, L'Egypte, vol. XIII, Le Caire, 1901.

Deny (J) : Sommaire des Archives Turques du Caire, Le Caire, 1930.

Guémard (G) : Supplément á la bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte Moderne (1798-1916) de M. René Maunier.

Hilmy (Ibrahim) : The literature of Egypt and the Sudan from the earliest times, 2 vols., London, 1886,

Maunier (R) : Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte Moderne, 1798–1916, Le Caire, 1918,

Mohamed Ali : (Bulletin de quleques ouvrages historiques et géographiques conservés à Bibliothèque Egyptienne sur Mohamed Ali Pacha et l'Egypte, pendant son époque),

Munier (H) : Bibliographie géographique de l'Egypte T· II.

٤ ــ كتاب عن دراسة بعض المراجع

Carré (J–M.) : Voyageurs et écrivains Français en Egypte, 2 vols. Le Caire, 1932.

٥ ــ رحلات وبحوث ومراجع خاصة وعامة

About (E) : Le Fellah (Souvenirs d'Egypte), Paris, 1869.

Amici (F) : L'Egypte Ancienne et Moderne et son dernier recense–ment, Alexandrie, I884.

Ampêre : Voyage en Egypte et en Nubie, Paris, I88I.

Arminjon (P) : La situation économique et financière de l'Egypte, Paris, I9II.

Artin (Y) : L'instruction publique en Egypte, Paris I890.

Audouard (O) : Les mystêres de l'Egypte dévoilés, Paris, I865.

Badger (G. P.) : A visit to the isthmus of Suez Canal works, Lodon, I862.

Barois (J) : L'irrigation en Egypte, Paris, I887.

Bellefonds (L. de) : Mémoires sur les principaux travaux d'uti–lité publique exécutés en Egypte de puis la plus haute anti–quité jusqu'á nos jours. Paris, I872–I873.

Bernard (S) : Mémoire sur les monnaies d'Egypte (Desc. de l'Egypte T. I6).

Bernard. : Notice sur les poids Arabes anciens et modernes (Desc. de l'Egypte, T. 16)

Besumee (H. Al.) : Egypt under Mohamed Ali Pacha, A reply to the remarks of A. Holryd, London, 1838.

Boaz (T) : Egypt. A familiar description of the land, people and produce, London, 1839.

Bonola (F) : l'Egypte et la Géographie, Le Caire, 1889

Bréhier (L) : l'Egypte de 1798 á 1900, Paris 1900.

Breton : l'Egypte et la Syrie, Paris, 1914. vol. 5.

Bromfield (W. A.) : Letters from Egypt and Syria, London, 1856.

Brown (R H.) : History of the barrage at the head of the Delta of Egypt, Cairo, 1896.

Burckhardt (J. L.) : Arabic proverb ; or the manners and customs of the modern Egyptians, London, 1830.

Bussierre : Lettres sur l'Orient, Paris, 1829, 2 vols,

Cadalvène (De) : et Breuvery (De) : L'Egypte et la Nubie, Paris, 1841, vol. I.

Cameron (D. A.) : Egypt in nineteenth century, London, 1898.

Cammas (H) et Lefévre (A) : La vallée du Nil, Paris, 1862.

Carcy (De) : De Paris en Egypte. Souvenirs de voyage, Paris 1875.

Carne : Letters from the East, vol, I.

Cattaui (J) : Le Khedive Ismail et la dette de l'Egypte, Le Caire, 1935.

Chabrol (De) : Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte. (Desc. de l'Egypte, T. 18)

Chakour (J. G.) : Jurisprudence de la Cour d'Appel Mixte, sur la propriété immobiliére (1876–1891), Le Caire, 1892.

id. : La péréquation de l'impot foncier en Egypte, Alexandrie, 1895.

Chamberet (R. De) : Enquête sur la condition du Fellah Egyptien, Dijon, 1909.

Charles-Roux (F) : La production du coton en Egypte, Paris, 1908.

id : l'Egypte de 1801 à 1882. Mohamed Aly et sa Dynastie jusqu'à l'occupation anglaise (T. VI. Hist. de la Nation Egyptienne par Hanotaux), Paris 1936.

Charmes (G) : Cinq mois au Caire et dans la Basse-Egypte, Le Caire, 1880

Chelu (A.) : Le Nil. Le Soudan, l'Egypte, Paris, 1891.

id : Notes sur l'agriculture en Egypte, 1888.

Claudy (J) : Histoire financière de l'Egypte depuis Saïd Pacha, 1845-1876, Paris, 1878.

Conder [J] : Popular description of Egypt, Nubia, etc., London, 2 vols.

Cooley [J. E] : The American in Egypt during the years 1839 and 1840, New York, 1842.

Couvidou [H] : Etude sur l'Egypte Contemporaine, Le Caire, 1873.

id. : Les écoles d'agriculture pratique et la culture de la vigne en Egypte, Le Caire, 1880.

Cromer : Modern Egypte, 1908, 2 vols.

Crouchley [A.E.] : The économic development of Modern Egypt, Bristol, 1938.

id : The investment of foreign capital in Egyptian companies and public debt, Cairo, 1936.

Delchevalerie [G] : Agriculture Egyptienne. Notice sur le bambou gigantesque de l'Inde et de la Chine nouvellement introduit et acclimaté en Egypte, Le Caire, 1872.

id : Exposition internationale d'horticulture et d'agriculture á

Cologne en I875. – Catalogue raisonné des produits de l'horticulture et de l'agriculture exposés par la direction des domaines du Khedive d'Egypte, Cologne, I875.

id. : Le parc public de l'Ezbekieh au Caire suivi de considérations générales sur les plantations et les anciens jardins Vice-royaux et Khédiviaux d'acclimation en Egypte sous la dynastie de Méhémet Ali au XIXe Siècle, et d'une notice sur les curiosités horticoles de la Vallée du Nil, I897.

Delile [A R.] : Histoire des plantes cultivées en Egypte. [Desc. de l'Egypte, T. I9].

Dervieu [E] : Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez, Alexandrie, 187I.

Dodwell (H) : The founder of Modern Egypt, Cambridge, 193I,

Douin (G) : Histoire du règne du Khédive Ismail, T. I, Roma, I933, T. II, Roma, I934.

Dupont (P) [Editeur] : La vérité sur les finances Egyptiennes, Paris, I878.

Edmond (C) : L'Egypte à l'Exposition Universelle de I867, Paris, I867.

Edwards (A. B.) : A thousand miles up the Nile, London, I877,

Eid (A) : La dette hypthécaire de l'Egypte, Bruxelles, 1906.

id. : La fortune immobilière de l'Egypte et sa dette hypothécaire Propriété rurale. Propriété urbane. Paris, 1907.

Estève : Memoire sur les finances de l'Egypte, depuis sa conquête par le Sulatn Selyme 1er: jusqu'a celle du general en chef Bonaparte. (Desc. de l'Egypte, T. I2).

Erplication des planches des arts et métiers (Desc. de l'Egypte, T. 12)

Fairholt (F. W.) : Up the Nile and home again, London 1862.

Farman (E. E.) : Along the Nile with General Grant, New York, 1904.

id : Egypt and its betrayal, New York, 1908.

Fowler (J) : Lecture on Egypt, London, 1880.

François-Levernay : Guide general d'Egypte, 1868 (Alexandrie).

Gali (K) : Essai sur l'agriculture de l'Egypte, Paris, 1889.

Gatteschi (D) : Real property, Mortage and wakf according to Ottoman law. (Translated from the Italian original) London, 1884.

Genevois (H) : La vérité sur les finances égyptiennes et le crédit foncier de France. (Paris).

Ghorbal (S) : The beginnings of the Egyptian question and the rise of Mohamed Ali, London, 1928.

Girard (P. S.) : Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Egypte. (Desc. de l'Egypte, T. 17).

id. : Observations sur la vallée d'Egypte et sur l'échaussement séculaire du sol qui la recouvre. (Desc. de l'Fgypte T. 20).

Gliddon (G. R.) : A memoir on the cotton of Egypt, London 1841.

Gordon (Lady D.) : Last letters from Egypt. London, 1865.

Gouin (E) : L'Egypte au XIXe siècle, Paris, 1847.

Guémard (G) : Les réformes en Egypte (1760-1848), Le Caire, 1936.

Guillemin (A) : L'Egypte actuelle. Son agriculture et le percement de l'isthme de Suez, Paris, 1867.

Hakim (S. L. El-) : Les pertius de finances du Khédive et les banques en Egypte, Vienne, 1873.

Hamont : L'Egypte sous Méhémet Ali, 1843, 2 vols.

Holroyd (A) : Egypt and Mohamed Ali Pacha in 1837, London.

Horn (J. E.) : Du progrès économique en Egypte, Alexandrie, 1864.

Isambert. (E) : Itinéraire descriptif, historique et archéologique de l'Orient, Paris, 1881 T. 2.

Jorrold (B) [Editor] : Egypt under Ismail Pacha, London 1879.

Joanne (A) : Voyage en Egypte et en Grèce, 1850.

Jomard : Coup d'œil impartial sur l'etat présent de l'Egypte, Paris, 1836.

Juchereau : Histoire de l'Empire Ottoman depuis 1792 jusqu'en 1844, Paris, 1844. T. I.

Klunzinger (C. B) : Upper Egypte, Its people and its products, London, 1878.

Lamarre (C.) et Fliniaux (C.) : L'Egypte, la Tunisie, le Maroc et l'exposition de 1878. Paris; 1878.

Lancret (M. A.) : Mémoire sur le système d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces de l'Egypte, dans les dernières années du gouvernement des Mamlouks. [Desc.. de l'Egypte, T. II]

Lane (E. W.) : An account of the manners and customs of the Modern Egyptians

Lane-Poole (S.) : Egypt. [London, 1881]

Lantz : Répertoire général de la jurisprudence égyptienne mixte et indigène, Le Caire, 1897, 2 vols.

Leburn [J. J. B.] : Mesures, monaies et poids Anglais, Egyptiens et français en usages en Egypte, Alexandrie, 1886.

Leon [E. de] : The Khedive's Egypt, London, 1877.

Madden [R. R.] : Egypt and Mohamed Ali, London, 1841.

Mahmoud [Astronome d'Ismail] : Aperçu général du territoire égyptien et de ses environs.

Mahmoud (H.) : La culture en Egypte, le Caire, 1886.

Marcel et autres: L'univers pittoresque, Paris 1877.

Marin (S): Evénements et aventures en Egypte en 1839, 2 vols.

(Marmont): Voyages du Maréchal Duc de Raguse, 1834-1835, Paris, 1837, T. 3, T. 4.

Martin (P.D.): Description hydrographique des provinces de Beny-Soueyf et du Fayoum. (Desc. de l'Egypte, T. 16)

Mazuel (J): Le sucre en Egypte, Le Caire, 1937.

Mc Coan (C): Egypt as it is.(1877).

id. : Egypt under Ismail, London, 1889

Melly (A) : Souvenir d'André Melly. Lettres d'Egypte et de Nubie, 9, 1850-1, 1851. Londres, 1852.

Mengin (F): Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali, Paris, 1823, 2 vols.

id. : Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernemeut de Mohammed Ali (1823-1838), Paris, 1839.

Merruau (P) : L'Egypte Cnntemporaine de Méhémét Ali à Saïd Pacha (1840-1857), Paris,1858.

Michaud et Poujoulat : Correspondance d'Orient, Paris, 1834, T. 5. T. 7.

Millard (D) : A journal of travels in Egypt, Arabia, Petraea and the Holly Land (1841-1842), Philadelphia, 1860.

. illie (J) : Orient, Alexandrie d'Egypte et le Caire. (Milan.)

Mouillard (L.P.) : L'Egypte agricole et la dette, Le Caire, 1879.

Mouriez (P) : Histoire de Méhémét Ali vice-roi d'Egypte, Paris, 1855, 2 vols.

Moursy (M.K) : De l'étendu du droit de propriété en Egypte, Paris, 1914.

Murray (C.A.): Memoir of Mohamed Ali. 1898.

Muskau (P): Travels and adventures in Egypt, London, 1847.

Olin (S) : Travels in Egypt, Arabia, Petraea and the Holy Land, New York, 1843, vol. I.

Paponot (F) : L'Egypte. Son avenir agricole et financier, Paris, 1884.

Paton (A.A.) : A history of the Egyptian revolution, from the

period of Mamelukes to the death of Mohamed Ali, London, 1870, vol. 2.

Pensa (C) : Les cultures d'Egypte, Paris, 1897.

Poitou (E) : Uu hiver en Egypte.

Poliak (A.N.) : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, 1250-1900, London, 1939

Politis (A. G.) : L'Hellénisme et l'Egypte Moderne, Paris, 1830, T. 2

Poujoulat : Voyages dans l'Asie Mineure, en Mésopotamie, à Palmyre, en Syrie, en Palestine et en Egypte, Paris, 1841, T. 2.

Règlement de la situation financière du gouvernement Egyptien 1876-1885, Le Caire, 1897, 2 vols.

Reybaud et autres : Histoire de l'Expédition Française en Egypte vols. 9, 10.

Reynier : De l'Egypte après la bataille d'Héliopolis, et considérations générales sur l'organisation physique et politique de ce pays, Paris, 1802.

Rifaud : Tableau de l'Egypte et la Nubie et de lieux circonvoisins, Paris, I830.

Ronchetti (A) : L'Egypte et ses progrès sous Ismaïl Pacha, Marseille, 1867.

Rozière et Rouyer : Mémoire sur l'art de faire éclore les poulels en Egypte, (Desc. de l'Egypte, T. 11).

Russell : View of Ancient and Modern Egypt (Edinburgh)

Sabry (M) : L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient, Paris, 1930

id. : L'Empire Egyptien sous Ismaïl et l'ingérence Anglo-Française (1863-1879), Paris, 1933.

Sacré (A) et Outrebon (L) : L'Egypte et Ismaïl Pach, Paris, 1865.

Sacy (S. de) : Du droit de propriété territoriale en Egypte à l'époque de l'expédition des Français. (Le Caire).

Sammarco (A) : Histoire de l'Egypte Moderne depuis Mohammed Ali jusqu'á l'occupation britannique (1801-1882), T. 3; Le Règne du Khédive Ismaïl de 1863 á 1875, Le Caire, 1937.

id : Les règnes de Abbas, de Saïd et d'Ismaïl (1848-1879). [Précis de l'histoire d'Egypte, T. 4]; Roma, 1935.

Schoelcher (V) : L'Egypte en 1845, Paris, 1846.

Scolis (G) : Notes sur l'Egypte et son histoire économique depuis 30 ans, Paris, 1903.

Scott (C. R.) : Rambles in Egypt and Candia, London, 1837. 2 vols.

St. John (B.): Village life in Egypt with sketches of ths Said, London, 1852, 2 vols.

St. John (J. A.) : Egypt and Mohamed Ali, or travels in the valley of the Nile, London, 1846, 2 vols.

Stuart (V) : Egypt after the war, London, 1883.

Taylor (B) : Egypt and Iceland in the year 1874, London, 1875.

id : Life and landscapes from Egypt to the Negro Kingdoms of the White Nile, London, 1855.

Thédénat-Duvent : L'Egypte sous Néhémét Ali, Paris, 1821.

Toussoun (O) : Mémoire sur les finances de l'Egypte depuis les Pharaons jusqu'á nos jours, T. 6.

Trécourt (J.B.) : Mémoires sur les l'Egypte. Année 1791, Le Caire 1942.

Vaujany (H. de): Egypte et Afrique, Alexandrie, 1879.

Vecchy (H. de): Manuel de l'agriculture égyptienne, Turin, 1834.

Volney (C. F.) : Voyage en Egypte et en Syrie, pendant les années 1783-1784 et 1785, Paris, 1822, T. I.

Vyse (Colonel) : Opérations carried on at the Pyramids, of Gizeh in I837, with an account of a voyage into Upper Fgypt, London, 3 vols.

Vyse (G. W.) : Egypt : Political, financial, and strategical. Together with an account of its engineering capabilities and agricultural resources, London, I882.

Webster (J.) : Travels through the Crimea, Turkey and Egypt during the years I825–I828, London, I830, vol. 2.

Whately (M) . Among the huts in Egypt. I87I.

Wilde : Narrative of a voyage to Madeira, Teneriffe and along the shores of the Mediterranean, Dublin, I852.

Wilkinson (G) : Modern Egypt and Thebes, London, I843, 2 vols.

Willcoks (W) : Egyptian irrigation, London, I899.

Wilson : Travels in Egypt and the Holy Land, London, I823.

Yates (W. H) : The modern history and condition of Egypt, London, I843, 2 vols.

Zogheb (A.) : La situation économique de l'Egypte, Alexandrie, I884.

٦ — تقارير وإحصاءات

Amici : Essai de statistique générale de l'Egypte, Le Caire, I879, 2 vols.

Boinet (A.) : Essai de statistique agricole, Le Caire, I888.

Fowler, Brawell et Letheby: Egypte. Rapport sur les fabriques de sucre [I873].

Gauthier (A) : Rapport à son Altesse le Khédive d'Egypte sur ma mission en sériciculture. I870.

Moncrieff (S.) : Rapports sur le systême d'irrigation dans la Basse - Egypte et sur le Canal Ismailieh, Le Caire, I883.

Recensement général de l'Egypte, 1882, Le Caire , T. I, 1884 T. 2 1885

Régny (E. de) : Statistique de l'Egypte (les années I870, I87I, I872) Alexandrie, 3 vols.

٧ ـ دوريات

Artin (Y) : Essai sur les causes du renchérissement de la vie matérielle au Caire dans le courant du XIXe siècle (I800-I907). [Mém. Inst. Dgypt., I, I862].

Benedetti : Méhémét Ali durant ses dernières années. [Rev. des Deux Mondes, Juin, I895].

Boinet (A) : L'acroissement de la population en Egypte, (Bul. Inst. Egypt., série 2, No. 7, I886).

Colin (A) : Lettres sur l'Egypte : Budget et administration de Mohamed Ali. [Rev. des Deux Mondes, T. I3, Janvier, I838].

id. : Lettres sur l'Egypte : Administration territoriale du Pacha. [Rev. des Deux Mondes, T. I3].

Delatre [L.] : L'Egypte en I858. [Rev. de l'Orient, T. 9, I859].

Delchevalerie [G] : Aperçu général sur les végétaux exotiques naturalisés en Egypte. [Extrait du Bulletin de la Societe d'Acclimatation, I880].

id. : Etudes Egyptiennes. Les jardins et les champs de la vallée du Nil. [Extrait du Bulletin de la Fédération des sociétés d'Horticulture de Belgique, I869], I870.

Gastinel : Mémoire sur les céréales récoltés au jardin d'acclimatation pendant l'annee I863. [Bull. Inst. Egypt., No. 9, année I864].

Gay-Lussac [J.] : Coup d'œil rétrospectif sur l'agriculture et l'industrie En Egypte au XIXe siècle. [Bull. Inst. Egypt. 2ème série, No. I0 I899].

Grégoire [J.] : De la culture du cotton en Egypte. [Mém. Inst. Egypt., I862].

id. : De l'education du ver à soie en Egypte. [Mem Inst: Egypt. I862].

Hamont : De l'Egypte depuis la paix de I84I. [Rev, de l'Orient T. I, I843].

id. : Agriculture des Egyptiens . [Rev. de l'Orient, T. 3, T. 4 I844].

La soie en Egypte. [Extraits du journal "L'Egypte"], Alexandrie, I865.

Les canaux en Egypte. [Le Progrès Egyptien, Nos. I7, I8 et I9, octobre et novembre, I868].

Merruau [P.] : L'Egypte sous le gouvernement de Saïd Pacha. [Rev. des Deux Mondes, I857].

id. : L'Egypte sous le gouvernement d'Ismail Pacha. [Rev. des Deux Mondes, I876].

Moursy [M. K.] Evolution historique du droit de propriété foncière en Egypte. Le Caire, I935 [Extrait de l'Egypte Contemporaine, Revue de la Société d'Economie Politique de Statistique et de Législation].

Ninet (J.) : La culture du coton en Egypte et aux Indes, (Rev. des Deux Mondes, I866).

id. : La culture du coton en Egypte et les filateurs anglais (Revue des Deux Mondes. I875).

Pellion : Egypte. Economie politique. De la nature de la propriété, des impots, des monopoles et ds leur influence sur la condition matérielle de la population. (Rev. de l'Orient 1847).

Régny (E. de) : Notice sur l'introduction de la culture du coton en Egypte et sur Jumel. (Bull. Inst. Egypt., No. I4, I876).

Schnepp (B.) : Considérations sur le movement de la population en Egypte. (Mém. Inst.Egypt., I862).

Worms : Recherches sur la constitution de la propiété territoriale dans les pays musulmans et subsidiairement en Aljérie. [Journal Asiatique, I843].

Zogheb (A.) : L'Egypte économique depuis Méhémet Ali. La Nouvelle Revue,I885).

٨ — معجم بأسماء النباتات

Isaa (A.) : Dictionnaire des noms des plantes, Le Caire, I930.

المحتويات

صفحة

مقدمـــة ... ...

الاقتصادية فى أول عهد سعيد ٤٥ ، سيادة التخصص الاقتصادى فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ ٤٦ .

الفصل الرابع: الزراعة ... ر ..... ف ٤٧

١ - الرى والصرف: تقدم نظام الرى فى عهد محمد على ٤٧ ، عدم تقدم نظام الرى فى عهد عباس الأول ٥٧ ، عودة النشاط إلى منشآت الرى فى عهد سعيد ٥٧ ، تقدم نظام الرى فى عهد إسماعيل ٥٨ ، تقدم نظام الرى فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ ٥٩ ؛ الصرف : طبيعى فى نظام الرى الحوضى ٦٣ ، الترع الصيفية بمثابة مصارف ٦٤ ، انصراف المياه الجوفية نحو شمال الدلتا بعد إصلاح القناطر الخيرية ٦٤ ، الصرف فى الدلتا بعد بناء سد أسوان ٤.

٢ - ملكية الاراضى الزراعية : الانقلاب فى ملكية الأراضى الزراعية فى أوائل عهد محمد على ٦٥ ، ملكية الأراضى الزراعية بعد الانقلاب ٧١ ، التغيرات التى طرأت على ملكية الأراضى الزراعية بعد عهد محمد على ٨٣ .

٣ - الحاصلات الزراعية : العناية بالثروة النباتية فى عهد محمد على ، وزيادتها ١٠٣ ، الحاصلات النباتية المختلفة فى عهد محمد على ١٠٨ ، العناية بالثروة الحيوانيه فى عهد محمد على ، وزيادتها ١٢٨ ، الحيوانات المختلفة فى عهد محمد على ١٣٢ ، إلغاء قسم الادارة الزراعية ومدرسة الطب البيطرى فى عهد عباس الأول ١٣٩ ، حرية الفلاحين فى الزراعة فى عهد سعيد ١٣٩ ، تقدم الزراعة فى عهد إسماعيل ١٣٩ ، أثر الحرب الأهلية الأمريكية فى توزيع الغلات الزراعية فى مصر ١٤٢ ، توزيع الغلات الزراعية فى مصر بعد الحرب ١٤٥ ، توزيع الغلات

صفحة

الزراعية فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ ١٤٦

الفصل الخامس : الصناعة... ... ... ١٥١

١- اضمحلال الصناعات الصغيرة . الصناعات الصغيرة ١٥١ ، احتكار بعضها فى عهد محمد على ١٥١ ، أسباب اضمحلالها فى عهد محمد على ١٥٣ ، الغاء الاحتكار ١٥٤ ، استمرار تدهور الصناعات الصغيرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأسبابه ١٥٤ .

٢- التصنيع : أسباب التصنيع فى عهد محمد على ١٥٥ ، إنشاء مصانع حكومية كبيرة ١٥٦ ، الصناعات الحربية ١٥٨ ، الصناعات التجهيزية ١٦١ ، الصناعات التحويلية ١٦٤ ، نقد المعاصرين إذ ذاك لسياسة التصنيع ١٦٧ ، نتائج التصنيع ١٦٩ ، أسباب فشله ١٦٩ ، فشله ١٧٧ ، إغلاق معظم المصانع الباقية فى عهد عباس الأول ١٧٨ ، انتعاش الصناعات المتصلة بالجيش والأسطول فى أثناء حرب القرم ، ثم عودتها الى الركود بعد الحرب ١٧٨ ، انتعاش بعض الصناعات فى عهد اسماعيل ١٨٧ ، إنشاء بعض المصانع الكبيرة فى عهد الاحتلال البريطانى ١٧٨ .

٣- انتعاش بعض الصناعات فى عهد اسماعيل : الصناعات الحربية ١٧٨ ، الصناعات التجهيزية ١٨٠ ، الصناعات التحويلية ١٨١ .

٤- تدهور الصناعة فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ : أسباب التدهور ١٨٤ ، التدهور ١٨٩ ، الصناعات الصغيرة ١٩٠ ، ١٩٣ ، الصناعات الكبيرة ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٥ .

الفصل السادس : طرق المواصلات ٢١٥

١- الطرق البرية : تقدم الطرق البرية فى عهد محمد على ٢١٥ ، وسائل النقل برا ٢١٧ ، إصلاح طريق السويس البرى ،

صفحة

ونشر الأمن فى عهد عباس الأول ٢١٩ ، إنشاء طريق زراعى على ضفة ترعة المحمودية فى عهد سعيد ٢١٩ ، إنشاء السكك الزراعية فى عهد توفيق ٢٢٠ واستخدام السيارات فى الطرق البرية ٢٢٠ .

٢- الطرق المائية الداخلية : تقدم النقل المائى فى عهد محمد على ٢٢٠، أنواع المراكب ٢٢١ ، نتائج تقدم النقل المائى ٢٢٣ ، أثر نشر الأمن فى النقل المائى فى عهد عباس الأول ٢٢٤ ، إصلاح ترعة المحمودية ، وإنشاء الشركة المصرية للملاحة البخارية فى عهد سعيد ٢٢٤، إبطال ترسانة بولاق فى عهد سعيد ٢٢٥، سير السفن البخارية بانتظام فى النيل فى عهد اسماعيل على الرغم من تأثير السكك الحديدية فى النقل المائى ٢٢٥ ، إصلاح مجرى النيل وترسانة الخرطوم فى عهد اسماعيل ٢٢٥ ، تحطيم بعض البواخر النيلية الحكومية فى عهد الثورة المهدية ، بيع معظمها فى عهد الاحتلال البريطانى ٢٢٥.

٣- السكك الحديدية : مشروع سكة حديدية من القاهرة الى السويس ٢٢٦ ، مشروع سكة حديدية فى الدلتا ٢٢٦ ، إنشاء سكة حديد المحمودية بالاسكندرية فى عهد محمد على ٢٢٧ ، إنشاء السكة الحديدية من الاسكندرية الى كفر الزيات فى عهد عباس الأول ٢٢٧ ، السكك الحديدية فى عهد سعيد ٢٢٨ ، السكك الحديدية فى عهد اسماعيل ٢٢٩ ، السكك الحديدية فى عهد توفيق ٢٣٠ ، السكك الحديدية فى عهد عباس الثانى ٢٣١ ، النقل بالسكك الحديدية ٢٣٢ .

٤- الملاحة البحرية: إنشاء اسطول تجارى لمصر فى البحر المتوسط فى عهد محمد على ٢٣٢، ارتباط مصر ببعض الدول بسفن أجنبية

صفحة

٢٣٣ ، اتصال مصر بأوروبا والهند والشرق الأقصى بواسطة البواخر ٢٣٤ ، إصلاح ميناء الأسكندرية ٢٣٤ ، نتائج تقدم الملاحة البحرية فى عهد محمد على ٢٣٥، الملاحة البحرية فى عهد عباس الأول ٢٣٥ ، إنشاء الشركة المجيدية فى عهد سعيد ٢٣٥، إصلاح ميناء السويس ٢٣٦ ، تعديل قوانين الموانى ٢٣٦ ، حفر قناة السويس ٢٣٦ ، حركة الملاحة فى الأسكندرية ٢٣٦، إنشاء الشركة العزيزية فى عهد اسماعيل ثم تحويلها إلى مصلحة حكومية ٢٣٦ ، السفن الشراعية فى أسطول مصر التجارى ٢٣٧ ، إتصال مصر ببعض الموانى الأجنبية بالبواخر ٢٣٧ ، إصلاح ميناء الأسكندرية ٢٣٨ ، حركة النقل البحرى فى الموانى المصرية ٢٣٨ ، إنشاء عدة منائر ٢٣٩ ، قناة السويس ٢٤٠ ، تعطيل ترسانة الأسكندرية فى عهد الإحتلال البريطانى ٢٥٥ ، بيع بواخر مصلحة البوستة الخديوية ٢٥٦ ، زيادة حركة النقل البحرى فى الاسكندرية ٢٥٦.

٥- البريد : بريد الحكومة والبريد الخاص فى عهد محمد على ٢٥٧، تقدم البريد فى عهد إسماعيل ٢٥٧، مكاتب البريد الأجنبية ٢٥٨.

٦- التلغرافات : الرسائل البرقية بالإشارات فى عهد محمد على ٢٥٩ ، التلغراف الكهربائى فى عهد سعيد ٢٥٩ ، زيادة الخطوط التلغرافية فى عهد اسماعيل ٢٥٩ .

٧- التليفون . إدخاله فى عهد توفيق ، وإنتشاره ٢٦١ .

الفصل السابع : التجارة ٢٦٢

١- التجارة الداخلية : الاحتكار وتقييد التجارة الداخلية فى عهد محمد على ٢٦٢ ، تنظيم البيع والشراء ٢٦٨ ، الحوانيت والأسواق والوكائل ٢٧١ عوائد الدخولية ٢٧٢ ، عوائد

صفحة

الحملة ٢٧٣ ، ضرائب على بعض الوكائل ٢٧٣، مراكز التجارة ٢٧٣ ، التجارة الداخلية فى عهد عباس الأول ٢٧٥ ، التجارة الداخلية فى عهد سعيد ٢٧٧ ، التجارة الداخلية فى عهد إسماعيل ٢٧٨ ، التجارة الداخلية فى عهد توفيق ٢٨١ ، الاسواق وحلقات القطن فى عهد عباس الثانى ٢٨١، التعليم التجارى ٢٨١.

٢- التجارة الخارجية : (١) الاحتكار فى عهد محمد على ٢٨٢. (٢) الصادرات والواردات : نمو تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على ٢٨٤ ، أهم الصادرات والواردات ٢٨٥ ، الصادرات والواردات فى عهد عباس الأول ٢٨٨ ، زيادة تجارة مصر الخارجية فى عهد سعيد ٢٨٨ ، أثر الحرب الأهلية الأمريكية فى تجارة مصر الخارجية ٢٨٩ ، تجارة مصر الخارجية بعد الحرب ٢٩٢ ، زيادة صادرات القطن المصرى فيما بين سنتى ١٨٥٠ و ١٨٨٠ ٢٩٣ ، قيمة صادرات مصر وارداتها من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٨٠ ٢٩٥ ، زيادة قيمة الصادرات والواردات فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ ٢٩٧. (٣) العلاقات التجارية: القناصل فى مصر ٣٠١، زيادة عدد التجار الأجانب فى مصر وعدد محلات التجارة الأوربية ٣٠٢ ، تركيا الأولى فى علاقات مصر التجارية فى أول القرن التاسع عشر ٣٠٢ ، إنجلترا الأولى منذ حوالى منتصف القرن التاسع عشر ٣٠٢ ، تفوق انجلترا على فرنسا والنمسا وتسكانيا ٣٠٣ ، ترتيب الدول فى علاقاتها التجارية مع مصر فى سنتى ١٨٣٢ و ١٨٤٩ ٣٠٣ ، الجزء الأكبر من تجارة مصر الخارجية مع انجلترا فى عهد سعيد ٣٠٥ ، ترتيب

صفحة

الدول فى علاقاتها التجارية مع مصر فى عهـــد إسماعيل ٣٠٧ ، ترتيب الدول فى علاقاتها التجارية مع مصر فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ ٣٠٨ ، نصيب كل دولة من تجارة مصر الخارجية فى السنوات ١٨٢٦ و١٨٨٥ و١٩١٣ ٣٠٩ (٤) الرسوم الجمركية : السياسية الجمركية فى عهد محمد على ٣١٠، تعديلها فى معاهدة سنة ١٨٣٨ تم فى معاهدة سنة ١٨٦١ ٣١١ ، عوائد المنائر ٣١٢ الاتفاق التجارى مع اليونان ٣١٢ ، الاتفاق التجارى مع إنجلترا ٣١٢ ، اتفاقات تجارية مع دول أخرى على مثاله ٣١٣ ، الاتفاق التجارى مع المانيا ٣١٣ ، الاتفاق التجارى مع فرنسا ٣١٣ ، الاتفاق التجارى مع روسيا ٣١٣ .

٣ - التجارة العابرة . زيادتها فى عهد محمد على وبعده ٣١٤، تحولها إلى قنـاة السويس ، وزيادتها ٣١٤ ، الرسوم الجمركية على التجارة العابرة ٣١٥ .

الفصل الثامن . الحالة المالية ٣١٦

١ - الادارة المالية ٣١٦

٢ - الايرادات والمصروفات : الايرادات فى عهد محمد على ٣١٧ ، المصروفات ٣٣١ ، موازنة الميزانية ٣٣١ ، إصلاح النظام المالى والنقد ٣٣٢ ، عيوب النظام المالى ٣٣٣ ، الايرادات والمصروفات فى عهد عباس الأول ٣٣٤ ، الايرادات والمصروفات فى عهد سعيد ٣٣٥ الايرادات والمصروفات فى عهـــد اسماعيل ٣٣٩ ، الايرادات والمصروفات فى عهد توفيق ٣٤٩ ، إصلاح النقد فى سنة ١٨٨٥ ٣٥٦ ، الايرادات والمصروفات فى عهد عباس الثانى ٣٥٧ ، البنك الأهلى ٣٦٠ .

صفحة

٣ - الدين العام : (١) نشأة الدين العام . أسباب عجز الميزانية فى عهد سعيد ٣٦٠ ، الدين العام : فى عهد سعيد ٣٦٢ . (٢) زيادة الدين العام : أسباب عجز الميزانية فى عهد إسماعيل ٣٦٣، الدين العام فى عهد إسماعيل ٣٦٧ . (٣) التدخل الأجنبى ونتائجه الاقتصادية ٣ والسياسية : بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس ٣٦٩ ، بعثة كيف ٣٦٩ ، إنشاء صندوق الدين ٣٧١ ، توحيد الديون على ٣٧١ ، إنشاء مجلس أعلى للمالية ٣٧٢ ، تسوية الديون حسب مقترحات جوشن وجوبير ٣٧٢ ، لجنة للتحقيق العليا ٣٧٥ ، نظارة نوبار ٣٧٧ ، ثورة الضباط ٣٧٨ ، نظارة توفيق ٣٧٩ ، فض مجلس شورى النواب ، وعريضة النواب إلى اسماعيل ٣٨٠ ، اللائحة الوطنية ٣٨٠ ، نظارة شريف ٣٨١ ، تسوية الديون فى ٢٢ أبريل ٣٨٢ ، إنشاء مجلس شورى الحكومة ٣٨٣ ، احتجاج ألمانيا وبعض الدول على التسوية الأخيرة للديون ٣٨٣ ، عزل اسماعيل وتولية توفيق ٣٨٣ ، إعادة الرقابة المالية الثنائية ٣٧٤ ، اختصاصات الرقيبين ٣٨٤ ، بيع حصة مصر فى أرباح شركة قناة السويس ٣٨٥ ، لجنة التصفية ٣٨٥ ، قانون التصفية ٣٨٦ . (٤) الدين العام فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ . إلغاء الرقابة المالية الثنائية ٣٨٧ ، تعيين مستشار مالى انجليزى ٣٨٨ ، اتفاق لندن فى سنة ١٨٨٥ ٢٨٨، القرض المضمون ٣٩٠ ، قرض سنة ١٨٨٨ ٣٩١ ، تحويل بعض الديون ٣٩١ ، أثر الاتفاق الودى فى سياسة مصر المالية ٣٩٢ ، استهلاك دين الدائرة السنية ودين الدومين ٣٩٢ .

الملحق : مراجع الكتاب ٩٣٣

تصـــويب

ص	س	صـواب
٥	١٤	يزرعه له
٢٠	٦	نقل
٢٥	١٥	شركة الهند
٢٦	١٦	١٧٧٧
٣٥	٤	الاجنبية
٣٦	٢٢	١٨٠٩ وآخرها
٣٩	٥	المساعدات
٥٢	٢١	البربخ
٥٤	٣	خفير واحد
٥٩	٣	بتطهير
٦٤	٨	القناطر الخيرية
٦٧	١٨	لجمع
٧٠	١٥	استمرار
٧٢	١٤	لا تسمع الدعوى
٨٤	٣	نصف فدان
٨٤	١٥	الأصليين
٨٦	٣	اللائحة
٩٣	٢	التى لم تدفع عنها
١٠٨	١١	٥٠,٠٠٠ قنطار
١١٣	١١	١٨٢٩
١١٣	١٣	١٨٣٨
١١٤	٦	١٨٣٨
١١٩	٢٠	٣٧,٥٠٠
١٢٨	١٥	سنة ١٨٣٨
١٣٠	٧	٣٦ رأسا
١٣٤	١٩	الذى تستخرج منه
١٣٥	٦	يصنع من
١٣٦	١٣	١٨٢٩ - ١٨٣٠
١٤١	١٩	من الحمير و ٣٥,٥٧٨ من الجمال و
١٤٢	٨	١٦٨٠٨٧٢
١٤٢	٢٢	٢٣
١٥٧	١٨	١٨٣٠
١٥٨	٦	عماله ٩٠٠
١٦٠	٨	٩,٠٠٠
١٦٤	٦	١٤,٥٠٠ رطلا
١٦٦	٢	١٨٢٣
١٧٠	٢٢	متحمسين
١٨٣	٣	بهما
١٩٣	١٠	والزيت الحلو
١٩٥	٢١	جميعها
١٩٦	١٠	والتصميات
٢٠٢	١١	وزنا وتزداد اتقانا تبعا
٢١٢	١٣	١,٥٠٠,٠٠٠
٢١٤	١٢	كالانسا
٢٢٢	٢	فى النيل إلا
٢٢٣	١٦	توافقها
٢٢٧	١	خوفا من
٢٣١	١٢	اللاهون
٢٣٣	١٠	من منتصف سنة ١٨٢٣
٢٣٤	٩	Oriental
٢٣٧	١	الشركة
٢٣٨	١٢	٢,٥٤٢,٠٠٠
١٤١	١	ليبير Lepère

ص	س	صواب
٢٤٩	٣	يضر
٢٤٩	٢٠	٢٣,٠٠٠ هكتار
٢٥٣	٩	٣,٤٢٥,٠٩٢ (المصروفات سنة ١٨٧٥)
٢٥٦	٢٠	٩٠٪
٢٥٧	١١	البديلى
٢٥٧	١٤	١٨٣٥
٢٦٤	١٥	تبيعها
٢٧٦	١٥	فيها
٢٨٥	٧	٢٫٦١٢٫٠٠٠ (الواردات سنة ١٨٢٦)
٢٨٦	١٨	٣٤٤٫٩٥٥
٢٨٧	٧	١٥٫٥ (سنه ١٨٢٣)
٢٨٨	٩	٢٤٥٫٠٠٠
٢٨٨	١٠	١٨٨٫٠٠٠
٣٠٩	٦	١٠٫١٪
٣٠٩	١٣	٣٧٫٥٪
٣٠٩	٢٠	الدول مرتبة فى
٣١٢	١	تلك المعاهدة
٣١٣	٧	فى الاتفاق
٣١٤	١	معاملة
٣١٧	١٠	فِرَض
٣١٨	١٧	انفض ... شيئا
٣١٩	١٢	يفتشون
٣١٩	٢١	١٨٢٤
٣٢٠	٦	٣٢٠٫٠٠٠
٣٢٠	١١	جمال
٣٢٣	٥	الأبعادية
٣٢٣	١١	ويعرف
٣٢٤	١٦	تطغى على
٣٣٣	٩	٢٠ قرشا
٣٣٧	١٣	وتقرر
٣٤٢	٤	الثالثة
٣٤٩	٥	١٠٫٢٧٨٫٠٠٠ (المصروفات ١٨٦٦)
٣٤٩	٨	٥٫٢٥٥٫٠٠٠ (الايرادات ١٨٦٩)
٣٤٩	٩	٥٫٣٨٩٫٠٠٠ (الايرادات ١٨٧٠)
٣٥٠	٩	١٦٨٫٠٠٠
٣٥١	١	١٥٠٫٠٠٠
٣٥٩	١٥	١٤٫٩٦٩٫٠٣٧ (مصروفات ١٩٠٥)
٣٦٥	٣	١٢٠٫٠٠٠
٣٧١	١١	بتحصيل
٣٧٢	١٠	Scialoja
٣٧٣	٤	٨٫٨١٥٫٠٠٠
٣٧٨	١٨	٢٫٠٠٠
٣٨٢	١	البحرية
٣٨٢	١٨	من أن ذلك
٣٨٦	١٧	٥٨,٠٤٠,٣٢٦
٣٩٧	١٥	شعبان ١٢٩٣
٣٩٨	٩	كتاب الزراعة
٣٩٨	١٤	ليونس
٣٩٩	١٠	١٩٢٦
٤٠٥	١٩	Lefèvre

مطبعة المصري
٩ شارع ابن زنكي - عطفة الرمل
تليفون ٣٧٤٠٦ إسكندرية

Cornell University Library
HC535 .H67
Tarikh Misr al-iqtisadi fi al-qar
3 1924 029 994 872
olin